المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم العلاقات الدولية

الرهان الطاقوي في شرق المتوسط وأثره على إعادة توجيه التحالفات الجيوسياسية -دراسة حالة إسرائيل-

The Energy Bet in the Eastern Mediterranean and its Impact on the Reorientation of Geopolitical Alliances, a case study of Israel

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة ماسترفي العلوم السياسية

تخصص علاقات دولية

إعداد الطالب (ة):

زينة خلفاوي

إشراف الأستاذ:

أ. د محمد كريم خيدر

أعضاء لجنة المناقشة

اسم ولقب الأستاذ	مؤسسة الانتساب	الصفة
د. علي لراري	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	رئيسا
أ.د محمد كريم خيدر	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	مشرفا ومقررا
د. حميد رامي	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2022-2023م/ 1443-1444هـ

﴿فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا مِّن قَوْلِهَا وَقَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِيٓ أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ ٱلَّتِيٓ أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَٰلِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَٰلِحًا تَرْضَىٰهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ ٱلصَّٰلِحِينَ (19)﴾

سورة النمل الآية 19

شكر وعرفان

الحمد لله وكفى والصلاة على الحبيب المصطفى وأهله ومن وفى أما بعد:

الحمد لله الذي يسر البدايات وأكمل النهايات وبلغنا الغايات، الحمد لله الذي ما تم جهد إلا بعونه وما ختم سعي إلا بفضله.

ومصداقا لقوله صلى الله عليه وسلم {من لم يشكر الناس لم يشكر الله}

أتقدم بالشكر الموصول للأستاذ الدكتور "محمد كريم خيضر" على قبوله الإشراف على هذه المذكرة العلمية، من خلال نصائحه وتوجيهاته العلمية

كما لا يفوتني أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان للدكتور "حميد رامي" الذي كان خير داعم ومشجع، كما أشكر كافة جميع أساتذة المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية على ما قدموه لنا طيلة فترة التكوين

كما أشكر أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذه المذكرة.

إهداء

إلى من أعانتني بالدعاء وكانت لي خيرداعم وسند أمي الغالية أمد الله في عمرها

حفظها الله لي، إلى روح أبي رحمة الله عليه واسكنه الفردوس الأعلى

إلى سندي في الحياة أخي وأختي أزف لكم الإهداء حبا ورفعة

إلى زميلة الدراسة ورفيقتي التي قاسمتني المشوار

إلى كل من أعانني في حياتي العلمية والعملية

الملخص:

أصبحت السياسة الدولية تخضع أكثر لمعادلة أمن الطاقة التي تتحكم في وتيرة تنامي الصراعات أو تشكيل التحالفات والتعاون، باعتبار أن أمن الطاقة له أهمية في تحقيق الأمن القومي، وهذا يبرز بشكل واضح في شرق المتوسط، ما دفع إلى التأسيس لقواعد جديدة من التفاعلات التي لم تكن موجودة في المنطقة.

ساهمت سلسلة الاكتشافات الغازية في السواحل الشرقية للبحر المتوسط منذ 2009 إلى تغيير الخريطة الجيوسياسية للمنطقة، من هذا المنطلق تمكنت إسرائيل من هيكلة استراتيجية طاقوية فعالة ساهمت في التأسيس لتحالفات إقليمية بينها وبين بلدان الحوض الشرقي ذات الاهتمامات والمصالح المشتركة، بهدف الاستغلال الأمثل لمورد الغاز الطبيعي.

وعليه حاولنا من خلال هذه الدراسة فهم تأثير متغير الغاز الطبيعي على إعادة توجيه التحالفات الجيوسياسية وآفاق تطورها، على ضوء تنامي الدور الإسرائيلي الطاقوي في شرق المتوسط.

<u>الكلمات المفتاحية</u>: شرق المتوسط، أمن الطاقة، الغاز الطبيعي، التحالفات الجيوسياسية، الاستراتيجية الطاقوية الإسرائيلية.

Abstract:

International policy has become more subject to the energy security equation that controls the increasing frequency of conflict or the formation of alliances and cooperation, because energy security is important for national security. This clearly highlights the eastern Mediterranean, leading to the development of new rules of interaction that did not exist in the region.

Since 2009, the series of invasive discoveries on the eastern coasts of the Mediterranean Sea has changed the region's geopolitical map. In this spirit, Israel has been able to structure an efficient energy strategy that has contributed to regional alliances between it and the eastern basin countries with common interests and interests, with a view to optimizing natural gas exploitation.

Through this study, we have tried to understand the impact of the natural gas variable on the reorientation of geopolitical alliances and their development prospects, given Israel's growing energy role in the eastern Mediterranean.

Keywords: Eastern Mediterranean, Natural Gas, Geopolitical Alliances, Israeli Energy Strategy.

خطة الدراسة

الفصل الأول: جيوسياسية الطاقة في منطقة شرق المتوسط

المبحث الأول: الموقع الجيواستراتيجي لمنطقة شرق المتوسط

المطلب الأول: جغرافية شرق المتوسط

المطلب الثاني: الأهمية الجيوسياسية لمنطقة شرق المتوسط

المبحث الثاني: جيواستراتيجية الغاز في منطقة شرق المتوسط

المطلب الأول: الأهمية الاستراتيجية للغاز الطبيعي.

المطلب الثاني: خريطة الاكتشافات الغازية في منطقة شرق المتوسط

المطلب الثالث: خيارات تصدير الغاز الطبيعي في منطقة شرق المتوسط

المبحث الثالث: التنافس الإقليمي والدولي على غاز شرق المتوسط

المطلب الأول: محاور الصراع الإقليمي على الغاز في منطقة شرق المتوسط

المطلب الثاني: استراتيجيات القوى الدولية إزاء غاز شرق المتوسط

الفصل الثاني: الاستراتيجية الطاقوية الإسرائيلية في شرق المتوسط

المبحث الأول: مشروع إسرائيل الاقتصادي في شرق المتوسط

المطلب الأول: الأهمية الاستراتيجية لإسرائيل في حوض شرق المتوسط

المطلب الثاني: مشروع الشرق الأوسط الكبير لانفتاح الاقتصاد الإسرائيلي

المبحث الثاني: من الطاقة في الادراك الاستراتيجي الإسرائيلي

المطلب الأول: المفهوم الإسرائيلي لأمن الطاقة

المطلب الثاني: التصورات الإسرائيلية لتهديدات أمن الطاقة في شرق المتوسط

المطلب الثالث: أهداف إسرائيل من تعزيز مصادر الطاقة

المبحث الثالث: سياسة إسرائيل لتنويع مصادر الطاقة

المطلب الأول: تطوير البنية التحتية المحتملة

المطلب الثاني: تعزيز التعاون والاستثمارات المشتركة

المطلب الثالث: سياسة التصدير الإسرائيلية

الفصل الثالث: خريطة التحالفات الجيوسياسية الإسرائيلية في ضوء الاكتشافات الجديدة في شرق المتوسط و آفاق تطورها

المبحث الأول: الغازكمحدد أساسي في بناء التحالفات في شرق المتوسط وإعادة توجيهها

المطلب الأول: التحالفات الجيوسياسية في شرق المتوسط

المطلب الثاني: منتدى غاز شرق المتوسط

المطلب الثالث: اتفاقيات ترسيم الحدود البحرية كألية للتحالف

المبحث الثاني: سيناريوهات التحالفات الجديدة في منطقة شرق المتوسط

المطلب الأول: سيناريو استمرار التحالفات القائمة

المطلب الثاني: سيناريو إعادة تشكيل تحالفات جديدة

المطلب الثالث: سيناريو فرط كل التحالفات

الخاتمة

مقدمة

مقدمة

أدى التطور الاقتصادي والتكنولوجي الذي شهدته الدول سواء المصدرة أو المستوردة في العقد الأخير إلى التوسع في استخدام موارد الطاقة الهيدروكربونية الجديدة كالنفط والغاز الطبيعي بلا انقطاع ومع تبوء الغاز لمكانة استراتيجية بين مصادر الطاقة والطلب العالمي عليها، وازدياد الاعتماد عليه لاعتبارات مرتبطة بالبيئة والتكلفة الاقتصادية، ما جعل منه البديل الأمثل للطاقات التقليدية، ومن هذا المنطلق أصبحت المناطق التي تحتوي على هذا المورد الهيدروكربوني مهمة في السياسة الدولية.

تكتسب منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط أهمية جيو-استراتيجية وجيو-اقتصادية وجيو-سياسية هامة والتي ازدادت مع الاكتشافات الهائلة للثروات الطبيعية من النفط والغاز الطبيعي في سواحل الدول الشرقية المطلة على البحر المتوسط، فضلا عن نشاط الشركات العاملة في مجال الاستكشاف والتنقيب ما أدى إلى حدوث توترات وصراعات عكست تضارب مصالح القوى الإقليمية والدولية في المنطقة، وصولا للتحولات الجيواستراتيجية التي تشهدها منذ 2011 والتبعات الخطيرة لما يسمى بالربيع العربي من أزمات وصراعات إقليمية، فقوس الأزمات السياسية والحدودية في شرق المتوسط يشمل تركيا حتى البلقان وشمال إفريقيا حتى الشام بحيث تتداخل فيها المحددات التاريخية الحضارية والدينية بالإضافة إلى العوامل السياسية العسكرية وحاليا الطاقوية.

شكل الحوض الشرقي للمتوسط محور صراع القوى الكبرى، نظرا لما يحتويه من كميات ضخمة من الغاز الطبيعي المكتشفة في سواحل كل من إسرائيل مصر قبرص، بشكل فتح شهية دول الحوض للتنافس على استخراجه من ناحية، وأثار مطامع قوى دولية على غرار الولايات المتحدة الأمريكية الاتحاد الأوروبي روسيا والصين من ناحية أخرى، خاصة وأن هذه الاكتشافات قد تؤدي إلى تغير مشهد الطاقة بشكل كبير إذ تم استغلال تلك الثروة الغازية بشكل مناسب، ازداد الصراع والتنافس الإقليمي والدولي مع تصاعد كشوفات الغاز الطبيعي باعتباره عامل يهدد استقرار المنطقة خاصة بعدما شهدته هذه الأخيرة من نزاعات إقليمية محتدمة بين الدول المشكلة لها حول المياه الإقليمية وحدود المناطق الاقتصادية الخالصة لكل دولة، كالصراع التركي-القبرصي-اليوناني الصراع الإسرائيلي الفلسطيني والنزاع الإسرائيلي اللبناني فضلا عن ذلك التوتر في العلاقات المصرية التركية وهي كلها صراعات تاريخية ؛ أدى اكتشاف الغاز إلى تأجيجها من جديد، ما دفع الدول المتواجدة ضمن هذا الإطار التنافسي إلى تبني سياسات جديدة محفزة لتلك التي سبقتها قبل اكتشاف الغاز الطبيعي في المنطقة، وذلك بهدف حماية مصالحها الجيو-اقتصادية.

هذه الاكتشافات المعتبرة من الغاز الطبيعي سوف تسمح لأقطار المنطقة التي تفتقر لموارد الطاقة نسبيا بزيادة استعمال الغاز على المستوى المحلي، ومن ثم تساهم في التقليل من استيراده من الخارج، ومن ناحية أخرى فإنها توفر فرصا كبرى لهذه البلدان لتصدير غاز شرق المتوسط إلى الأسواق العالمية، سواء عن طريق مد خطوط أنابيب تحت مياه البحر إقامة محطات لإسالة الغاز الطبيعي أو اعتماد الغاز المضغوط وخطوط الربط الكهربائي، وبهذا فإن الطاقة جعلت من مياه شرق المتوسط ذات أهمية كبرى على المستويين الإقليمي والعالمي.

منح الغاز الطبيعي فرص تنموية للدول المشرفة على الساحل الشرقي للمتوسط كما وفر فرصة لإسرائيل لولوج قطاع الطاقة العربي وربط اقتصاديات المنطقة كنوع من التطبيع الاقتصادي، رغم الرفض الوجودي لها في الجوار الإقليمي لا سيما اتجاه المكون الفلسطيني، أدركت القيادات العليا في إسرائيل أهمية أمن الطاقة بالنسبة لأمنها القومي والاقتصادي، نظرا لكونها محاطة بالعديد من التهديدات التقنية الأمنية والعسكرية، التي بإمكانها أن تعرقل عملية الإنتاج والتصدير.

من هذا المنطلق تمكنت إسرائيل من بناء استراتيجية طاقوية فعالة بعد سلسلة الاكتشافات الغازية في مياهها الإقليمية، الأمر الذي سمح لها بالتحول من مستورد إلى منتج ومصدر لهذا المورد في آن واحد، فضلا عن التوجه نحو تنويع مصادر الطاقة والتحول للطاقات المتجددة وتحقيق الاستدامة البيئية لما يحمله من منفعة اقتصادية للسوق المحلي الإسرائيلي.

ساهم تنامي الدور الإسرائيلي الطاقوي في شرق المتوسط إلى تغير خريطة القوى المحاور والمصالح، ما أدى لتعرض المنطقة لتحولات عميقة على جميع المستويات مما انعكس على التحالفات الإقليمية المرتبطة باتفاقيات تعاون واسعة النطاق في مجال الطاقة وخصوصا الغاز الطبيعي.

مما سبق ذكره، يتضح أن اكتشافات الغاز في الحوض الشرقي وبالتحديد في المياه الإقليمية الإسرائيلية أدى إلى خلق تحالفات إقليمية بين دول المنطقة ذات المصالح المشتركة وتحالفات مضادة من الدول ذات المصالح المتعارضة بهدف استغلال الغاز الطبيعي، على غرار التحالفات التي تجمع بين إسرائيل مصر قبرص واليونان والتي همشت تركيا منها، وفي ضوء وجود المزيد من احتياطيات الغاز الطبيعي محتملة الاكتشاف والتواجد الإسرائيلي من المرجح أن تستمر خارطة التحالفات الجيوسياسية بالتغير في شرق المتوسط، الأمر الذي جعل *هذا* الموضوع جديرا بالدراسة.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في كونها تجمع بين الشقين؛ العلمي والعملي في آن واحد، من خلال تسليط الضوء على واحدة من أهم القضايا الدولية المستجدة في الوقت الحالي، والمتعلقة بالرهان الطاقوي، كما أنها تحاول في نفس السياق تقديم تحليل لأثر اكتشافات الغاز في شرق المتوسط على إعادة توجيه التحالفات الجيوسياسية بالتركيز على إسرائيل.

- **الأهمية العلمية:**

تنبع الأهمية العلمية لهذه الدراسة من استنادها في الأساس على عدة اعتبارات رئيسية، نعددها تباعا كالآتي:

- تكمن أهمية الدراسة في كونها تندرج ضمن الحقول المعرفية للعلاقات الدولية، كما أنها ترتبط بالتغير في مفهوم أمن الطاقة على المستوى التحليلي والإدراك الاستراتيجي لتعدد الرؤى المصلحية لمختلف الأطراف الفاعلة في المنطقة، كمرتكز أساسي لإعادة هيكلة التوازنات الإقليمية، وما يزيد من أهميتها هو ارتباطها بمنطقة استراتيجية بالغة الحساسية في الشرق الأوسط، فشرق المتوسط يعد من بين المحاور الاستراتيجية التي لا تخلو من التفاعلات الجيوسياسية بين العديد من القوى الإقليمية والدولية على حد سواء.
- اكتشافات الغاز الطبيعي في شرق المتوسط تمر بمرحلة انتقالية في المشهد الجيوسياسي بعيدا عن الصراعات ونحو التعاون إن لم نقل التحالف، فالغاز الطبيعي بإمكانه أن يكون محفز للتعاون المستمر بين دول الساحل الشرقي.
- تبرز هذه الدراسة الأهمية الاستراتيجية للغاز بين مختلف الطاقات الأحفورية الأخرى، ودوره كعامل يحقق مصالح جميع الأطراف، وكمحدد لبناء التحالفات وإعادة توجيهها خاصة مع تنامي الدور الإسرائيلي في شرق المتوسط.
- ابراز البعد التاريخي في هذه الدراسة كون انفتاح الاقتصاد الإسرائيلي في المنطقة لم يكن بمحض الصدفة، وانما لخلفيات وسياسات سابقة، تعززت باكتشاف احتياطيات الغاز في مياهها الإقليمية.

- توضح هذه الدراسة الدور المحوري والهام الذي تنفرد به الاستراتيجية الطاقوية الإسرائيلية في هيكلة قطاع الطاقة، وتنويع مصادرها وزيادة الإنتاج والتحول لتصدير الغاز، مع دعم سياسات الانتقال الطاقوي.
- تقدم الدراسة توضيح للتحالفات الجيوسياسية والشراكات الاستراتيجية بين دول الحوض الشرقي ورؤية مستقبلية لآفاق تطورها بالنسبة لإسرائيل.

▪ **الأهمية العملية:**

- تسليط الضوء على منطقة جغرافية حيوية، تزداد فيها حدة الصراعات والتوترات مع محاولة تهدئة الوضع عبر إقامة تحالفات تسعى لتحقيق الأمن الإقليمي مع احترام الحدود البحرية للدول التي تمتلك الغاز الطبيعي، وإدراك مختلف الأطراف أن لهم مصالح متبادلة لها طابع الاستمرارية داخل الإطار الإقليمي.
- تتسم هذه الدراسة بكونها تجمع بين الجانبين النظري والتطبيقي، فهي تخص بالدراسة تأثيرات الاكتشافات الغازية في مياه شرق المتوسط على إعادة توجيه التحالفات الجيوسياسية على ضوء الريادة الإسرائيلية في مجال الطاقة، وعليه تأثيرها على البحر الأبيض المتوسط ككل، ومن هذا المنطلق تساهم النتائج المتوصل إليها من الدراسة، في توجيه صناع القرار في بلدان المنطقة للتكيف والتعامل مع هذه التحالفات بشكل أمثل يراعي تحقيق مصالح مختلف الأطراف.
- توضح تأثير اكتشافات الغاز الطبيعي في شرق المتوسط على النفوذ الإسرائيلي والتغير في سياساتها المتبعة للتغلغل في الجوار الاقليمي.
- تكمن أهمية الموضوع عمليا في كونه يقدم إسهام جديد يبرز الشق التعاوني الذي يمكن أن يحققه مورد الغاز الطبيعي، في ظل غياب الكتابات التي تركز على هذه الجزئية.

مبررات اختيار الموضوع:

ترجع مبررات اختيار الموضوع إلى مجموعة من الدوافع، منها ما يرتبط بالجوانب الموضوعية ومنها ما يرتبط بالبواعث الذاتية للباحث، نبرزها كالآتي:

▪ **المبررات الموضوعية:**

- ترتبط الاعتبارات الموضوعية بالأساس بالأهمية العلمية والقيمية المعرفية لموضوع الدراسة ذو الصلة بالتخصص الأكاديمي-علاقات دولية-، بالإضافة إلى ما يتطلبه مسعى البحث من إشكاليات

فكرية، من خلال إعادة رسم الخارطة الجيوسياسية لمراكز الطاقة الصراعات وتشكيل التحالفات، نظرا لإدراك اللاعبين الجيواستراتيجين لديناميكيات اللعبة الطاقوية الجديدة في شرق المتوسط.

- الوقوف على حجم الأهمية الجيواستراتيجية لمنطقة شرق المتوسط في الادراك الإسرائيلي، لتعزيز مصادر الطاقة ولعب دور محوري في سوق الطاقة الإقليمي.
- الطابع الأيديولوجي الذي يهيمن على الدراسات التي تتطرق للوجود الإسرائيلي في المنطقة، جراء الرفض الوجودي لها لاسيما تجاه المكون الفلسطيني، ما جعل الجانب الإنساني والعاطفي يتحكم في نتائج الكثير من الدراسات مع إبقاء التحفظ في العلاقات التي تربط دول المنطقة وخارجها بإسرائيل في مختلف المجالات.
- ديناميكية الموضوع فلايزال قائما ومستمر في التبلور، نظرا لوجود المزيد من الاحتياطيات الغازية غير المكتشفة في السواحل الشرقية للبحر المتوسط، فضلا عن استمرار دول المنطقة في التعاون والدخول في تحالفات لتحقيق مصالحها الحيوية.
- الدارسون لموضوع التحالفات يركزون على الجانب الأمني العسكري أكثر مع إهمال الشق الطاقوي، باعتبار أن الموارد الطاقوي لا طالما كانت سببا في الصراع والتنافس الإقليمي والدولي على حد سواء.

- **<u>المبررات الذاتية:</u>**

- تكمن أساسا في أن الباحث يميل للاهتمام بالمواضيع ذات الصلة بالدراسات الطاقوية كونه أحد محاور اللعبة الدولية، حيث يبرز التزاوج الحاصل بين الطاقة (النفط والغاز الطبيعي) والجيوسياسية ودوره في إذكاء الصراعات من جهة وتحقيق الاستقرار من جهة أخرى.
- الاهتمام بقضية التواجد والنفوذ الإسرائيلي في شرق المتوسط وسعيها للحصول على استقرار سياسي مع محيطها العربي، لتأمين مصالح الطاقة البحرية وتحديد مناطقها الاقتصادية الخالصة.

مجال الدراسة وحدودها:

تستدعي عملية التحكم في الدراسة وضع حدود زمكانية للموضوع، وهذا بالشكل الآتي:

- **المجال المكاني:**

يقتصر فضاء الدراسة على منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط، التي تمتد من هضبة الأناضول في الشمال ومصر جنوبا الشام شرقا بما تضمه من دول تقع في النصف الشرقي للبحر المتوسط، على غرار إسرائيل، مصرن فلسطين، لبنان، سوريا، تركيا، قبرص اليونان وليبيا مع إبراز الأهمية الجيوسياسية والاقتصادية للمنطقة، الصراعات التي تحويها والتحالفات المتشكلة بعد الاكتشافات الغازية المعتبرة.

- **المجال الزماني:**

جاءت الدراسة في إطار الفترة الزمنية المحددة من 2009 إلى غاية ماي 2023 من العام الجاري، بني هذا الاعتماد على هذه الفترة، منذ بداية سلسلة الاكتشافات الغازية في الحوض الشرقي للمتوسط خاصة في المياه الإقليمية الاسرائيلية، وما تبعها من عودة الصراعات المتجذرة في المنطقة، سياسات الشركات العاملة في مجال الاستكشاف والتنقيب، قضايا ترسيم الحدود البحرية والمنطقة الاقتصادية الخالصة، بالإضافة إلى بروز الاستراتيجيات التعاونية في قضايا الغاز وإعادة تشكيل الخريطة الجيوسياسية للمنطقة.

الأدبيات والدراسات السابقة:

هنالك العديد من المصادر والمراجع التي اهتمت بموضوع الرهان الطاقوي والتحالفات الجيوسياسية الإسرائيلية في شرق المتوسط، تختلف من الناحيتين المنهجية والنظرية باختلاف طبيعة الإشكاليات المتناولة مع وجود نقاط تقاطع محورية في إطار التراكمية المعرفية والعلمية، ومن بين الدراسات التي تم التركيز عليها نجد:

- **الدراسة الأولى:** كتاب للدكتور **"أشرف الحكيم"** الموسومة بـ: **"الصراع في شرق المتوسط: أثر اكتشافات الطاقة على الخريطة الجيوسياسية للمنطقة"**، (مصر، المكتب العربي للمعارف، 2021)، تتناول بالدراسة الأبعاد الجيوسياسية والاستراتيجية لاكتشافات الغاز في شرق المتوسط، وأهميتها بالنسبة لدول الحوض والاشكاليات التي تواجه استغلالها وتصديرها، كما يناقش ما

تحمله تلك المتغيرات من تداعيات على خريطة الصراعات وبنية التحالفات والتوازنات، فضلا عن إعادة رسم الخريطة الجيوسياسية في إقليم شرق المتوسط.

لكن الدراسة كانت محدودة حيث أغفلت بعض التحالفات القائمة والشراكات بين دول الحوض التي ساهم الغاز الطبيعي في هيكلتها.

- **الدراسة الثانية:** كتاب للدكتور **"أحمد زكريا الباسوسي"** المعنونة بـ: **"الصراع على غاز شرق المتوسط وفرص التعاون"**، (مصر القاهرة، المكتب العربي للمعارف، 2020)، يقدم رؤية واضحة للاكتشافات الطاقة في شرق المتوسط، وتوزيع حقول النفط والغاز الطبيعي والصراعات التي نشبت بموجبها بين بلدان الحوض الشرقي، بالإضافة إلى توضيح مفاهيمي ونظري متكامل لمفهوم أمن الطاقة وأبعاده المخاطر التي تواجهه واستراتيجية مواجهتها، ويقيم وضعية أمن الطاقة في بلدان شرق المتوسط من حيث الإنتاج الاستهلاك والاحتياطات المؤكدة وفرص التصدير خاصة لدى إسرائيل، مصر، لبنان، فلسطين تركيا قبرص اليونان، فضلا عن نشاط الشركات التي تقوم بعمليات التنقيب والاستكشاف في المنطقة، دون إغفال إلقاء الضوء على الأطر القانونية الحاكمة لعمليات التنقيب في المناطق البحرية لبلدان المتقابلة، كما تطرق لبعض النماذج التعاونية لكن بنوع من السردية مع إعطائها صفة الشراكات الاستراتيجية لا غير، وهنا تجسد جانب القصور في الدراسة.
- **الدراسة الثالثة:** كتاب للباحثة **"زهراء عباس هادي"**، بعنوان: **"الجغرافيا السياسية للطاقة في الحوض الشرقي للمتوسط"**، (بيروت لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، جوان 2021)، تتطرق فيه الباحثة للأهمية منطقة شرق المتوسط، من خلال إبراز الخصائص الجغرافية الطبيعية والسكانية، إضافة إلى أهم الموارد الهيدروكربونية المكتشفة وتوزيعها في الحوض الشرقي وصولا لآليات ترسيم الحدود البحرية، والصراع القائم في المنطقة على خلفية الاكتشافات الغازية وتداخل المناطق الاقتصادية الخالصة وكيفية تعامل دول المنطقة مع مختلف هذه الصراعات القائمة، واستراتيجيات الدول الكبرى في المنطقة، مع توضيح إشكاليات الواقع من صراع وتعذر في التصدير والتي من خلالها قامت بوضع سيناريوهات الصراع في المنطقة واستشراف المستقبل.

لكن يلاحظ أن الدراسة ركزت على الصراعات القائمة مع عدم توضيح السياسات المستخدمة فيها دون إعطاء حلول من شأنها أن تعزز من فرص التعاون بين بلدان المنطقة، مع إهمال وتغييب للدور الإسرائيلي في معادلة الطاقة في المنطقة.

- **الدراسة الرابعة:** كتاب للباحث **"شادي سمير عويضة"**، تحت عنوان: **"استغلال الغاز الطبيعي في حوض شرق البحر المتوسط وعلاقته بالنفوذ الإسرائيلي في المنطقة"**، (بيروت لبنان، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2019)، تمحورت الدراسة حول استغلال اكتشافات الغاز الجديدة في شرق البحر المتوسط وأثرها على النفوذ الإسرائيلي في المنطقة، باعتبارها تسمح لولوج إسرائيل لقطاع الطاقة العربي، والتحول من استيراد الموارد الطاقوية (النفط والغاز الطبيعي) إلى منتجة ومصدرة لها، ما يعزز من مكانة وقوة إسرائيل على حساب ميزان القوة العربية، فضلا عن توضيح وتفسير السلوك والتوجهات السياسية والتغيرات الإسرائيلية المتعلقة بهذه الاكتشافات الجديدة، وكيفية استغلالها اقتصاديا، أو على صعيد فرض هذه الوقائع على المنطقة والتي عملت عليها إسرائيل منذ نشأتها، إلا أن هذه الدراسة لم تقم بتحديد ما إذا كان مورد الغاز الطبيعي بتحفيز الصراع أو توجيه المسار نحو التعاون وتشكيل تحالفات تنخرط فيها إسرائيل كلاعب محوري.
- **الدراسة الخامسة:** رسالة ماجيستير للباحثة **"رنيم علي جمال الدين الغنام"**، الموسومة بـ: **"الصراعات الدولية والإقليمية على الغاز الطبيعي بمنطقة شرق المتوسط"**، الصادرة سنة 2022، حيث اهتمت الدراسة بتأثير اكتشافات الغاز الطبيعي في شرق المتوسط على الصراع في المنطقة في الفترة الممتدة من سنة 2009-2019، تطرقت فيها للخلفية العامة لمنطقة شرق المتوسط من حيث التعريف بالأهمية الاستراتيجية والخلفية التاريخية، اكتشافات الطاقة والمسارات المختلفة لتصدير الغاز الطبيعي للأسواق العالمية وما تثيره من صراعات، سواء تلك المتعلقة بخطوط الأنابيب أو إسالة الغاز، ثم الخصائص التي تميز المنطقة إقليميا من حدود بحرية وصراعات متجذرة، الأطراف الفاعلة فيها إقليميا ودوليا، عالجت كذلك شبكة التحالفات والتحالفات المضادة القائمة في المنطقة، دون التوسع فيها والتركيز على السردي للأحداث ما أهمل العنصر الأساسي للتحالف وهو مورد الغاز الطبيعي، وهو الأمر الذي يجعلها تختلف عن دراستنا المقدمة.
- **الدراسة السادسة:** رسالة ماجيستير للباحث **"Qais Tayseer Mohammad Samara"** بعنوان: **"Energy Resources In Israel: Impacts On The State Security System"**، الصادرة في سبتمبر 2021، حيث تدرس اكتشافات الغاز الجديدة في إسرائيل من منظور أمني بطريقة تحليلية تتضمن مراجعة نظرية لأمن الطاقة والجغرافيا السياسية حسب المنظور الاسرائيلي، بالإضافة

توضح البنية التحتية المتطورة التي تمكن إسرائيل من استغلال الغاز الطبيعي والتحول نحو الطاقات المتجددة، الأمر الذي سمح لتل أبيب بتنويع العلاقات التجارية مع دول الجوار والأطراف، كأساس للتعاون في مجال الطاقة، مع ابراز التهديدات الرئيسية التي تواجه قطاع الطاقة الإسرائيلي، غير أن الدراسة عالجت بعض الجزئيات بشكل عام دون التعمق والتفصيل، على غرار سياسات إسرائيل لتنويع مصادر الطاقة ودور الغاز الطبيعي في عملية الانتقال الطاقوي، كما أهملت التحالفات التي بإمكان الغاز الطبيعي في تشكيلها وحصرتها في العلاقات التجارية فقط.

- **الدراسة السابعة:** رسالة ماجستير للباحث **"Erez Cohen"** الموسومة بـ:

Development of Israel's natural gas resources: Political, Security and Economic Dimensions"

الصادرة سنة 2018، اهتمت الدراسة بإبراز أهمية البنية التحتية الإسرائيلية المتقدمة، خاصة بعد اكتشافات حقول الغاز في المياه الإقليمية الإسرائيلية والتعقيدات والمشاكل التي تخلقها، مع اقتراح بعض الحلول للدعم والنهوض بالاقتصاد الإسرائيلي، غير أنها ركزت على الجوانب التشريعية على حساب الجانب التقني والعملي من انتاج وتصدير وهذا ما يهمنا في دراستنا.

- **الدراسة الثامنة:** أطروحة دكتوراه للباحث **"Bethany J. Indahl"**، تحت عنوان:

"The Impact of Natural Gas on Israel's Energy Security Strategy"، الصادرة سنة 2021، تناقش هذه الدراسة كيفية تطور قطاع الطاقة في إسرائيل منذ سنة 1910، بعد ذلك تبحث في تطور سياسات أمن الطاقة الإسرائيلية بما في ذلك شراكاتها الدولية في قطاع الغاز الطبيعي، كما أنها تُقَيم مدى فعالية الاستراتيجية الطاقوية الإسرائيلية منذ اكتشاف الغاز الطبيعي، ودور الطاقات النظيفة في الاقتصاد الإسرائيلي، غير أن ما يجعلها قاصرة معرفيا أنها لم تحدد بدقة كيفية التأثير الذي أحدثه الغاز الطبيعي وتنويع مزيج الطاقة على الاستراتيجية الطاقوية الإسرائيلية.

نظرا للزاد المعرفي الذي تم استخلاصه من مختلف الدراسات والأدبيات السابقة، جاءت دراسة الباحث الموسومة بـ: **"الرهان الطاقوي في شرق المتوسط وأثره على إعادة توجيه التحالفات الجيوسياسية –دراسة حالة إسرائيل-"**، لتلفت الانتباه لمسألة هامة، والمتمثلة في دور العامل الطاقوي وبالتحديد الغاز الطبيعي في تحقيق الاستقرار والتعاون من خلال تشكيل تحالفات استراتيجية قائمة على

تعظيم المكاسب والمصالح المشتركة بين بلدان المنطقة، حيث تتوازى الرهانات الطاقوية مع الرهانات الجيوسياسية والتي محورها الأساسي هو إسرائيل، كما حاولت الدراسة ابراز التداعيات الناجمة عن هذا التوازي المذكور ومنها تلك المتصلة بتغير خريطة التحالفات في المنطقة، والتي تؤكدها آليات مختلفة على غرار سياسات التطبيع وترسيم الحدود البحرية وتحديد المناطق الاقتصادية الخالصة في شرق المتوسط.

إشكالية الدراسة:

إن العلاقة الموجودة بين الطاقة والتحالفات في منطقة شرق المتوسط هي علاقة ترابطية، فاكتشافات الغاز الطبيعي في الحوض الشرقي وخصوصا المياه الإقليمية الإسرائيلية جعل من هذه الأخيرة تتجه نحو الانخراط في شراكات استراتيجية تسمح باندماج إسرائيل في المنطقة، التي تطورت لتحالفات مرنة وموجهة نحو المصلحة وتعظيم المكاسب على مستوى التنافس الإقليمي، وعليه تكون الإشكالية البحثية كالآتي:

كيف يساهم المتغير الطاقوي وبالتحديد الغاز الطبيعي في تشكيل وإعادة توجيه التحالفات الجيوسياسية بالنسبة لإسرائيل في شرق المتوسط؟

الأسئلة الفرعية:

الطرح الموسع لإشكالية الدراسة يدفعنا إلى تفكيكها في جملة من الأسئلة الفرعية استيعابا واتساقا مع المسعى البحثي للموضوع كالآتي:

- ماهي الأهمية الجيواستراتيجية لمنطقة شرق المتوسط؟
- ما هي المكانة التي يحتلها الغاز الطبيعي في الاستراتيجية الطاقوية الإسرائيلية؟
- كيف ستؤثر التحالفات الإسرائيلية الجديدة المبنية على المصالح الطاقوية-الغاز الطبيعي-في شرق المتوسط على الصراعات القائمة في هذه المنطقة؟
- هل نحن أمام استمرارية في بناء التحالفات في إطار السياسة الدولية الإسرائيلية في شرق المتوسط، أمْ أن الاكتشافات والمصالح الطاقوية قد غيرت من مضامين واتجاهات التحالفات بالنسبة لإسرائيل في المنطقة؟

فرضيات الدراسة:

اتساقًا ومسار الإشكالية والتساؤلات الفرعية المنبثقة عنها، تتطلب المنهجية العلمية اختبار الفرضيات الآتية للإحاطة بمحاور الدراسة وهي:

- كلما زادت الاكتشافات الغازية في شرق المتوسط، كلما ساعد ذلك في تبلور تحالفات إسرائيلية جديدة.
- الأهمية الجيواستراتيجية لشرق المتوسط وتزايد الاكتشافات الطاقوية في المنطقة، ضاعف من التنافس وتشكيل توازنات إقليمية جديدة في المنطقة.
- إن تزايد الاكتشافات الغازية في المياه الإقليمية الإسرائيلية، عزز أمن الطاقة الإسرائيلي.
- بروز تحالفات إسرائيلية مبنية على المصالح الطاقوية، سيساهم في تهدئة الصراعات وتعزيز التعاون في شرق المتوسط.
- يتوقف استمرار بناء التحالفات في إطار السياسة الدولية الإسرائيلية في شرق المتوسط، بمدى تطور الأوضاع السياسية-الأمنية-والاقتصادية-الطاقوية-في المنطقة.

الإطار النظري والمقاربات:

تستند دراستنا البحثية على طرح مجموعة من النظريات والمقاربات وذلك لتفسير وتوضيح الظاهرة، لصعوبة تحديد إطار نظري واحد لطبيعة الموضوع المركبة، تم الاعتماد على مجموعة من النظريات والمقاربات تحقيقا لمبدأ التكامل المنهجي بما يقتضيه موضوع البحث، وهي كالآتي:

- **<u>اقتراب تحليل النظم الإقليمية:</u>**

استمدت هذه النظرية كمنطلق تحليلي لجميع مستخدمي مفهوم النظام، من "النظرية العامة للنظم" والتي يعود تاريخ التنظير لها في العلاقات الدولية إلى إرهاصات الثورة المنهجية والمعرفية التي قام بها السلوكيون مع بداية الخمسينات من القرن العشرين، التي سعت لاقتناء مناهج العلوم الطبيعية التي حققت إنجازات فعالة في ميادينها، للوصول إلى إطار نظري قادر على التحليل والتوصيف والتنبؤ بالأحداث الدولية، على غرار التأسيس لمنهجية موحدة لتحليل مختلف القضايا، من أبرز منظريها (**برتلانفي Beralanlfy**)،ما يميز هذا الاقتراب هو معالجته للظاهرة محل الدراسة بالتحليل باعتبارها نظام مفتوح ذات علاقة ديناميكية تفاعلية مع البيئة التي توجد بها، فضلا عن قدرته لنا من

الانتقال من الجزء إلى الكل والعكس، وعليه الانتقال من المستوى الوطني إلى الإقليمي إلى الدولي أثناء التحليل.[1]

تستند دراستنا على العديد من المرتكزات التحليلية لذلك تم اعتماد هذه الاقتراب لكونه يسمح لنا بدراسة التفاعلات الإقليمية وامتداداتها الدولية، يقصد بمستوى النظام الإقليمي: نظام التفاعلات الدولية في منطقة تحدد عادة على أساس جغرافي وتتجسد مستويات التفاعل فيه من خلال بيان تأثير الفاعل الدولي على النظام الإقليمي وتأثير الفاعل الإقليمي على النظام الإقليمي والدولي.[2]

وبالعودة لطبيعة الموضوع الذي نقوم بمعالجته يمكن إسقاط ما تم ذكره على مجال الطاقة في شرق المتوسط، ودور القوى الكبرى في المنطقة فالاهتمام الدولي والتنافس على الغاز الطبيعي بزيادة الاهتمام بشرق المتوسط، والتوجه نحو اتباع النهج التعاوني للاستغلال الأمثل لهذه الثروة، كما يتجلى أيضا من خلال دراسة السياسة الداخلية لإسرائيل في مجال الطاقة خاصة بعد الاكتشافات المعتبرة للغاز منذ 2009، وتأثيرها على صياغة توجهات إسرائيل الخارجية في محيطها الإقليمي من حيث التعامل مع القوى الإقليمية والدولية الفاعلة في الحوض الشرقي، وما تفرزه المسألة الطاقوية من تجاذبات نحو التعاون بين بلدان المنطقة.

- **<u>اقتراب التحليل الجيوطاقوي:</u>**

ينطلق التحليل الجيوسياسي للطاقة **Energie-Géo** من أربع مرتكزات أساسية عند التحليل هي: الجغرافيا، التاريخ، السياسة والاقتصاد، الأمر الذي يسمح لنا بفهم وإدراك مجريات قطاع الطاقة في العالم، إذ لا يمكن إهمال الجانب الاقتصادي على اعتبار أن الموارد الهيدروكربونية هي سلع اقتصادية تخضع لقواعد السوق الدولية، لكن النفط والغاز الطبيعي ليسا مجرد سلع وإنما يرتبطان بحسابات المصالح ومعطيات السياسة الدولية بين الصراع والتعاون، كما تلعب الجغرافيا دورا مهما،[3] كون أن الجيوسياسية تشرح وظيفة الفضاء الجغرافي؛ استقراء الارتباط المعرفي والممارساتي في سياسات الدول

---

[1] محمد شلبي، **"المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم، المناهج، الإقترابات والأدوات"**، (الجزائر، دار هومة، ط 5، 2007)، ص 130.

[2] محمد السعيد إدريس، **"تحليل النظم الإقليمية دراسة في أصول العلاقات الدولية الإقليمية"**، (مصر، القاهرة، مركز الدراسات والاستراتيجية، 2001)، ص 16.

[3] محمد كريم خيدر، محاضرة، **"التحليل الجيوسياسي للطاقة"**، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، المدرج، الجزائر العاصمة.

المتفاعلة بين متغيري السياسة والجغرافيا، حيث يعد المحدد الأساسي في شرح وتفسير مختلف العلاقات في بعدها الإقليمي والدولي.

فلا يمكن أن نتطرق لقضايا النفط والغاز بعيدا عن التصنيف الكلاسيكي بين الدول المستهلكة الصناعية في الشمال والدول المنتجة والمصدرة للنفط والغاز في الجنوب، حيث لا يمكننا فهم الوضع القائم إلا من خلال المقاربة الجيو-تاريخية؛ أي بالعودة للتاريخ الجيوسياسي للنفط والغاز الطبيعي.

وعليه؛ جاء توظيف اقتراب التحليل الجيوطاقوي ضمن هذه الدراسة لرصد الأهمية الجيواستراتيجية لمنطقة شرق المتوسط وتفاعلها مع الفضاءات المتاخمة الأخرى، خصوصا بعد اكتشافات الغاز الطبيعي الضخمة في المياه الإقليمية لبعض بلدان المنطقة: مصر، قبرص وإسرائيل حيث استطاعت هذه الأخيرة بموجبها التحول لإنتاج وتصدير الغاز الطبيعي، ما ساهم في إعادة تشكيل الخريطة الجيوسياسية للمنطقة وتغيير معالم اللعبة الطاقوية، وتقييم التأثيرات المحتملة للصراعات القائمة وتوحيد الجهود لإدارتها بشكل سلمي وعادل لتحقيق مصالح مختلف الأطراف.

- **المقاربة الوظيفية:**

تقوم الوظيفية على مبدأ التعاون وتجميع المصالح، الذي بدوره يساهم في خلق تنسيقات تعاونية في مختلف المجالات،[1] فرصد الإمكانات التي تتمتع بها الدولة والوظائف التي تؤديها في محيطها الخارجي يسمح بتحليل أجندة مصالحها الاستراتيجية في الأقاليم الجيوسياسية الحيوية، وعليه يمكن التوصل لمدى قدرتها على الاستقلالية والحركية في محيطها الإقليمي بشكل يجعل منها محور التفاعلات بالمنطقة والتجاوب مع العلاقات والقضايا الدولية.

وهو الأمر الذي نسقطه على الحالة المدروسة، حيث تسعى إسرائيل لتشكيل تحالفات في محيطها الإقليمي والدولي لتعزيز اندماجها في اقتصاديات المنطقة، مستغلة مورد الغاز الطبيعي (شبكة أنابيب النقل، الغاز المسال والربط الكهربائي) والطاقات المتجددة، فضلا عن توطيد العلاقات في مجالات أخرى، بهذا سيتحدد الدور الوظيفي لإسرائيل في بيئتها الإقليمية كمنتج ومصدر للغاز الطبيعي، ما يمنحها نفاذية لتشكيل تحالفات استراتيجية مع مختلف الأطراف.

[1] محمد شلبي، **مرجع سابق**، ص 171.

الإطار المنهجي:

أي دراسة علمية تتطلب وجود منهج -مقاربة منهجية مركبة-يتلاءم وموضوع الدراسة، حيث يكون قادرا على الإحاطة بمختلف جوانبه، يعرف المنهج على أنه: **"الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم بواسطة مجموعة من القواعد العامة تهيمن على سير العقول وتحدد عملياته حتى يصل إلى نتيجة معلومة".**[1]

اقتضت منا دراسة هذا الموضوع والبحث فيه الاستعانة بالمنهج الآتي:

- **منهج دراسة الحالة:**

يتميز هذا المنهج عن غيره من مناهج البحث العلمي بكونه لا يحدد عينة ومجتمع للبحث، بل يختار حالة محددة لتناولها وفحصها بشكل دقيق ولفترات زمنية طويلة وبكل موضوعية، وتتم عملية اختيار الحالة للدراسة وفقا لشروط محددة وليس بشكل عشوائي، يجمع أقصى حد من المعلومات حول الدراسة ثم يتم ترتيبها وتصنيفها قصد وضع صورة متكاملة للدراسة، يدرس الظاهرة بعمق وبالتفصيل ويعمم النتائج على حالات متشابهة والتنبؤ لمآلات أخرى ذات صلة، حيث يمكن الباحث من تضمين المناهج الأخرى على غرار: المنهج التاريخي، الوصفي وتحليل المضمون.[2]

وتم توظيف هذا المنهج في الدراسة بهدف دراسة منطقة شرق المتوسط وتواجد إسرائيل ضمنها باعتبارها حالة خاصة وفريدة منذ قيامها والتي تعاني من رفض وجودي في المنطقة بسبب المكون الفلسطيني، حيث تسعى إسرائيل لتعزيز مكانتها في المنطقة العربية-القبول-مستغلة في ذلك المشاريع الاقتصادية بحجة التنمية والتطوير للاندماج وربط اقتصاديات هذه الدول باقتصادها، ومع اكتشافات الغاز الطبيعي في سواحلها دخلت في تحالفات استراتيجية، تسعى من خلالها لخلق مكانة محورية في المنطقة بعيدا عن النهج الصراعي.

---

[1] **مرجع نفسه**، ص 12.

[2] عمار بوحوش، محمد محمود الذنيبات، **"مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث"**، (الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ط 4، 2007)، ص 130.

أهم مفاهيم الدراسة:

- **التحالفات:**

تعد التحالفات من أكثر البدائل شيوعا والسمة المميزة في ظل تطورات الاقتصاد العالمي والخيار الذي تسعى إليه الأطراف التي تسعى للتعاون بدلا من الصراع والتنافس، ما جعل منها حتمية لتحقيق النمو والتوسع في الأسواق الإقليمية والدولية.

يعرف Faulkner التحالفات على أنها: نوع معين من علاقات التعاون المشتركة بين الشركاء-متنافسين أو احتمالية أن يكونوا متنافسين-، أين يقومون باستثمارات كبيرة لتطوير علاقات طويلة الأجل والتوجه المشترك، والذين يختارون مشروع نشاط محدد أو تنسيق القدرات والكفاءات والموارد الأساسية، لتحقيق أهداف استراتيجية ذات منفعة متبادلة، بدلا من المنافسة وتجنبا للمخاطر والأزمات.[1]

- **البحر الإقليمي (Territorial Waters-T):**

هو تلك المساحة المائية التي تلي إقليم الدولة البري ومياهها الداخلية-تمتد فيه سيادة الدولة-في حزام بحري ملاصق يتحدد عرضه بما لا يتجاوز 12 ميل بحرين تبدأ من خطوط الأساس العادية أو خطوط الأساس المستقيمة الواصلة بين نقاط مناسبة ومتقاربة حسب طبيعة الشاطئ الجغرافية والجيولوجية، وتمتد هذه السيادة إلى الحيز الجوي فوق البحر الإقليمي وكذلك قاعه وباطن أرضه، وقد وضعت القواعد الخاصة بالبحر الإقليمي لأول مرة في اتفاقية جنيف للبحر الإقليمي والمنطقة المتاخمة سنة 1958، التي قننت القواعد المتعلقة بالبحر الإقليمي المستقرة، ظلت مطبقة لغاية إعلان اتفاقية الأمم المتحدة للبحار سنة 1982 التي نظمت القواعد القانونية المتعلقة بالبحر الإقليمي في المواد (2-32).[2]

- **المنطقة الاقتصادية الخالصة (Exclusive Economic Zone-EEZ):**

نصت المادة (55) من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار على أنها: **"المنطقة الواقعة وراء البحر الإقليمي للدولة وملاصقة له ويحكمها النظام القانوني المميز والمقرر في الاتفاقية، والذي تخضع**

---

[1] فاطمة الزهراء طاهري، بن غزال ابتسام، **"التحالفات الاستراتيجية كأداة لاختراق المؤسسات للأسواق الدولية (نماذج عن تحالفات استراتيجية دولية)"**، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، جامعة لمسيلة، ع 4، ص 188.

[2] محمد هواش، ريم عبود، **"القانون الدولي للبحار"**، (سوريا، الجامعة الافتراضية السورية، 2018)، ص ص 10-11.

بموجبه حقوق الدولة الساحلية وولاياتها، حقوق الدول الأخرى وحرياتها للأحكام ذات الصلة من هذه الاتفاقية"، يعد هذا التعريف تحديد واضح وصريح لما للدولة الساحلية من حقوق على المنطقة الاقتصادية الخالصة، وبالتالي فإن المنطقة الاقتصادية الخالصة هي منطقة ذات طابع قانوني خاص فهي ليست مياها إقليمية، ولا هي مياه من أعالي البحار أو بمثابة منطقة انتقالية بين البحار الإقليمية التي تتمتع عليها الدول الساحلية بسيادة كاملة لا يحدها سوى **"المرور البريء"** وبين أعالي البحار التي لا ولاية لأحد عليها، وعليه تعتبر بمثابة نقطة التقاء بين اتجاه الدول الساحلية نحو بسط ولايتها الإقليمية على أجزاء كبيرة من أعالي البحار والانفراد بثرواتها وحماية بيئتها البحرية والحفاظ على أمنها، وبين اتجاه الدول البحرية الكبرى في مواجهة هذا الاتجاه ومحاولة قصره على أقل امتداد ممكن وأقل قدر من السلطات والاختصاصات في تلك المنطقة.[1]

تحدد المادة (56) من الاتفاقية حقوق وواجبات الدول في المنطقة الاقتصادية الخالصة من خلال النص على أنه: **"يكون للدولة الساحلية حقوق سيادية بغرض استكشاف واستغلال الموارد الطبيعية الحية وغير الحية منها التي تعلو قاع البحر وباطن أرضه، فضلا عن حفظ هذه الموارد وإدارتها، وكذلك فيما يتعلق بالأنشطة الأخرى للاستكشاف والتنقيب واستغلال المنطقة اقتصاديا كإنتاج الطاقة من المياه وتيارات الرياح وأمواج البحر والموارد الهيدروكربونية في باطن قاع البحر ووضع كابلات الكهرباء وتمرير الأنابيب"**[2]، إن الغاية من إقامة المنطقة الاقتصادية الخالصة هي ضمان سيطرة الدول الساحلية على كامل الثروات التي تحتويها البحار الملاصقة لشواطئها، ما يجعل هنالك اختلاف بين المنطقة الاقتصادية الخالصة والبحر الإقليمي من حيث **طبيعة السيادة.**[3]

فيما تحدد المادة (57) من اتفاقية الأمم المتحدة للبحار نطاق وامتداد المنطقة الاقتصادية الخالصة بمسافة 200 ميل بحري من خطوط الأساس التي يقاس منها عرض البحر الإقليمي، ويتم تعيين حدودها بين الدول ذات السواحل المتلاصقة والمتقابلة عن طريق الاتفاق على أساس القانون الدولي للتوصل لحل

---

[1] صلاح الدين عامر، **"القانون الدولي للبحار: دراسة لأهم أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982"**، (مصر، القاهرة، دار النهضة العربية، 2009)، ص ص 13-25.

[2] إبراهيم محمد الدمغة، **"أحكام القانون الدولي لقاع البحار والمحيطات وباطن أرضها خارج حدود الولاية الوطنية"**، (مصر القاهرة، دار النهضة العربية، ط 5، 2010)، ص ص 116-119.

[3] أشرف الحكيم، **"الصراع في شرق المتوسط أثر اكتشافات الطاقة على الخريطة الجيوسياسية للمنطقة"**، (مصر، القاهرة، المكتب العربي للمعارف، 2021)، ص 106.

منصف وعادل، وعله يتعين على الدول المعنية الدخول في ترتيبات مؤقتة دون تعريض الاتفاق النهائي للخطر أو إعاقته، وإذا تعذر الوصول لاتفاق تلجأ الدول لأحكام اتفاقية الأمم المتحدة لتسوية نزاعاتها البحرية حول ترسيم الحدود البحرية.[1]

- **الجرف القاري (Continental Shelf-CS):**

يشمل الجرف القاري لأي دولة ساحلية قاع وباطن أرض المساحات المغمورة التي تمتد إلى ما وراء بحرها الإقليمي، في جميع أنحاء الامتداد الطبيعي لإقليم تلك الدولة البري حتى الطرف الخارجي للحافة القارية، أو على مسافة 200 ميل بحري من خط الأساس الذي يقاس منه عرض البحر الإقليمي، إذا لم يكن الطرف الخارجي للحافة القارية يمتد إلى تلك المسافة، وتمارس الدولة حقوقا سيادية بغرض استكشاف واستغلال الموارد الطبيعية المعدنية فقط الواقعة ضمن نطاق الجرف القاري للدولة، وإن امتدت خارج نطاق المنطقة الاقتصادية الخالصة، وفي حالة عدم قيام الدولة باستكشاف الجرف القاري واستغلال موارده لا يجوز لأي دولة أخرى القيام بذلك دون موافقتها.[2]

هيكلة الدراسة:

استنادًا للإشكالية المطروحة والفرضيات المقدمة تم هندسة موضوع الدراسة وفق خطة تحليلية منهجية، تحرينا فيها قدر المستطاع الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع وفق تسلسل منهجي وتدرج منطقي في معالجة الإشكال محل البحث، وذلك وفق التقسيم الآتي:

- تم التركيز في **الفصل الأول** المعنون بـ: **"جيوسياسية الطاقة في شرق المتوسط"**، على أهمية الموقع الجيواستراتيجي لشرق المتوسط مع ابراز حقول الغاز المكتشفة في سواحل دول الحوض وما تبعها من تفاعلات غيرت تراتبية المنطقة على غرار خيارات تصدير مورد الغاز الطبيعي، الصراعات القائمة في المنطقة واستراتيجيات القوى الدولية تجاه غاز الحوض الشرقي.
- بينما تم التطرق في **الفصل الثاني** الموسوم بـ: **"الاستراتيجية الطاقوية الإسرائيلية في شرق المتوسط"**، تناول دور إسرائيل في شرق المتوسط في ظل الرفض الوجودي لها، وسعيها للانفتاح على المنطقة من خلال الجانب الاقتصادي وتعزيز مكانتها معتمدة على المشاريع الاقتصادية

[1] إبراهيم محمد الدمغة، **مرجع سابق**، ص 120.

[2] أشرف الحكيم، **مرجع سابق**، ص 108.

القائمة على الغاز الطبيعي ومصادر الطاقة المتجددة لتحقيق أمن الطاقة، في ظل التهديدات المتنامية من قبل دول الجوار الإقليمي.

- أما **الفصل الثالث** الذي طرح تحت عنوان: **"خريطة التحالفات الجيوسياسية الإسرائيلية في ضوء الاكتشافات الجديدة في شرق المتوسط و آفاق تطورها"**، أين تم التطرق لدور الغاز كمحدد لتعزيز التعاون التنسيق الطاقوي وبناء التحالفات بين بلدان الحوض والتي تكون إسرائيل طرفا أساسيا فيها، من خلال مشاريع مشتركة وشراكات استراتيجية، اتفاقيات ترسيم الحدود البحرية وتشكيل منظمة إقليمية لتجارة الغاز في المنطقة، مع ابراز مستقبل هذه التحالفات الجيوسياسية في ضوء تنامي أهمية إسرائيل في المنطقة.
- **الخاتمة:** تم التطرق فيها لأهم النتائج التي توصلت لهم الدراسة.

الفصل الأول

جيوسياسية الطاقة في شرق المتوسط

تمهيد

يعتبر شرق المتوسط من بين أكثر المناطق التي تحظى بأهمية جيوسياسية كبيرة، نظرا لموقعه الجيواستراتيجي الذي يتوسط بين ثلاث قارات (آسيا، أوروبا وأفريقيا) حيث يفصل جنوب أوروبا عن شمال إفريقيا وغرب آسيا، عبر مجموعة من المضائق والممرات المائية، التي تجعل منها معبرا أساسيا للتبادلات التجارية والاقتصادية العالمية على مر العصور، وقد شهدت المنطقة منذ فجر التاريخ صدامات وحروب بين مختلف الامبراطوريات والقوى، كما أنها تعد مهد للعديد من الحضارات التي نسجت عبر تعدد الأجناس نظاما ثقافيا وسياسيا متنوعا.

لقد حظيت المنطقة باهتمام متزايد في السنوات الأخيرة جراء الاكتشافات المعتبرة لمصادر الطاقة الأحفورية، النفط والغاز الطبيعي بالتحديد حيث كانت بداية الطفرة سنة 2009، في سواحل كل من إسرائيل، سوريا، فلسطين، لبنان، مصر وقبرص، ما جعل المنطقة تتحول من منطقة عبور فقط لمصادر الطاقة إلى مصدر لإنتاج وتصدير وعبور في آن واحد، الأمر الذي دفع إلى تفاقم حدة الصراعات الكامنة والمتجذرة بالمنطقة لكن ببعد طاقوي زادها تعقيدا، هذه الأوضاع ساهمت في جذب انتباه القوى الدولية التي تسعى من خلال استراتيجياتها المختلفة للسيطرة على غاز شرق المتوسط.

المبحث الأول: الموقع الجيواستراتيجي لشرق المتوسط

تحظى منطقة شرق المتوسط بأهمية حيوية وجيوسياسية كبيرة ضمن خريطة العالم، وذلك على خلفية التنافس العميق بين مختلف اللاعبين الإقليميين في المنطقة والدول المطلة على الحوض الشرقي للمتوسط، فضلا عن الأهمية الاستراتيجية نظرا للموارد الحيوية الناضبة المتواجدة في هذه المنطقة أبرزها الغاز الطبيعي.

من هذا المنطلق يمكن القول بأن شرق المتوسط أصبح مسرحا لسباق على الهيدروكربونات بين دول المنطقة المعنية سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، إضافة لكونه مركزا للحضارات التاريخية والدينية، التي لعبت دورا كبيرا في ديناميكيات مشهد تفاعلات المنطقة.

المطلب الأول: جغرافيا شرق المتوسط

أولا: الجغرافيا الطبيعية

يقع حوض شرق المتوسط فلكيا بين دائرتي عرض 30° و42° شمالا وبين خطي طول 26°و30°-36° شرقا،[1] الممتد من الخط الوهمي الذي يصل أقصى نقطة في جنوب اليونان بالحدود الليبية والمصرية، التي تضم جزيرة كورش وكريت، البحر الأدرياتيكي وبحر إيجة ومنه إلى تركيا والبحر الأسود، مضيق البوسفور والدردنيل وقناة السويس، وعليه فهو قريب من الأسواق العالمية والموارد الحيوية والنشاط التجاري فضلا عن سهولة اتصاله بالعالم الخارجي.[2]

يشمل حوض شرق المتوسط مجموعة من الدول المطلة على سواحله (مصر، لبنان، سوريا، فلسطين، ليبيا، تركيا، اليونان، قبرص، إسرائيل) نبرزها كالآتي:

01/مصر:

تمتد بين دائرتي عرض 22°، 31° شمال دائرة الاستواء وخطي طول 25°، 37° شرقا، تتميز مصر بموقع جغرافي هام، إذ تقع عند مجمع قارتي آسيا وأفريقيا، وعند مفرق بحرين يمتد أحدهما إلى المحيط

---

[1] جاغتاي اوزدمير، **"صراع القوى الكبرى في شرق البحر الأبيض المتوسط"**، الأبحاث والدراسات لدورية رؤية للشؤون التركية والدولية، ع2، 2018، ص30.

[2] Felipe Sánchez Tapia, **"Geopolitics of Gas and Militarization in The Eastern Mediterranean"**, Instituto Español de Estudios Estratégicos, February 13, 2019, p p 2-3.

الهادي والآخر للمحيط الأطلسي، يحدها شمالا البحر المتوسط ومن الشرق البحر الأحمر فخليج العقبة الذي يفصلها عن المملكة العربية السعودية، أما الحدود البرية فتبدأ شرقا من رأس خليج العقبة عند رأس طابا باتجاه الشمال الغربي حتى البحر المتوسط شرق مدينة رفح وهو الخط الذي يفصل مصر وفلسطين، مرورا بجبل سمادة، بئر مغاره، جبل خروف وجبل خوراشا، أما من الغرب نجد ليبيا فتبدأ من شمال غرب السلوم عند بئر الرملة، ثم تتجه نحو الجنوب الغربي إلى سيدي عمر ومنها للجنوب مرورا ببئر شفرزن وبئر الشقة، أما جنوبا السودان والتي تعد أطول الحدود البرية وتبدأ من السفوح الشمالية بجبل العوينات حتى رأس حدرية إلى جنوب بلدة حلايب المطل على البحر الأحمر، تمكنت مصر من خلال موقعها الجغرافي الإستراتيجي أن تلعب أدوارا تاريخية حيث تحكمت في طرق التجارة عبر العصور الأمر الذي زاد من تنوع وتطور اقتصاد البلاد، فلا يزال لموقعها أهمية لحد الساعة فهي تتحكم في خطوط النقل البحري العالمي من خلال قناة السويس. تعتبر مصر دولة افريقية (أكبر أراضيها تمتد في أفريقيا) آسيوية (شبه جزيرة سيناء جزء من قارة آسيا خاصة بعد حفر قناة السويس) كما أنها ليست بعيدة عن السواحل الأوروبية، الأمر الذي أكسبها ثقلا ووزنا إقليميا في الحوض الشرقي للمتوسط.[1]

02/ لبنان:

تقع جمهورية لبنان داخل نطاق قلب العالم العربي الكبير، يبلغ طول الساحل اللبناني 225 كم وعرض 25-50 كم، وتتكون أراضي الجمهورية من سهل البقاع الذي يفصل بين سلسلتي جبال لبنان الغربية والشرقية (أهمها جبل المكمل)، تطل لبنان من الجهة الغربية على البحر الأبيض المتوسط أما شمالا وشرقا فهي تشترك مع الحدود الجنوبية الغربية لسوريا، وجنوبا شمال فلسطين وإسرائيل، الأراضي اللبنانية ذات الطابع الجبلي شبه مستطيل الشكل ينحصر بين حوضي النهر الكبير الجنوبي شمالا ونهر زبكين جنوبا، موقع لبنان الوسطي بين الشمال الأوروبي والجنوب العربي والشرق الآسيوي والغرب الإفريقي من أبرز أسباب تنوع الحضارات والثقافات والديانات، إلى جانب الحروب والنزاعات (نزاع مع إسرائيل).[2]

03/ سوريا:

الموقع الذي تحتله سوريا على ضفة البحر المتوسط الشرقي جعلها بوابة ساحلية للقارة الآسيوية، تقع سوريا في جنوب غرب آسيا على الساحل الشرقي للبحر المتوسط وتمتد بين خطي طول 37°، 47° شرقا

---

[1] محمد فريد فتحي، **"في جغرافية مصر"**، الإسكندرية، كلية الآداب، (جامعة الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ط2، 2000)، ص ص 1-4.

[2] حسين أحمد أبو العينين، **"لبنان دراسة في الجغرافيا الطبيعية"**، (بيروت، دار النهضة العربية، 1980)، ص ص 15-16.

وبين دائرتي عرض 28°، 34° شمالا، تحدها شمالا تركيا وشرقا العراق، أما من الجنوب الأردن ومن الغرب كل من لبنان والبحر المتوسط، بمساحة تبلغ 185.180 ألف كيلومتر مربع بطول شريط ساحلي 183 كم، ما جعلها تحتل أهمية استراتيجية وتربط بين موانئ البحر والقارات الثلاث (آسيا، افريقيا، أوروبا) وطريق تجاري مهم يربط دول الخليج العربي والدول الأوروبية.[1]

04/ فلسطين:

تقع فلسطين في الجزء الجنوبي الغربي لقارة آسيا على الساحل الجنوبي الشرقي للبحر المتوسط، أما بالنسبة لقارة أفريقيا فهي في الجزء الشمالي الشرقي لها واطلالتها على البحر المتوسط جعلها جسرا بحريا يصلها بأوروبا، أما فلكيا فهي تقع بين دائرتي عرض 29.30°، 33.15° وبين خطي طول 34.15°، 35.40° بمساحة تبلغ 27.027 كيلومتر مربع، أي أنها تقع ضمن منطقة بلاد الشام في الجزء الجنوبي الغربي التي تضم دول فلسطين، الأردن، سوريا ولبنان، رسمت حدودها الحالية خلال فترة الانتداب البريطاني بتأثير من إسرائيل رغبتا في تحقيق مصالحها والسيطرة على منابع نهر الأردن، وبحيرتي طبريا والحولة، يحدها شمالا لبنان (79 كم) وسوريا في الشمال الشرقي (76 كم)، من الشرق الأردن (360 كم يبدأ من التقاء نهر اليرموك مع نهر الأردن، مرورا بالبحر الميت ووادي عربة لينتهي بساحل خليج العقبة)، أما جنوبا نجد خليج العقبة (10.5 كم) ومصر من الجنوب الغربي (240 كم) التي تبدأ من منطقة طابا على خليج العقبة حتى رفح على البحر المتوسط غربا بساحل طوله 224 كم... الموقع الجغرافي لفلسطين جعل منها حلقة وصل برية بين آسيا وإفريقيا (اتصال فلسطين بمصر) وممرا بحريا مهما لإشرافها على المتوسط والبحر الأحمر، كما أنها شكلت ممرا تجاريا (الدليل أن بترول العراق كان ينقل بواسطة أنبوب من حقل كركوك شمالي العراق إلى محطة تكرير البترول في ميناء حيفاء ثم يصر للخارج) بين الحضارات والدول.[2]

05/ ليبيا:

كلمة تطلق على الأراضي الواقعة غرب نهر النيل بالشمال الإفريقي، بين خطي طول 9°، 25° وبين دائرتي عرض 19°، 33°، بمساحة 1.759.540 كيلومتر مربع وتطل على البحر المتوسط شمالا بشريط ساحلي طوله 2000 كم، يحدها شرقا مصر والسودان، الجزائر وتونس من الغرب، جنوبا كل من التشاد

---

[1] رفل حسين نجم، عباس طراد ساجت، **"خصائص القوة الجيوبوليتيكية للجمهورية العربية السورية"**، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، جامعة بابل، ع 42، 2019، ص ص 781-783.

[2] منير عايش، وآخرون، **"جغرافية فلسطين وتاريخها الحديث والمعاصر"**، (فلسطين، مركز المناهج، ط 3، 2020)، ص ص 5-10.

والنيجر، شهدت العديد من الحضارات واعتبرت همزة وصل بين افريقيا والدول العربية في شرقها وغربها بدول البحر المتوسط وأوروبا بخطوط الطيران العالمية، كما أنها تأثرت بمختلف الحضارات القديمة التي استقرت بالمنطقة، وما زاد من أهميتها اكتشاف النفط سهل الاستخراج والبدء في عملية التصدير.[1]

06/ تركيا:

نقطة وصل بين آسيا وأوروبا تنحصر بين خطي طول 25°، 45° وبين دائرتي عرض 35°، 43°، تقع أغلب أراضيها في شبه جزيرة الأناضول غرب آسيا، وجزء منها في شبه جزيرة البلقان جنوب شرق أوروبا، تمثل هذا الجزء تراقيا الشرقية،[2] مفصولة عن الأناضول ببحر مرمرة (يقع في الشمال الغربي) ومضيقي البوسفور والدردنيل (سيتم التطرق لأهميتهما في المطلب الثاني)، بمساحة تبلغ حوالي 780.576 كيلومتر مربع، يحدها من الشمال الغربي كل من اليونان وبلغاريا، شمالا البحر الأسود، أما من الشمال الشرقي جورجيا وشرقا كل من أرمينيا أذربيجان وإيران، ونجد العراق في الجنوب الشرقي، في حين يحدها كل من سوريا والبحر المتوسط جنوبا، ويطل الغرب على بحر إيجة،[3] التداخل بين القارات الثلاث أكسب تركيا تنوعا ثقافيا وحضاريا على مدى العصور، كما أن الموقع الاستراتيجي مكنها أن تكون من أهم دول العبور للموارد الطاقوية في الشرق الأوسط (تمر عبرها أغلبية خطوط أنابيب نقل الغاز والنفط-نفصل في الموضوع في المبحث الثاني -).

07/ اليونان:

عرفت في العصور القديمة باسم هيلاس، تنحصر بين بحر إيجة والأدرياتيكي اللذان يفصلانها عن الشرق (آسيا الصغرى) والغرب (إيطاليا وصقلية)، بمساحة تقدر بحوالي 131.000 كيلومتر مربع، 60 %من أراضيها مناطق جبلية (سلسلة الجبال الرئيسية تدعى بندوس)، تقع في جنوب شرق أوروبا، في الطرف الجنوبي من شبه جزيرة البلقان، تتكون اليونان من مناطق جغرافية هي: مقدونيا، ووسط اليونان، البيلوبونيز (تفصلها قناة كورينث عن البر اليوناني)، ثيساليا، إبيروس، جزر بحر إيجة، جزيرة كريت، جزر البحر الأيوني، تشترك مع ألبانيا في الشمال الغربي وشمالا مع كل من مقدونيا الشمالية وبلغاريا، والشمال

---

[1] محمد المبروك المهدوي، **"جغرافية ليبيا البشرية"**، (بنغازي، جامعة قاريونس، دار الكتب الوطنية، ط 3، 1998)، ص ص 9-13.

[2] إبراهيم رزقانة، **"الجغرافيا الإقليمية للعالم الإسلامي، القسم الثاني العالم العربي غير العربي-تركيا-"**، (القاهرة، دار النهضة العربية، السنة غير مذكورة)، ص ص 4-6.

[3] وحيد أنعام الكاكائي، **"الموقع الجغرافي لتركيا وأهميته في الشرق الأوسط، دراسة في الجغرافيا السياسية"**، مجلة العلوم القانونية والسياسية، م 4، ع 2، 2015، ص6-10.

الشرقي تركيا، شرقا يحدها بحر إيجة، أما غربا البحر الأيوني، وإلى الجنوب البحر الأبيض المتوسط، بطول شريط ساحلي 15000 كم، تعتبر مهد الحضارات وملتقى الأفكار والعادات واللغات منذ العصور القديمة.[1]

08/ قبرص:

ثالث جزر البحر الأبيض المتوسط من حيث الحجم، بعد كل من جزيرة صقلية وسردينيا، تبلغ مساحتها 9251 كيلومتر مربع (9240 كيلومتر مربع عبارة عن يابسة و11 كيلومتر مربع مسطحات مائية)، منقسمة إلى قسمين: قبرص التركية شمالا وقبرص اليونانية في الجنوب، بطول شريط ساحلي قدره 648 كم، تبعد عن الساحل التركي مسافة 70 كم، عن اللاذقية في سوريا 100 كم، ولبنان 200 كم، في حين عن فلسطين تبعد 300 كم، وعن مصر 482 كم، أما اليونان تبعد عنها مسافة 800 كم وتفصل بينها مسافة 553 عن جزيرة كريت، لقبرص موقع استراتيجي فهي محل تداخل القارات الثلاث، الأمر الذي سمح بالتنوع الحضاري والثقافي، كما أنها تظم قاعدتين عسكريتين تابعتين لبريطانيا في الجنوب، والتي شكلت خطرا على الأمن العربي (العدوان الثلاثي على مصر 1956، حرب 1967، حرب أكتوبر 1973).[2]

09/ إسرائيل:

تشغل شريط ضيق من الأراضي المتاخمة للساحل الجنوبي الشرقي للبحر المتوسط بين مصر ولبنان في غرب آسيا، وهو الجزء الجنوبي الغربي لبلاد الشام، تحدها لبنان (79 كم) وسوريا (76 كم) شمالا، الأردن (283 كم) من الشرق والجنوب الشرقي، أما من الجنوب الغربي فنجد مصر (266 كم)، وإلى الغرب البحر المتوسط بطول شريط ساحلي 273 كم، كما أن لها خط ساحلي صغير على ساحل البحر الأحمر في الجنوب، قبل حزيران 1967 كانت تبلغ مساحتها 20.700 كيلومتر مربع، ليتم إضافة 7477 كيلومتر مربع أخرى المكونة من الضفة الغربية، قطاع غزة، مرتفعات الجولان، القدس الشرقية.[3]

---

[1] حسين الشيخ، **"اليونان-دراسة في تاريخ الحضارات القديمة-"**، (الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1992)، ص ص 6-10.

[2] Zenonas Tziarras,**" The New Geopolitics of the Eastern Mediterranean: Trilateral Partnerships and Regional Security",** Peace Research Institute Oslo (PRIO) Cyprus Centre, Marche, 2019, p p 53-72.

[3] الجزيرة، **"جغرافية إسرائيل"**، الجزيرة، الموسوعة، آخر تحديث 2019، في: https://www.aljazeera.net، تم الاطلاع بتاريخ: 16 مارس 2023.

الخريطة رقم (1): توضح منطقة شرق المتوسط

Source: "The Growing Alignment between the Gulf and the Eastern Mediterranean":

https://www.mei.edu/

ثانيا: الجغرافيا التاريخية لشرق المتوسط

يعد شرق المتوسط من بين المناطق التي عرفت تنوعا حضاريا وثقافيا، ما جعله مهد للحضارات والتاريخ والمعرفة، وذلك راجع للممرات والمسطحات المائية وطبيعة البيئة والمناخ المناسبين للإعمار والبناء ومنه الاستقرار في المنطقة، وفيما يلي نذكر أهم الحضارات التي شهدتها منطقة شرق المتوسط:

01/ الحضارة المصرية القديمة:

تركزت هذه الحضارة في الشمال الشرقي للقارة الإفريقية، بدأت مع حضارة نقادة البدائية التي كانت الأساس في ظهور الكتابة الهيروغليفية، وبدأت الحضارة المصرية كحضارة كبرى عام 3150 قبل الميلاد مع الفراعنة، حيث يرجع التاريخ أن الملك مينا هو أول من وحد شمال وجنوب مصر، أي مصر السفلى ومصر العليا في إطار دولة واحدة، لتعرف فيما بعد بالبناء (الأهرامات) والزراعة على ضفاف النيل،

الأمر الذي أدى لتقسيم الحضارة المصرية إلى ثلاث مراحل أساسية هي: المملكة القديمة، الوسيطة، الهكسوس والدولة الحديثة التي انتهت بدخول اليونان لمصر خلال القرن الرابع قبل الميلاد، اشتهرت بالتوحيد والانفصال، اعتمد الاقتصاد المصري القديم على الزراعة والتجارة، والمقايضة كان يعد النظام المالي المعتمد، تم انهاء الحضارة الفرعونية بالاحتلال المقدوني وظلت ولاية رومانية حتى جاء الفتح العربي الإسلامي وتم تحريرها.[1]

02/ حضارة بلاد الر افدين:

أو ما بين النهرين، بدأت في مناطق جنوب العراق أو ما يسمى بلاد سومر لتتسع فيما بعد لتشمل بعض من دول الشام وتركيا والسفوح الغربية لإيران شرقا، الأمر الذي جعلنا ندرجها ضمن الحضارات التي شملتها منطقة شرق المتوسط اعتمدت على الزراعة والتجارة وتبادل السلع كأساس للاقتصاد،[2] أثرت في العديد من الحضارات من بينها حضرات مصر وفارس وبلاد الشام حيث نقلوا عنها الفنون، العقائد الدينية والكتابات، نشأت فيها العديد من الحضارات منها: السومرية، البابلية، الأشورية والأكدية، ليكون عام 539 قبل الميلاد عام نهاية هذه الحضارة على يد الفرس بعد سقوط مدينة بابل.[3]

03/ الحضارة اليونانية:

هي الفترة التي تلت الحضارة الميسينيّة التي امتدّت من عام 1200 ق.م إلى 223 ق.م وانتهت بوفاة الإسكندر الأكبر، حيث أنها تعود إلى 3000 سنة ق.م، وتميّزت فترة الحضارة اليونانيّة بالكثير من الإنجازات في مختلف المجالات العلميّة، والفنيّة، والسياسيّة، والفلسفيّة، ممّا ترك إرثاً مميزاً للحضارة الغربية، تقع اليونان جنوب شرق أوروبا، تميزت بالتضاريس الصعبة والمرتفعات الجبلية الصخرية وبعد المناطق عن بعضها (كثرة الجزر المنفصلة عن اليابسة) الامر الذي جعل التواصل بين المناطق أمرا صعبا، ويمكن اعتبارها مهد الحضارة الغربية، اشتهرت بالفلسفة، الأدب، المسرح، العمارة والنحت ومختلف الفنون. كما أن المجتمع اليوناني عرف تقسيمات هي الطبقة العليا، الوسطى، الدنيا، العبيد، ساد نظام خاص في

---

[1] فارس سعادة، **"معلومات عن حضارة مصر القديمة"**، سطور، 8 مارس 2021، في: https://sotor.com، تم الاطلاع بتاريخ: 21 مارس 2023.

[2] صلاح رشيد الصالحي، **"بلاد الر افدين: دراسة في تاريخ وحضارة العراق القديمة"**، الجزء الأول، (بغداد تاريخ العراق القديم، ط1، 2017)، ص ص 18-20.

[3] فارس سعادة، **"الحضارات القديمة في الوطن العربي"**، سطور، 29 ديسمبر 2020، في: https://sotor.com، تم الاطلاع بتاريخ: 21 مارس 2023.

اليونان حيث اعتمدت كل جزيرة نظام المدينة الدولة الخاص بها.[1] (الحضارات التي سيتم التطرق اليها شكلت الحضارة اليونانية).

04/ الحضارة الموكينية:

ظهرت في الفترة الممتدة بين 1600-1100 ق.م هي حضارة قامت في بلاد اليونان، على جزيرة كريت، وقد كانت الثانية من بين حضارات العصر البرونزي ونشأت في عام 1600 ق.م، تم تسميتها بهذا الاسم نسبة إلى مدينة موكيناي، تميز الموكينيون بميلهم للحروب والغزو، وقد وقعت في عهدهم أحداث حرب طروادة الشهيرة والتي ذكرت في الإلياذة، تم تدمير الحضارة الموكينية كذلك عام 1100 ق.م، وذلك على أيدي القبائل الدورية التي غزت اليونان من الشمال إلى الجنوب.[2]

05/ الحضارة المينوية:

في الفترة الممتدة 2000-1500 ق.م، في جزيرة كريت شهدت العصر البرونزي الوسيط، سميت نسبة لسلالة مينوس، تأثرت بالحضارة المصرية ومختلف فنونها من صنع الفخار والرسم على الحائط، انتهت بصعود الحضارة الميسينية في منصف الألفية الثانية قبل الميلاد. [3]

06/ حضارة الكوكلاديس:

برزت في العصر البرونزي الحديث، نسبة لجزر كوكلاديس وسط بحر إيجة، شهدت الحضارة انتشارا لاستخدام المعادن ما ساعد على دعم التجارة، انتهت الحضارة مع العصر الكوكلادي القديم حيث طرأ عليها العديد من التغيير من قبل سكان جزيرة كريت.

07/ حضارة طروادة:

من أهم الحضارات اليونانية لكونها حلقة وصل بين الحضارات الإيجية، تتحطم في طرق التجارة وعاش سكانها في ازدهار اقتصادي كبير، تعود إلى 4000 عام قبل الميلاد في شمال غرب تركيا على بعد بضعة كيلومترات على مضيق الدردنيل، أما حرب طروادة فهي صراع حدث في فترة العصر البرونزي بين مملكة

---

[1] ريم موسى، **"ماذا تعرف عن الحضارة اليونانية القديمة"**، حضارة، 2 نوفمبر 2022، في: https://hadaarah.com، تم الاطلاع بتاريخ: 21 مارس 2023.

[2] مها حسني، **"الحضارة الموكينية"**، المرسال، 4 مارس 2020، في: https://www.almrsal.com، تم الاطلاع بتاريخ: 21 مارس 2023.

[3] ريم موسى، **"كل ما تود معرفته عن الحضارة المينوية"**، حضارة، 29 نوفمبر 2022، في: https://hadaarah.com، تم الاطلاع بتاريخ: 21 مارس 2023.

طروادة ومملكة اليونان الميسينية (أبرز من كتب عنها هو هوميروس)، شكلت خطرا على اليونانيين لكونها تحالفت مع الحيثيين مما أدى إلى محاربتها والقضاء عليها.[1]

08/ الحضارة الفينيقية:

استقرت في الساحل الشرقي للبحر المتوسط في القرن 20 قبل الميلاد، بشكل سلمي حيث اعتمدت على الصناعة، المبادلات التجارية، اهتموا بالبناء، بالفنون والعلوم، لهم نتاج فكري ومعرفي ثري، على غرار الفلاسفة الكبار التي اشتهرت بهم من بينهم أفلاطون، أرسطو وسقراط...يمكن تحديد فترة انحطاط الحضارة الفينيقية وزوالها في زمن غزوة الإسكندر الكبير حوالي القرن الثالث قبل الميلاد.[2]

المطلب الثاني: الأهمية الجيوسياسية لشرق المتوسط:

منطقة شرق المتوسط جغرافيا هي تلك المنطقة الممتدة من هضبة الاناضول شمالا وسواحل مصر جنوبا وسواحل كل من سوريا وفلسطين إسرائيل ولبنان شرقا اما الحدود الغربية فإنها تبدأ من المدخل الغربي لمضيق الدردنيل لتنتهي عند السواحل الغربية لمصر، بما في ذلك الدول التي تقع في النصف الشرقي للبحر الأبيض المتوسط، وهي تركيا، سوريا، الأردن، لبنان، إسرائيل، فلسطين، إضافة الى قبرص واليونان وليبيا والتي تحتوي على حقول الغاز والنفط قبالة سواحلها.

يجسد الفضاء المتوسطي احدى المناطق الأكثر أهمية في العالم، حيث جعل الموقع الجغرافي للمتوسط ذي الامتداد الطبيعي الافقي منه فاصلا بين العديد من العوالم في نفس الوقت، فهو يفصل بين قارتي افريقيا وأوروبا، وبين العالم الإسلامي والغربي وبين الشمال والجنوب، هذا التقارب والتواصل الجغرافي جعل من المنطقة تشكل معطى حضاري، ديني، تاريخي واقتصادي والتي اتفق الدارسين الجيوسياسيين على انها عبارة عن مثلث جيوبوليتيكي تتداخل نقاطه الثلاثة في مفترقات الطرق الاستراتيجية الحيوية لقارات العالم القديم وحلقة الوصل بين ثلاث قارات: اسيا، أوروبا وافريقيا، ففي أوروبا تدخل كل من اليونان وتركيا وفي اسيا تركيا، والزاوية الثانية من المثلث في القارة الافريقية حيث يوجد مضيق جبل طارق وقناة السويس التي يمر من خلالها خط التجارة الأوروبي من الخليج الى جنوب شرق اسيا، كما ان رأس المثلث يقع في منطقة المضائق التركية البوسفور والدردنيل، في حين ان الضلع

---

[1] السيد رشدي، **"محاضرة في نشأة الحضارة اليونانية والرومانية"**، ص ص 1-10.

[2] إلياس بليح، **"محاضرة في الحضارة الفينيقية"**، المحاضرة رقم 04، (الجزائر، جامعة قسنطينة 01، قسم الآداب واللغة العربية، مقياس تاريخ الحضارة الإنسانية)، ص ص 1-10.

الايسر يمتد من خليج عدن ليطل على البحر الأحمر ووادي النيل،[1]كما ان مختلف دول المنطقة تتشارك نفس الخلفية التاريخية والتوافق الثقافي، ان منطقة شرق المتوسط تضم جزءا كبيرا من منطقة الشرق الأوسط(موقع استراتيجي حيوي في قلب الشرق الأوسط) التي تعتبر واحدة من أكثر المناطق توترا وتزاحم لمختلف الاستراتيجيات.[2]

أكد هنتغتون في كتابه صدام الحضارات، الأهمية الكبيرة لمنطقة شرق المتوسط، باعتبار انها مهد الحضارات وملتقى مختلف الثقافات، الامر الذي جعل منها بيئة خصبة للصراعات، المواجهة والاضطرابات، نظرا لخطوط الصدع التي تحتويها فمنطقة شرق المتوسط تمثل حزام التحطيم Shatter belt لذلك تتنافس عليها القوى في إطار التحالفات لمواجهة النفود الروسي والإيراني والصيني في المنطقة.

تعتبر الجغرافيا السياسية احدى اهم المتغيرات الحاسمة والثابتة لإبراز القوة والمكانة في السياسة العالمية، تقع منطقة شرق المتوسط فلكيا بين دائرتي عرض 30° و42° شمالا وبين خطي طول 26°و30°-36° شرقا، وعليه فهي تمتد عبر 12 دائرة عرض ضمن الجزء الأكبر من اليابسة بالقرب من الأسواق العالمية والموارد الحيوية الناضبة والنشاط التجاري فضلا عن سهولة اتصاله بالعالم الخارجي، لتحكمه بمجموعة من القنوات والبحار والممرات المائية الاستراتيجية المهمة حيث يؤمن التنقل من المحيط الهندي وذلك عبر قناة السويس، ويربط الهند والصين وكوريا الجنوبية وباقي دول الشرق الأقصى بالأسواق الأوروبية والمحيط الأطلسي ويتصل ببلاد الرافدين والشرق الأدنى عبر تركيا وسوريا، ويصل شبه جزيرة العرب وشرق افريقيا والهند عبر قناة السويس.[3]

تتميز منطقة شرق المتوسط بخصائص ومميزات:

أولا: يرتبط شرق المتوسط بثلاث مناطق برية هي غرب اسيا، شمال افريقي وجنوب أوروبا.

ثانيا: باعتباره يرتبط بثلاث محاور أساسية تعطيه الأهمية الاقتصادية والاستراتيجية التي يتبوأ بها:

- **المحور الأول الشمالي:** يربط جنوب شرق أوروبا عبر البحر الأسود ومضيق البوسفور؛

---

[1] سمية حذفاني، **"تأثير جيوسياسية النزاع على الغاز في معادلات التوازنات الاستراتيجية لمنطقة شرق المتوسط"**، مجلد 6، العدد 1، 2020.08.09، ص650.

[2] حنان بلموهوب، علي بلعربي، **"أثر اكتشافات حقول الغاز على معادلة التوازن الإقليمي والاستراتيجي في منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط"**، مجلة الأبحاث القانونية والسياسية، م 7، ع2، 2022.12.31، ص124.

[3] جاغتاي اوزدمير، **مرجع سابق**، ص30.

- **المحور الثاني الجنوبي:** يصل جنوب شرق اسيا عبر قناة السويس، البحر الأحمر، بحر العرب، الخليج العربي والمحيط الهندي؛
- **المحور الثالث الغربي:** يصل البحر المتوسط بالمحيط الأطلسي والامريكيتين عبر مضيق جبل طارق.[1]

ثالثا: تمثل المنطقة مركز للدعم الأمني حيث تقف "جدار صد" ضد التهديدات الإرهابية العابرة باتجاه الدول الأوروبية.

يتبوأ الحوض الشرقي للمتوسط موقعا مهما بالنسبة للتجارة في الشرق الأوسط، حيث يشمل 30 بالمئة من اجمالي التجارة البحرية في العالم كما تؤمن هذه المنطقة 25 بالمئة تقريبا من تجارة البترول عبر البحر، فحركية مختلف التفاعلات في الحوض ترتبط بالتطورات الحاصلة في مجالات الموارد الحيوية الناضبة والتي يأتي في مقدمتها الغاز الطبيعي الذي أصبح مصدر لعدم استقرار الأوضاع في المنطقة سواء بالتصعيد او التعاون هذا ما يبقيه مسرحا لصراعات لا تنتهي.

علاوة على ذلك فان المنطقة تتمتع بأهمية عسكرية، فالطبيعة الجيولوجية والجغرافية لشرق البحر المتوسط تسمح باستخدام كافة أنواع السفن بما فيها حاملات الطائرات العملاقة والغواصات، واغلب شواطئها تضم العديد من الموانئ وبالتالي تقديم جميع الدعم اللوجستيكي والتسهيلات العسكرية والبحرية خاصة من إيواء وصيانة.[2]

يجسد الفضاء المتوسطي مجالا جيواستراتيجيا مهما ضمن الاسقاطات الدولية والإقليمية للقوى المتنافسة على الهيمنة العالمية من منطلق طاقوي خاصة بعد الكشوفات الطاقوية في شرق المتوسط منذ 2009 ما جعل المنطقة ممر للطاقة (مسار لأنابيب نقل الغاز والنفط) ومصدر لها، ما يدفعنا للقول بانها من أهم أقاليم الطاقة في الجغرافيا العالمية وساحة الصراع والتحالف المستقبلية بين القوى العالمية وقوى المنطقة.

---

[1] وسام علي كيطان، **"التنافس الإقليمي والدولي على النفط والغاز في شرق المتوسط"** جامعة واسط، مجلة كلية التربية، ع44، ج1، اوت 2021، ص277.

[2] رنيم علي جمال الدين الغنام، **"الصراعات الدولية والإقليمية على الغاز الطبيعي بمنطقة شرق المتوسط (2009-2019)"**، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية جامعة الإسكندرية، 2022، ص572.

تضم منطقة شرق المتوسط ممرات ومعابر بحرية مهمة هي التي جعلت منها منطقة حيوية واستراتيجية خاصة من ناحية التجارة العالمية، ننفرد بذكر كل من مضيق البوسفور والدردنيل، قناة السويس وإبراز الأهمية لهذه الممرات البحرية بالنسبة للتجارة البحرية في شرق المتوسط:

01/ قناة السويس:

تم انشاء قناة السويس في عهد محمد علي وتم الانطلاق في عملية حفرها سنة 1845م وافتتحت سنة 1869م، هي ممر مائي دولي خاضع للسيادة المصرية التامة والمطلقة باعتبار هذه الأخيرة واقعة ضمن الأراضي المصرية، تنطبق عليها القوانين المتعلقة بالمياه الداخلية الوطنية، يصل عمقها الى 12 متر ومتوسط عرضها 60 متر في حين طولها 195 كلم تربط بين البحر الأبيض المتوسط شمالا من بور سعيد حتى بور توفيق بأعلى البحر الأحمر عند السويس، تسير مع الحافة الشرقية بحيرة المنزلة في خط مستقيم حتى بحيرة التمساح لتنحرف شرقا الى البحيرات المرة فخليج السويس غرب البحر الاحمر، تسمح بمرور السفن في اتجاهين في نفس الوقت تخترق المحيطات الهادي والهندي والاطلسي حيث انها أساسية للتجارة بين جنوب شرقي اسيا ودول الخليج العربي والى حد ما الامريكيتين خاصة بعد الاكتشافات الطاقية النفط انداك وحاليا الغاز باعتبار انها أي قناة السويس تختصر الطريق بين جنوب شرق اسيا والسواحل الغربية والأوروبية بنحو 60 بالمئة (حوالي 15 يوم) مقارنة بالطريق الذي يمر عبر رأس الرجاء الصالح، وعليه فهي توفر الوقت والتكلفة، تنقل القناة 14 بالمئة من تجارة العالم البحرية ومرور أضخم الناقلات النفطية بحمولة تصل الى اكثر من 500 الف طن، يمر عبر قناة السويس 5 بالمئة من النفط العالمي و15 بالمئة من الغاز الطبيعي.[1]

خلال عام 2022 تم رصد اعلى معدل سنوي للسفن والناقلات عبر القناة وذلك بعبور 32.869 ألف سفينة بوتيرة زيادة سنوية تقدر ب 15.3 بالمئة مقارنة ب 2021 و1.4 مليار طن اجمالي الحمولات العابرة للقناة بمجمل 590 ناقلة نفط في أكتوبر الماضي، وشهدت القناة كذلك اول عملية عبور لوحدة عائمة **(Energean Power)** لإنتاج الغاز المسال وتصنيعه وتخزينه التي استمرت رحلتها 26 ساع، كما ان مصر مستمرة في مشروع توسيع قناة السويس لزيادة القدرة الاستيعابية واختصار زمن العبور وذلك على

[1] نعيمة خطير، **"الأهمية الجيوبوليتيكية لمضائق حوض المتوسط"**، مجلة مدارات سياسية، ع1(ديسمبر 2017)، ص ص136-139.

مستوى القطاع الجنوبي من خلال ازدواج القناة بمنطقة البحيرات المرة الصغرى ليسمح بزيادة العبور بمعدل 6 سفن إضافية وزيادة عامل الأمان الملاحي في المنطقة.[1]

الخريطة رقم (2): موقع قناة السويس

Source: "Where is the Suez Canal Located?": https://www.quora.com/Where-is-the-Suez-Canal-located.

02/ مضيقي البوسفور والدردنيل:

02-1/ مضيق البوسفور:

مضيق البوسفور مصنف ضمن مجال الملاحة الدولية، يربط البحر الأسود ببحر مرمرة وتلتقي فيه القارتين الأوروبية والاسيوية وتعتبر حركة السفن بالمضيق واحدة من أهم نقاط الملاحة البحرية في

[1] احمد عمار، **"قناة السويس في 2022 ارقام قياسية و افتتاح اول مشروع وقود اخضر"** ، الأحداث، في https://attaqa.net، تم الاطلاع بتاريخ 7مارس 2023.

العالم، تابع لتركيا يعرف كذلك بمضيق إسطنبول، يتميز بنوعين من التيارات الرئيسية الأول الجريان السطحي، بينما الثاني فهو التيار السفلي الذي يبدأ على عمق 15 مترا تحت مستوى سطح البحر، يبلغ طول مضيق البوسفور 33 كم أي حوالي 18 ميلا بحريا، عرضه بين 0.7كم الى 4 كم واقصى عمق يصل الى 105متر،[1] يعتبر من ابرز المداخل المائية ازدحاما حيث تمر من خلاله ما يقارب 48 الف ناقلة سنويا، كما يمر من خلاله أكثر من 6 بالمئة من الامدادات العالمية النفطية او 3 ملايين برميل يوميا اغلبها من روسيا وبحر قزوين إضافة الى الكميات الهائلة من الحبوب القادمة من روسيا أوكرانيا وكزاخستان.[2] لذلك يعتبر أحد أهم نقاط العبور في العالم.

02-2/ مضيق الدردنيل:

ممر مائي دولي تابع لتركيا يحظى بأهمية استراتيجية يربط بحر ايجة ببحر مرمرة كما انه يفصل بين شاطئ اسيا الصغرى وشبه جزيرة جاليبولي في الجانب الأوروبي، ويتصل بالبحر الأسود عبر مضيق البوسفور، التدفق السفلي به يساوي ثلث التيار السطحي، يبلغ طوله 61 كم اما عرضه ما بين 1.2 كم و6 كم في حين يبلغ اقصى عمقه 103 متر يميل في القاع باتجاه الشمال، اجمالي عدد الناقلات المارة عبر مضيق الدردنيل 43 ألف ناقلة ، وشكلت ناقلات الغاز الطبيعي المسال والنفط وناقلات المواد الكيميائية ما يقارب 18 ألف و 805 ناقلة من اجمالي الناقلات المارة عبر المضيقين.[3]

يعتبر كل من مضيق البوسفور والدردنيل مصدرا اقتصاديا مهما تستفيد منه تركيا من خلال الرسوم والعائدات المالية التي تفرضها على السفن المارة، وتعزيز محورية الموقع التركي الطاقوي كممر رئيسي للمبادلات الطاقوية (التأثير في السياسات الأمنية والطاقوية في حوض المتوسط) كما انها ذات أهمية قصوى في استراتيجية القوة القارية الروسية نحو العالم الخارجي والمتوسط ومن ثم الى المحيط الهندي عبر قناة السويس أي الوصول الى المياه الدافئة، وذلك لإبعاد شبح العزلة الدولية عنها خاصة وان تركيا نقطة عبور أساسية لخطوط نقل الطاقة منها خط السيل الأزرق وخط نوباكو وغيرها من أذربيجان ودول عربية نحو الدول الأوروبية إضافة الى خطوط خاصة بتركيا هي الأخرى، السياسة التركية الجديدة اليوم تتزامن مع اقتراب نهاية الشروط والالتزامات المفروضة عليها بموجب اتفاقية **"لوزان "**المنعقدة سنة 1923

---

[1] نعيمة خطير، **مرجع سابق**، ص142.

[2] العين الإخبارية، **"مضيق البوسفور في تركيا يدخل حرب روسيا وأوكرانيا ما أهميته؟"**، في https://al-ain.comتم الاطلاع بتاريخ 7 مارس 2023.

[3] Daily Sabah تركيا، **"السفن المارة عبر المضائق التركية 2020"**، في: https://www.dailysabah.com ، تم الاطلاع بتاريخ: 7مارس 2023.

فتركيا بعد جويلية 2023 يمكنها استعادة سيادتها المطلقة على أراضيها وبالتحديد المضائق المائية البوسفور والدردنيل وبالتالي تصبح ممرات مائية تنطبق عليها قوانين المياه الداخلية حسب معاهدة الأمم المتحدة للبحار، الامر الذي سيساهم في إعطاء تركيا وزنا استراتيجيا في شرق المتوسط.

الخريطة رقم (3): موقع مضيقي البوسفور والدردنيل

Source: "Liabilities Arising under the Turkish Straits Clauses":

https://www.skuld.com.

تحظى منطقة شرق المتوسط بأهمية جيواستراتيجية كبيرة بفضل ممراتها المائية التي تشكل مسارات أساسية لنقل الموارد الحيوية الناضبة، وكذا تواجد العديد من الدول الفاعلة والمؤثرة في التوازنات الإقليمية مثل إسرائيل، مصر وتركيا -يرسم مشهد مغاير للتفاعلات في المنطقة-إلى جانب الاكتشافات الطاقوية الهائلة خاصة الغاز الطبيعي منها، والتي سنتطرق اليها بالتفصيل في المبحث الثاني.

المبحث الثاني: جيواستراتيجية الغاز في شرق المتوسط

برزت منطقة شرق المتوسط كمركز للموارد الهيدروكربونية الخام، إضافة لإنتاج الغاز الطبيعي[1] وتصديره، وقد شكلت حالة الطلب على الغاز كأبرز مصادر الطاقة التي تستند عليه أغلب الصناعات ارتباطا بالصراعات والتحالفات في الشرق الأوسط أولا، وشرق المتوسط ثانيا، وذلك بسبب التنافس على موارد الطاقة، وتم التطرق في إطار هذا المبحث إلى الأهمية الاستراتيجية للغاز الطبيعي، حقول الغاز المكتشفة وخيارات تصدير الغاز الطبيعي في شرق المتوسط.

المطلب الأول: الأهمية الاستراتيجية للغاز الطبيعي

اكتسب الغاز أهمية كبيرة منذ الأزمة البترولية في السبعينات، أين بدأت الدول الصناعية في البحث عن بدائل للنفط الذي عرفت أسعاره تقلبات عديدة، كما أنه أستعمل كورقة ضغط ضد الدول التي ساندت إسرائيل في حرب أكتوبر 1973، كما أن الداعمين للبيئة ساهموا في تبني خيار الغاز الطبيعي كبديل نظيف وفعال، فانبعاثات الكربون الناجمة عن احتراق كمية معتبرة من الغاز أقل بنحو 40% من احتراق نفس الكمية من الفحم ونحو 20% أقل من النفط، تكاليف الصيانة للمعدات تكون أقل بالإضافة إلى فعالية عالية في التحويل لكهرباء، كما أن احتياطات الغاز متوفرة عبر العالم مع إمكانية توسعها أكثر بفضل تطور التقنيات المستخدمة في عمليات التنقيب والاستكشاف، إلى جانب غياب السوق الاحتكارية للغاز الطبيعي، والعامل الإيجابي أن إمكانية النقل بالأنابيب متوفرة وتكون أسرع.

تزايد الاهتمام بقضايا البيئة دفع العالم للتوجه إلى الغاز الطبيعي في حالته الغازية والمسالة لكونه من بين أنواع الوقود الأحفوري الأقل تلويثا، ومن المرجح أن يتم الاعتماد عليه لتوفير الطاقة التي تحتاجها الدول لغاية منتصف هذا القرن وأبعد من ذلك، حيث بات الغاز الطبيعي الوقود الأحفوري الأسرع نموا بارتفاع نسبته في مزيج الطاقة العالمي على مدار السنوات لتبلغ حاليا 36%،[2] نظرا لسرعة ربط المنتجين بأسواق الاستهلاك (انشاء مزيد من خطوط الأنابيب وتطوير تقنيات تسييل الغاز، ونقله بواسطة ناقلات

---

[1] **الغاز الطبيعي:** خليط هيدروكربوني، ومصدر من مصادر الطاقة الأحفورية تشكلت في أعماق الأرض، يحتوي على الكثير من المركبات المختلفة أهمها الميثان ولإيثان، إلى جانب كميات من السوائل الهيدروكربونية.

عن: أنس الحجي، **"ما هو الغاز الطبيعي؟ وأكبر الدول المنتجة للغاز في العالم"**، وحدة أبحاث الطاقة، 10 جانفي 2021، في: https://attaqa.net، تم الاطلاع بتاريخ: 26 مارس 2023.

[2] هبة مصطفى، **"الطلب على الغاز الطبيعي يرتفع إلى 36% بحلول 2050 و افريقيا ضحية نقص الاستثمار"**، وحدة أبحاث الطاقة، 16 مارس 2023، في: https://attaqa.net، تم الاطلاع بتاريخ: 26 مارس 2023.

الغاز المسال)، هنالك فرصة بأن يكون عنصرا حيويا في معادلة الطاقة العالمية، وجسرا للانتقال من الطاقة الأحفورية إلى الطاقة المتجددة ومنه وقودا مستداما على المدى الطويل، خاصة منذ اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية في فيفري 2022 واضطراب امدادات الغاز للأسواق الأوروبية، بلغ الطلب العالمي من الغاز نحو 4.085 ترليون متر مكعب سنة 2023 بارتفاع طفيف مقارنة بالسنوات السابقة، هذا ما يبينه الشكل الآتي:

الشكل رقم (1): يوضح الطلب العالمي على الغاز الطبيعي منذ 2019-2023

المصدر: وحدة أبحاث الطاقة أحمد شوقي، "الطلب على الغاز الطبيعي في 2022 تحولات تاريخية " على الرابط: https://attaqa.net/2022/12/28، تم الاطلاع بتاريخ: 26 مارس 2023.

يحظى الغاز في منطقة شرق المتوسط بأهمية خاصة، وذلك راجع لمجموعة من العوامل:

- الأهمية الجيوبوليتيكية لمنطقة شرق المتوسط التي تضم حوالي 20% من احتياطي الغاز في العالم، إلى جانب انفتاح البحر المتوسط على تقاطع ثلاث قارات واتصاله بطرق التجارة العالمية عبر مختلف المضائق والممرات البحرية.
- الآمال الجيوسياسية، الجيواقتصادية والأمنية التي يحملها الغاز في هذه المنطقة بالنسبة لدول الجوار، والتي راهن البعض على أنها ستغير معطيات المنطقة السياسية والاقتصادية.
- الصراع على استغلال ثروات الهيدروكربون والتنافس على طرق تصديرها، التزاحم على حصص الأسواق الخارجية، بالإضافة إل تحويل دول المنطقة إلى لاعبين،إقليميين ودوليين في لعبة الغاز.

- مختلف المنافع السياسية، الاقتصادية والأمنية التي يمكن أن يعود بها الغاز على دول شرق المتوسط.[1]

وباعتبار أن الدراسة مناطقية فإن الطلب على الغاز الطبيعي ازداد في منطقة شرق المتوسط إلى 582 مليار متر مكعب خلال 2022 (حسب وحدة أبحاث الطاقة) حيث أصبحت تمثل نسبة 20% من الاحتياطات المؤكدة[2]، باعتبار أنه يضم إمكانات غازية هائلة مرتبطة بالأساس بحقول النفط والغاز الرئيسية في الحوض العربي والإيراني، حقل الشمال لقطر وحقل فارس الجنوبي قبالة سواحل إيران، كما شهد الطلب على الغاز المسال ارتفاعا ملحوظا في السنتين الأخيرتين أي المساهمة في أمن الطاقة العالمي، من المتوقع أن يصل الطلب عليه لنحو 700 مليون طن بحلول 2040، مقارنة بإمدادات الطاقة الأخرى في الأسواق العالمية (يستعمل كوقود للمركبات)،[3] الامر الذي دفع العديد من الدول لتصديره رغم امتلاك احتياطات معتبرة من الغاز الطبيعي مثل عمان والامارات العربية السعودية، وقطر التي تعد من أكبر المصدرين، كما من المتوقع أن تدخل إيران[4] كذلك إلى مصاف هذه الدول لكونها لطالما اهتمت بمنشآت الغاز المسال[5] خاصة بعد التعاون الإيراني الروسي في هذا المجال (تم توقيف الأشغال في خضم مجريات الحرب الروسية الأوكرانية).

عرف شرق المتوسط طفرة وتوسع في الاكتشافات الغازية في الفترة الأخيرة، نتيجة الاكتشافات المتتالية للحقول الغازية ذات الاحتياطات المعتبرة في سواحل دول مثل إسرائيل، مصر، قبرص... (نفصل في

---

[1] علي حسين باكير، **"النزاع على الغاز في شرق المتوسط ومخاطر الاشتباك"**، مركز الجزيرة للدراسات، 2018، ص 3.

[2] **الاحتياطي المؤكد:** الكميات التي يمكن استخراجها واستخدامها بدرجة عالية من اليقين في ظل ظروف التشغيل، الأسعار والتكنولوجيا، أي أن 90% من المورد قابل للاسترداد بوسائل مربحة اقتصاديا، في حين أن كميات الإنتاج فهو المورد المستخرج من الحقل والمهيأ للنقل والاستعمال.

[3] إبراهيم الغيطاني، **"جيوبوليتيك الغاز مستقبل صناعة الغاز الطبيعي في القرن الحادي والعشرين"**، (أبو ظبي، المستقبل للأبحاث والدراسات المستقبلية، سلسلة كتب المستقبل، ط1، 2020)، ص ص 95-98.

[4] إيران تمتلك ثاني أكبر احتياطي للغاز في العالم بعد روسيا، الأمر يسمح لها بأن تكون من بين الممولين الرئيسين للسوق الأوروبية عبر الأنابيب التي تمر عبر تركيا، دول البحر الأسود إلى رومانيا، أو عبر العراق وسوريا، البحر المتوسط ومنه إلى الدول الأوروبية.

للمزيد يرجى تصفح: **"إيران تمتلك ثاني أكبر احتياطي من الغاز هل يمكنها تعويض أوروبا عن الغاز الروسي"**، الجزيرة، 19 فيفري 2022، في: https://www.aljazeera.net، تم الاطلاع بتاريخ: 27 مارس 2023.

[5] هذه المنشآت أو المشاريع تقع في جنوب البلاد وهي: المشروع الأول هو شركة إيران للغاز الطبيعي المسال بسعة 10.4 مليون طن سنويا، ثانيا مشروع الغاز المسال الفارسي 16.2 مليون طن سنويا، وآخر مشروع بارس للغاز الطبيعي المسال 10 ملايين طن سنويا.

عن: أومود شوكري، **"هل تصبح إيران من مصدري الغاز المسال على المدى القريب؟"**، تر نوار صبح، وحدة أبحاث الطاقة، 12 مارس 2023، في: https://attaqa.net، تم الاطلاع بتاريخ: 27 مارس 2023.

الاكتشافات الغازية في المطلب الثاني) الأمر الذي جعل شركات التنقيب تتهافت على المنطقة، كما أن الحرب الروسية الأوكرانية جعلت من غاز شرق المتوسط إحدى أهم البدائل التي اعتمدت عليها الدول الأوروبية كبديل للغاز الروسي، وذلك بالاتجاه لعقد اتفاقيات مع كل من إسرائيل ومصر لتسويق غاز شرق المتوسط الذي اكتسب أهمية كبيرة وازداد الطلب عيه بعد جائحة كوفيد -19، لكونه لم يكن قادرا على المنافسة التجارية للغاز الروسي رخيص الثمن في الأسواق الأوروبية بتصدر مصر ثم إسرائيل لعمليات الإنتاج في المنطقة،[1] تم التوقيع مع مصر وإسرائيل لتوريد الغاز الإسرائيلي بعد تسييله في مصر (محطات ادكو-دمياط) للاتحاد الأوروبي، في انتظار رفع فائض التصدير بدعم من دول شرق المتوسط المجاورة خاصة قبرص.

المطلب الثاني: خريطة الاكتشافات الغازية في شرق المتوسط

أضحى الحوض الشرقي للمتوسط بموقعه الجيواستراتيجي من أكثر أهم أقاليم الطاقة في الجغرافيا العالمية خاصة بعد الاكتشافات الطاقوية المطردة في المنطقة منذ 2009، حيث برزت اكتشافات هائلة للغاز الطبيعي في المنطقة، ما دفع الى تسليط الضوء عليها من قبل المهتمين بصناعة الطاقة والنخب السياسية الإقليمية والشركات العاملة في مجال الاكتشاف والتنقيب، نظرا للتداعيات الاستراتيجية المحتملة على منطقة الحوض الشرقي، الذي يضم جغرافيا كل من إسرائيل، مصرن فلسطين، لبنان، سوريا، تركيا، قبرص واليونان إضافة الى ليبيا لكون الاحداث في الفترة الأخيرة ادخلتها في اللعبة الاستراتيجية في المنطقة.

<u>أولا: اكتشافات حقول الغاز في شرق المتوسط</u>

يقصد بحقول الغاز الطبيعي تلك التي تقع ضمن الحيز الجغرافي لمنطقة شرق البحر المتوسط، قبالة سواحل كل من إسرائيل، فلسطين، سوريا، لبنان، قبرص، اليونان ومصر، فهذه الاكتشافات من الغاز الطبيعي في شرق المتوسط تشكل فرصا وتحديات في الوقت نفسه، كما انها تبقى عرضة للنزاعات الإقليمية الناتجة من عدم ترسيم الحدود البحرية والمناطق الاقتصادية الخالصة، وتداخل المناطق الساحلية لدول المنطقة وهذا راجع بالأساس للشكل المقعر للبحر الأبيض المتوسط، [2] ومن جانب اخر

[1] وليد الخدوري، **"غاز شرق المتوسط: زيادة الاكتشافات والطلب والاهتمام"**، جريدة العرب الدولية-الشرق الأوسط-، ع 16128، 24 جانفي 2023، ص ص 1-5.

[2] وليد الخدوري، **"غاز شرق البحر الأبيض المتوسط: الو اقع والتوقعات"**، مجلة الدراسات الفلسطينية، ع88، ربيع 2011، ص74.

البيئة الأمنية المضطربة لمنطقة حوض شرق المتوسط خاصة بعد ما يطلق عليه ثورات الربيع العربي منذ 2011 وما ترتب عنها من تهديدات أمنية دولاتية عابرة للحدود، سقوط الأنظمة الحاكمة، ضعف وهشاشة المؤسسات السياسية والعسكرية في كل من مصر، تونس، ليبيا، ما دفع الى انتشار فوضى السلاح والتنظيمات الإرهابية كتنظيم داعش، ونفس الوضع في كل من سوريا والعراق، الى جانب تنامي وبروز قضايا اللاجئين والمهاجرين غير الشرعيين عبر البحر المتوسط للضفة الشمالية والتداعيات التي تنجر من هذا الأخير على القارة الأوروبية.

لقد مرت ستة وخمسون(56) سنة على اكتشاف أول حقل غاز في شرق المتوسط وهو **حقل أبو ماضي** الذي تم اكتشافه على سواحل دلتا النيل في مصر سنة 1967، ليتم بعد ذلك بسنتين أي سنة 1969 اكتشاف أول حقل غاز بحري وهو **حقل أبو قيره قبالة** السواحل المصرية،[1] وقد أدت هذه الاكتشافات الى التوسع في عمليات التنقيب من قبل شركات النفط الكبرى في المنطقة. بدأت حملة الاكتشافات الغازية في المنطقة منذ سنتي 1999 و2000 باكتشاف حقلي **نوا Noa وماري بي Mari-b** على التوالي بالقرب من السواحل الإسرائيلية، بينما حقل **غزة مارين** بالقرب من قطاع غزة بفلسطين.[2]

في الفترة من 2000 الى غاية 2009 استمرت اكتشافات الحقول الغازية في المياه، لكن هذه المرة في المياه الإقليمية المصرية وبالتحديد شمال الإسكندرية هي كالاتي: حقول طوروس، ليبرا، الفيوم، ورافين، الجيزة، روبي، بولاريس، فايبر، المعادي وهودوا، والتي تبعد حوالي 65-85 كم من ساحل رشيد باحتياطيات تبلغ 5 مليون متر مكعب من الغاز الطبيعي، مختلف هذه الاكتشافات السابقة توصف بالمتواضعة أي انها لم تكن كافية لجدب اهتمام أطراف خارجية وشركات اجنبية للاستثمار فيها، لكن الطفرة في سلسلة الاكتشافات الضخمة بدأت سنة 2009 باكتشاف حقلي **تمار Tamarودواليت Dalit** في السواحل الإسرائيلية من قبل شركة نوبل إنيرجي **Nobel Energy** الامريكية، واعتبر حقل تمار آنذاك أكبر حقل غاز طبيعي في المنطقة باحتياطيات قدرت ب 274 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي ما أدى الى تحول جذري في مكانة واقتصاد إسرائيل في المنطقة،[3] ليتم بعد ذلك سنة 2010 تقدير اجمالي الاحتياطات الممكنة في منطقة الحوض الشرقي للمتوسط وذلك من قبل هيئة المسح الجيولوجي الامريكية **United State**

---

[1] لخضر نويوة، **"المقاربة الجيو اقتصادية للتنافس بين القوى الإقليمية شرق بحر المتوسط"**، المجلة الاكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، م5، ع2، 01سبتمبر 2021، ص931.

[2] حنان بلموهوب، علي بالعربي، **مرجع سابق**، ص125.

[3] رنيم علي جمال الدين الغنام، **مرجع سابق**، ص ص 575-576.

Geological Survey (USGS) بانها تحتوي كتقديرات أولية على مخزون من الغاز الطبيعي يقدر بحوالي 345 ترليون قدم مكعب من الغاز، علاوة على احتواء الحوض على كميات ضخمة من الاحتياطيات النفطية وسوائل الغازات، تشمل هذه الاحتياطات 223 ترليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي و5.9 مليار من برميل من الغازات السائلة، 1.8 مليار برميل من النفط وذلك في حوض دلتا النيل، كما انه يحتوي على 122 ترليون قدم مكعب من الغاز في المنطقة قبالة سواحل لبنان، سوريا، قبرص و36 ترليون قدم مكعب من الغاز في المناطق بالقرب من إسرائيل، أما اليونان فتقد الاحتياطات من الغاز الطبيعي ب 123.6 ترليون قدم مكعب وذلك في بحر ايجة، البحر الايوني وجنوب جزيرة كريت.[1]

"مختلف هذه الاحتياطات المعلن عنها قابلة للزيادة على ضوء عمليات التنقيب والاستكشاف المتزايدة في منطقة شرق المتوسط".

تباعا لهذه الاحصائيات المعلن عنها نسبيا ازدادت عمليات البحث والتنقيب في الحوض الشرقي للمتوسط، ما أذى الى اكتشاف حقول غاز جديدة موزعة على كل من إسرائيل، مصر، قبرص، فلسطين، إضافة لكل من سوريا ولبنان الحالتين الشاذتين في المنطقة، باعتبار انهما يمتلكان مورد الغاز لكن لا توجد إعلانات واضحة بكميات الاحتياطات الموجودة وذلك راجع للوضع الداخلي والحرب في سوريا، في حين لبنان بسبب خلفية الصراعات الدينية ومشكلة ترسيم الحدود البحرية وتداخل المناطق الاقتصادية الخالصة مع إسرائيل، الى جانب مشكل التنقيب الذي يكون بشكل افقي وليس عمودي، الامر الذي يؤثر على الثروات ومكامن النفط اللبنانية (إمكانية التوصل الى حلول نهائية للوضع في ضوء اتفاقية ترسيم الحدود البحرية التي تم التوقيع عليها بين البلدين في 27 أكتوبر 2022).

وفي هذا السياق تجدر الإشارة الى أبرز حقول الغاز المكتشفة في منطقة شرق المتوسط وهي كالاتي:

01/ إسرائيل:

كانت السباقة في عمليا التنقيب على الموارد الهيدروكربونية، حيث بدأت عمليات التنقيب عن الغاز والنفط في فلسطين سنة 1947 من قبل شركة تطوير النفط الفلسطينية وهي شركة متفرعة من شركة نفط العراق، وذلك بحفر بئر "كوخاف 1" شمال مدينة غزة، لتتوقف عمليات التنقيب بسبب الحرب العربية الإسرائيلية الأولى بين 1948 و1949 لتستأنف العمليات من جديد من قبل شركات النفط

[1] قناة العربية، **"07 دول متوسطية تتفق على انشاء منتدى غاز شرق المتوسط"**، فيديو 2:27 دقيقة، دبي،17 جانفي 2019.

الإسرائيلية **"نافطا" Naphtha** سنة 1955 حيث أنجزت إسرائيل العديد من عمليات التنقيب عن النفط والغاز في فترة الستينات والسبعينات من القرن الماضي في فلشطين والضفة الغربية، [1] كذلك دون التوصل الى اكتشاف احتياطات كبيرة الحجم حيث تم حفر 400 بئر في اليابسة و25 بئر في المناطق البحرية بالاعتماد على الشركات المحلية ذات الخبرة المحدودة، في ظل تخوف الشركات البترولية العالمية من التنقيب والعمل في إسرائيل بسبب المقاطعة العربية للدول الغربية الحليفة لإسرائيل بعد 1973، لكن بعد اتفاقية كامب ديفيد[2] في 17 سبتمبر 1978 أصبح من الممكن ان تعمل شركات البترول في إسرائيل ومصر وعليه توسعت رقعت عمليات الاستكشاف والتنقيب في شرق المتوسط،[3] ومنذ 1999 الى غاية 2010 استطاعت إسرائيل ان تنتقل من مصاف الدولة التابعة طاقويا الى دولة قادرة على التصدير، اكتسبت هذا الوزن الاقتصادي جراء اكتشاف كل من حقلي نوا وماري بي سنة 1999 و2000 على التوالي ثم حقل تمار وليفياثان سنة 2010 ليكون حقل دانيال اخر حقل تم اكتشافه من قبل إسرائيل سنة 2016، إسرائيل اليوم تستحوذ على ما يقارب 12 حقل غازي هم كالاتي:

- **حقل نوا Noa:** يعد أول الحقول التي تم اكتشافها سنة 1999 من قبل شركة نوبل انيرجي، يقع على مسافة 36 كم من سواحل أشدود وعلى عمق 700-760 متر تحت سطح البحر، يحتوي على 1.3 مليار متر مكعب ويمكن ان يصل الإنتاج المتوقع بعد تطويره الى 3 ترليون قدم مكعب من الغاز بدأ الإنتاج سنة 2012.[4]
- **حقل ماري بي Mari-b:** قامت شركة نوبل انيرجي باكتشاف هذا الحقل سنة 2000 في المياه الجنوبية لإسرائيل وعلى مسافة 24 كم على سواحل غزة، بعمق 243 متر وبإجمالي عمق 2082 متر، يقدر حجم الاحتياطي حاليا بحوالي 1.2 الى 1.3 ترليون متر مكعب بدأ الإنتاج سنة 2004، تم

---

[1] زهير حامدي، **"الاثار الجيوسياسية لاكتشافات الغاز الإسرائيلية في شرق المتوسط"**، مجلة سياسات عربية، ع1، مارس 2013، ص111.

[2] **اتفاقية كامب ديفيد:** وقعت في إطار اتفاق السلام في الشرق الأوسط بين كل من الرئيس جيمي كارتر، أنور السادات ومناحيم بيغين، في 17 سبتمبر 1978، تضمنت قسمين الأول متعلق بالضفة الغربية وقطاع غزة وتم تطبيق الحكم الذاتي، في حين تناول القسم الثاني العلاقات الإسرائيلية المصرية والتطبيع بين الدولتين، إلى جانب انسحاب إسرائيل الكلي من شبه جزيرة سيناء، والالتزام بالحدود الدولية المعترف بها بينهما.

عن: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، **"معاهدة السلام بين جمهورية مصر العربية ودولة إسرائيل (واشنطن 26 مارس 1979)"**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ص ص 1-40.

[3] وليد خدوري، **مرجع سابق**، ص 76-77.

[4] أشرف عبد العزيز، **"إسرائيل تسطو على أربعة حقول فلسطينية"**، 2014، في: https://www.alaraby.co.uk/، تم الاطلاع في 09 مارس 2023.

بيع الحقل لشركة كهرباء إسرائيل وباعته تل أبيب لتوليد الطاقة الى أشدود للطاقة والتصفية، أقصى انتاج للحقل تقدر ب 600 مليون متر مكعب يوميا (الحقل مستنزف حاليا).[1]

- **حقل تمار Tamar:** تم اكتشاف الحقل سنة 2009، على مسافة 90 كم من شواطئ شمالي إسرائيل، على عمق 1700 متر تحت سطح البحر وهو من احدى أكبر الحقول في منطقة شرق المتوسط بلغ اجمالي المخزون الاحتياطي 10 ترليون قدم مكعب (282 مليار متر مكعب)، بدا الإنتاج سنة 2013 ليعوض بذلك استيراد إسرائيل للغاز من مصر، حقل تمار موجه بدرجة كبيرة لتلبية الاحتياجات المحلية الإسرائيلية، حيث ان ما يقارب 60% من الكهرباء المولدة في إسرائيل تأتي من الغاز المنتج في حقل تمار.[2]
- **حقل داليت:** تم اكتشافه سنة 2009 يقع على مسافة 60 كم غرب مدينة الخضيرة، يبلغ المخزون الاحتياطي المؤكد حوالي 0.5 ترليون قدم مكعب أي 14 مليار متر مكعب.
- **حقل سارا وميرا:** تم اكتشاف الحقلين غرب مدينة نتانيا سنة 2011، يقعان على بعد 70 كم من مدينة الخضيرة ويحتويان على احتياطي يقدر ب 200 مليون متر مكعب من الغاز.
- **حقل دولفين:** أكتشف في نوفمبر سنة 2011 وعلى بعد 110 كم غرب سواحل حيفاء بعمق 1560 متر تحت سطح البحر، بمخزون 2.25 مليار متر مكعب أي 0.8 ترليون قدم مكعب.
- **حقل تانين:** بالعربية يدعى "خزان التمساح" وهو سابع حقل قامت إسرائيل باكتشافه، يقع على مسافة 120 كم من الساحل الإسرائيلي في المياه العميقة بالقرب من مدينة الخضيرة، تم اكتشافه سنة 2012، يحتوي على احتياطي مقدر بحوالي 1.2 ترليون قدم مكعب من الغاز.
- **حقل شمشون:** اكتشف في افريل سنة 2012 على مسافة 92 كم غربي سواحل مدينة عسقلان و150 كم شمال دمياط في السفح الجنوبي **لجبل إراتوستينس** البحري، باحتياطي يقدر ب 0.6 ترليون قدم مكعب أي 8.5 مليار متر مكعب.
- **حقل ليفياثان:** اكتشف سنة 2010 وهو أكبر حقل مستكشف بالنسبة لإسرائيل يبلغ المخزون الاحتياطي لحقل ليفياثان 17 ترليون قدم مكعب أي 623 مليار متر مكعب، يقع على بعد 135 كم

---

[1] D. Michael j, Benjamin Shylabopersky, **"Israeli Natural Gas: A Game Changer"**, available at: https://maritime-executive.com/article/israeli-natural-gas-a-game-changer, May4, 2011, on March9, 2023.

[2] Solomon Shoshanna, Ackerman Gwen,**" Israel Begins Gas Production at Tamar Field in Boost to Economy"**, March30, 2013, available at: https://www.bloomberg.com/news/articles/2013-03-30/israel-begins-gas-production-at-tamar-field-in-boost-to-economy, on March9, 2023.

من شواطئ شمالي إسرائيل بالقرب من مدينة حيفا، بعمق 1600 متر تحت سطح البحر، بدأ الإنتاج سنة 2017 حيث قررت إسرائيل تصدير ما يقارب 43.2 % من الغاز المستخرج من الحقل أي ما يقارب 410 مليار متر مكعب (توقيع اتفاقية لتصدير غاز حقل ليفياثان للأردن في صفقة بلغت قيمتها 10بليون دولار).[1]

- **حقل كاريش:** يعرف بخزان القرش تم اكتشافه سنة 2013 هو حقل نفط وغاز طبيعي بحري تبلغ مساحته 1430 كيلومتر مربع بعمق ، يقع على بعد 100 كم من سواحل فلسطين كما يبعد عن ساحل حيفا حوالي 75 كم و ب 20 كم شمال حقل تمار، كما ان الحقل يتداخل مع الخط الحدودي البحري رقم 29 بين كل من إسرائيل ولبنان، تقول السلطات اللبنانية ان جزءا كبيرا من الحقل المذكور يقع داخل الحدود اللبنانية، فيما تصر إسرائيل على انه يقع بأكمله ضمن منطقتها الاقتصادية الخالصة، لكن بعد توقيع اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين إسرائيل ولبنان في أكتوبر 2022 باعتماد الخط رقم 23 بدلا من الخط رقم 29 في الترسيم منح الحقل بالكامل لإسرائيل(سيتم التطرق لهذه النقطة بالتفصيل في المبحث الثالث)، يبلغ احتياطي الحقل حوالي 1.8 ترليون قدم مكعب كإحصائيات أولية قد تصل الى 3.2 ترليون قدم مكعب في حالة تطوير الحقل، كما يحتوي على 13 مليون برميل من المكثفات، من المتوقع ان يدخل حيز الإنتاج بحلول 2025.[2]
- **حقل روى:** تم اكتشافه في ديسمبر 2014 على مسافة 93 ميل بحري من سواحل إسرائيل بالقرب من المنطقة البحرية الحدودية بين مصر وقبرص، باحتياطي يقدر ب 3.2 ترليون قدم مكعب أي 90 مليار متر مكعب.
- **حقا دانيال:** أكتشف سنة 2016 في منطقة دانيال الشرقية والغربية وهو اخر حقل قامت إسرائيل باكتشافه قبالة ساحل البحر المتوسط، يبعد 125 كم من حيفا، وعلى بعد نحو 120 كم

[1] Dr. Frank Musmar,**"The Leviathan Natural Gas Field Could Be a Game Changer for Israel-EU Relations",** BESA Center Perspectives Paper, no1, 411, January 19, 2020.

[2] Simon Henderson, **"Israel's Karish Offshore Gas Field: Facts and Figures",** The Washington Institute for Near East Policy Analysis, Jun 14, 2022.

شمال غرب أشدود شمالي إسرائيل، باحتياطي يقدر ب 9.9 -10 ترليون قدم مكعب أي تقريبا نفس الكمية التي يحتويها حقل تمار.[1]

الخريطة رقم (4): حقول الغاز الاسرائيلية

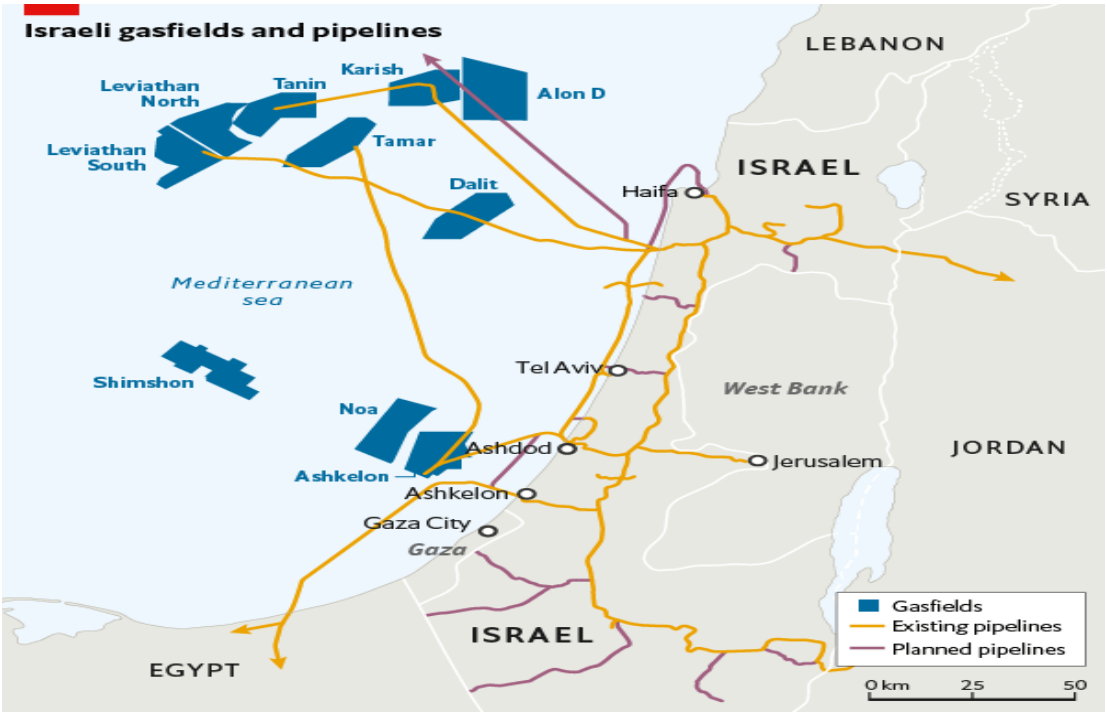

Source: "The Israeli Gas Revolution and the Emergence of the Eastern Mediterranean Gas Province": https://explorer.aapg.org/

تضم الحقول الغازية المكتشفة في السواحل الإسرائيلية على ما يكفي من الغاز لتلبية الاحتياجات المحلية للسوق الإسرائيلية لعقود، هذا الامر جعل إسرائيل تتجه نحو الإنتاج والتصدير للأسواق الخارجية، وذلك لتطوير الحقول والسعي نحو اكتشافات لحقول جديدة، في إطار ذلك تم توقيع العديد من الاتفاقيات لتصدير الغاز الإسرائيلي من حقلي تمار وليفياثان لكل من فلسطين، مصر، الأردن، والاتحاد الأوروبي الى جانب خيارات لتصدير الغاز الطبيعي المسال، بالاشتراك مع كل من مصر وقبرص، الامر الذي دفع إسرائيل الى منح العديد من التراخيص والتصاريح للشركات وذلك للتنقيب عن الغاز والنفط سواء في اليابسة أو المناطق البحرية.

[1] Avi Bar- Eli Eran Azran, **" In Blow to Israel's Energy Sector, Partners Giving Up on Daniel Gas Field"** , HAARETZ Institutions, August 20, 2017, at: https://www.haaretz.com/israel-news/business, March 25, 2023.

02/ قبرص:

جغرافيا تقع في قلب البحر المتوسط ما جعلها تحتل أهمية استراتيجية بين القوى الإقليمية والدولية، كما انها تضم قاعدتين عسكريتين في الجنوب تابعتين لبريطانيا.

قبرص من أحدث بلدان المنطقة استكشافا وتنقيبا عن الغاز الطبيعي، فلم يدخل هذا المورد حيز الاهتمام من قبل القبارصة إلا سنة 2011 وذلك عندما كشفت شركة نوبل انيرجي عن حقل أفروديت، لتقوم بتطوير موارد الحقل الذي بدأ انتاجه سنة 2019، رغم انها لاتزال تفتقر للبنى التحتية الازمة للاستفادة الكلية والقصوى من الغاز محليا أو تصديره للخارج، هذا لا ينفي وجود بعض التقنيات الحديثة مثل منصات تسييل الغاز الطبيعي، هذا جعلها تقوم بإنشاء خطوط أنابيب أرضية، محطات توليد الكهرباء ومنشآت صناعية للاستفادة من المخزون الضخم من الغاز الطبيعي،[1] تتراوح احتياطيات الحقل ما بين 20_25 ترليون قدم مكعب، وهو رقم قابل للازدياد خاصة بعد الاكتشافات الجديدة في قبرص المتمثلة في حقل كاليبسو، غلافكوس، كرونوس الذي تم اكتشافه سنة 2022.

وعليه تمتلك قبرص ثلاث حقول غازية مكتشفة هي كالآتي:

- **حقل أفروديت:** ويعد أكبر حقول الغاز المكتشفة في قبرص وذلك من قبل شركة نوبل انيرجي سنة 2011، باحتياطي يقدر ب 9 ترليون قدم مكعب من الغاز، يقع على بعد 180 كم من الشواطئ الجنوبية الغربية لقبرص وعلى عمق 1700 متر تحت سطح البحر، يشكل حقل أفروديت مصدرا كافيا لإيفاء كافة الاحتياجات المحلية لقبرص من الغاز الطبيعي دون الحاجة للاستيراد.[2]
- **حقل كاليبسو:** أكتشف سنة 2018 من قبل شركة ايني الإيطالية وتوتال الفرنسية في البلوك رقم 6، على بعد 76 كم من السواحل الجنوبية القبرصية، يقدر مخزونه من الغاز بحوالي 8 ترليون قدم مكعب.[3]

---

[1] أحمد زكريا الباسوسي، **"تأثيرات تهديد أمن الطاقة على الصراع الدولي على الغاز الطبيعي: دراسة حالة منطقة شرق المتوسط"**، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في فلسفة العلوم السياسية، (مصر، القاهرة، 2018)، ص 79-80.

[2] أحمد الباسوسي، **"الصراع على غاز شرق المتوسط، وفرص التعاون"**، (مصر، القاهرة، المكتب العربي للمعارف، ط1، 2020)، ص 144.

[3] Simon Henderson, **"Cyprus Gas Discovery could be an East Mediterranean Game Changer"**, The Washington Institute for Near East Policy Analysis, March1, 2019, pp 1-3.

- **حقل غلافكوس:** أكتشف سنة 2019 من قبل شركة اكسون موبيل، على بعد 100 ميل جنوب غرب قبرص ويقدر حجم الاحتياطي به بحوالي 8 ترليون قدم مكعب.[1]
- **حقل كرونوس-1:** أكتشف في أوت 2022 في البلوك رقم 6، يبعد 160 كم من السواحل القبرصية بعمق 2287 متر، باحتياطي أولي يقدر ب 2.5 ترليون قدم مكعب أي حوالي 70 مليار متر مكعب.[2]

تستفيد قبرص من هذه الاكتشافات الغازية، وذلك بعد التوقيع على اتفاقية ترسيم الحدود البحرية وتحديد المنطقة الاقتصادية الخالصة (EEZ) التابعة لها مع كل من مصر سنة 2033، لبنان سنة 2007 ثم إسرائيل سنة 2010، لكن مع ذلك يبقى التدخل التركي واليوناني في قبرص، وذلك للدفاع عن حقوق القبارصة الأتراك واليونانيين على التوالي، أمرا بإمكانه أن يعيق تصدير الغاز القبرصي.

03/ مصر:

قامت شركة بلاعيم للبترول [3] **(Balaeim Petroleum Company)** سنة 1961باكتشاف اول حقل زيت بحري بمنطقة خليج السويس وسنة 1967 باكتشاف أول حقل غاز طبيعي في مصر، وذلك في منطقة أبو ماضي في دلتا النيل، ليتم اكتشاف أول حقل غاز بحري عام 1969 في أبو قير في البحر المتوسط، لتصبح مصر سنة 2011 من الدول المصدرة للغاز ولديها احتياطات مؤكدة من الغاز تقدر ب 77.3 ترليون قدم مكعب وهو رقم قابل للازدياد في ظل عمليات التنقيب والاستكشاف المتزايدة، فمصر اليوم تحتل المرتبة الخامسة افريقيا من حيث احتياطيات الغاز بعد كل من نيجيريا 207 ترليون قدم مكعب، الجزائر 159 ترليون قدم مكعب، موزمبيق وموريتانيا 100 ترليون قدم مكعب، تنتج مصر 734 مليار متر مكعب

---

[1] **Ibid.** p 4.

[2] محمود قاسم: **"أمواج متلاطمة هل يعيد اكتشاف حقل كرونوس-1 في قبرص الصدام الى شرق المتوسط؟"**، المرصد المصري في: https://marsad.ecss.com.eg/72581/، تم الاطلاع بتاريخ 11 مارس 2023.

[3] **بلاعيم للبترول (Balaeim Petroleum Company):** هي شركة مصرية للاستكشاف وإنتاج النفط والغاز الطبيعي، تأسست سنة 1978 كشركة مشتركة بين الهيئة المصرية العامة للبترول والشركة الدولية للزيت المصري (أيوك وهي الفرع المصري لشركة ايني الإيطالية)، تعد الشركة تعاون بين الجمهورية المصرية والحكومة الإيطالية لإدارة حقول الزيت بسيناء وحقول الغاز الطبيعي بأبو ماضي، حيث ان نشاطها بدأ سنة 1953 تحت اسم "الشركة الأهلية للبترول"، التي عدلت فيما بعد الى "الشركة الشرقية للبترول" سنة 1957، لتأخذ الاسم المعمول به حاليا "بلاعيم للبترول" سنة 1978.

عن الموقع الرسمي لشركة بلاعيم للبترول على الرابط: https://intranet.petrobel.org/Arabic/Login/default.asp، تم الاطلاع بتاريخ: 11 مارس 2023.

من الغاز الطبيعي سنويا منها 28 مليار متر مكعب من حقل ظهر فقط، الأمر الذي سمح لها بفائض 8-9 مليار متر مكعب سنويا.[1]

كان التطور الأهم في مصر سنة 2015 عندما تم اكتشاف حقل ظهر داخل المنطقة الاقتصادية الخالصة المصرية في البحر المتوسط، يساهم حقل ظهر برفع انتاج مصر من الغاز الطبيعي بنحو 10% بما يعادل 6.6 مليار قدم مكعب يوميا، تتوزع حقوق التنقيب في حقل ظهر بين العديد من الشركات هي: شركة ايني الإيطالية وتحصل على 40% من انتاج الحقل لاسترداد التكاليف، روس نفط الروسية وبريتيش بتروليوم 35 % والشركة المصرية القابضة للغازات الطبيعية ايجاس **(EGAS)** التابعة لوزارة البترول بنسبة 65%،[2] تضم مصر مجموعة من الحقول أهمها حاليا هو حقل ظهر الغازي.

- **حقل ظهر:** تم اكتشافه سنة 2015 من قبل شركة ايني الإيطالية ضمن منطقة امتياز شروق جنوبي شرقي البحر المتوسط، على بعد 200 كم من السواحل الشمالية لبور سعيد، بالقرب من قبرص بمساحة 100 كيلومتر مربع وعمق 1500 متر، وأقصى عمق 4000 متر، يحتوي على 850 مليار متر مكعب واحتياطي 30 ترليون قدم مكعب من الغاز، بدأ الإنتاج سنة 2017، وصلت قدرته الإنتاجية اليومية سنة 2022 الى حوالي 3.2 مليار قدم مكعب من الغاز يوميا، يساهم بنسبة 40% من انتاج مصر للغاز.

توجد حقول تم اكتشافها من قبل شركات التنقيب في المياه الإقليمية المصرية والتي تحوي على احتياطيات معتبرة من الغاز الطبيعي، وهذا ما يوضحه الملحق رقم (1).

تم مؤخرا تحقيق العديد من اكتشافات الغاز الطبيعي لتلبية احتياجات السوق المحلي المتزايدة منها نورس وحقل نرجس للغاز، كما نجد كذلك آبار شمال شرق دلتا النيل، والتي تعتبر مجموعة **"آبار غرب 2"** يصل انتاجها الى 100 مليون قدم مكعب من الغاز يوميا، حقل **" نيدوكو1"** قيد التطوير من قبل شركة بترول بلاعيم في منطقة نورس الكبرى يقع شمال غرب البلوك رقم 06 بمنطقة شمال شرق دلتا النيل شمال الحماد، على عمق 16 متر وبمعدل انتاج 140 مليون قدم مكعب من الغاز يوميا وباحتياطي قد يصل الى 4 ترليون قدم مكعب ، والبئر **"نيدوكو غرب 2"** بمعدل انتاج 100 مليون قدم مكعب يوميا،

---

[1] وكالة الأناضول، **"حقل ظهر كيف تحولت مصر من مستورد الى مصدر للغاز"** في: https://www.aa.com.tr/ar، تم الاطلاع بتاريخ 11 مارس 2023.

[2] سلوى السعيد فراج، **"انعكاسات صراعات الغاز الجديدة على الأمن الإقليمي لمنطقة شرق المتوسط"**، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، ع 12، أكتوبر 2021، ص124-125.

إضافة الى حقل التمساح الذي يقع على بعد 56 كم من مدينة بورسعيد، وحقل القرعة بدلتا النيل الذي يبلغ انتاجه الأولي نحو 20 مليون قدم مكعب، وبالتوازي مع أنشطة التطوير لمختلف المناطق تم اكتشاف حقل **بشروش** سنة 2020 ضمن منطقة امتياز الحماد في دلتا النيل، على بعد 11 كم من الشواطئ المصرية و12 كم شمال غرب حقل نورس، و1 كم غرب حقل بلطيم الجنوبي الغربي بعمق 22 متر تحت سطح البحر بإنتاج محتمل يصل الى 1.5 مليار متر مكعب يوميا.[1]

يعد حقل **بلطيم جنوب غرب** هو الاخر من بين أهم حقول الغاز المكتشفة في مصر سنة 2016، يقع على بعد 12 كم من السواحل المصرية في الجهة المقابلة لحقول أبو ماضي، بدأ الإنتاج سنة 2020 بطاقة إنتاجية قدرت ب 500 مليون قدم مكعب من الغاز يوميا، الحقل لا يزال قيد التطوير تبلغ احتياطاته الأولية 1-3 ترليون قدم مكعب من الغاز.[2]

04/ فلسطين:

قامت شركة بريتيش غاز **(British Gas)** التابعة لشركة بريتيش بتروليوم وشركاؤها، شركة اتحاد المقاولين CCC وصندوق الاستثمار الفلسطينيPIF باكتشاف بئر **غزة مارين** الغازي في المياه الإقليمية الفلسطينية، على مسافة 20كم جنوب غرب بئر **أور -1** الواقع في منطقة "ميديافني" في المياه الإسرائيلية، وبحوالي 36 كم غربي ساحل غزة، أما الحقل الثاني **غزة مارين -2** الواقع ضمن المنطقة الحدودية البحرية بين قطاع غزة والأراضي الفلسطينية الخاضعة لإسرائيل وهذا حسب تقارير المسح الزلزالي ثلاثي الابعاد[3]، الامر الذي سمح بعرقلة المشروع من قبل إسرائيل، إثر هذه الاكتشافين قدر الاحتياطي الغازي في مياه الامتياز الفلسطينية بحوالي 2 ترليون قدم مكعب من الغاز الكافي مبدئيا لتغطية الاستهلاك المحلي

---

[1] العربية نت، **"ايني الإيطالية تعلن اكتشاف حقل غاز جديد في المياه المصرية"**، في: https://www.alarabiya.net/aswaq/oil-and-gas، تم الاطلاع بتاريخ: 25 مارس 2023.

[2] وزارة البترول والثروة المعدنية لجمهورية مصر، **"الغاز الطبيعي"**، في: https://www.petroleum.gov.eg، تم الاطلاع بتاريخ: 25 مارس 2023.

[3] **المسح الزلزالي ثلاثي الأبعاد:** أو السيزمي يعتبر الأداة الأولى لاستكشاف الموارد الهيدروكربونية النفط والغاز من قبل الشركات النفطية سواء برا أو بحرا يتم على مساحات وأعماق كبيرة، تعد هذه التقنية طفرة في الصناعات الطاقوية حيث تقلص تكاليف الاستكشاف، تتم المسوح الزلزالية عن طريق انشاء موجات زلزالية ذات مصدر للطاقة على سطح الأرض على طول خط يتم تحديده سابقا، وتنتقل الموجة الزلزالية الى الأرض وتعكسها طبقات وتشكيلات الأرض المكمنية، ثم تعود الى السطح حيث تسجلها أجهزة استقبال تدعى الجيوفونات، بموجبها يتم رسم خرائط لطبقات الأرض كما توضح مكامن انحصار النفط والغاز،
في: https://www.kockw.com/sites/AR/EMagazine/Pages/Technology/3D-seismic-survey، تم الاطلاع بتاريخ: 25 مارس 2023.

الفلسطيني من الغاز، تم دراسة انشاء خط أنابيب بحري لإيصال الغاز بشكل مباشر الى محطة كهرباء غزة الجديدة وذلك سنة 2002 الا ان إسرائيل طالبت بمد الخط البحري الى عسقلان أولا لتزويد محطاتها الكهربائية ثم مده برا الى محطة كهرباء غزة لأسباب:

- منع تحويل السلطة الفلسطينية أموالا للجهات الإرهابية حسبهم، الى جانب الصراع بين حركتي فتح وحماس؛
- رفض إسرائيل منح الاقتصاد الفلسطيني فرصة لتحقيق الاستقلال وذلك من خلال شراء الغاز الفلسطيني بأسعار أقل من المعدلات العالمية؛
- ثانيا، التحكم في حجم الوقود الموجه لتزويد محطة كهرباء غزة ومعرفة الريع المالي الإجمالي الناتج عن المبيعات.[1]

حيث أن هذه العراقيل ستمنع فلسطين من الاستفادة الكاملة من الحقلين في ظل أن منافع الحقلين تتجاوز 2 مليار دولار، الأمر الذي سيخفف التبعية لإسرائيل في استيراد الغاز.

05/ لبنان:

لبنان لا يمتلك انتاج محلي من الغاز الطبيعي أو الغاز ولم يتم استكشاف الموارد الهيدروكربونية برا وبحرا (حقل قانا بإمكانه تغيير الموازين في قطاع المحروقات اللبناني)، لبنان يستورد كميات صغيرة من الغاز المصري عبر سوريا من خلال الأنبوب العربي للغاز قبالة السواحل المحايدة للبنان، بدأت الحكومة اللبنانية تهتم بقطاع الهيدروكربونات وعليه وافق البرلمان اللبناني على قانون النفط في أوت سنة 2010، لتكلف الحكومة اللبنانية شركتين نرويجيتين بإجراء أول مسح زلزالي على طول سواحل مياهها الإقليمية.[2] لبنان لحد الساعة في خطواتها الأولى لذلك لا يمكن اعتبارها من البلدان التي تعتمد على الغاز، فلم تجري سوى عدد قليل من ومحدود من المسوح، لكن تشير التقديرات الأولية أن لدى لبنان احتياطي يقدر بنحو 43 ترليون قدم مكعب من الغاز و660 مليون برميل من النفط، قدرت إدارة قطاع البترول هذا المخزون مبدئيا في ثلاث رقع هي: أقصى الشمال الشرقي 14.9 ترليون قدم مكعب، الوسط 13 ترليون قدم مكعب

---

[1] وليد الخدوري، **"احتياطي الغاز الطبيعي في المياه الإقليمية الفلسطينية، الإمكانيات والتحديات"**، مجلة الدراسات الفلسطينية، ع72، خريف 2007، ص ص 29-32.

[2] المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، **"الآثار الجيوسياسية لاكتشافات الغاز الإسرائيلية في شرق المتوسط"**، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، وحدة تحليل السياسات في المركز، (الدوحة، قطر، 2012)، ص 17.

والجنوب 15.2 ترليون قدم مكعب من الغاز،[1] تأخر اصدار قوانين البترول في لبنان لغاية سنة 2012، كما أن تأجج النزاعات الداخلية في الساحة اللبنانية وصراع المصالح بين السياسيين اللبنانيين، فضلا عن الصراع الإسرائيلي اللبناني حول ترسيم الحدود البحرية وتحديد المنطقة الاقتصادية الخالصة، كما ان عدم مصادقة البرلمان اللبناني على اتفاقية ترسيم الحدود البحرية مع قبرص، جعلت منها أسباب مؤثرة في تأخر شروع لبنان في عمليات التنقيب والكشف عن الغاز في مياهها الإقليمية.

في ضوء التوقيع على اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين كل من لبنان وإسرائيل في 27 أكتوبر 2022 بوساطة أمريكية، نصت في إحدى بنودها على أن حقل كاريش تابع بالكامل لإسرائيل بعد اعتماد الخط 23 بدلا من الخط 29 في الترسيم، مقابل ان يكون حقل قانا (حقل نفطي-غازي) عائد للحكومة اللبنانية على أن تقوم شركة توتال الفرنسية المكلفة بأعمال التنقيب والاستكشاف وتطوير حقل قانا بتعويض إسرائيل من أرباحها في الحقل (لم تحدد نسبة التعويض) لكون الحقل يتجاوز البلوك رقم 9 وخط الترسيم 23.

06/ سوريا:

لدى سوريا احتياطات مؤكدة من الغاز تقدر بنحو 8.5 ترليون متر مكعب حسب احصائيات World Meter لسنة 2022، لكنها غير كافية لسداد الاحتياطات الداخلية، انخفض الإنتاج خلال 2012 بسبب تفاقم الأزمة السياسية والأمنية وانسحاب الشركات الأجنبية جراء العقوبات الاقتصادية المفروضة من الدول الغربية، سوريا تستخدم ربع انتاجها من الغاز في حقول النفط من أجل تعزيز انتاج النفط والباقي لتوليد الكهرباء Kتشير الأرقام أن انتاج النفط في سوريا بلغ 31.4 مليون برميل بمتوسط انتاج يومي 86 ألف برميل في حين بلغ الغاز 4.5 مليار متر مكعب بمعدل انتاج يومي بلغ 12.5 مليون متر مكعب حيث 79% منها موجهة لوزارة الكهرباء.

خلال عام 2021 أعادت سوريا ادخال عدة آبار على خطوط الإنتاج من بينها **بئر ديرعطية 5، بئر حجار7، بئرشريفة 6** والشروع في تأهيلها نتيجة تضررها من الحرب الطويلة التي تعاني منها البلاد، توصلت

[1] اخلاص قاسم نافل، **"التنافس على الغاز الطبيعي في حوض شرق البحر المتوسط"**، مجلة دراسات سياسية واستراتيجية، ع42، 2021، ص143.

سوريا سنة 2022 الى اكتشاف بئر جديد للغاز باسم **زملة المهر1** الواقع على يطرة قوات بعد 40 كم غرب مدينة تدمر التابعة لمحافظة حمص وأدخل حيز الإنتاج بطاقة 250-500 ألف متر مكعب يوميا.[1]

أعلنت وزارة النفط السورية عن اكتشاف بئر غاز في منطقة قارة وسط سوريا وقرب حمص بإنتاجية 400 ألف متر مكعب، ووفق المسح الجيولوجي للمياه الإقليمية السورية فهي تحتوي على احتياطات هامة قبالة شواطئ طرطوس، وفي محافظة الحسكة يوجد حقل **زميلان** الذي يضم أكثر من 25 بئر للغاز بمناطق الشدادي والجبسة والهول في ريف الحسكة الجنوبي، وحقول منطقة مركدة وتشرين كبيبيه في ريف الحسكة الغربي التي هي ضمن سيطرة قوات قسد، الى جانب حقول موزعة في الريف الشرقي لمحافظة الرقة، حقل الشاعر في حمص الذي ينتج تقريبا 3 ملايين متر مكعب يوميا، بالضافة الى حقول الهيل، آراك، حيان، المهر، أبو رياح في منطقة تدمر، كما توجد حقول نفطية يستخرج منها حوالي 9 آلاف برميل يوميا تحت إدارة القوات الروسية، يوجد الاحتياطي السوري من الغاز في منطقة تدمر، قارة، ساحل طرطوس وبانياس وهو الأكبر، تسيطر على قطاع الطاقة في سوريا حتى قبل الحرب الدائرة في سوريا الشركات الروسية، حيث تقوم شركة "سويوز نفط غاز" (Soyuzneftegas) بأعمال التنقيب في بانياس والمنطقة البحرية منذ سنة 2013 لكن جراء اشتداد الحرب توقفت الاعمال بالمنطقة.[2] (توضح الخريطة المرفقة أهم حقول الغاز في منطقة شرق المتوسط).

[1] أحمد عمار، **"اكتشافات النفط والغاز عربيا خلال 2022"**، وحدة أبحاث الطاقة، في: https://attaqa.net/2022/12/28، تم الاطلاع بتاريخ: 11 مارس 2023.

[2] نور الايمان سحنون، **"أثر الاكتشافات الغازية شرق المتوسط على الخريطة الجيوسياسية للمنطقة"**، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، م6، ع2، ماي 2018، ص 107-108.

الخريطة رقم (5): أهم حقول الغاز في شرق المتوسط

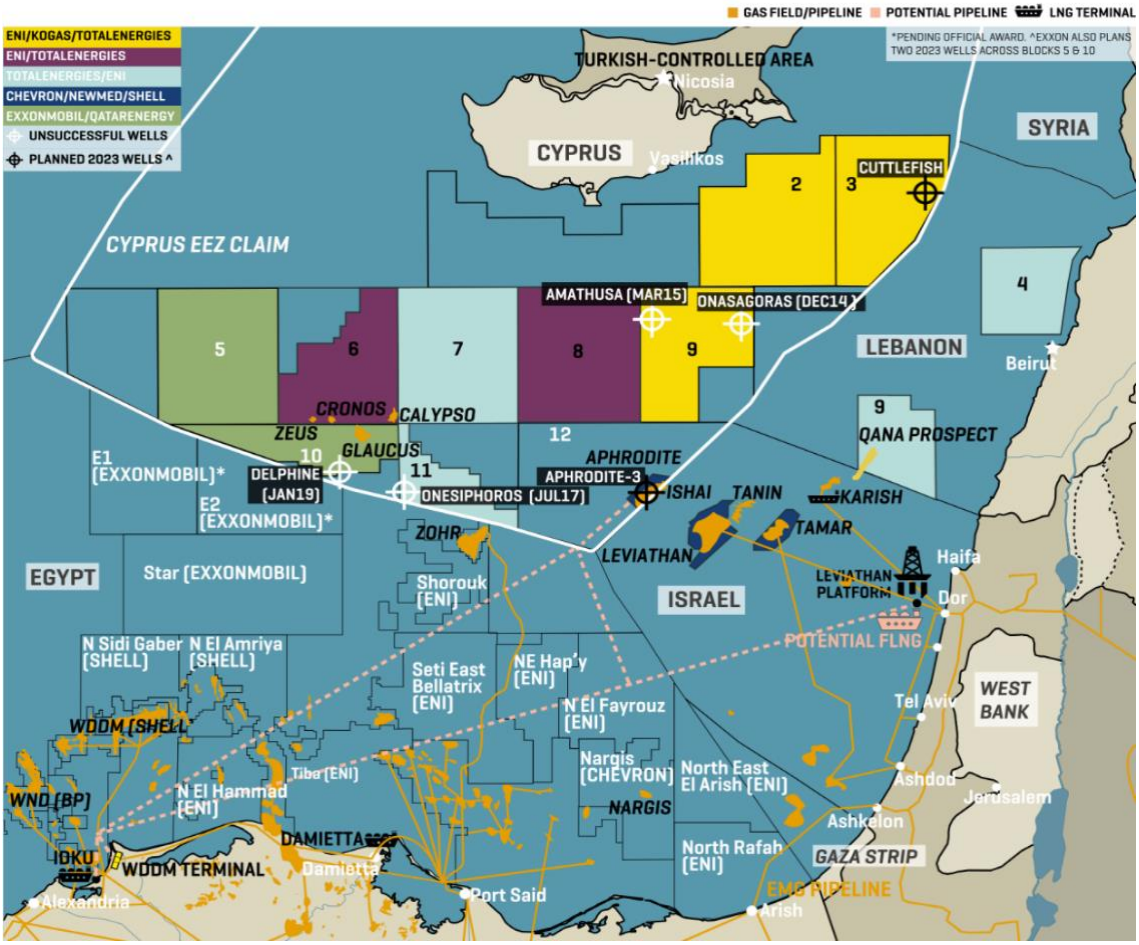

Source: "Gas Fields in the Eastern Mediterranean Conflicts, Challenges and Opportunities": https://www.mees.com/2022/11/4/oil-gas/

07/ تركيا:

الاهتمام الرئيسي لتركيا كان منصبا في منطقة البحر الأسود، حيث قامت بالعديد من عمليات البحث والتنقيب عن الغاز الطبيعي وذلك بالتعاون مع ايكسون موبيل لكن العمليات لم تسفر عن اكتشافات تذكر، هذا دفع بتركيا للتوجه نحو منطقة شرق البحر المتوسط لتكتشف كميات معتبرة من الغاز بالقرب من سواحل أنطاليا سنة 2012، وذلك بعد توقيع اتفاقية شراكة بين الشركة التركية للبترول TPAO وشركة شل سنة 2011، فضلا على التنقيب عن الغاز بالقرب من مرسين، خليج الإسكندرون شمالي شرق قبرص، الى جانب قيام تركيا بعمليات استكشاف في المنطقة البحرية لقبرص الشمالية، الى جانب قيامها بتطوير قدراتها في مجال الاستكشاف والتنقيب عن الغاز من خلال شراء السفن أهمها:

باربا روس خير الدين باشا، أم تي إيه أوروتش ريس، ديب سي ميترو-2 والتي تقوم بمهام المسح، الاستكشاف والتنقيب على التوالي.[1]

عدم امتلاك تركيا للموارد الطاقوية خاصة الغاز الطبيعي، مقارنة بدول الجوار لم يمنعها من أن تحتل موقعا أساسيا في معادلة الطاقة في المنطقة، باعتبارها ممر طاقوي أساسي من منطقة بحر قزوين وروسيا والخليج العربي نحو أوروبا (تأثر في السياسات الأمنية والطاقوية في حوض المتوسط) في حين أن التقارب السياسي مع دول المنطقة روسيا، العراق، الجزائر، ليبيا، ايران وقطر فضلا عن استقرار الوضع السياسي التركي منحها الأفضلية كممر طاقوي يضمن عدم تعرض امدادات الطاقة للانقطاع خاصة مع روسيا (عدم الاستقرار في جورجيا، مولدافيا وأوكرانيا)، وعدم وجود قيود بيئية صارمة ضمن التشريعات التركية يسمح لها بهامش كبير من المناورة في ظل أنها تعاني شح للموارد، فالإنتاج النفطي لا يغطي سوى 14% من الاستهلاك أي ما يقارب 26 مليون طن سنويا الامر الذي يدفعها للاستيراد من الخارج.. كما أن تركيا تعتبر من الدول المتقدمة في مجال الصناعات التكريرية باعتبارها تمتلك احدى أكبر المصانع في أوروبا بطاقة إنتاجية تقدر بحوالي 10 مليون طن من النفط سنويا، يؤمن مصنع "ستار رافينري" **(Raffenerie)** 25% من حاجيات البنزين التركية ويدعم الخزينة العمومية بحوالي 1.5 مليار دولار سنويا.[2]

ان اكتشافات الغاز في منطقة شرق المتوسط في المياه القبرصية واليونانية، والاتفاقية الموقعة مع حكومة الوفاق الليبية من شأنها أن تجعل تركيا دولة منتجة للغاز على ضوء أنها ليست عضوا في الاتفاقية الدولية لقانون البحار.

تأثرت تركيا كحال العديد من الدول بأزمة النفط التي حدثت سنة 1973، الى جانب فرض حصار اقتصادي من قبل الولايات المتحدة الامريكية سنة 1974 الأمر الذي أدى الى التفاقم من حدة الأزمة، رغم التحرر من الحصار عام 1980 إلا انها اصطدمت بالحرب الإيرانية العراقية التي منعت عنها تدفق الموارد الطاقوية من دول الخليج عبر العراق، الأمر الذي دفعها الى ابرام العديد من الاتفاقيات المتعلقة بمشاريع

---

[1] Zenonas Tziarras, **Op. Cit,** p p 111-124.

[2] حميد رامي، **"توجهات السياسة الخارجية التركية في شرق المتوسط في ضوء الاكتشافات الطاقوية في المنطقة فرص الصراع والتحالف"**، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، م8، ع1، 27 جوان 2021، ص 440-442.

نقل النفط والغاز عبر أراضيها،[1] لذلك فتركيا تعتمد على سياسة واضحة إزاء التعامل مع الطاقة ومصادرها، لتحقيق ثلاثة أهداف رئيسية تتمثل في:[2]

- تنويع مصادر ومسارات الحصول على مصادر الطاقة الخارجية: ففي سنة 2015 حلت تركيا في المرتبة الثانية بعد الصين في الطلب على الغاز، حيث قامت باستيراد ما يقارب 99% من استهلاكها من الغاز من الخارج حيث غطت حاجتها للغاز الطبيعي عبر عدة دول من بينها روسيا بنسبة 55.3%، إيران 16.2%، وفي المرتبة الثالثة حلت الواردات من أذربيجان ب 12.8%، الجزائر 8.1%، ثم نيجيريا 2.6% ومن دول أخرى ما يقدر ب 5.1%.
- زيادة مساهمة مصادر الطاقة المتجددة، وإدخال التكنولوجيا النووية لتطوير مصادر جديدة: لتقليص الاعتماد على الخارج في تأمين مصادر الطاقة، تحقيق الاستفادة القصوى من مصادر توفير الطاقة المحلية، علاوة على مكافحة ظاهرة التغير المناخي، فتركيا تستثمر في عمليات توليد الطاقة من المصادر المتجدد كالطاقة الشمسية، الرياح، وتوليد الطاقة الحرارية الأرضية أو الجوفية (**Geothermal Energy**[3]) الى جانب ادخال التكنولوجيا النووية لتوليد الطاقة الكهربائية وعليه التقليل من اعتماد الوقود الاحفوري بمختلف أنواعه، فتركيا تسعى بحلول 2025 لتوفير من 10% -15% من اجمالي احتياجاتها من الطاقة الكهربائية من خلال محطتين نوويتين في بلدتي "أكويو" و"سينوب" بولاية مرسين جنوبي البلاد من المفترض أن تدخل حيز العمل أواخر السنة الجارية(2023).
- المشاركة في استقرار أمن الطاقة الأوروبي: من خلال التحول الى محور لتجارة الطاقة

---

[1] جلال سلمي، **"تركيا: خطوط نقل الطاقة المردود والآفاق"**، المعهد المصري للدراسات السياسية الاستراتيجية"، 19 ديسمبر 2016، ص8.

[2] أحمد زكريا الباسوسي، **"تأثيرات تهديد أمن الطاقة على الصراع الدولي على الغاز الطبيعي: دراسة حالة منطقة شرق المتوسط"، مرجع سابق**، ص ص 70-72.

[3] **الطاقة الحرارية الجوفية**: مصدر طاقة بديل ونظيف ومتجدد، هي طاقة حرارية مرتفعة ذات منشأ طبيعي مختزنة في الصهارة في باطن الأرض، تنقسم مصادر الحصول عليها الى قسمين: إما عن طريق المياه الحارة الجوفية والصخور الحارة التي تتواجد في المناطق النشطة بركانيا أو في الأعماق تحت سطح الأرض، يمكن الاستفادة منها في مختلف المجالات مثل توليد الطاقة الكهربائية وتسخين المياه التي تستعمل في التدفئة.

عن: سوزان هام، إليزابيث ميتكالف، **"تسخير الطاقة الحرارية الجوفية في استخدامات مستقبلية نافعة"**، تر جامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية، 28 فيفري 2022، ص2.

(Energy Trade Hub) بإمكان تركيا من خلال موقعها الجغرافي أن تتحول الى مركز عالمي لنقل وإنتاج الطاقة وعليه تقوية البنية الاقتصادية، الى جانب التفاوض في مسألة الانضمام للاتحاد الأوروبي كما أنها قادرة على:

- تأمين كامل احتياجاتها من مصادر الطاقة؛
- أن تكون مسار محوري لتجارة الطاقة العالمية من خلال انشاء خطوط لنقل النفط والغاز عبر أراضيها، فضلا عن دخولها في مفاوضات لتأسيس خطوط أخرى.[1]

وعليه تجدر الإشارة الى أبرز مشاريع خطوط نقل الغاز المارة عبر الأراضي التركية والتي يمكن تقسيمها الى قسمين:

01/ خطوط نقل الغاز القائمة:

خلقت تركيا لنفسها أهمية جيواستراتيجية مستغلتا في ذلك موقعها الجغرافي والاستراتيجي، حيث يمر بها عدد معتبر من خطوط نقل الغاز في المنطقة من بينها:

- **خط أنابيب باكو-تبليسي-أرضروم[2] (BTE) Baku Tbilisi Erzurum Natural Gas Pipeline:**

يعرف بخط غاز القوقاز الجنوبي **South Caucasus Pipeline (SCP)** ، يبلغ طوله 690 كم وينقل الغاز المنتج في حقل "شاه دينيز" في منطقة بحر قزوين الجنوبية بأذربيجان عبر الأراضي الجورجية الى تركيا، تصل قدرته الاستيعابية لنقل الغاز الى 16 مليار متر مكعب سنويا.[3]

- **خط أنابيب ربط تركيا –اليونان (ITG) Turkey-Greece Natural Gas Interconnection:**

تم إنشاؤه بداية من 2003 ودخل حيز الخدمة سنة 2007، يبلغ طوله 300 متر، يتم من خلاله نقل الغاز من أو عبر تركيا الى خاصة الغاز المنتج في حقل "شاه دينيز" من أذربيجان حتى اليونان مرورا بتركيا، وهو جزء من المشروع الأوروبي INOGATE لنقل الغاز بين الولايات عبر الممر الجنوبي(تم

---

[1] لقمان عمر محمد النعيمي، **"دور تركيا في أمن الطاقة الأوروبي"**، مجلة دراسات إقليمية، م12، ع36، 2015، ص ص 10-28.

[2] **خط القوقاز الجنوبي**: تم الشروع في عملية انشائه ما بين عامي 2005-2007 ودخل حيز الخدمة في العام ذاته بعد اتفاق تم توقيعه بين شركة خطوط انابيب النفط التركية Botas وشركة النفط الحكومية في أذربيجان SOCAR في 12 مارس 2001، يشكل الخط حلقة وصل بين بحر قزوين وأذربيجان فجورجيا ومن ثم تركيا كما أنه يعتبر البداية لخط تاناب، بدأ بناء الخط في ممر باكو-تبليسي-جيهان لنقل النفط الخام من أراضي أذربيجان وجورجيا لتتم عملية التوسعة عام 2015 بالتوازي مع تطوير حقل شاه دينيز -المرحلة 2-.

[3] Republic of Turkey, Ministry of Energy and Natural Resources, **"Natural Gas Pipelines and Projects"**, Available at https://enerji.gov.tr/bilgi-merkezi-dogal-gaz-boru-hatkari-en, on March20, 2023.

التخطيط ليمتد المشروع الى إيطاليا من اليونان وفي خضم هذا تم توقيع اتفاقية دولية بين الدول الثلاث في 2007، دون احراز أي تقدم في الحصول على الالتزامات الضرورية لنقل الغاز).[1]

- **خط غاز السيل الأزرق Blue Stream Natural Gas Pipeline:** تم التوقيع على اتفاقية انشائه في 15 ديسمبر 1997، يعد الخط الأكبر لنقل الغاز الطبيعي بين روسيا وتركيا الى أوروبا الغربية[2] بطول 1213 كم مقسمة إلى ثلاثة أجزاء: الأول يربط بين مدينتي "ستافروبول" الى "دزوبغا" بالقرب من الساحل بطول 373 كم، عائد لشركة غاز بروم الروسية، أما الجزء الثاني يمتد تحت البحر الأسود حتى مدينة "سامسون" بالقرب من الساحل الشمالي التركي بطول 380 كم، تديره كل من شركتي غاز بروم الروسية وايني، أما الجزء الثالث من الأنبوب يمتد حتى العاصمة التركية أنقرة بطول 470 كم، تديره شركة أنابيب النفط التركية BOTAS وتقدر سعته الاستيعابية بنحو 16 مليار متر مكعب من الغاز سنويا،[3]وفي ظل الحرب الروسية الأوكرانية واستمرار روسيا في الحد من الامدادات الغازية، قامت شركة غاز بروم بتسليم ما يقارب 17.26 مليار متر مكعب من الغاز لتركيا عبر خط السيل الأزرق.[4]
- **خط الغاز الإيراني –التركي Iran – Turkey Natural Gas Pipeline:** يمتد في شرق الأناضول بطول 1491 كم، تم انشاء الخط بموجب اتفاق بين إيران وتركيا في أوت 1996 بموجبه بدأت إيران توريد الغاز لتركيا بطاقة استيعابية 3 مليار متر مكعب سنويا، تم زيادتها فيما بعد الى 10 مليارات متر مكعب من الغاز الطبيعي سنويا.[5]

---

[1] Republic of Turkey, Ministry of Energy and Natural Resources, **Ibid**.

[2] نقطة انطلاق الخط كانت ستبدأ من روسيا ومنها إلى أوكرانيا فمولدوفا ومن ثم البحر الأسود ورومانيا وبلغاريا وفي الأخير تركيا، وذلك لإمداد الدول الأوروبية بالغاز الروسي بشكل مباشر وتكلفة أقل، لكن بعد مفاوضات بين الطرفين تم تحويل مسار الخط ليشمل روسيا وأوكرانيا وجورجيا ثم تركيا فقط.

[3] أحمد زكريا الباسوسي، **"تأثيرات تهديد أمن الطاقة على الصراع الدولي على الغاز الطبيعي: دراسة حالة منطقة شرق المتوسط"، مرجع سابق**، ص 73.

[4] Grzegorz Kuczynski, **"Russia Supplies Record Natural Gas to Turkey Via Blue Stream",** Warsaw Institute, January 31, 2022, at: https://warsawinstitute.org/russia-supplies-record-natural-gas-turkey-via-blue-stream/, March 25, 2023.

[5] Republic of Turkey, Ministry of Energy and Natural Resources, **"Natural Gas Pipelines and Projects",** Available at https://enerji.gov.tr/bilgi-merkezi-dogal-gaz-boru-hatkari-en, on March20, 2023.

- **خط الغاز العراقي-التركي(كردستان-تركيا) Iraq- Turkey Natural Gas Pipeline:** تم إبرام الاتفاق مع حكومة إقليم كردستان سنة 2012 لإنشاء خط أنابيب تقدر طاقته الاستيعابية بنحو 10 مليار متر مكعب، باعتبار إقليم كردستان حبيس وعلاقاته تتميز بالتوتر مع الحكومة المركزية في بغداد ودول الجوار، فهي تنظر الى تركيا على أنها بوابة الوصول للأسواق الأوروبية والعالمية، كما أن تركيا تنظر الى إمكانات العراق في قطاع الغاز وبالتحديد إقليم كردستان لتأمين حاجة أسواقها المحلية، إذ تتراوح الاحتياطيات في كردستان ما بين 165-200 ترليون قدم مكعب، يشكل إقليم كردستان خيارا استراتيجيا بالنسبة لتركيا وذلك لقرب المسافة وانخفاض تكاليف انتاجه ويمكنها من ضمان أمن إمداداتها من الغاز وتنويع مصادر الإمدادات بعيدا عن روسيا وإيران.[1]
- **خط أنابيب السيل التركي Turkish Stream Natural Gas Pipeline:** عاد خط السيل الأزرق بالفائدة على كل من تركيا وروسيا، مما حداهما لطرح فكرة إنشاء خط السيل التركي،[2] يمتد خط الانابيب من محطة ضغط روسكايا بالقرب من أنابا في منطقة كراسنودار كراي، ليعبر البحر الأسود وينتهي بقيي كوي على ساحل تراقيا التركية ليتصل فيما بعد بخطوط أنابيب أخرى منها خط الأنابيب عبر البلقان، أو امتداد خط الأنابيب الى بلغاريا، صربيا، المجر ثم سلوفاكيا والنمسا ليشمل خط أنابيب تسلا، يتكون السيل التركي من خطي أنابيب يبلغ طول الأول 930 كم (230 كم في المياه الروسية ونحو 700 كم في المياه التركية) يعبر البحر الأسود، أما الثاني بطول 180 كم عبر الأراضي التركية الى الحدود الغربية اليونانية ومن ثم الى الدول الأوروبية، بقدرة استيعابية تصل الى 31 مليار متر مكعب مقسمة الى 15.75 مليار متر مكعب من الغاز الى تركيا، و150.25 مليار متر مكعب من الغاز للتصدير الى دول جنوب وشرق أوروبا.[3]

---

[1] مؤيد صلاح الدين زين الدين، **"الأهمية الجيواستراتيجية لأنابيب نقل الغاز في الشرق الأوسط"**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الجغرافية، (العراق، جامعة المستنصرية، 2019)، ص72.

[2] **خط السيل التركي**: جاءت فكرة المشروع على لسان الرئيس الروسي فلاديمير بوتين**(Vladimir Putin)** بتاريخ 1 ديسمبر 2014 أثناء زيارته لتركيا، حل محل مشروع السيل الجنوبي الذي تم إلغاؤه للعديد من العراقيل، تعطل المشروع لغاية سنة 2016 بسبب إسقاط تركيا لإحدى المقاتلات الروسية، بدأ الإنشاء في 2017، وتم اكمال المشروع في نوفمبر 2018، ليتم تدفق الغاز الروسي للأراضي التركية عبره في 15 أكتوبر 2019.

[3] Scott Ritter, **"Russia, Turkey Double Down on Turk Stream",** Energy Intelligence, October21, 2022, p1-4.

02/خطوط نقل الغاز المقترحة (قيد الإنجاز):

❖ **خط أنابيب الغاز العابر للأناضول Trans-Anatolian Natural Gas Pipeline Project (TANAP)[1]:**

يعد بمثابة النسخة المعدلة من مشروع النابوكو(يجدد فكرة المشروع ولا يلغيها)، تم طرح فكرة المشروع لأول مرة سنة 2011 في إطار القمة الثالثة للطاقة واقتصاد البحر الأسود، ونوقش في مؤتمر إسطنبول سنة 2012، ليتم الاتفاق عليه سنة 2015 وبدء البناء سنة 2016(من المفترض ان يتم الانتهاء من الخط سنة 2026)، لنقل الغاز من حقل شاه دينيز في بحر قزوين عب أذربيجان، جورجيا وتركيا ليرتبط مع خط أنابيب البحر الأدرياتيكي في اليونان TAP ثم ألبانيا وبعدها مع شبكة الأنابيب الأوروبية في إيطاليا بطول 1850 كم، يرتبط خط أنابيب تاناب مع خط أنابيب جنوب القوقاز على الحدود الجورجية التركية شرقا، في حين يرتبط مع خط أنابيب البحر الأدرياتيكي غربا عند الحدود التركية اليونانية، بسعة 16 مليار متر مكعب سنويا قد تصل الى 60 مليار متر مكعب في مرحلته النهائية، تملك الخط ثلاث شركات هي: سوكار الأذربيجانية (58%)، بوتاش التركية (30%) وشركة بريتش بتروليوم البريطانية ما يعادل 12% من المشروع. (أنظر الخريطة رقم 6)

يمثل خط أنابيب تاناب الجزء الأكبر من مشاريع غاز الممر الجنوبي، إذ يبلغ طول خط الأنابيب 3500 كم عندما يتم تطوير خط أنابيب غاز جنوب القوقاز، ما يقارب 21 كم منه تق تحت بحر قزوين بشكل مزدوج، ثم يرتبط في نقطتين هما تراقيا، واسكي شهير بالنسبة لتركيا ثم الى الحدود مع اليونان ما عدا جزء مضيق مرمرة 18 كم بشكل مزدوج، حيث أتاح خط تاناب تحقيق مشروع خط أنابيب عبر الأدرياتيكي وخط تركيا اليونان إيطاليا ITGI [2]، باعتبار خط أنابيب تاب سيكتسب ميزة عكسية، حيث من المقرر استخدامه لتمرير الغاز من غرب إيطاليا الى جنوب شرق أوروبا ويشمل تركيا في حالة قطع الامدادات مستقبلا، الاتحاد الأوروبي في إطار سعيه لتنويع مصادر وطرق الامداد بالغاز الطبيعي يفضل خط تاناب بدلا من

---

[1] Republic of Turkey, Ministry of Energy and Natural Resources, **"Natural Gas Pipelines and Projects"**, Available at https://enerji.gov.tr/bilgi-merkezi-dogal-gaz-boru-hatkari-en, on March20, 2023.

[2] **ITGI**: خط أنابيب توصيل شبكات الغاز التركية اليونانية الإيطالية والبلغارية، ثم الأسواق الأوروبية وهو مكون من عدة أجزاء كل جزء يمتلك سعة معينة حيث تبلغ قدرة الجزء التركي اليوناني المسمى ITG 1105 مليار متر مكعب سنويا، أما الجزء اليوناني الإيطالي IGI 25 مليار متر مكعب سنويا والجزء اليوناني الى بلغاريا IGB.

السيل الجنوبي الروسي[1]، وسعي الاتحاد الأوروبي لتجسيد الممر الجنوبي لنقل الغاز[2]، في خضم أن التضييق الذي خلقه مشروع تاناب لإنشاء خط أنابيب النابوكو، ومن الممكن الغاءه، من خلال خط الغاز العابر للأناضول سيكون لتركيا دورا مهما في ضمان أمن إمدادات الغاز الطبيعي لنفسها في المقام الأول وللدول الأوروبية أيضا خاصة في ظل الحرب الروسية الأوكرانية، وقطع امدادات الغاز الطبيعي الى أوروبا عبر خط أنابيب "نورد ستريم 1 " في حين تم إيقاف خط أنابيب "نورد ستريم 2" قبل أن يبدأ تشغيله.

❖ **مشروع خط أنابيب غاز النابوكو[3] Nabucco Natural Gas Pipeline Project:**

يعد من بين مشاريع الأنابيب المقترحة لنقل الغاز الطبيعي العابرة للشرق الأوسط، وأكثرها تعثرا رغم الدعم الأوروبي، اقترح لأول مرة سنة 2002 بعد توقيع خمس شركات هم: (OMV) النمساوية، (BOTAS) التركية، (MOL) المجرية، (بلغاركاز) البلغارية (وترانسكاز) الرومانية الى جانب (RWE) الألمانية(باعتبار ألمانيا تشارك في تنفيد المشروع)، اتفاق التعاون لإنشاء خط أنابيب نابوكو وذلك في أكتوبر 2002، لنقل الغاز من دول حوض بحر قزوين الى الأسواق الأوروبية[4]، بطول 3300-4000 كم بطاقة استيعابية تقدر

---

[1] **السيل الجنوبي الروسي:** بقدرة استيعابية من 31-63 مليار متر مكعب من الغاز سنويا، يورد الغاز الروسي الى بلغاريا مباشرة عبر البحر الأسود ثم الأسواق الأوروبية متجاوزا الأراضي الأوكرانية، عارضته الدول الأوروبية بسب الاحتكار الكبير لشركة غاز بروم الروسية للمشروع، عن:

Luca Franza, **"From South Stream to Turk Stream", Clingendael International Energy Programme (CIEP)"**, Netherlands, 2015, p13.

[2] **الممر الجنوبي:** يتدفق من أذربيجان عبر تركيا في الجنوب ينقل الغاز الطبيعي من بحر قزوين الى الدول الأوروبية مرورا بتركيا، حيث يشكل كل من خط الغاز العابر للأناضول "تاناب"، وخط أنابيب جنوب القوقاز وخط لأنابيب البحر الأدرياتيكي أهم حلقاته كما أن هذا الممر سيعزز محاولات تركيا لأن تصبح مركزا للطاقة في المنطقة، عن:

ايردال تانس قاراغول، **"هل سيكون ممر الغاز الجنوبي بديلا للغاز الروسي؟"**، (Yeni Safak، تركيا، إسطنبول، 3 أكتوبر2022)، ص1.

[3] **خط أنابيب النابوكو:** تم استلهام الاسم من مقطوعة موسيقية تدعى "أوبرا نابوكو" للموسيقي الإيطالي جيوسيبي فيردي في القرن التاسع عشر والتي تستلهم قيمة التمسك بالتعاليم الدينية والاستعدادات للموت من أجلها، وذلك انطلاقا من احدى القصص الواردة في العهد القديم والتي تتكلم عن جزء من تاريخ اليهود والمعانات التي مروا بها خلال حكم الملك نابوكو (نبوخذ نصر 605-562 ق.م) الذي دمر معبد سليمان القديم، وأجبر اليهود على عبادة آلهة بابل، كما أن هذه المقطوعة ترمز الى التحرر من العبودية والخضوع، ومن هنا أتت الفكرة الأساسية لتسمية المشروع بمعنى الاستقلال الأوروبي الذي بنيت فكرته بالأساس على استراتيجية متابعة تحرير جمهوريات الاتحاد السوفياتي سابقا وأوروبا من النفوذ الروسي وعليه التحرر من التبعية للغاز الروسي.

عن: أحمد علو، **"حرب أنابيب الغاز العالمية بين المصالح الاقتصادية والهيمنة السياسية"**، الجيش، مجلة صادرة عن قيادة الجيش اللبناني، ع347، 2014، ص70.

[4] راشد ابانمي، **"خط أنابيب -نابوكو-اللعبة الجيوسياسية الكبرى حول الطاقة"**، جريدة العرب الاقتصادية الدولية، 2009، في: https://www.aleqt.com/2009/07/25/article_255824.html، تم الاطلاع بتاريخ: 26 مارس 2023.

ب 31 مليار متر مكعب سنويا التي تمثل 5% من استهلاك الاتحاد الأوروبي، يعتمد هذا المشروع بدرجة أساسية على نقل الغاز من آسيا الوسطى والقوقاز الى أوروبا بالاعتماد على تركمانستان باعتبارها المورد الرئيسي للمشروع (احتياطيات المؤكدة من الغاز الطبيعي 688.1 ترليون قدم مكعب والتي تمتلك خامس احتياطي غاز في العالم)[1] من خلال تمرير خط أنابيب عبر حوض بحر قزوين[2](TCG) الذي يحمل غاز تركمنستان الى أذربيجان دون المرور بالأراضي الروسية، حيث ستمثل الإمكانات التي تتمتع بها كل من كازاخستان، أوزباكستان، ايران والعراق مصدرا له لاستكمال الطاقة القصوى للخط، كما سيمر ثلث خط الأنابيب عبر الأراضي التركية من أرضروم مرورا بأنقرة ومنه الى بلغاريا ورومانيا ثم هنغاريا (المجر) وفي الأخير النمسا، عارضت روسيا هذا المشروع باعتباره يهدد مصالحها في المنطقة والعالم وعملت على تأخيره وذلك بإثارة مشكلة بحر قزوين باعتباره بحيرة داخلية وليس بحر ويحق بموجب ذلك تقاسم روسيا ثرواته مع باقي الدول المطلة عليه، كما أن سيطرت روسيا على غاز آسيا الوسطى خاصة بعد استحواذها على تصدير غاز تركمانستان بعقود شراء طويلة والتي يفترض أنها المزود الرئيسي لخط النابوكو بالغاز، فضلا عن استمالة بعض الأطراف الأوروبية لإقامة مشاريع أنابيب السيل الشمالي والجنوبي وانشاء منظمة الدول المصدرة للغاز من بينها ايران وقطر الأمر الذي ساهم في بسط نفوذ روسيا وموقعها في سوق الطاقة العالمي .. كما أن العمل بمشروع تاناب عرقل مشروع النابوكو لارتفاع التكاليف في ظل عدم استفادته من أنابيب جنوب القوقاز وذلك لارتباطها بخط تاناب، الأمر الذي جعل خط أنابيب العابر لبحر قزوين الذي انسحبت منه تركمانستان أساس مشروع نابوكو[3].

قامت تركيا باكتشاف جديد لحقول من الغاز الطبيعي في البحر الأسود، سنة 2022 وهو حقل **صقاريا** بحجم 652 مليار متر مكعب، والذي سيدخل الإنتاج نهاية سنة 2023، بسعة تصل 3.7 مليار متر مكعب،

---

[1] سالي إسماعيل، **"احتياطيات النفط والغاز في 2022 زيادات ملحوظة عربيا وعالميا"**، وحدة أبحاث الطاقة، حصاد الطاقة 2022، في: https://attaqa.net/2022/12/28، تم الاطلاع بتاريخ: 26 مارس 2023.

[2] **Trans Caspian Gas Pipeline (TCG)**: خط أنابيب الغاز عبر بحر قزوين: خط أنابيب بطول يزيد عن 1500 كم مقترح لنقل الغاز من حقول الغاز شرق بحر قزوين من تركمانستان وكازاخستان الى أذربيجان عبر بحر قزوين ثم جورجيا الى تركيا ليربط احتياطيات قزوين مع مشروع النابوكو لتزويد الأسواق الأوروبية التي تعاني شح من الغاز، تم اقتراحه سنة 1996 من قبل الولايات المتحدة الأمريكية بطول 300 كم تحت البحر بهدف تزويد كل من أوروبا وتركيا ب 16 مليار متر مكعب من الغاز، تم تأجيله في البداية ثم تم التخلي عن المشروع بسبب التنافس بين تركمانستان وأذربيجان ، عن:

Sabit Bagirov, **"Trans-Anatolian Gas Pipeline: Challenges and Prospects for the Black Sea Countries and the Balkans"**, Baku, Qanun Publishing House, 2012, p p 185-189.

[3] **Ibid.** p183.

إضافة إلى حقل **شاي جوما 1** بحجم 58 مليار متر مكعب، ليصل اجمالي الغاز المكتشف إلى 710 مليار متر مكعب.[1]

رغم افتقار تركيا للموارد وعدم التوصل لاكتشافات غازية معتبرة في السواحل التركية، إلا أن موقعها أعطاها ثقلا استراتيجيا جعلها تتوسط دول العالم وتسيطر على أغلب ممرات الطاقة، باعتبارها من أهم دول العبور التي تتحكم في تدفق الامدادات الطاقوية، الأمر الذي جعل منها مركزا محوريا لنقل الطاقة سواء النفط أو الغاز للدول الأوروبية.

خريطة رقم (6): خطوط أنابيب نقل الغاز عبر تركيا

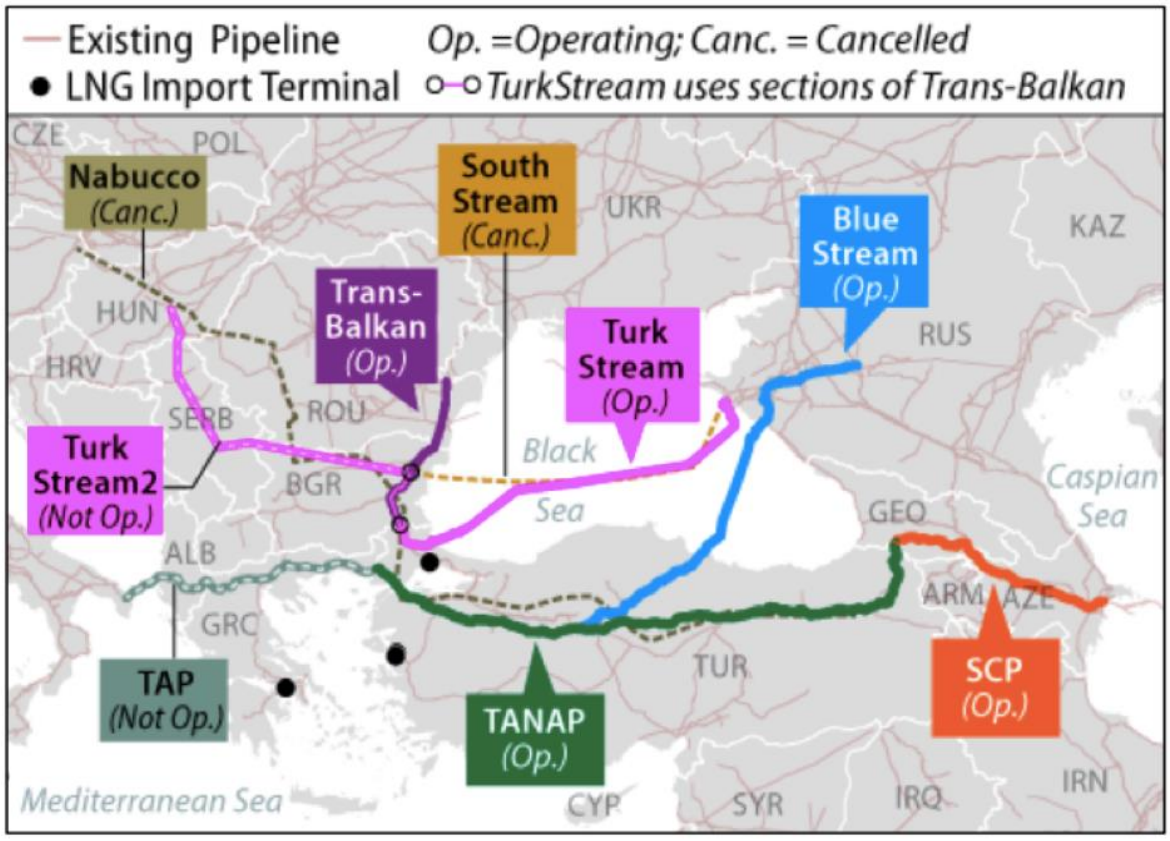

Source: "Increasing Usage of Natural Gas in Turkey and Its Effect on Local Economy":

https://www.climatescorecard.org/

[1] محمد المطيري، **"أزمات الطاقة تفتح أبواب استكشافات الغاز في المنطقة العربية"**، جريدة العرب الدولية-الشرق الأوسط-، ع 16147، 12 فيفري 2023، ص ص 1-5.

08/ اليونان:

تم الانطلاق في عمليات التنقيب عن النفط والغاز الطبيعي في المياه الإقليمية اليونانية بنهاية الثلاثينيات من القرن المنصرم، لكن بحلول الستينات شرعت السلطات اليونانية في القيام بدراسات جيولوجية لمنطقتي جنوب جزيرة كريت والجزر الأيونية واستمرت الى غاية منتصف السبعينات أين تم اكتشاف حقل Prinos وهو حقل نفط وغاز سنة 1971 في بحر إيجة بالقرب من جزيرة ثاسوس اليونانية.[1]

كما أن جهود شركات التنقيب في اليونان أسفرت في بداية الثمانينات عن اكتشاف حقلي Katakolonفي المياه الضحلة والعميقة على الساحل الغربي لبيلوبونيزفي البحر الأيوني، بعمق 300 متر واحتياطيات معتبرة من النفط والغاز والزيوت المختلفة، فضلا عن اكتشاف حقل Epanomic الذي يحتوي كذلك على كميات معتبرة من النفط والغاز، بحلول سنة 1995 منحت السلطات اليونانية أولى تراخيص التنقيب في المياه الإقليمية وبعض المناطق في البر، واستمرت العمليات لغاية سنة 2000 أين تم اكتشاف حقل Epsilon على بعد حوالي 4 كم شمال غرب حقل Prinos الذي يعد حقل نفطي بامتياز حيث تقدر الاحتياطيات بحوالي 30 مليون برميل من النفط، دخل حيز الإنتاج سنة 2010، منذ سنة 2012 أطلقت اليونان مبادرة Open Door Invitation لمختلف شركات التنقيب عن الغاز والنفط في عدة مناطق في اليونان منها: Lonnaiane، West Patriaikos Gulf، Katakolon ، الطبيعة الصعبة لقاع البحر في المنطقة اليونانية جعل عمليات التنقيب تتأخر، اليونان تمتلك محطة واحدة لاستيراد الغاز الطبيعي المسال بسعة 3.7 مليون طن سنويا، الى جانب شبكة أنابيب لنقل الغاز على طول 953.20 كم، ومشاريع أنابيب دولية قيد التطوير هما: خط أنابيب غاز شرق البحر المتوسط، خط أنابيب الغاز بوسيدون.[2]

رغم الاكتشافات المعتبرة من النفط والغاز الا أن اليونان تعتمد بدرجة كبيرة على الاستيراد في تأمين احتياجاتها من الغاز، فضلا على أنها تتمتع بعلاقات جيدة مع كل من مصر، إسرائيل وقبرص فالقرب الجغرافي لليونان بإمكانه أن يجعل منها بوابة امدادات للدول الأوروبية بالغاز من خلال أنابيب تحت البحر.

---

[1] Tsifoutidis Georgios, Bellas Spyridon,**"A Fresh Look at the Oil and Gas Potential of Greece",** Geo Expro Magazine, Vol 10, No 6, January 2014, p 47.

[2]Global Energy Monitor,**"Greece and Fossil Gas",** Global Energy Monitor, November 10, 2022, at: https://www.gem.wiki/Greece_and_fossil_gas, on March 26, 2023.

09/ ليبيا:

تعد من الدول الغنية بالموارد الطاقوية مقابل عدد سكان قليل، ونتيجة الانقسامات السياسية والعسكرية التي تعاني منها، كانت بعيدة لحد ما عن الصراع الدائر حول الغاز في منطقة شرق المتوسط لكن هذا لم يمنع تدخل القوى سواء الإقليمية مثل تركيا (دعم حكومة الوفاق الليبية)، أو روسيا (دعم خليفة حفتر).[1]

ثانيا: أهم الشركات العاملة في مجال الاستكشاف والتنقيب عن الغاز الطبيعي في شرق المتوسط:

يتميز حوض شرق المتوسط بكميات هائلة من الموارد الهيدروكربونية، النفط والغاز الأمر الذي جعل من المنطقة محط تهافت مختلف الشركات العاملة في مجال الاستكشاف والتنقيب عن الغاز الطبيعي تحديدا نبرز هذه الشركات كالآتي:

- **شركة نوبل إنيرجي Nobel Energy (NE):** تعتبر من أهم شركات الاستكشاف والتنقيب عن الغاز في شرق المتوسط، تأسست سنة 1932 تحت اسم "شمعدان النفط"، في الولايات المتحدة الأمريكية على يد لويد نوبل **(Lloyd Nobel)** مقرها هيوستن ولاية تكساس، وهي أول الشركات التي قامت بعمليات الاستكشاف والتنقيب ثم الإنتاج في المياه العميقة لخليج المكسيك، تمتد أعمالها على نطاق واسع حيث تشمل مناطق مثل: غينيا الاستوائية، أمريكا الجنوبية، الأرجنتين، الاكوادور، افريقيا، بحر الشمال والصين وشرق المتوسط، بلغ اجمالي أصولها 21 بليون دولار، يترأسها حاليا ديفيد ستوفر**(Divide Stauffer)**، تعد الأبرز في الاستكشاف والتنقيب في شرق المتوسط، رغم تفاوت نسب مشاركتها في مختلف حقول المنطقة، حقل ليفياثان 39.66%، تمار ودالية 36%، أفروديت 70%، 47.06% في تنين، 47.1% حقل ماري بي و نوح أما حقل دولفين 39.66%.[2]
- **شركة دليك جروب Delek Group (DG):** هي شركة إسرائيلية تأسست سنة 1951، كانت تحت سيطرة مجموعة IDB استحوذ أيزاك شارون على الشركة سنة 1998 حيث يمتلك 61.77 % من أسهم الشركة، تمثل أكبر الشركات العاملة في الاستكشاف والتنقيب عن الغاز في الحوض الشرقي للمتوسط ، مقرها نتانيا بإسرائيل، بلغ اجمالي أصولها9.517 بليون شيكل إسرائيلي، قامت

[1] أحمد الصباغ، **"تحديات السيطرة على مكامن الغاز الطبيعي"**، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، ص 13.

[2] الموقع الرسمي لشركة نوبل انيرجي في: https://www.nobelenergy.com/، تم الاطلاع بتاريخ: 12 مارس 2023.

باكتشاف حقلي تمار وليفياثان بإجمالي احتياطي 40 ترليون قدم مكعب من الغاز، بلغت نسب مشاركتها في عمليات الاستكشاف والتنقيب من حقل الى آخر كالآتي: حقل ليفياثان 45.34%، حقل تمار ودواليت 31.25%، أفروديت 30%، تنين 52.94%، حقل ماري بي ونوح 52.90% وحقل دولفين 45.34%، لها شراكة مع شركة البترول الكويتية العالمية[1] والتي تمتلك بدورها نسبة تقدر ب 22.67% من حقل ليفياثان للغاز، كما أن الشركة تسعى الى شراء حصة من سعة الإنتاج في محطة كل من دمياط وادكو بمصر التابعين لشركة سيجار المصرية لإسالة الغاز الطبيعي.[2]

- **شركة برتيش بتروليوم (British Petroleum (BP:** تأسست شركة برتيش بتروليوم البريطانية من قبل وليام نوكس دارسي سنة 1908، باسم شركة النفط الأنجلو إيرانية بسبب كونها تأسست في الأساس للتنقيب عن النفط في إيران، ليتم تغيير الاسم إلى شركة النفط البريطانية سنة 1954 ومن ثم خصخصتها سنة 1976، بلغت عائداتها المالية 278.397 بليون دولار، المدير التنفيذي للشركة مند 2020 برنارد لوني **(Bernard Looney)**، تعتبر شركة برتيش غاز **(British Gas)** تابعة لها وتسيطر على 70% من اجمالي أعمال البحث والتنقيب في غزة مارين، لها نسبة 10% في حقل ظهر.[3]
- **شركة اسرامكو نيجيف 2: Isramco Negev 2 LP:** شركة إسرائيلية-أمريكية تأسست سنة 1989 مختصة في اكتشاف، التنقيب وتطوير وإنتاج النفط والغاز الطبيعي، توفير الكهرباء للمنشآت الصناعية، لها نسب متفاوتة في حقول الغاز الاسرائيلية منها: تمار ودواليت 28.75%، حقل شمشون 55 % إضافة الى حقل دانيال التي تمتلك فيه حصة 75% من الامتيازات.[4]
- **شركة راشيو أويل Ratio Energies:** شركة إسرائيلية تعمل في مجال استكشاف وإنتاج النفط والغاز الطبيعي في إسرائيل، تأسست نتيجة شراكة بين كل من Ratio Oil Exploration LTD and Ratio Trusts LTDسنة 1993، مقرها تل أبيب، تتركز استثماراتها في حقلي ليفياثان ودولفين

---

[1] **شركة البترول الكويتية العالمية:** تأسست سنة 1983 تشتهر بعلامة Q8، نشاطها الرئيسي متعلق بالموارد الهيدروكربونية، بتكرير وتسويق الوقود والزيوت ومختلف المشتقات البترولية على مستوى العالم، مكونة من 4700 محطة وقود في أوروبا موزعة على كل من: إيطاليا، ألمانيا، السويد، الدنمارك، هولندا، بلجيكا ولوكسمبورغ

عن الموقع الرسمي لشركة البترول الكويتية العالمية في: https://www.q8.com/، تم الاطلاع بتاريخ: 12 مارس 2023.

[2] الموقع الرسمي لشركة دليك جروب في: https://www.delek-group.com/، تم الاطلاع بتاريخ 12 مارس 2023.

[3] الموقع الرسمي لشركة برتيش بتروليوم في: https://www.bp.com/، تم الاطلاع بتاريخ: 12 مارس 2023.

[4] الموقع الرسمي لشركة اسرامكو نيجيف 2 في: https://archive.today/20120710185730/http://investing.businessweek.com، تم الاطلاع بتاريخ: 12 مارس 2023.

بنسبة 15% من اجمالي الحصة في كل منهما، بلغ دخلها سنة 2022، 284 مليون دولار وبإجمالي أصول 1.43 مليار شيكل إسرائيلي، ضمن آخر أعمالها في مجال تطوير الحقول أعلن المدير التنفيذي لشركة راشيو للطاقة "إيكال لاندوا" **(Yigal Landau)**عن الاستثمار في خطة لتطوير خزان ليفياثان لزيادة الإنتاج الى 21 مليار متر مكعب من الغاز سنويا، إضافة الى توسيع البنية التحتية للمنصة وانشاء محطة عائمة لإسالة الغاز الطبيعي.[1]

المطلب الثالث: خيارات تصدير الغاز الطبيعي في شرق المتوسط

يتم تصدير الغاز الطبيعي من الدول المنتجة الى الدول المستوردة القريبة في شرق البحر المتوسط بطرق مختلفة، إما بواسطة الأنابيب وذلك بشكل أكثر اتساعا ضمن الحدود الداخلية للدول، وبشكل أقل انتشارا بين الأسواق الإقليمية والعالمية وذلك راجع لصعوبة مد خطوط النقل في بعض المناطق وارتفاع التكاليف.

كما يتم تصدير الغاز الطبيعي بشكل مضغوط **Compressed Natural Gas (CNG)** عبر وسائل النقل البري أو من خلال الناقلات البحرية، كما يتم نقله بعد المعالجة وتحويله للحالة السائلة **(LNG)**[2] بواسطة منشآت التسييل المتخصصة وبالاعتماد على وسائل النقل البحري لإيصال الشحنات للدول المستهلكة، إضافة لكون الغاز ينقل كذلك بعد تحويله الى هيدرات الغاز **Natural Gas Hydrates (NGH)** في الحالة الصلبة[3] **Gas to Solid (GTS)**، إضافة الى طرقة أخرى وهي تحويل الغاز الى كهرباء **Gas to (GTW) Watts** وينقل عبر الأسلاك، لكون أغلبية كميات الغاز المنقولة تستعمل لتوليد الكهرباء، لكن هذه الطريقة مكلفة وتتخللها بعض المشكلات التقنية.[4]

في منطقة شرق المتوسط هنالك خيارات مقترحة لتصدير الغاز الطبيعي للبلدان المجاورة من بينها خطوط الأنابيب، تسييل الغاز بالإضافة الى خطوط الربط الكهربائي، نتطرق اليها بالتفصيل فيما يلي:

---

[1] الموقع الرسمي لشركة راشيو أويل في: https://www.ratioil.com/، تم الاطلاع بتاريخ: 12 مارس 2023.

[2] **الغاز المسال**: ينتج بعد عملية تبريد الغاز عن طريق خفض درجة حرارته الى -161 درجة مئوية تحت الصفر، بموجبها يتقلص حجم الغاز بمقدار 600/1 من حجمه السابق، عبارة عن خليط من الغازات الهيدروكربونية المتطايرة، حيث تكون النسبة الأكبر والغالبة فيه لغاز الميثان، فضلا عن نسبة ضئيلة جدا من غازات الإيثان، البروبان، النيتروجين... والتي تتشكل من خلال عملية تحلل المواد العضوية.

[3] **تحويل الغاز للحالة الصلبة**: يتم نقل الغاز في شكل مياه جليدية بلورية مستقرة، عن طريق خلط الغاز مع الماء تحت ضغط 80-100 بار وبدرجة حرارة 2-10 درجة مئوية.

[4] Sydney Thomas, Richard A,**"Review of way to Transport Natural Gas Energy from Countries which don't need the gore for domestic use Energy"** , Elsevier Netherlands, Vol 28, No 14, November 2003, p 1467.

أولا: خطوط أنابيب نقل الغاز في شرق المتوسط

تعتبر خطوط أنابيب نقل الغاز من أهم مسارات نقل الغاز الطبيعي بشكل أسرع أمانا وأقل تكلفة، ويتم تصنيف خطوط النقل لثلاث فئات وذلك حسب الهدف الرئيسي حيث ينبغي التمييز بينها:

- **خطوط أنابيب النقل**: هي تلك الأنابيب الطويلة ذات الأقطار الواسعة التي تنقل النفط والغاز والمنتجات النفطية بين المدن، الدول والقارات، تشمل شبكات النقل عدة محطات ضغط في خطوط الغاز أو محطات الضخ لخطوط الأنابيب الخام والمنتجات المختلفة.
- **خطوط أنابيب التوزيع**: تتألف من عدة خطوط أنابيب مترابطة، ذات أقطار صغيرة الحجم، تستخدم لنقل المنتجات للمستهلك النهائي.
- **خطوط الأنابيب المجمعة**: هي عبارة عن مجموعة من الأنابيب الصغيرة المترابطة، تشكل شبكات هدفها الرئيسي نقل النفط والغاز من عدة آبار قريبة إلى مصنع المعالجة والإسالة.[1]

أدت الحاجة المتزايدة لنقل الموارد الهيدروكربونية النفط والغاز، من نقطة الإنتاج لمكان الاستخدام النهائي إلى زيادة مطردة في عدد خطوط الأنابيب التي يجري تصميمها وبناؤها، فالنقل بالأنابيب جد مهم رغم ارتفاع تكاليف الإنشاء المتعلقة بالبني التحتية والمعدات اللازمة، غير أنها قابلة للاسترداد بمجرد البدئ في التصدير كما لأنها مربحة على المدى الطويل، ويقصد بذلك أنها تخلق مشاريع تنموية وتساهم في تحقيق توافقات اقتصادية، سياسية بين الدول المنتجة والمستهلكة ودول العبور، يتميز شرق المتوسط بانتشار ملحوظ لمجموعة من خطوط أنابيب نقل الغاز والتي يمكن توضيحها كالآتي:

01/ خط أنابيب الغاز العربي: Arab Gas Pipeline (AGP)

يعد نموذج لمشاريع التعاون العربية الاستراتيجية وهو الخط الوحيد الذي يربط حكومة مصر بدول المشرق العربي، تم الاتفاق على إنجازه عبر انشاء مذكرة تفاهم بين مصر، الأردن، سوريا ولبنان سنة 2001 من أجل تحديد مسار سكة أنابيب الغاز العربية، لتنظم إسرائيل في وقت لاحق للاتفاق والذي تم بموجبه انشاء خط العريش عسقلان والذي سنفصل فيه تباعا، فضلا عن ذلك وقعت تركيا أيضا على صفقة التعاون في هذا المشروع لإيصال خط الأنابيب لتركيا، لكن الأحداث في كل من مصر وسوريا حال دون ذلك، كما أن العراق دخل في مفاوضات مع مصر للاستفادة من هذا الخط الإقليمي، لكن لم يتم اعلان أي اتفاق،

[1] لجنة الأمم المتحدة، الاسكوا، **"أنواع خطوط النفط والغاز"**، لجنة الأمم المتحدة، في: http://www.unescwa.org/ar/sd-glossary، تم الاطلاع بتاريخ: 14 مارس 2023.

مدة العقد 30 سنة قابلة للتمديد 10 سنوات إضافية،[1] امتدت عملية تشكيل شبكة أنابيب نقل الغاز من مصر عبر ثلاث مراحل:

- **المرحلة الأولى:** يمتد الخط من العريش في شمال سيناء إلى طابا جنوبا في مصر ثم العقبة في الأردن شرقا، تم انجاز هذا الجزء سنة 2003 بطول 265 كم، 15 كم منها تحت سطح البحر الأحمر في خليج العقبة بعمق 850 متر، قامت بإنشائه بالكامل شركة الشرق المصرية بتكلفة 220 مليون دولار.
- **المرحلة الثانية:** تم الشروع فيها بإيصال خط الأنابيب من العقبة إلى عمان شمالا ثم مدينة رحاب بالأردن، بلغ طول الخط 390 كم، أشرفت على انجاز هذا الجزء كل من الشركات المصرية (بتروجيت، غازكو، انبي) وشركة الشرق الأردنية سنة 2005، ليتم إيصال خط الأنابيب للحدود السورية (جابر) بطول 30 كم سنة 2008.
- **المرحلة الثالثة:** قامت سوريا سنة 2008 بإنجاز جزء خط الأنابيب الممتد من الحدود السورية الأردنية إلى العاصمة دمشق ثم حمص بطول 330 كم، ثم الجزء الرابط بين حمص وطرابلس اللبنانية سنة 2009، بعدها تم إيصال الخط لمدينة حلب شمال سوريا بطول 183 كم، ثم وقعت تركيا مع سوريا اتفاق من أجل إيصال خط الأنابيب من حلب إلى كلس جنوب تركيا بطول 62 كم، بإشراف كل من ستروي ترانس غاز التابعة لغاز بروم الروسية والشركة السورية للغاز.

ليبلغ طول الخط الإجمالي 1260 كم بطاقة قصوى 10 مليار متر مكعب وكلفة 1.2 مليار دولار، من المقترح أن يتم ربط الأنبوب العابر للمنطقة بشبكة الغاز التركية ثم خط أنابيب نابوكو من أجل الاستفادة من فائض قدرة الأخير، ومنه إيصال الغاز المصري للأسواق الأوروبية. (أنظر الخريطة رقم 7)

كما أن الأنبوب لم يسلم من أحداث الربيع العربي 2011 حيث تعرض للعديد من التفجيرات، تم إيقاف ضخ الغاز على إثرها، ففي 5 فيفري 2011 تعرض للتفجير عند منطقة الشيخ زويد شمالي سيناء وفي 7 جويلية 2013 جنوبي العريش في محافظة شمالي سيناء، حيث أنه منذ ثورة 25 جانفي تم تفجيره لأكثر من 16 مرة،[2] استهدفت أغلبها الأنبوب الواصل لإسرائيل آخرها 24 أوت 2020 بين منطقتي الضمير وعدرا ما

[1] Hydrocarbons Technology, **"Arab Gas Pipeline (AGP), Jordan, Syria, Lebanon"**, at: https://www.hydrocarbons-technology.com/projects/arab-gas-pipeline-agp/, on March 14, 2023.

[2] **Ibid.**

أدى إلى انقطاع التيار الكهربائي عن كامل سوريا، إضافة الى منطقة حران العواميد في سوريا أين تعرض خط الأنابيب للتفجير بتاريخ 18 سبتمبر 2021 الأمر الذي أذى لتوقف الإمدادات عن المنطقة الجنوبية.

02/ خط أنابيب الغاز العريش-عسقلان:

خط الأنابيب لنقل الغاز يمتد من بور سعيد الى العريش حيث يتفرع إلى فرعين: الأول يصل إلى العقبة مرورا بمدينة طابا وذلك لتزويد الأردن بالغاز المصري، أما الثاني إلى الشيخ زويد في شبه جزيرة سيناء ثم يمتد تحت المياه قرب السواحل الشرقية للبحر المتوسط وصولا لإسرائيل في مدينة عسقلان، بطول 100 كم اعتبر خطوة هامة منذ توقيع معاهدة السلام مع مصر 1979 حيث تم ترسيم الحدود بين البلدين، وفق اتفاقية كامب ديفيد والتي بموجبها قسمت إلى ثلاث مناطق يسمح فيها بتواجد القوات المصرية وأخرى بقوات السلام التابعة للأمم المتحدة، إلا أنه تم وقف التزويد بالغاز عبر هذا الخط لتدهور الأوضاع الأمنية آنذاك، كما أن إسرائيل رفعت دعوى للحصول على تعويضات إثر ذلك. (الخريطة رقم 7)

من الممكن أن تصدر إسرائيل الغاز لمصر من خلال عكس مسار ضخ الغاز في هذا الأنبوب، فمصر لا تمتلك محطة عائمة لإعادة الغاز المسال لحالته الغازية Regasification Vessel، الأمر الذي يحد من استيرادها للغاز ما يدفعها لإنشاء خط من بلد مجاور، وإسرائيل تكون أكثر الاحتمالات المناسبة، مع الإبقاء على بعض التحفظات والاعتراضات حول خط الأنابيب، بدأت إسرائيل تصدير الغاز لمصر في 2021 وسلمت ما معدله 5 مليار متر مكعب سنويا من الغاز، عبر خط الأنابيب العريش عسقلان بعكس المسار.[1]

يشمل الخط مرحلة ثانية كان من المقرر أن يتم فيها إيصال خط الأنابيب إلى ميناء جهان التركي وذلك بطول 680 كم، تحت إشراف شركة غاز شرق المتوسط **East Mediterranean Gas Company** لتشغيله مع مساهمة كل من الشركتين البريطانيتين كولتيكس 10% وفيرجن 20%.[2]

03/ خط أنابيب الغاز السوري اللبناني:

جزء من الخط العربي أنجز سنة 2004، بإجمالي طول 315 كم، أشرف على إنجاز جزء الخط في الأراضي السورية شركة حاوي اخوان بطول 12 كم، الممتد من محطة بانياس إلى نقطة العبودية الحدودية

[1] المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، **"خطوط أنابيب النفط والغاز الطبيعي في غرب آسيا وشمال افريقيا-جداول وخرائط-"**، المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، 2016، ص7.

[2] **مرجع نفسه**، ص 7.

مع لبنان، أما الجزء اللبناني الممتد من العبودية عند الضفة اللبنانية لمجرى النهر الكبير إلى مصفاة النفط في منطقة البداوي طرابلس، عابرا بذلك سهل عكار، بإشراف شركة كيرشنر الألمانية.[1]

04/ خط أنابيب إسرائيل-الأردن وإسرائيل-غزة:

وقعت إسرائيل سنة 2014 اتفاقية لتصدير الغاز من حقل تمار للأردن، مع كل من شركة البوتاس العربية الأردنية وبروم الأردنية، لتصدير 1.9 مليار متر مكعب من الغاز لمدة 15 سنة، لتقوم إسرائيل سنة 2015 بإنشاء خط أنابيب في مدينة سدوم لتصدير الغاز للأردن، ثم سنة 2016 أبرمت اتفاق آخر مع الشركات المستثمرة في حقل ليفياثان والشركة الأردنية الوطنية للكهرباء، التي بموجبها تصدر إسرائيل 45 مليار متر مكعب من الغاز سنويا، الأمر الذي اعتبرته الأردن قرارا استراتيجيا لتنويع مصادر طاقتها، وفي نفس السنة أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي "نتنياهو" عن استعداده السماح لإمدادات الطاقة الإسرائيلية بالوصول لقطاع غزة.[2]

توضح الخريطة رقم (7) أنابيب الغاز لدول الحوض الشرقي من المتوسط كما تبين خطوط الغاز المستقبلية، باتجاه تركيا.

[1] **مرجع نفسه**، ص 9.

[2] زهراء عباس هادي، **"احتياطي الغاز الطبيعي في المياه الإقليمية شرق البحر المتوسط وخيارات التصدير"**، مجلة البحوث الجغرافية، ع33، 2021، ص203.

الخريطة رقم (7): خطوط الغاز شرق المتوسط

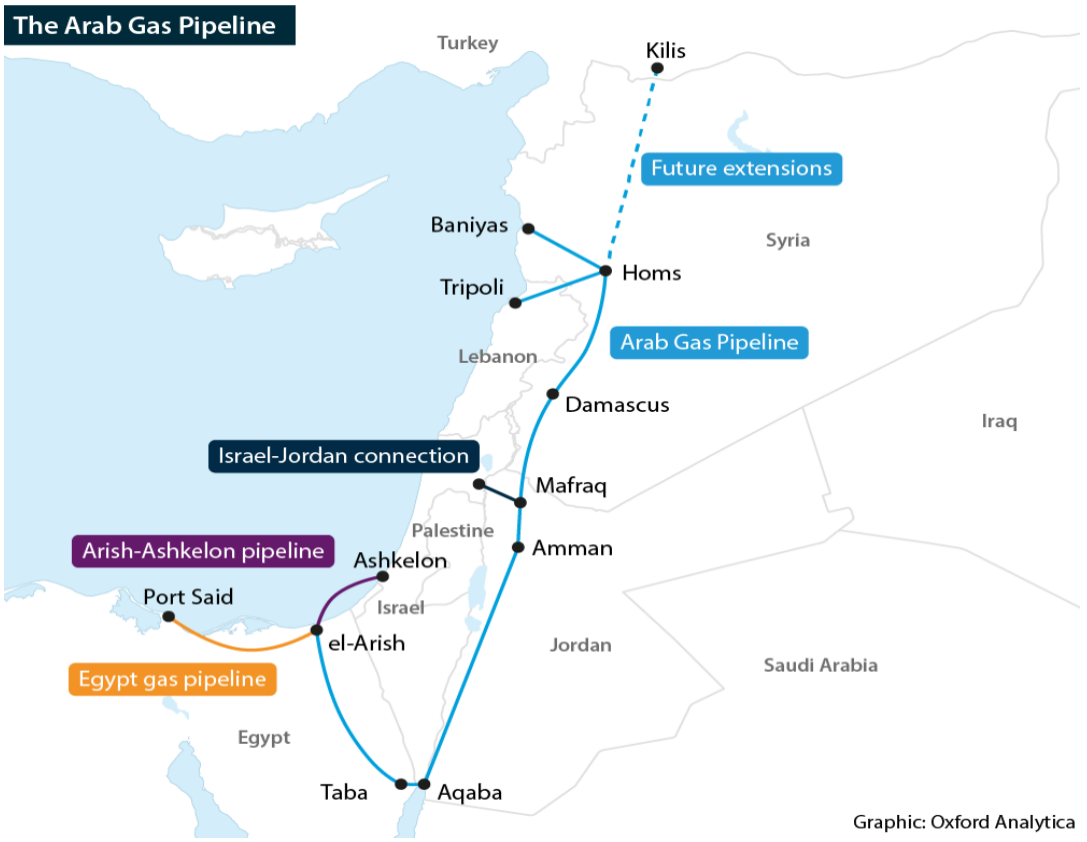

Source: "Eastern Mediterranean Gas: Taking an Unpaved Road": https://en.eipss-eg.org/eastern-mediterranean-gas

05/ خط أنابيب إسرائيل-قبرص-اليونان أو أنبوب غاز شرق المتوسط (East Med):

أدت الاكتشافات الكبيرة والمتزايدة للغاز في المياه الإقليمية الإسرائيلية لتطلعها لأن تكون مصدر للغاز للدول الأوروبية، في ضوء ما تشهده المنطقة من اكتشافات خاصة قبرص، لذلك ذهبت كل من إسرائيل، قبرص، اليونان وإيطاليا للتوقيع على اتفاق مبدئي لإنشاء خط أنابيب يمتد تحت البحر، يربط غاز شرق المتوسط باليونان عبر جزيرة كريت، بقدرة تدفق اجمالية تبلغ 16-20 مليار متر مكعب سنويا وهو مشروع مشترك بين شركتيDEPA اليونانية وEdison الإيطالية، سوف يتم ربط الأنبوب بخط أنابيب يربط تركيا، اليونان وإيطاليا (ITGI) وبخط الأنابيب الذي يصل بين اليونان وبلغاريا لتصدير الغاز لإيطاليا وغيرها من بلدان جنوب غرب أوروبا، بطول اجمالي 2000 كم (1400 كم تحت البحر، 600 كم برا)[1] ويقسم إلى:

[1] Angelos Giannakopoulos,**"Energy Cooperation and Security in the Eastern Mediterranean: A Seismic Shift Towards Peace or Conflict?"**, The S. Daniel Abraham Center for International and Regional Studies, No 8, February, 2016, p p 64-70.

- 200 كم: من خط الأنابيب يربط حقول الغاز في شرق البحر المتوسط بقبرص؛
- 700 كم: طول الأنبوب البحري الذي يربط قبرص بجزيرة كريت اليونانية؛
- 700 كم: تربط جزيرة كريت باليونان؛
- خط الأنابيب بطول 600 كم يربط بيلوبونيز بغرب اليونان، مع خط أنابيب بوسيدون IGI Poseidon ثم جنوب إيطاليا عبر البحر الأدرياتيكي إلى الساحل الشرقي لإيطاليا.[1]

على الرغم من التفاؤل المبكر من إسرائيل والاتحاد الأوروبي إلا أن المشروع مرتبط بمجموعة من الرهانات، احداها التكلفة المرتفعة ووجود صعوبات تضاريسية بين اليونان وإيطاليا، حيث يصل عمق المياه إلى 3000 متر، إضافة إلى مشكلة تركيا مع قبرص واليونان واعتراضها لعدم إدراجها في المشروع.

الخريطة رقم (8): خط أنبوب غاز شرق المتوسط East Med

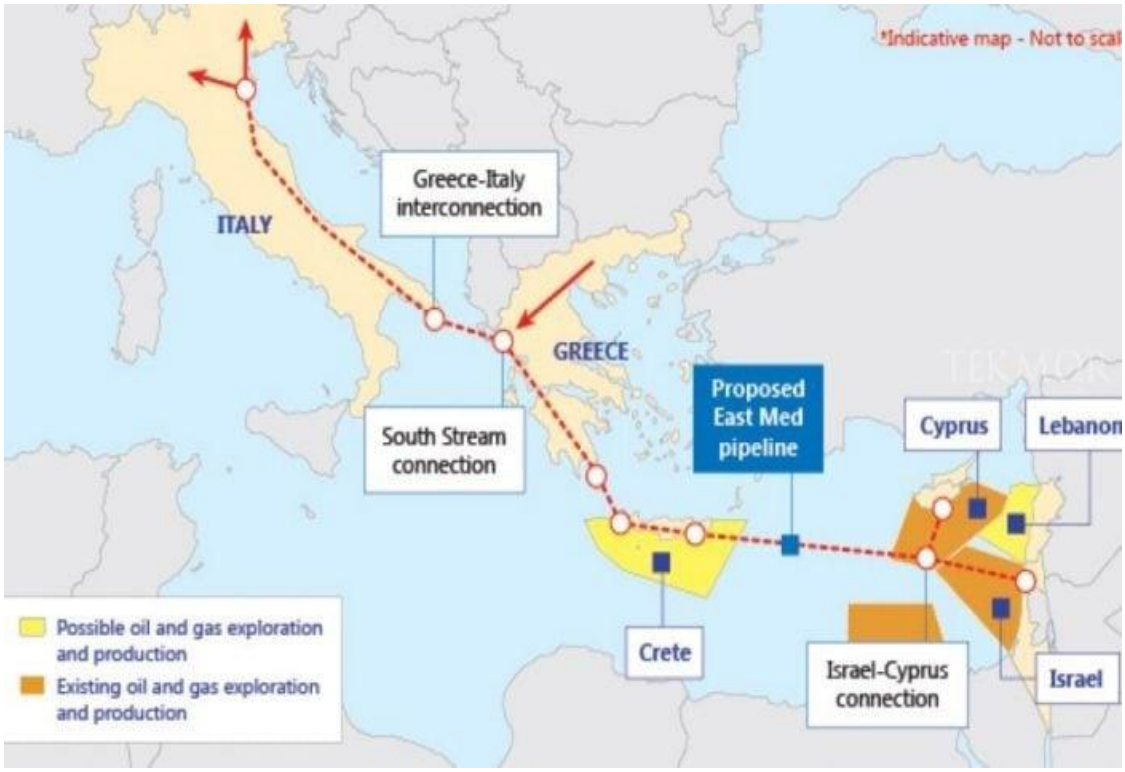

Source: "Israel-Greece-Cyprus East Med Pipeline Freezes: The US gift to Turkey":

https://greekcitytimes.com/2022/01/13/eastmed-pipeline-freezes/

[1] نوار صبح، **"مشروع إسرائيل لخط أنابيب شرق المتوسط يهدد صادرات الغاز المصرية"**، الطاقة، 9 مارس 2023، في: https://attaqa.net، تم الاطلاع بتاريخ: 14 مارس 2023.

06/ خط أنابيب إسرائيل-تركيا:

بالإمكان أن يكون اتجاه الأنابيب عبر تركيا إلى أوروبا اقتراح آخر مقبول للقرب الجغرافي، حيث تم اقتراح انشاء خط أنابيب بطول 470 كم بين إسرائيل وتركيا يطلق عليه "خط أنابيب ليفياثان-جيهان" عبر المنطقة الاقتصادية الخالصة التابعة لقبرص، بقدرة تدفق 16 مليار متر مكعب سنويا، والذي يمكن أن يتصل فيما بعد بخط أنابيب تاناب، لكن مختلف المبادرات توقفت بسبب الخلاف السياسي والدبلوماسي بين البلدين بعد غارة إسرائيل على أسطول الحرية[1]، ليتم سنة 2016 إعادة دراسة مشروع خط الأنابيب، بشرط عقد اتفاقيات ثنائية بين كل من إسرائيل وقبرص وبين قبرص وتركيا، لكن الخلاف التركي القبرصي جعل إسرائيل لا تمضي في المشروع لكونه يضر بالعلاقات مع كل من قبرص واليونان والاتحاد الأوروبي (المفاوضات لازالت قائمة ومرتبطة بالأوضاع الجيوسياسية في المنطقة).[2]

07/ خط أنابيب الغاز إسرائيل-تركيا عبر قبرص:

يمكن ضخ الغاز من حقلي ليفياثان وأفروديت شمالا نحو الجزيرة إلى الساحل القبرصي، بحيث يعالج الغاز في محطة فاسيليكوس Vassilikos للطاقة، ليضخ الغاز فيما بعد في خط عابر للجزيرة وصولا لجمهورية شمال قبرص التركية، ومن هناك يمكن نقله عبر خط أنابيب تحت البحر إلى ميناء جيهان التركي ليربط بشبكات الخطوط المحلية، أو بخطوط الغاز العابرة لتركيا وصولا لأوروبا.[3]

08/ خط أنابيب قبرص-مصر:

يعد بمثابة مسار آخر لنقل لتدفق غاز شرق المتوسط، وضمن استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية للتخفيف اعتماد أوروبا على الغاز الروسي، فبعد اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين مصر وقبرص سنة 2013، تم الاستفادة بموجبها من الموارد الطاقوية في المنطقة الاقتصادية الخالصة للبلدين، ليتم سنة 2018 التوقيع على انشاء خط أنابيب بحري مباشر من أجل نقل الغاز الطبيعي من حقل

---

[1] **أسطول الحرية**: هي مجموعة من السفن كانت تحمل على متنها 750 ناشطا حقوقيا وسياسيا، إضافة إلى عدد من ممثلي وسائل الإعلام الدولية، مواد إغاثة ومساعدات إنسانية لقطاع غزة، بهدف فك الحصار لكنها توقفت بعد تعرض سفينة مرمرة التركية لهجوم إسرائيلي في المياه الدولية في البحر المتوسط في 31 ماي 2010.

[2] Simone Tagliapietra, **"Energy: A Shaping Factor for Regional Stability in the Eastern Mediterranean?**" Directorate General for External Policies, Policy Department, p 32.

[3] سايمون هندرسون، **"تصدير الغاز الطبيعي خيارات إسرائيل وقبرص ومشاريع التعاون بينهما"**، مجلة دراسات فلسطينية، ص9.

أفروديت إلى محطات الإسالة المصرية،[1] ومن ثم إعادة تصديره لمختلف الأسواق خاصة الأوروبية، بطاقة استيعابية تصل إلى 700 مليون قدم مكعب سنويا،[2] (تم المباشرة في إنجاز خط الأنابيب في منتصف سنة 2022، ومن المتوقع بدء تشغيل الخط وتدفق الغاز بحلول سنة 2025).

08/ خط أنابيب إسرائيل-قبرص-مصر:

احدى أفضل الخيارات بالنسبة لإسرائيل وذلك بحكم قرب المسافة حوالي 155 كم (65 كم من حقل ليفياثان لحقل ظهر، 90 كم من حقل ظهر لأفروديت)، تسعى إسرائيل من خلاله لمد أنابيب الغاز إلى مصر حيث يعتبر أكثر سهولة في التنفيذ (سياسيا واقتصاديا) لكل من مصر وقبرص (هنالك نية لعزل تركيا، لبنان وفلسطين).[3]

ثانيا: صناعة الغاز المسال في شرق المتوسط

توجد بمنطقة شرق المتوسط ثلاث محطات لإسالة الغاز الطبيعي، تبلغ جملة طاقتها 15.4 مليون طن سنويا، اثنان منها في مصر وحطة واحدة في ليبيا (خارج الخدمة منذ 2011)، تستحوذ محطات الإسالة المصرية على 12.2 مليون طن سنويا بنسبة 96% من جملة الطاقة الإنتاجية للغاز المسال في شرق المتوسط.[4]

---

[1] إلا أن ذلك سيتطلب توقيع اتفاق تجاري قبل البدء في نقل الغاز، كما قد يتطلب توقيع اتفاقية استغلال مع الشركاء في حقل إشاي Ishai الإسرائيلي، الذي تقد احتياطاته بحوالي 0.3 ترليون قدم مكعب من الغاز، يعتقد بأنه امتداد لحقل أفروديت في المياه الاقتصادية الخالصة الإسرائيلية بنسبة 10%، تم التوصل سنة 2021 لاتفاق بتخلي إسرائيل عن حصتها في الحقل مقابل تعويضات مالية قدرت بحوالي 5 مليار شيكل، عن:

Danny Zaken, **"Israel, Cyprus to Resolve Disagreement over Maritime Gas Field",** Al-Monitor, October 4, 2022, at: https://www.al-monitor.com, on: March 16, 2023.

[2] Simon Henderson, **"Israel's Gas Disappointment"** , The Washington Institute for Near East Policy Analysis, December 21, 2017, p 2.

[3] Zenonas Tziarras, **Op. Cit**, p98-100.

[4] Arabian Gulf Business Insight, **"European Union Expects Egypt to Maintain LNG Export Levels",** Arabian Gulf Business Insight, February 14, 2023, at: https://www.agbi.com, on: March 18, 2023.

الجدول رقم (1): محطات إسالة الغاز في شرق المتوسط

الدولة	محطات إسالة الغاز	تاريخ بدء العمل	الطاقة الاسمية "مليون طن سنويا"
ليبيا	مجمع مرسى البريقة (خارج عن الخدمة منذ 2011)	1970	3.5
مصر	محطة دمياط (T1)	2005	5
مصر	محطة إيدكو (T1-T2)	2005	7.2

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على International Gas Union World LNG Report, 2022

❖ **صناعة الغاز المسال في مصر:**

عملت مصر على استراتيجية وذلك للتحول لمركز إقليمي للغاز الطبيعي المسال، خاصة بعد أن حققت الاكتفاء الذاتي وتوقفت عن استيراد الغاز، مثلت سنة 2018 نقلة نوعية في الصادرات المصرية من الغاز بفضل حقل ظهر، فضلا عن عودت محطة إدكو للإسالة للعمل بعد أن كانت خارج الخدمة، في ضوء أزمة الطاقة التي تواجه الدول الأوروبية في خضم الحرب الروسية الأوكرانية، تمتلك مصر محطتين لإسالة الغاز هما إدكو ودمياط التي من خلالهما تصدر مصر غازها للسوق الأوروبية، إضافة إلى الغاز الإسرائيلي حيث وقعت إسرائيل ومصر في جويلية 2022، اتفاقية مدتها 9 سنوات لزيادة صادرات الغاز للاتحاد الأوروبي من خلال محطات الإسالة المصرية حيث بلغت 5 مليار متر مكعب من الغاز سنة 2022، بإجمالي صادرات بلغ 7.4 مليار متر مكعب من الغاز المسال المصري من نفس السنة.[1]

لمصر محطتين لإسالة الغاز في شرق المتوسط نذكرهما فيما يلي:

- **محطة إدكو:**

تقع بمدينة إدكو بمحافظة البحيرة، تم إنشاؤها سنة 2002 لتدخل حيز الإنتاج سنة 2005، بطاقة إجمالية تبلغ 7.2مليون طن سنويا من الغاز المسال (1.35 مليار متر مكعب يوميا) من خلال وحدتين

[1] وحدة أبحاث الطاقة، **"قدرات إسالة الغاز في مصر تجدب أنظار أوروبا"**، الطاقة، 16 جوان 2022، في: https://attaqa.net، تم الاطلاع بتاريخ: 19 مارس 2023.

لتسييل الغاز، الطاقة الاستيعابية لكل وحدة تبلغ 3.6 مليون طن سنويا،[1] تساهم في الخطين T1 ، T2شركة البحيرة المصرية لتسييل الغاز الطبيعي[2]، تضم المحطة مستودعين لتخزين الغاز سعة كل مستودع 140 ألف متر مكعب، إضافة إلى ميناء بحري لاستقبال الناقلات.

- **محطة دمياط:**

تقع في سواحل مدينة دمياط، تأسست سنة 2002 وبدأت الإنتاج قبل نهاية 2004 والتصدير سنة 2005، تضم وحدة إسالة قدرتها 5 مليون طن سنويا بقدرة استيعاب 750 مليون قدم مكعب يوميا[3]، المساهمين في محطة دمياط هم ايجاس والهيئة المصرية العامة للبترول بنسبة 50% واياني بالنصف المتبقي، توقف الإنتاج سنة 2012 بعد الاضطرابات وتدهور الأوضاع السياسية سنة 2011، فضلا عن سنوات من النزاع القانوني حول الملكية حيث سعت شركة يونيو فينو ساجاس وهي مساهم رئيسي في المحطة تمتلك 80% (شراكة بين ايني الإيطالية وناتو رفي الإسبانية) وذلك للحصول على تعويض من الحكومة المصرية جراء توقف الامدادات وقطع تدفق الغاز، ليحكم المركز الدولي لتسوية المنازعات للاستثمار التابع للبنك الدولي سنة 2018، بدفع مصر لمليار دولار كتعويض للشركة، لكن تم إعادة تجديد الامداد بالغاز للمحطة بدلا من النقد.[4]

يمكن تصدير غاز شرق المتوسط من خلال انشاء محطات أخرى للغاز الطبيعي المسال نظرا لتزايد أهمية هذا الأخير في سوق الطاقة العالمي، ثمة محطات مقترحة للتصدير وهي قيد الدراسة والإنجاز يمكن ذكرها فيما يلي:

- **محطة الغاز الطبيعي المسال فاسيليكوس (Vassilikos):**

تعتبر خيار التصدير المنطقي والاقتصادي للغاز القبرصي، إضافة للغاز الإسرائيلي واللبناني تسعى الحكومة القبرصية والشركات النفطية لتحقيقه، حيث وقعت قبرص سنة 2013 مذكرة لإنشاء محطة

---

[1] International Gas Union World LNG Report, 2022, **Op. Cit,** p 50.

[2] **شركة البحيرة المصرية**: تأسست في ماي 2005، شركة مهتمة بصناعة الغاز المسال، وهي مشروع مشترك بين كل من شل 35.5% بتروناس الماليزية 35.5% والشركة المصرية القابضة للغازات "ايجاس" 12% والهيئة المصرية العامة للبترول 12% إضافة إلى انجي التابعة لشركة توتال بنسبة 5% التي تمتلك حصة في المشروع والمرافق في كلا الخطين، في حين أن الخط الأول عائد لشركة إدكو لتسييل الغاز والتي تظم كل من شل وبتروناس بنسبة 38 % وايجاس والهيئة المصرية العامة للبترول بنسبة 12% .

عن: الموقع الرسمي لشركة البحيرة المصرية لإسالة الغاز الطبيعي في: https://www.egyptianlng.com/، تم الاطلاع بتاريخ: 19 مارس 2023.

[3] International Gas Union World LNG Report, 2022, **Op. Cit,** p 50.

[4] Enterprise، **"نظرة على البنية التحتية للغاز المسال في مصر وسط مساعي تعزيز الصادرات إلى أوروبا"**، 22 أوت 2022، في: https://enterprise.press/ar/stories، تم الاطلاع بتاريخ: 19 مارس 2023.

لإسالة الغاز في ساحل فاسيليكوس الجنوبي لقبرص، كما يمكن أن يشحن الغاز المسال من هذه المنشأة إلى الأسواق الآسيوية والأوروبية على السواء، بطاقة استيعابية تقدر بحوالي 5 مليون طن من الغاز المسال سنويا،[1] ما يعزز دور فاسيليكوس كموزع إقليمي للطاقة هو إمكانية توسيع وحدات الإنتاج LNG Trains من 3-8 وحدات كحد أقصى لإسالة ما قيمته 50-53 مليار متر مكعب من الغاز، جراء ذلك قبرص تقترح انشاء ممر الغاز شرق أوسطي لنقل الغاز للأسواق الأوروبية، وذلك لتمييزه عن الممر الجنوبي (ينقل الغاز الأذربيجاني عبر المياه الإقليمية التركية) وعن مشروع خط أنابيب ساوث ستريم (ينقل الغاز الروسي تحت البحر الأسود لأوروبا)، من المتوقع أن تبدأ العمل بداية سنة 2024.[2]

- **منشأة لإنتاج الغاز الطبيعي المسال على الساحل الإسرائيلي من ناحية البحر الأبيض المتوسط:**

تتلقى هذه المحطة الغاز الطبيعي في حالة تم الإنشاء من حقلي تمار وليفياثان ليحول إلى غاز مسال معد للتصدير للأسواق الأوروبية، أو شحنه عبر قناة السويس إلى الأسواق الآسيوية وغيرها... بغض النظر عن مختلف العراقيل السياسية الخارجية المتوقعة، إلا أنه يحظى برفض واعتراضات من الداخل الإسرائيلي، لأسباب ودوافع بيئية في ضوء توجه البلاد نحو الطاقة الخضراء، فضلا عن مشكلة نقص المواقع المتاحة لإقامة محطة الإسالة.

- **محطة لإنتاج الغاز الطبيعي المسال على شاطئ البحر الأحمر بالقرب من إيلات:**

تسمح بتزويد الأسواق الآسيوية بالغاز الإسرائيلي بشكل مباشر دون اللجوء لعبور قناة السويس، حيث جرى التفكير بمنطقة خارج مرفأ إيلات لإقامة المحطة لكن نظرا لصغر المساحة المتاحة من الأرض وغير الملائمة تجاريا (انعدام الأمن)، فموقعها يعرضها لنيران الصواريخ سواء من مصر أو الأردن، على عقب إغلاق إسرائيل مرفأ إيلات في أوت 2013 لعدة ساعات تخوفا من هجمات صاروخية مصدرها شبه جزيرة سيناء المصرية.[3]

---

[1] Global Platt's, **"Cyprus Enters LNG Era with FSRU Groundbreaking at Vassilikos"**, July 10, 2020, at: https://www.spglobal.com, on March 19, 2023.

[2] Global Energy, **"Cyprus LNG Terminal"**, February 22, 2023, at: https://www.gem.wiki/Cyprus_LNG_Terminal, on: March 19, 2023.

[3] سايمون هندرسون، **مرجع سابق**، ص 11.

- **منشأة لإسالة الغاز الإسرائيلي في المنطقة الصناعية لمرفأ العقبة الأردني على البحر الأحمر القريب من إيلات:**

تم تقييم الموقع من قبل شركة نوبل انيرجي سنة 2013، إلى جانب دعم الولايات المتحدة الأمريكية لتطوير العقبة كمحور موزع للطاقة والتي تدعم مد خط أنابيب من العراق إلى محطة طرفية Terminal في ميناء العقبة وذلك تفاديا لمضيق هرمز والأخطار التي يتعرض لها وسياسات الغلق المتكررة من الناحية الإستراتيجية، إسرائيل في مفاوضات حول هذه الفكرة لكونها لا تريد أن يكون للأردن هذا الوزن الإستراتيجي، كما أن دول عربية من ضمنها قطر والكويت تعرقل هذا الخيار من خلال تمويلها إقامة منشأة لإعادة الغاز المسال لحالته الغازية، بهذا سيتمكن الأردن من استيراد الغاز المسال من قطر أساسا، وعليه تنتهي الحاجة لشراء الغاز الإسرائيلي أو تسهيل تصديره.[1]

- **منشأة الصباح للغاز الطبيعي بالعقبة:**

يعتمد على استيراد الغاز الطبيعي ومن ثم اعادته لحالته الغازية بحيث يتحول كل متر مكعب من الغاز المسال إلى 600 متر مكعب من الغاز الطبيعي، كما يتم ضخه في أنبوب الغاز العربي ليوزع على محطات توليد الكهرباء، تبلغ طاقته الاستيعابية 160 ألف قدم مكعب من الغاز بمقدار أربعة خزانات.[2]

- **منصة عائمة لإنتاج الغاز المسال FLNG قبالة الساحل الإسرائيلي في شرق البحر المتوسط:**

تقلص الحاجة لخطوط أنابيب النقل الغاز تحت البحر، يمكن وضعها مباشرة فوق الحقول المنتجة كذلك من بين المواقع المقترحة لهذه المنصة ميناء إيلات على البحر الأحمر وموانئ عسقلان، أشدود وحيفاء في البحر المتوسط، عارض سكان المناطق ومجموعة حماية البيئة فكرة الإنشاء بشكل واسع، فضلا عن وجود مشاكل تقنية تتعلق بالمحطة،[3] تم إقامة أول منصة عائمة فوق حقل تمار لإنتاج الغاز مع شركة نوبل انيرجي بطاقة إنتاجية 3.4 مليون طن من الغاز الطبيعي المسال سنويا التي بدأت الإنتاج سنة 2018 وقع الشركاء وهم Nobel Energy, Delek Drilling, Ratio Oil في حقل ليفياثان اتفاقيتين مؤقتين منفصلتين مع كل من Golar LNG وExmar لإنشاء محطة للغاز الطبيعي المسال العائمة، تمت الموافقة

---

[1] **مرجع نفسه**، ص 11.

[2] هيئة تنظيم قطاع الطاقة والمعادن، "**العقبة: تطوير ميناء الشيخ الصباح للغاز الطبيعي 2022**"، هيئة تنظيم قطاع الطاقة والمعادن، في: https://emrc.gov.jo، تم الاطلاع بتاريخ: 20 مارس 2023.

[3] Simone Tagliapietra, **Op. Cit**, p 34.

من قبل كونستوريوم الشركات التي تمتلك حقل ليفياثان الإسرائيلي للغاز في 21 فيفري 2023 على تمويل محطة الغاز المسال العائمة قبالة السواحل الإسرائيلية.[1]

محطات استقبال الغاز الطبيعي المسال

تحتاج حركة الغاز المسال محطات وتجهيزات لاستيعاب سفن شحن الغاز المسال، تتوفر في خمسة دول تركيا، اليونان، إسرائيل، مصر والأردن، تبلغ جملة القدرة الاستيعابية لهذه المحطات 50.5 مليون طن في السنة (25 مليون طن تنفرد بها تركيا فقط)، يمثل الجدول أدناه محطات استقبال الغاز الطبيعي المسال في منطقة شرق المتوسط والقدرة الاستيعابية لكل منها مع تاريخ الشروع في العمل.

الجدول رقم (2): محطات استقبال الغاز الطبيعي المسال في شرق المتوسط

الدولة	اسم محطة الإسالة	تاريخ بدء العمل	القدرة الاستيعابية "مليون طن سنويا"
تركيا	Marmara Ereglisi	1994	5.9
	Allaga Izmir	2006	4.4
	Dertyol (وحدة عائمة)	2018	4.1
	Etki (وحدة عائمة)	2019	7.5
	Gulfof Saroster (وحدة عائمة)	2021	7.5
اليونان	Revithoussa	2000	4.6
إسرائيل	Hadera Deepwa (وحدة عائمة)	2013	3
مصر	Sumed (وحدة عائمة)	2017	5.7
الأردن	Jordan LNG (وحدة عائمة مستأجرة لسنة 2025)	2015	3.8

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على International Gas Union World LNG Report, 2022

[1] Offshore Energy Today, **"Golar LNG Exmar Competing for Leviathan FLNG Job"**, Offshore Energy Today, at: https://www.offshore-energy.biz, on March 20, 2023.

يتم نقل الغاز كذلك بعد تحويله إلى كهرباء، فبلدان المنطقة تحتل الصدارة في هذا المجال، حيث تستخدم مختلف مصادر الطاقة (الفحم، البترول، الغاز، الرياح والمياه) في توليد الطاقة الكهربائية.

تعتبر إسرائيل، قبرص واليونان من أكثر بلدان المنطقة تطورا في عمليات إنتاج الطاقة الكهربائية لذلك تم التوصل إلى اتفاق بين هؤلاء الثلاثة لإنشاء مشروع للربط الكهربائي في قاع البحر نفصل فيه فيما يلي:

- **خط الربط الكهربائي بين إسرائيل-قبرص-اليونان:**

توصل الأطراف الثلاثة إسرائيل قبرص واليونان لتصدير الطاقة الكهربائية من محطات الطاقة العاملة على الغاز إلى الاتفاق على مشروع للربط الكهربائي تحت اسم: "رابط أوروبا بآسيا" Euro Asia) Interconnector) وذلك بمد كابل بطاقة 2000 ميغاواط وبطول 2000 كم في قاع البحر، يربط إسرائيل بقبرص ثم قبرص بجزيرة كريت اليونانية ليتصل بشبكات الكهرباء الأوروبية، وهو من الخيارات التي وضعت في اتفاقية 2012 بين إسرائيل وقبرص لتصدير الغاز والتي تضمنت محطة فاسيليكوس، محطة الغاز البرية الإسرائيلية وأنبوب شرق المتوسط،[1] خط الربط الكهربائي يواجه العديد من المشاكل التجارية السياسية، المالية، التقنية، منها عمق قاع البحر الذي يصل إلى 2000 متر في بعض المناطق أو يتجاوزها، التدخل التركي في خط الربط لكونه حسبها يعبر الجرف القاري التركي (ضمن المنطقة الاقتصادية الخالصة لتركيا)، فضلا عن ما خلفته الأزمة الاقتصادية والمالية في كل من اليونان وقبرص حيث تعثرت الاستثمارات في المشروع.[2]

- **تصدير الغاز الطبيعي المضغوط (CNG) من إسرائيل إلى تركيا واليونان:**

قد تزود إسرائيل كلا من تركيا قبرص واليونان بالغاز المضغوط من دون الحاجة إلى إنشاء أنابيب وذلك من خلال استعمال باخرة مخصصة لهذا الغرض، وهو يعد خيارا مثاليا للتصدير نظرا لعدة مزايا هي كالآتي:[3] الحل الأرخص نسبيا كما أنه مناسب للنقل لمسافات أطول تركيا، كريت واليونان لا حاجة إلى وحدة إعادة التغوير، لعدم توافر خطوط الأنابيب التي تربط إسرائيل باليونان.

---

[1] Gabriel Mitchell,**"Supercharged: The Euro Asia Interconnector and Israel's Pursuit of Energy Interdependence"**, The Israel Institute for Regional foreign Policies, February 2021, pp 1-8.

[2] **Ibid.**

[3] زهراء عباس هادي، **"الجغرافيا السياسية للطاقة في الحوض الشرقي للمتوسط"**، (لبنان، بيروت، مركز دراسة الوحدة العربية، ط 1، جوان 2021)، ص ص 161-162.

المبحث الثالث: التنافس الإقليمي والعالمي على غاز شرق المتوسط

تعد اكتشافات الغاز الأخيرة في شرق البحر المتوسط الأكثر إثارة للنزاعات بين الدول الإقليمية، فما يميز صراع الطاقة هذا تداخل أبعاده المختلفة ألا وهي السياسية، الاقتصادية، الأمنية والقانونية، وتضارب المصالح بين دول الإنتاج، الاستهلاك والعبور، الأمر الذي يوضح الأهمية الجيوسياسية والطاقوية لشرق المتوسط، باعتبارها أصبحت مركزا لأهم النزاعات الإقليمية في إطار المنافسة على الحدود البحرية والمناطق الاقتصادية الخالصة، التي أدت بدورها إلى أوضاع حدودية غير مستقرة ومنه إعادة رسم الخريطة الجيوسياسية للمنطقة، البيئة السياسية المعقدة التي تضم العديد من الصراعات والخلافات (الصراع التركي-اليوناني-القبرصي، الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، الصراع الإسرائيلي اللبناني والخلاف المصري التركي) التي أججها مشهد اكتشافات حقول الغاز، التي قد تعرقل الانتفاع بالمكاسب التي سيعود بها الغاز الطبيعي على دول الحوض الشرقي، حيث تسعى كل دولة للاستفادة قدر المستطاع من الغاز البحري ومزاحمة الدول الأخرى أبرزها إسرائيل، تركيا، مصر (حقول الغاز تتيح بروز دولة مسيطرة على لعبة الطاقة في المنطقة)، التنافس على غاز شرق المتوسط يتفرع إلى مستويين: الأول يتضمن الصراع الإقليمي بين دول الحوض، أما المستوى الثاني فيتضمن استراتيجيات كل من الولايات المتحدة الامريكية، الاتحاد الأوروبي، روسيا والصين إزاء غاز شرق المتوسط، الأمر الذي سنتطرق إليه خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: محاور الصراع الإقليمي على الغاز شرق المتوسط

ساهمت اكتشافات الغاز شرق المتوسط في زيادة تعقيد الصراعات الموجودة والمستمرة في المنطقة منذ زمن طويل (ذات أبعاد دينية وحضارية)، وإبراز صراعات أخرى جديدة (بعد طاقوي)، فعدم مصادقة بعض دول المنطقة (إسرائيل، تركيا، سوريا) على اتفاقية الأمم المتحدة للقانون الدولي للبحار 1982 جعلها تعتمد على معايير مختلفة في رسم حدودها البحرية مخالفة للدول الموقعة، الأمر الذي يسمح بنشوب صراعات بين دول المنطقة، رغم وجود العديد من اتفاقيات ترسيم الحدود البحرية مثل: اتفاقية بين مصر وقبرص سنة 2003، قبرص ولبنان سنة 2007، سنة 2010 بين قبرص وإسرائيل، مصر قبرص واليونان سنة 2014 وتركيا وحكومة الوفاق الليبية 2019، إلا أنها لم تكن كافية لمنع هذه الصراعات والتي سنتطرق لشرحها فيما يلي:

أولا: الصراع التركي-اليوناني-القبرصي:

يعد من بين الصراعات الإقليمية والتاريخية في المنطقة حيث تعود جدوره منذ سيطرة العثمانيين على اليونان، وحتى قبل ذلك إلى عام 1071 أي في العصور الوسطى في معركة "ملاذ كرك" بين البيزنطيين والسلاجقة، التي انتهت بدخول محمد الفاتح القسطنطينية سنة 1453، كما أن الأتراك سيطروا على إيجة وجزيرة قبرص.[1]

يعتبر هذا الصراع معقدا لتداخل العديد من الأطراف وهي تركيا، قبرص التركية، اليونان وقبرص اليونانية، تعاني جزيرة قبرص[2] مشكلة الانقسام بين الشمال القبرصي التركي، والجنوب القبرصي اليوناني منذ 1974، بخط ترسيم طوله 180 كم يسمى **"الخط الأخضر"** تحت اشراف قوة الأمم المتحدة المسؤولة عن حفظ السلام قبرص اليونانية تحظى باعتراف دولي كما أنها عضو في الاتحاد الأوروبي منذ 2004، في حين أن قبرص التركية تعترف بها تركيا فقط (فالصراع بين الأطراف تاريخي ديني)[3]، انطلاقا من هذا المركز القانوني الذي يعطي لها حق ممارسة السيادة على أراضيها، يعتبر بحر إيجة (البحر الأناضولي حسب التسمية التركية) كذلك من القضايا الأساسية المتنازع عليها من قبل كل من اليونان وتركيا، وما يعقد الوضع أكثر الأهمية الاستراتيجية لبحر إيجة، تتبع كل منهما نظام 6 ميل لتقسيم المياه الإقليمية وحسب اتفاقية لوزان يحق للدول الساحلية تمديد المياه إلى 3 أميال أخرى، ووفقا لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار الحد الأقصى للمياه الإقليمية هو 12 ميل بحري، حسب تركيا فإن بحر إيجة نصف المغلق لا تطبق عليه حرفيا هذه الخاصية، حيث تعتبره تركيا تهديدا بالحرب على عكس اليونان التي تعتبره حق سيادي،[4]

---

[1] أحمد جاسم إبراهيم حميد، **"القضية القبرصية والصراع التركي اليوناني في ظل الموقف الدولي 1960-1994: دراسة تاريخية"**، مجلة مركز بابل للدراسات الحضارية والتاريخية، العراق، ع1، 2016، ص82.

[2] تحظى جزيرة قبرص بأهمية استراتيجية كبيرة بالنسبة لتركيا حيث وصفها **أحمد داوود أوغلو بالعقيدة العمياء للاستراتيجية التركية**، فالأزمة القبرصية المستمرة لحد الساعة تشغل اهتمام عديد القوى والدول على رأسها تركيا، اليونان، بريطانيا، الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي.

عن: سيرين زيدوني، رضا شوادرة، **"تأثير اكتشافات غاز شرق المتوسط على العلاقات اليونانية-التركية جزيرة قبرص نموذجا"**، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، م 9، ع 1، 2022، ص ص 592-612.

[3] للاطلاع أكثر:

Alexis Heraclides, **"The Essence of the Greek-Turkish Rivalry: National Narrative and Identity, Hellenic Observatory, Greece and Cyprus"**, the Washington Institution, 2011, no 51, p 8.

[4] فاطمة هارون العمارات، **"الصراع التركي اليوناني في شرق المتوسط ودور الأطراف الإقليمية"**، مجلة تكريت للعلوم السياسية، 30 جوان، 2021، ص 380.

إضافة إلى إمكانية غلق اليونان المجال الجوي لبحر إيجة أمام الملاحة الجوية التركية في أي وقت (أغلقت اليونان المجال الحيوي لبحر إيجة سنة 1974 بعد الغزو التركي لقبرص، لتفتحه مطلع 1980).[1]

قامت قبرص اليونانية بتوقيع اتفاقية ترسيم الحدود البحرية أحادية الجانب مع كل من مصر، لبنان وإسرائيل منذ 2003، وعليه باشرت في عمليات الاستكشاف والتنقيب عن النفط والغاز الطبيعي ضمن مساحة 51 كم في الجزء الجنوبي من مياههما الإقليمية المقسمة إلى 13 قطاع، دون مشاورة قبرص التركية، الأمر الذي اعترضت عليه كل من تركيا وقبرص الشمالية، إضافة إلى الادعاءات التركية بأن هذه الاتفاقيات تنتهك الجرف القاري التركي وتتعدى على حقوقها في المنطقة الاقتصادية الخالصة، في حين تدعي اليونان أن هذا الأخير يدخل ضمن المنطقة الاقتصادية الخالصة لليونان المتمثلة في 200 ميل بحري حسب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار التي لم توقع عليها تركيا وتولي هذه الأخيرة اهتمامها بجزيرة كاستيلوريزو القريبة من شواطئها، وأنها عائدة اليها خاصة بعد ترسيم الحدود التركية مع حكومة الوفاق الليبية، رغم أنها تابعة لليونان بموجب اتفاقية لوزان الثانية،[2] فتركيا في سعي دائم لتحقيق عقيدة الوطن الأزرق[3]. (هذا ما توضحه الخريطة رقم 9).

---

[1] أحمد جاسم إبراهيم حميد، **مرجع سابق**، ص 86.

[2] فوزية أكرم حمزة أبو علان، **"الصراع على الغاز الطبيعي في حوض شرق المتوسط"**، مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث، م1، ع 2، ص ص 222-257.

[3] **عقيدة الوطن الأزرق:** يقصد بها الهيمنة على المنطقة الاقتصادية الخالصة، المياه الإقليمية المجاورة، الجرف القاري بمعنى شرق المتوسط، البحر الأسود وبحر إيجة، ما يسمح لها باستخدام كافة الموارد الموجودة في البحر بحرية أكبر، استخدمها اللواء جيم غوردينيز وهو رئيس الوحدة المسؤولة عن خطط وسياسات تركيا البحرية سنة 2006 لأول مرة، وطورها رئيس أركان البحرية التركية جهاد يايجي، هذه العقيدة من أولويات السياسة الخارجية التركية، ما ينعكس على التنقيب على الغاز، إرسال سفن حربية. (بدأت تتجسد في ليبيا).
عن: سيرين زيدوني، رضا شوادرة، **مرجع سابق**، ص ص 592-612.

الخريطة رقم (9): تداخل الحدود البحرية بين تركيا واليونان وقبرص

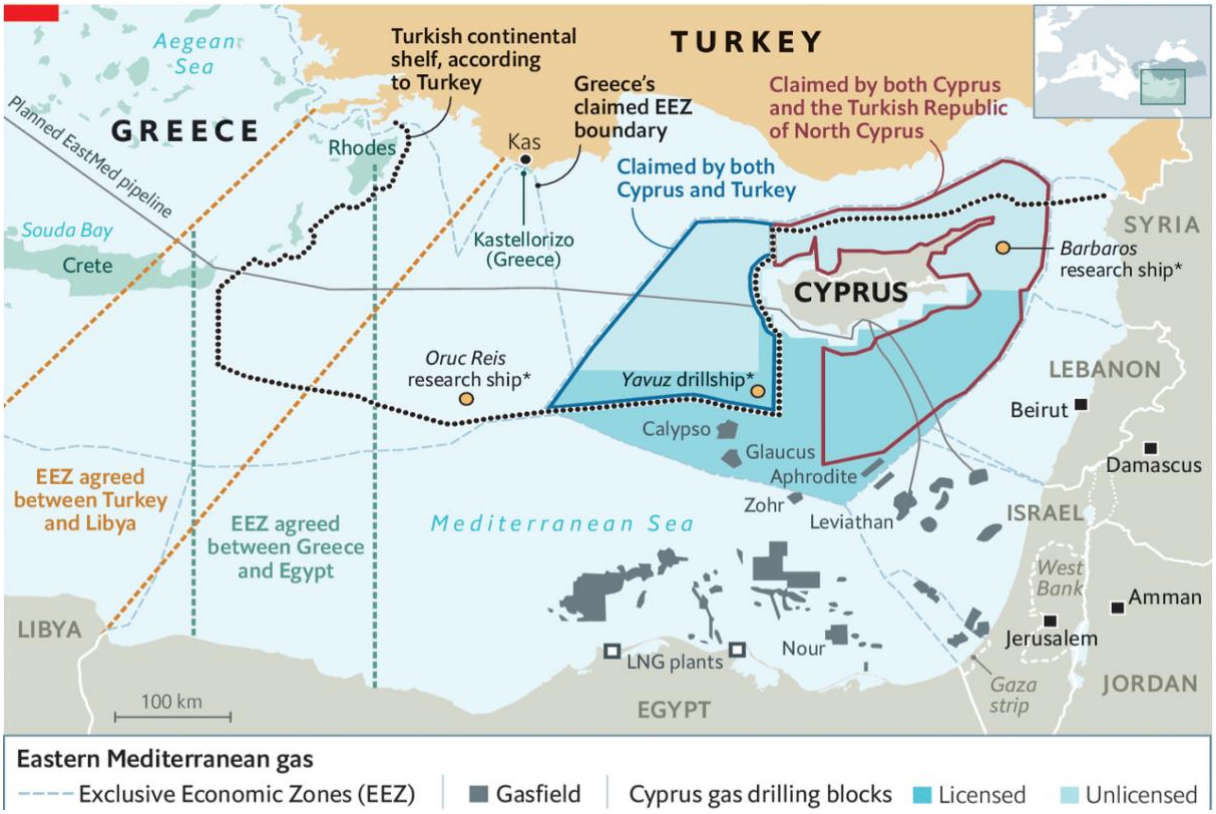

Source: "The EU and the Eastern Mediterranean Flashpoint":

https://www.economist.com

بعد مقاطعة تركيا لعمليات التنقيب وعدم السماح بمرور الغاز الإسرائيلي عبر خطوط الأنابيب المارة عبر أراضيها ومنه للدول الأوروبية، قامت قبرص بالتعاقد مع شركة شل (Shell) للتنقيب عن الغاز في مياهها الإقليمية، فضلا عن فتح جولات التنقيب على الغاز والنفط سنة 2012 في سواحلها، الأمر الذي جعل قبرص التركية تتعاقد مع تركيا بمنح شركة (TAPO) امتياز للتنقيب عن الغاز في الشمال القبرصي، ما ترتب عليه التداخل في بلوكات المنطقة (1-4-5-6-7)، وتتداخل مع منطقة تابعة لجزيرة رودس اليونانية وهذا ما توضحه الخريطة رقم 10، ازدياد عمليات التنقيب، أحدث سنة 2018 أزمة حول البلوك رقم 6 بين كل من الشركتين، لترد تركيا بمناورات عسكرية في المنطقة وتقوم بترسيم الحدود البحرية مع ليبيا.[1]

[1] سعيد عبده، **"مستقبل خريطة الغاز المكتشفة في منطقة شرق البحر المتوسط"**، مجلة المجمع العلمي المصري، م 94، ع 1، 2019، ص ص 76-120.

الخريطة رقم (10): الصراع التركي القبرصي اليوناني حول البلوكات 1-4-5-6-7

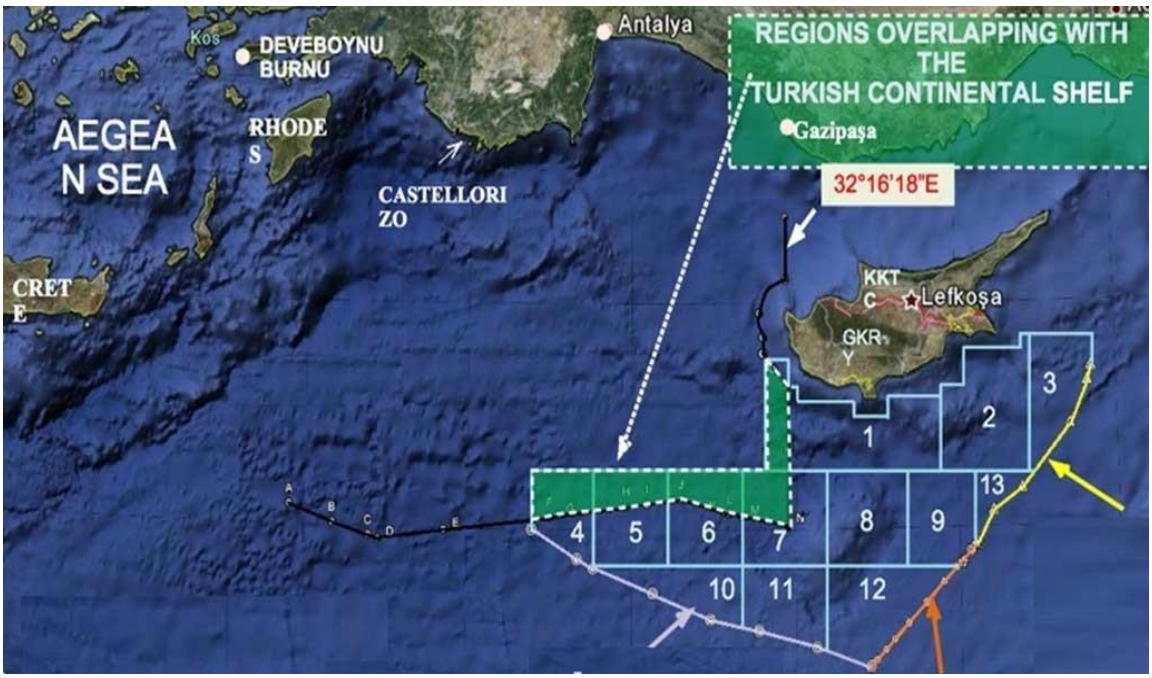

Source: "A row between Turkey and Greece over gas is raising tension in the Eastern Mediterranean": https://lebanongasnews.com/turkey-false-claims-on-cyprus-eez

ومن هذا المنطلق يمكن القول بأن الصراع التركي-القبرصي-اليوناني، من بين الصراعات المتجذرة والقديمة في شرق المتوسط، ساهمت اكتشافات الغاز حول جزيرة قبرص في تأجيجه أكثر، ليصبح معلنا ومستمرا وله عدة احتمالات وسيناريوهات، ما دفع الأطراف المتدخلة فيه أي كل من تركيا (المناورات البحرية ذئب البحر ومناورة شرق المتوسط 2021)، واليونان (مناورة بحرية مع كل من إسرائيل والولايات المتحدة الامريكية سنة 2021) تسعى للحفاظ على مصالحها في قبرص باستخدام مختلف السياسات والاستراتيجيات.

ثانيا: النزاع الإسرائيلي اللبناني:

الصراع بين البلدين ليس حديث النشأة فهو راجع لعدم اعتراف لبنان بإسرائيل منذ قيامها سنة 1948، كما أن تاريخ الحروب بين البلدين كبير ومتجدر آخرها سنة 2006، في حين لا تزال التحرشات الإسرائيلية ضد لبنان وتهديد حزب الله، لا توجد علاقة دبلوماسية رسمية بين البلدين، حيث يحكمها قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1801، الذي صدر أعقاب العدوان الإسرائيلي على لبنان سنة 2006، فالصراع في

الأصل هو صراع على تعيين الحدود البحرية والمنطقة الاقتصادية الخالصة،[1] ما جعله أكثر اتساعا وتعقدا، عقب الاكتشافات الضخمة للغاز التي حققتها إسرائيل قبالة سواحلها المتمثلة في حقل ليفياثان وتمار الذي زاد من حدة التوتر بين الطرفين، باعتبار أن لبنان تعده ضمن مياهها الإقليمية التي لا تتعدى 200 مل بحري وفقا لأحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، كما أن اكتشاف حقول جديدة مثل كاريش 1 وقانا، يشكل خطرا على الثروات اللبنانية في حال بدء إسرائيل بأعمال الإنتاج خاصة انها تعتمد طريقة الحفر الافقي ومنه سحب الموارد الهيدروكربونية من داخل المنطقة الاقتصادية الخالصة للبنان التي تؤدي إلى استنزاف مختلف المكامن الطاقوية،[2] تستند إسرائيل في تعيين حدودها البحرية مع لبنان إلى اعتماد ما يسمى **"الخط الأزرق" أو "خط الانسحاب 2000** " على امتداد 13 نقطة من مزارع شبعا في الجنوب الشرقي إلى بلدة الناقورة الذي عينته قوات اليونيفيل التابعة للأمم المتحدة لتعيين الحدود بين لبنان، إسرائيل والجولان، في حين تعتبره لبنان نقطة الانسحاب للقوات الاسرائيلية لا غير، بمعنى أنه خط أجرائي وليس حدا دوليا،[3] (الخريطة رقم 11)، فالخلاف يدور بشأن البلوك رقم 9 حيث ترى لبنان أنه يقع ضمن مياهها الإقليمية، بينما تزعم إسرائيل أنه يقع ضمن حدودها البحرية، ر فضت إسرائيل اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين لبنان وقبرص سنة 2007 بخط مؤلف من 6 نقاط حيث تبين الخرائط تراجع غير مدروس من الجانب اللبناني عن النقطة 23 جنوب الناقورة.[4]

---

[1] Rodolph El Chami,**"Natural Gas Issues in the Eastern Mediterranean: The Case of Israeli-Lebanese Conflict"**, Jeunes Foundation pour la Recherche Strategique, No 34, September 2, 2022, pp 2-8.

[2] حنان بلموهوب، على بالعربي، **مرجع سابق**، ص 128.

[3] شفيق المصري، **"الضوابط القانونية للصراع اللبناني الإسرائيلي"**، ص ص 15-24.

[4] سلوى السعيد فراج، **مرجع سابق**، ص 129.

خريطة رقم (11): الخط الأزرق بين لبنان، إسرائيل وسوريا

Source: "Behind the Blue Line": https://www.thenationalnews.com

مثلت سنة 2010 بداية النزاع على الحدود البحرية بين البلدين، وذلك على خلفية قيام قبرص وإسرائيل بترسيم الحدود البحرية وتحديد المنطقة الاقتصادية الخالصة بينهم دخل حيز النفاذ في 2011 ما سمح لإسرائيل باقتطاع ما يقارب 860 كم مربع من المنطقة الاقتصادية الخالصة للبنان، وهي المنطقة الواقعة بين النقطتين 1 و23 أو البلوك رقم 9، وذلك راجع لعدم المصادقة على اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين قبرص ولبنان، فالخرائط المقدمة من قبل الجانب اللبناني فيها تناقض كبير، أولا مع الخط الذي تقترحه إسرائيل، والاتفاقية بين إسرائيل وقبرص وحتى مع اتفاقية لبنان وقبرص، وذلك حسب تصريحات رئيس الوزراء "بنيامين نتنياهو"، ما جعل إسرائيل تقدم سنة 2011 خرائط للأمم المتحدة ، تبرز فيها حدودها الشمالية مع لبنان، أي أن الحدود تكون عمودية على أساس الميل العام للخط الساحلي اللبناني (النقطة 1 في ترسيم الحدود اللبنانية القبرصية)، الأمر الذي رأت فيه لبنان أنه تعدي على مياهها الإقليمية وأن الحدود تنطلق من النقطة 23 (نقطة ترسيم الحدود بين لبنان وقبرص) على الخط الساحلي عند رأس الناقورة، وعليه تعود المساحة المقتطعة للبنان بالكامل.[1]

[1] عبد العزيز منصور، **"الصراع على النفط والغاز في الحوض الشرقي للبحر المتوسط"**، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، م 35، ع 7، سنة 2013، ص ص 165-185.

في إطار تسوية النزاع بين لبنان وإسرائيل، قدم الوسيط الأمريكي السفير السابق فريدريك سي هوف **(Frederic C. Hof)** سنة 2012 مقترحا للبنان فيما يخص البلوك رقم 9 بالقرب من مياهها الإقليمية، ينص الاقتراح بتخلي للبنان عن 360 كم مربع من أصل 360 كم مربع من مياهها لصالح إسرائيل وبالتالي تحصل على ثلثي المنطقة مقابل الثلث لإسرائيل، غير أن لبنان رفضت واعتبرته محاولة من قبل إسرائيل للاستلاء على حقول الغاز التابعة لها وذلك للسيطرة على مشهد الطاقة في المنطقة.[1]

توضح الخريطة المرفقة المنطقة المتنازع عليها بين الطرفين الإسرائيلي واللبناني، مع إبراز خطوط الترسيم المعتمدة طول مسار المفاوضات...

الخريطة رقم (12): المنطقة المتنازع عليها بين إسرائيل ولبنان وخطوط ترسيم الحدود البحرية

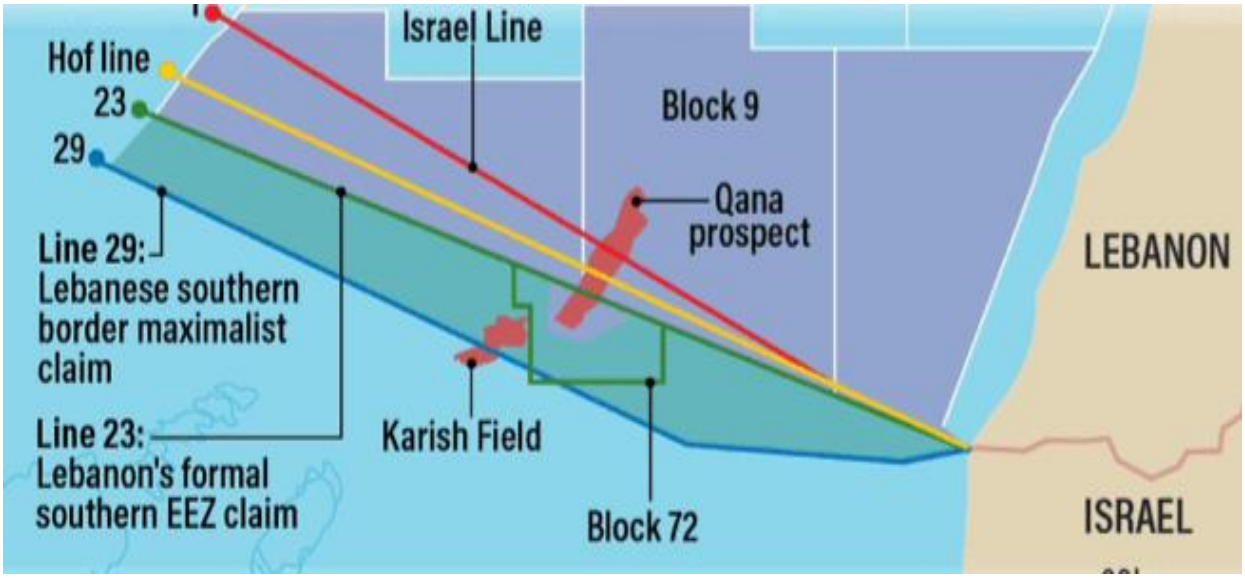

Source: "EU Hails Lebanon-Israel Maritime Border Deal":

https://www.thecairoreview.com

بعد أكثر من اثني عشرة عام من الاتصالات والوساطات المختلفة بين كل من اسرائيل ولبنان، قام البلدين بتوقيع اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بينهما دون تدخل أو اعتراض من حزب الله، (الأمر الذي اعتبره رئيس الوزراء الإسرائيلي اعترافا دوليا من قبل لبنان بدولة إسرائيل، في حين تراه لبنان مجرد عمل تقني)، وذلك بوساطة أمريكية بقيادة آموس هوكشتاين بتاريخ 27 أكتوبر 2022، خاصة أنها تأتي في فترة

[1] حنان بلموهوب، علي بالعربي، **مرجع سابق**، ص 128.

احتدام الحرب الروسية-الأوكرانية، الانقسام الإسرائيلي الداخلي وخالة الفراغ السياسي اللبناني حيث تضمنت بنود الاتفاقية ما يلي: [1]

- اعتماد الخط رقم 23 نقطة التلاقي مع حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة لقبرص والتي تصل إلى نقطة تبعد عن رأس الناقورة بحوالي 5 كم (ويبقى الوضع في هذا الخط "خط العوامات") بدلا من الخط 29 والخط 1 بشكل نهائي في ترسيم الحدود البحرية، الذي يتيح لإسرائيل ولبنان استخراج المواد الهيدروكربونية والغاز الطبيعي من حقلي كاريش وقانا على التوالي؛
- انطلاق استخراج الموارد من حقل كاريش الذي أصبح إسرائيليا، فيما يستوجب على لبنان مشاركة ما مقداره 17% من مجمل عائدات حقل قانا لكونه يتجاوز خط الترسيم بين الطرفين، والذي ستقوم بدفعه الشركة المستثمرة في حقل قانا وعليه يصبح البلوك رقم 9 منطقة رئيسية للتنقيب عن مصادر الطاقة من قبل شركة توتال الفرنسية وايني الايطالية؛
- التنقيب في حقل قانا يكون لشركة دولية لا تخضع للعقوبات الأمريكية.[2]

تعتبر اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين كل من إسرائيل ولبنان رغم كل ما عادت به على الطرفين، ظرفية كما أنها تظهر العديد من المخاوف لعل أبرزها:

- ربط الاتفاق بين الطرفين بالولايات المتحدة الأمريكية، وليس بالأمم المتحدة أو قانون البحار، والخطر يكمن في حال لو تنصلت أمريكا من تعهداتها خاصة في ظل ميلها الدائم للإسرائيل؛
- الاتفاق لم يجد حلا للقضايا الاقتصادية المتعلقة بتقاسم أرباح الموارد وأخر البث فيها لموعد لاحق؛
- قدرة لبنان على استكشاف حقل قانا وتطويره، تعتمد في النهاية على الموافقة الإسرائيلية والعائدات المالية لشركة توتال الفرنسية؛

[1] خالد الغرابلي، **"اتفاق ترسيم الحدود لبحرية: ما حصة إسرائيل من غاز حقل قانا اللبناني"**، مجلة الدراسات الاستراتيجية، ع 8، 27 أكتوبر 2022.

[2] رامي الريس، **"قراءة في اتفاق ترسيم الحدود البحرية بين لبنان وإسرائيل"**، الشرق الأوسط، ع 16027، 15 أكتوبر 2022.

- الاتفاقية تساعد الطرف الإسرائيلي أكثر على المدى القريب، وذلك لمباشر إسرائيل استخراج وإنتاج الغاز من حقل كاريش، بدون أي مشاكل من الطرف اللبناني، في حين أن استخراج الغاز في لبنان قد يتطلب مدة زمنية كبيرة؛
- الاتفاق الذي ستعقده إسرائيل مع شركة توتال الفرنسية، يسمح لها بوقف تطوير حقل قانا من خلال إنهاء صياغة الاتفاق المالي مع الشركة.

ثالثا: الصراع الإسرائيلي الفلسطيني:

برزت بوادر الصراع الأولى بين الجانبين منذ سنة 1999، بعد منح السلطات الفلسطينية بقيادة **ياسر عرفات**، حق الامتياز للاستكشاف والإنتاج لمدة 25 سنة في المياه الفلسطينية بمحادة ساحل قطاع غزة لشركة بريتيش غاز البريطانية (60%)، التي أنشأت بدورها كونسورتيوم مع صندوق الاستثمار الفلسطيني (10%) وشركة اتحاد المقاولين (30%)، ليتم اكتشاف حقل غزة مارين في المياه الإقليمية الفلسطينية،[1] تطوير الحقل تم عرقلته من قبل إسرائيل (نقل الغاز عبر أنبوب بحري لإسرائيل أولا ثم إلى محطة كهرباء غزة)، إلى جانب الخلافات السياسية أبرزها انعكاسات الانتفاضة الثانية على العلاقات الفلسطينية-الإسرائيلية، والخلاف بين حركتي "فتح" و"حماس" بعد الانقلاب وسيطرة هذه الأخيرة على قطاع غزة منذ 2007،[2] وفي ظل أزمة الطاقة الحادة وخاصة الكهرباء التي تعاني منها فلسطين، عمدت إلى الاستفادة من شبكات الغاز الموجودة في الأراضي المصرية (خط غاز العرب)، لتصدير غاز حقل غزة مارين، لمحافظة العريش المصرية ومنه تسييله في محطات الإسالة في المنطقة، لم يفعل الاقتراح لتدخل إسرائيل واقتراحها شراء الغاز الفلسطيني بأقل من ثمنه في الأسواق العالمية، لكي لا يتم تمويل الجماعات الإرهابية حسب ادعائه.[3]

مختلف الحروب التي شنتها إسرائيل على غزة، متعلقة بالسيطرة على مكامن الغاز أو عرقلة الاستفادة الكلية للفلسطينيين من حقول الغاز المكتشفة، أبرز هذه العمليات هي: عملية الرصاص المصبوب 2008، والجرف الصامد سنة 2014، التي جعلت الجانب الإسرائيلي متفوقا في إدارة هذا الملف من خلال:

---

[1] وليد خدوري، **"الغاز الطبيعي في المياه الفلسطينية: الفرو التحديات"**، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 22 أوت 2013.

[2] وليد خدوري، **"احتياطي الغاز الطبيعي في المياه الإقليمية الفلسطينية، الإمكانات والتحديات"**، مجلة الدراسات الفلسطينية، ع 72، خريف 2007، ص ص 26-27.

[3] **مرجع نفسه**، ص ص 31-32.

- انقسام الداخل الفلسطيني (اتفاقية غزة وأريحة 1994، أوسلو 1995 زادت في الفجوة داخليا)، والحرب بين حركتي فتح وحماس، التي لعبت دورا سلبيا في الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي حول قضايا استفادة الفلسطينيين من حقول الغاز المكتشفة؛
- عدم وجود استراتيجية فلسطينية واضحة في التعامل مع قضايا الغاز، وهذا راجع لحالات التسوية والمقاومة بين حركتي فتح وحماس على التوالي؛
- القوة العسكرية الهائلة والمتطورة لإسرائيل، جعل ميزان القوة يميل لصالحها على حساب فلسطين، والذي يتجلى من خلال فرض حصار بحري على قطاع غزة سنة 2006.[1] (تراجع آمال الفلسطينيين في الحصول على السلام لرفض اليمين المتطرف الإسرائيلي لحل الدولتين).

رابعا: الخلاف المصري التركي:

على ضوء مختلف الصراعات الدائرة في منطقة شرق المتوسط حول مصادر الطاقة الهيدروكربونية، بدأت تبرز بوادر صراع حديث العهد يضاف لحق الصراعات الإقليمية في شرق المتوسط وذلك بين تركيا ومصر، الدولتين الأكبر في شرق المتوسط نظرا لارتفاع عدد السكان والتقدم الصناعي، مما يتطلب استهلاكا عاليا من الطاقة لتلبية احتياجات الصناعة، كما نعلم فتركيا تشكل نقطة عبور مهمة لنفط وغاز روسيا ودول بحر قزوين إلى أوروبا، وتستند على هدفين، أولهما التوسع في المناطق المجاورة وثانيا تأييد الحركات الإسلامية،[2] الأمر الذي ساعدها على تعميق العلاقات بحكومة فايز السراج في ليبيا.

تعد تركيا من بين الدول التي اعتبرت عزل الرئيس المصري **"محمد مرسي"** انقلابا غير معقول، وحملت تركيا إسرائيل مسؤولية هذا العزل، وعليه انتفضت ضد الحكومة الجديدة (تعارض النظام المصري والرئيس **عبد الفتاح السيسي**)، الأمر الذي أذى لقطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، على إثر دعم تركيا لحركة **الاخوان المسلمين** التي تعدها مصر حركة إرهابية.

تقاطع البعد الطاقوي مع أهداف الدولتين لتحقيق خططها التنموية الداخلية، ولعب دور اللاعب الإقليمي زاد من حدة التوتر، فضيق حوض شرق المتوسط جعله في أزمة بخصوص ترسيم الحدود البحرية والتي تحتاج إلى اتفاقيات خاصة، وقعت مصر مع قبرص اتفاقية لترسيم الحدود سنة 2013 (عرفت

---

[1] أحمد الباسوسي، **"الصراع على غاز شرق المتوسط وفرص التعاون"**، **مرجع سابق**، ص ص 222-226.

[2] سعيد الحاج، **"التقارب التركي المصري: الأسباب والعوائق"**، مركز الجزيرة للدراسات، 2015، ص ص 1-7.

باتفاقية تنمية الخزانات الحاملة للهيدروكربونات)،[1] (ومع اليونان سنة 2020)، التي رفضتهما تركيا لكونها تقع في الجرف القاري التركي وتقلص الحدود البحرية التركية ومنه فرص اكتشاف حقول الغاز، لتقوم مصر سنة 2019 بإنشاء **منتدى غاز شرق المتوسط** الذي يضم كل من: مصر، إسرائيل، الأردن، قبرص، فلسطين، اليونان وإيطاليا، في حين تم استثناء تركيا منه، في نفس السنة قامت تركيا بتوقيع اتفاقية تفاهم مع حكومة الوفاق الليبية من بندين، الأول: يتعلق بتقديم تركيا للدعم والاستشارات والتدريبات العسكرية للقوات الليبية ضد **خليفة حفتر**، إلى جانب الدعم العسكري التركي المباشر في حالة الطلب، أما الثاني: اتفاقية ترسيم الحدود البحرية وحددت بموجبها تركيا سبع مناطق في شرق المتوسط للتنقيب عن النفط والغاز، الأمر الذي يهدد الأمن القومي المصري خاصة إذا تم استخراج الغاز في المناطق المجاورة للسواحل المصرية، ما يحرمها من كمية معتبرة من الكهرباء التي تنتج اغلبيتها 85% من الغاز الطبيعي،[2] في ظل انخفاض مياه بحيرة ناصر نتيجة بناء سد النهضة وسلبياته على السد العالي، مصر رغم عمليات الاستكشاف لحقول الغاز في المنطقة إلا أنها دولة منتجة للغاز على عكس تركيا، الأمر الذي يفرض تنافس كبير بين الدولتين في شرق المتوسط.

مؤخرا ظهرت مؤشرات على تقارب مصري تركي بطيء وحذر، في مسألة الغاز في المنطقة لكون مصر أدركت أن المشروع التركي يخدمها بشكل أفضل، أمام تراجع العلاقات المصرية الخليجية خاصة في ظل التقارب السعودي-الإيراني، تداعيات الحرب الروسية-الأوكرانية على المنطقة؛ واقتراب الانتخابات البرلمانية والرئاسية التركية وإمكانية تغيير توجهات السياسة التركية.

---

[1] فوزية أكرم حمزة أبو علان، **مرجع سابق**، ص ص 222-257.

[2] مايسة خليل حسن، **"العلاقات المصرية-التركية 2014-2023: المحددات والأبعاد"**، المركز الديمقراطي العربي، 2023، في: https://democraticac.de، تم الاطلاع بتاريخ: 20 أفريل 2023.

المطلب الثاني: استراتيجيات القوى الدولية إزاء غاز شرق المتوسط

أصبح شرق المتوسط بفضل موقعه الاستراتيجي بفضل موقعه الاستراتيجي أولا واكتشافات حقول الغاز المتتالية، محط أنظار القوى الإقليمية والعالمية على حد سواء، وباتت سببا في اندلاع صراعات بين لاعبين مختلفين حيث تسعى الدول التي تحاول بسط نفوذها على هذه المنطقة للاستفادة من موارده الطاقوية، وفيما يلي من فقرات سنحاول إبراز مصالح مختلف القوى على غرار الاتحاد الأوروبي، الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا والصين وتبيان الاستراتيجيات المعتمدة من قبلها لضمان حماية مصالحها في الحوض الشرقي.

أولا: الاتحاد الأوروبي:

شرق المتوسط من المناطق التي تؤرق الاتحاد الأوروبي، نتيجة عدم الاستقرار وتنامي الأزمات (أزمة المهاجرين إلى الضفة الشمالية)، الأمر الذي جعل الاتحاد الأوروبي يبلور سياسات ابتداء من إعلان مسار برشلونة سنة 1995، الشراكة الأورومتوسطية والسياسة الأوروبية للجوار حسب آخر تعديل سنة 2015 لتحقيق الأمن، الاستقرار الجيوسياسي والتنمية الاقتصادية في ظل اكتشافات الغاز في المنطقة.[1]

يعد الاتحاد الأوروبي من أكبر المستهلكين للطاقة في العالم، في حين تمتلك الدول الأعضاء حوالي 2% فقط من احتياطي الغاز الطبيعي في العالم، الأمر الذي جعله يعتبر غاز شرق المتوسط الخيار الأمثل لتقليص واردات الغاز من روسيا، ومنه دعم إنشاء ممر أوروبي جديد للطاقة، فالسوق الأوروبي وجهة مثالية لصادرات الغاز المحتملة من دول الحوض الشرقي في ضوء وجود دول حليفة للاتحاد الأوروبي (قبرص واليونان)،التي ستساهم في تلبية احتياجاته في السنوات المقبلة والتي من المتوقع أن تصل إلى 67% بحلول 2035، كما أن دول المنطقة ستستفيد من العائدات المالية الناتجة من تصدير الغاز لتطوير الاقتصاد وتحقيق التنمية، فأولوية الاتحاد الأوروبي تتبلور في تعزيز أمن الطاقة لتنويع مصادر الواردات وطرق التوريد خاصة مع تأزم العلاقات الأوروبية-الروسية المتكررة، احتلال جزيرة القرم وضمها سنة 2014، وحاليا الحرب الروسية الأوكرانية، التي عجلت في ضرورة تنويع الواردات من غير الغاز الروسي، ولتحويل شرق المتوسط لمصدر مساهم في تلبية الاحتياجات المستقبلية لأوروبا من الغاز لجأ الاتحاد الأوروبي لثلاث دول هي المصدرة للغاز إسرائيل، مصر وقبرص، إلى جانب إنشاء خط أنابيب غاز شرق

[1] أحمد قنديل، **"الاتحاد الأوروبي وغاز شرق المتوسط المصالح والسياسات و آفاق المستقبل"**، مجلة السياسة الدولية، م 53، ع 213، جويلية 2018، ص ص 112-252.

المتوسط لنقل الغاز إلى أوروبا، والاستفادة من البنية التحتية المصرية لإسالة الغاز وربط أوروبا بجنوب البحر المتوسط بخطوط الربط الكهربائي.[1]

يركز الاتحاد الأوروبي في علاقته مع دول الجوار على الالتزام بثقافة الحوار، خاصة في مجال الطاقة والإصلاحات الخاصة بالسوق، تعزيز الإنتاج، التوزيع واستهلاك الموارد الطاقوية، إنشاء سوق أوروبية متكاملة، التحول إلى الاقتصاد الأخضر الخالي من الكربون وخفض الانبعاثات ودعم مجال الطاقات المتجددة.

ثانيا: الولايات المتحدة الأمريكية:

الولايات المتحدة الأمريكية حاضرة في شرق المتوسط منذ الحرب العالمية الأولى والثانية ليزداد الاهتمام أكثر بالمنطقة بعد التوتر الذي قام بين الاتحاد السوفياتي وتركيا حول ممر الدردنيل، وعدم قدرة بريطانيا على مساعدة اليونان سنة 1947، الأمر الذي دفع الرئيس هاري ترومان آنذاك للإعلان عن استراتيجيته لوقف المد الشيوعي في المنطقة، على غرار الحصول على نفط الخليج بسعر معقول، حماية الوجود الإسرائيلي والحفاظ على القواعد والقوات العسكرية الأمريكية في المنطقة، كما أنها تضم ملفات مهمة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية أولها: أمن إسرائيل، ثانيا: القضية القبرصية وتقسيم الجزيرة وأخيرا تأمين إمدادات الطاقة لحلفائها الأوروبيين (اليونان عضو في الحلف الأطلسي، إسرائيل شريك استراتيجي وقبرص بعد التوقيع على اتفاقية تعاون أمني ثنائي سنة 2018)،[2] فالولايات المتحدة الأمريكية تخشى أن تؤدي الاكتشافات المعتبرة لحقول الغاز في المنطقة والنزاع على ترسيم الحدود البحرية بين دول الحوض إلى تعقيد الوضع أكثر مع إمكانية نشوب مواجهة عسكرية بين مختلف الفاعلين الإقليميين، ما جعلها تتدخل في الوساطة بين كل من إسرائيل ولبنان لفض الصراع وترسيم الحدود البحرية بين البلدين (تدعم أمن الطاقة الإسرائيلي وتفوقها اقتصاديا وعسكريا في المنطقة)، حيث تسعى لتهدئة الأوضاع خاصة فيما يخص الأزمة التركية القبرصية، وتحسين العلاقات بين كل من إسرائيل قبرص وتركيا دون الضغط على هذه الأخيرة نظرا لدورها الهام في المنطقة (الأزمة السورية، الملف النووي الإيراني، محطة لرادارات

---

[1] سلمى بلخير، محمود شرقي، **"غاز شرق المتوسط واستراتيجية القوى الإقليمية والدولية"**، مجلة العلوم القانونية والسياسية، م 12، ع 2، 28 سبتمبر 2021، ص 499.

[2] Jeffrey Mankoff, **"Resource Rivalry in the Eastern Mediterranean: The View from Washington"**, the German Marshall Fund of the United States, Policy Brief, June 2012, p 1.

الحلف الأطلسي)، إضافة إلى تشجيع التعاون بين كل من إسرائيل-قبرص-اليونان في مشاريع تصدير الغاز (East Med) الذي سيعزز أمن الطاقة الأوروبي بعيدا عن غاز روسيا وشمال أفريقيا.[1]

تواجد الولايات المتحدة الأمريكية شرق المتوسط في مجال الطاقة بارز من خلال سعيها لحماية مصالح واستثمارات شركات الطاقة الأمريكية أهمها: شركة نوبل إنيرجي التي تستحوذ على حصص في حقول الغاز (ليفياثان، أفروديت)، كما قامت بإنشاء مركز يختص بشؤون الطاقة شرق المتوسط سنة 2019 والدعم الإيجابي لمنتدى غاز شرق المتوسط.[2]

ثالثا: روسيا:

أُعتبر إقليم شرق المتوسط ذو أهمية جيواستراتيجية وجيوسياسية في الفكر الاستراتيجي الروسي، لكونه أصبح يشكل مسرح للأحداث والتفاعلات بين القوى المختلفة، فروسيا تسعى للنفاذ للمنطقة عبر سوريا لتحقيق مصالحها ضمن استراتيجية استعادة المكانة العالمية، بعد إثبات عودتها كقوة إقليمية في جوارها الإقليمي (شرق أوروبا، القوقاز وآسيا الوسطى)، فمن خلال أسطولها الكبير المتواجد في البحر الأسود إلى البحر المتوسط تسعى للتحكم بمعابر الشرق الأوسط[3]، وعليه تصبح الاستراتيجية الروسية في شرق المتوسط عبارة عن مزيج من المصالح السياسية الجيوسياسية والطاقوية.

التدخل الروسي في سوريا سنة 2015 ودعم نظام الرئيس بشار الأسد كان بداية تنفيذ الاستراتيجية الروسية باعتبارها تدرك الأهمية الجيواستراتيجية لسوريا حيث أنشأت قاعدتين عسكريتين في طرطوس واللاذقية غرب سوريا، وذلك لتعزيز وجودها الجيوسياسي شرق المتوسط، إضافة إلى مد شبكة أنابيب الغاز والنفط من الخليج وإيران مرورا بسوريا وتركيا إلى أوروبا، لكون سوريا لم توقع على أي اتفاقية لترسيم حدود ها البحرية مع دول الحوض الشرقي، كم أن روسيا أصبحت من أبرز اللاعبين في

---

[1] **Ibid.**

[2] دلال محمود، **"الترتيبات الاستراتيجية والأمنية لمنظمة شرق المتوسط"**، مجلة السياسة الدولية، م 53، ع 223، 2021، ص 75.

[3] التواجد البحري الروسي في شرق المتوسط يعكس استراتيجية روسية يطلق عليها "الضم البحري الزاحف" Crawling Maritime Annexation وهي تتكون من ثلاث مراحل: المرحلة الأولى تضم مرافقة السفن البحرية الروسية منصة الحفر للمياه الاقتصادية الخالصة للدولة التي أصدرت التصريح، لتبدأ المرحلة الثانية عند ظهور تهديد ما لأمن المنصة وعليه يصبح التواجد الروسي دائم، في حين أن المرحلة الثالثة تنطلق مع بداية استخراج الغاز، وتصبح الدولة المضيفة معتمدة على الشركات الروسية في إيصال وإنتاج الغاز بغرض حمايته (رفض نوبل انيرجي بيع حصة من حقل ليفياثان للشركات الروسية). عن:

Rettig, Elai, **"Semion Polinov and Shaul Chorevl,"What does Russia want with Lebanon's Gas Field"**, Jerusalem Post, Juin 7, 2020, at: https://www.jpost.com, on: April 20, 2023.

اليونان (تفعيل منظومة إس 300 في جزيرة كريت) وفي ليبيا لصالح قوات حفتر على عكس تركيا التي تدعم حكومة الوفاق الليبية بقيادة السراج، إضافة إلى الانحياز لقبرص وأن من حقها التنقيب عن الغاز ضمن منطقتها، لتصبح بذلك روسيا معيقة لتحقيق أنقرة لمصالحها في المنطقة.[1]

عملت موسكو على اتباع سياستين لمواجهة المنافسة من منتجي الغاز في شرق المتوسط أولها: المشاركة في مشاريع الغاز في المنطقة من خلال شركاتها وتضمن أن تكون طرفا في عملية الإنتاج حيث: وقعت شركة سيوزنفتغاز Soyuzneftegas اتفاقية مع سوريا للتنقيب والبحث في المنطقة الاقتصادية الخالصة السورية سنة 2013، وفي سنة 2019 تم التوقيع على اتفاقية أخرى منحت روسيا بموجبه الحق الكامل في التطوير والإنتاج لقطاع النفط والغاز السوري، كما تمتلك حصة 30% من امتياز شروق لحقل ظهر كما تنشط شركتي غاز بروم Gazprom ونيفتيك Neftek في لبنان منذ 2013.[2]

قامت روسيا باستغلال وجود حقول الغاز بشرق المتوسط لتبرير تواجدها العسكري وتحقيق هدفها في الوصول للمياه الدافئة في البحر المتوسط من خلال سوريا في ظل انقسام واضح في سياسات الدول داخل الاتحاد الأوروبي الذي يعاني من تبعية كبيرة للغاز الروسي، الأمر الذي كشفته الحرب الروسية الأوكرانية، ففرنسا وإيطاليا تحبذان فكرة استيراد الغاز من إسرائيل، قبرص ومصر في حين أن ألمانيا توسع من استيرادها للغاز الروسي، في الوقت الراهن تحاول روسيا قدر المستطاع الاستفادة من قدراتها على المناورة في شرق المتوسط في خضم تصاعد التوترات في المنطقة.

رابعا: الصين:

الحضور الصيني في منطقة شرق المتوسط حديث العهد مقارنة بالوجود الغربي، فلم تعد أوروبا، أمريكا وروسيا أصحاب المصلحة الوحيدة في الحوض الشرقي للمتوسط، فقد أصبحت الصين من القوى المشاركة في صناعة الطاقة وغيرها من القطاعات الاقتصادية، الأمر الذي جعل كل من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الامريكية يتخوفان من زيادة تنامي الدور الصيني في المنطقة.

---

[1] نشأت الشوامرة، **"الصراع التركي اليوناني في البحر المتوسط... تاريخه وأبعاده"**، نون بوست، 27 أوت 2020، في: https://www.noonpost.com، تم الاطلاع بتاريخ: 20 أفريل 2023.

[2] بهاء محمود، **"غاز شرق المتوسط، مسارات الصراع الروسي الغربي"**، الملف المصري: غاز شرق المتوسط أنماط الصراع وفرص التعاون الإقليمي، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ع 65، 2020، ص 36.

موقع البحر الأبيض المتوسط الاستراتيجي جعله ضمن استراتيجية "الحزام والطريق" الصينية في السنوات الأخيرة، فالبعد الجغرافي عن المنطقة جعل منها غائبة نسبيا عن مجريات الصراعات في شرق المتوسط، لكن مع إطلاق الصين لآلية (16+1) وهي اتفاقية تجارية أقامتها الصين مع 16 دولة من دول وسط وشرق أوروبا في 16 أفريل 2012 من أجل تعزيز التعاون التجاري والاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة بين الطرفين في إطار مبادرة الحزام والطريق،[1] حيث عمدت على امتلاك حصص من الموانئ والمناطق الصناعية على ضفاف المتوسط، أبرزها ميناء بيرايوس اليوناني، فالنسيا في إسبانيا واستثمرت في موانئ مثل طنجة ومالطا وموانئ إيطالية، حيفا في إسرائيل وبور سعيد وقناة السويس في مصر وميناء طرابلس في لبنان.[2]

حسب علي حسين باكير فإن:

"حجم التوسع المالي والاقتصادي والتجاري الصيني، وحجم الأموال والتجارة المتدفقة بحسب التوقعات يحضر للوجود الصيني والعمل على تأمين الكم المتزايد من الاستثمارات والمصالح عسكريا".

التدخل الصيني المباشر في شرق المتوسط سيكون بدافع حماية المصالح التجارية والاقتصادية الخاصة بها في ظل الفشل الأمريكي في احتواء الصراعات وانهائها، إلى جانب إبرام شراكات مع العديد من الشركات العاملة في مجال الطاقة وتطوير البنى التحتية الصناعية (شركة هندسة خطوط انابيب البترول الصينية المكلفة ببناء محطة الغاز الطبيعي المسال فاسيليكوس بقبرص)، وعليه بناء منظومة أمنية جماعية إقليمية قائمة على التعاون الاقتصادي والتجارة والاستثمار.

---

[1] أحمد عبد الغني عليوي اللويزي، **"رهانات أمن الطاقة في منطقة الشرق الأوسط: دراسة جيواستراتيجية"**، (المملكة الأردنية الهاشمية، عمان، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، ط 1، 2022)، ص ص 113-117.

[2] رياض عيد، **"التواجد الصيني في موانئ المتوسط... بين الاستثمار والصراع"**، مركز سيتا للأبحاث والدراسات، لبنان، 10 مارس 2021، في: https://sitainstitute.com، تم الاطلاع بتاريخ: 10 أفريل 2023.

استنتاجات الفصل الأول

يحظى الموقع الجيواستراتيجي لشرق المتوسط بأهمية كبرى، لما له من قدرة على تغيير موازين القوى في المنطقة من خلال مختلف الممرات والمضائق المائية، التي تتحكم في سياسات دوله من جهة وطرق التجارة العالمية من جهة أخرى حيث ساهمت اكتشافات حقول الغاز والتي تحتوي على احتياطيات ضخمة من المواد الطاقوية في تأجيج التنافس والصراع، وتسليط أغلب القوى الضوء على شرق المتوسط.

للغاز الطبيعي والغاز المسال أهمية آخذة بالتزايد لدى كافة دول العالم نتيجة للأهمية التي يشغلها هذا المورد الطبيعي النظيف، كعنصر أساسي في تطوير الصناعة وتحسين المستوى الاقتصادي، خاصة للدول التي تمتلك حقولا ضخمة في مياهها الإقليمية وتقنيات متطورة للإسالة، كما تم تعداد حقول الغاز المكتشفة خاصة في إسرائيل، مصر وقبرص والتي جعلت من المنطقة تتجه نحو الإنتاج والتصدير ومحط تهافت لشركات الطاقة العاملة في مجال الاستكشاف والتنقيب عن الغاز الطبيعي، كما عمدت دول المنطقة لتنويع طرق التصدير على غرار خطوط الأنابيب بالنسبة للغاز في الحالة الطبيعية، منشآت الإسالة فيما يتعلق بالغاز المسال، إضافة إلى طرق أخرى وهي تحويل الغاز إلى كهرباء لينقل عبر الأسلاك.

ساهمت اكتشافات الموارد الطاقوية الناضبة (النفط والغاز الطبيعي) في تأجيج الصراعات المتجذرة في المنطقة، إبراز خلافات حديثة العهد وعنصر جذب للقوى الإقليمية والعالمية التي ترغب في تعزيز نفوذها واستغلال هذه الموارد لتحقيق مصالحها وضمان حصة من التنقيب، الاستثمار أو الاستيراد في المنطقة.

تلعب القوى العالمية دور ملموس في حالة الصراع والتنافس على الموارد الطاقوية، فالتهديدات الإقليمية والدولية والتي تتجسد في: الوجود الروسي في كل من سوريا وليبيا، التوسع الإيراني، الهيمنة الأمريكية التباين في مواقف دول الاتحاد الأوروبي، التواجد الصيني والتقارب التركي القطري، شكلت أبرز التحديات والمخاوف حول الغاز الطبيعي في منطقة شرق المتوسط.

الفصل الثاني

الاستراتيجية الطاقوية

الإسرائيلية في شرق المتوسط

تمهيد

تحتل إسرائيل موقع استراتيجي في شرق المتوسط، الأمر الذي مكنها من الانفتاح والتغلغل في المنطقة، في المقابل تعيش إسرائيل في السنوات الأخيرة حالة من عدم الاستقرار الداخلي، بسبب عدم التوافق بيم الأطياف السياسية الحزبية حول المشروع السياسي لاسيما تجاه المكون الفلسطيني (مسألة الدولتين)، بالإضافة للمعضلة الوجودية التي تعترض الكيان الوجودي الإسرائيلي في المنطقة، كما تواجه إسرائيل أزمات ترسيم الحدود البحرية بينها وبين دول الجوار، وتزايدت حدة هذه الأزمة بعد اكتشافات الغاز الضخمة قبالة سواحلها، ما جعلها تعرف نقاشات محورية على مستوى قياداتها العليا حول أمن الطاقة، نظرا لأهميته الاستراتيجية بالنسبة لأمنها القومي والاقتصادي، لكن تشييد البنية التحتية اللازمة للإنتاج وصولا إلى تصدير منتجاتها للأسواق الخارجية محاط بمجموعة من التهديدات التقنية، الأمنية والعسكرية، الأمر الذي يدفع للإحجام عن الاستثمار طويل الأمد، في بيئة متوترة ومعقدة سياسيا واستراتيجيا، محاطة بالعديد من الخصوم، لذلك سعت إسرائيل لبناء رؤية مشتركة لأمن الطاقة وزيادة الثقة بين دول المنطقة، فضلا عن تعزيز القدرات العسكرية لحماية منشآتها الطاقوية، ولكي تتلاءم مع حجم تطورها الاقتصادي.

تعتبر الاستراتيجية الطاقوية الإسرائيلية، جزءًا هاما وحيويا من الخطة الشاملة للتنمية الاقتصادية والأمن القومي في إسرائيل، فمحدودية مواردها الطاقوية قبل الاكتشافات جعلتها تعتمد بشكل شبه كلي على واردات الطاقة من المصادر الخارجية والذي نتج عنه تبعية مطلقة للدول المصدرة لها لاسيما بعض الدول العربية (مصر على سبيل المثال) ، الأمر الذي دفعها للتفكير في سبل جديدة لتعزيز أمن الطاقة، إذ تمكنت إسرائيل من هيكلة استراتيجية طاقوية فعالة خاصة بعد سلسلة الاكتشافات الغازية في مياهها الإقليمية، والذي تحولت بموجبها لدولة منتجة ومصدرة للغاز في شرق المتوسط، ما دفع بها للتوجه نحو تنويع مصادر الطاقة المحلية والمستدامة وزيادة انتاجها داخليا، يضاف له الاستثمار في تطوير وزيادة كفاءة استخدام طاقات نظيفة داعمة للبيئة، فإسرائيل تشترك في مشاريع تعاونية مع دول المنطقة لاستغلال وتصدير هذه الموارد، مما يعزز التعاون الاقتصادي والسياسي بين دول الحوض الشرقي.

المبحث الأول: مشروع إسرائيل الاقتصادي في شرق المتوسط

تعد إسرائيل من أبرز القوى الإقليمية في الشرق الأوسط ومنطقة شرق المتوسط تحديدا، وتمتد على ساحل طويل للبحر المتوسط وتحتل موقع استراتيجي يربط قارتي آسيا وافريقيا، كما تحتوي على مرافئ وموانئ لخطوط الأنابيب، فسياسة الأمر الواقع التي عملت عليها إسرائيل منذ نشأتها واعتمادها على مشاريع ساهمت في انفتاحها على دول الجوار، خاصة مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي يهدف لخلق سلام اقتصادي، وتطوير البنية التحتية للطاقة في إسرائيل وعليه انفتاح هذه الأخيرة اقتصاديا، وانخراط رسمي أكبر في مستقبل القرار الاقتصادي لمجمل المنطقة، على غرار أنها (المشاريع) توضح وتفسر السلوك التوجهات والسياسات الإسرائيلية المعتمدة اقتصاديا خاصة بعد اكتشافات حقول الغاز ذات الاحتياطيات الضخمة في المياه الإقليمية الإسرائيلية.

المطلب الأول: الأهمية الاستراتيجية لإسرائيل في شرق المتوسط:

يعتبر شكل الدولة واحد من معايير الجغرافيا السياسية لتقييم الدولة، إلى جانب المساحة والسكان والحدود وموقعها بالنسبة لليابسة والممرات المائية، تقع إسرائيل في الشرق الأوسط في الطرف الشرقي للبحر الأبيض المتوسط، يحدها من الشمال لبنان (79 كم) ومن الشمال الشرقي سوريا (76 كم)، من الشرق والجنوب الشرقي الأردن (283 كم)، من الجنوب الغربي مصر (266 كم) ومن الغرب البحر الأبيض المتوسط بطول شريط ساحلي يقدر بحوالي 273 كم، ولها خط ساحلي صغير على البحر الأحمر في الجنوب، قبل جوان 1967 بلغت مساحتها 20.700 كيلومتر مربع ليتم إضافة 7477 كيلومتر مربع التابعة من الضفة الغربية (330 كم)، قطاع غزة (59 كم)، مرتفعات الجولان والقدس الشرقية، القدس هي مقر الحكومة والعاصمة المعلنة مؤخرا، على الرغم من أنها لم تحظى باعتراف دولي واسع.[1](أنظر الخريطة رقم 13).

إسرائيل نسبيا دولة صغيرة الحجم قليلة العمق الجغرافي (هذا الأمر أثر بشكل مباشر في سياستها الدفاعية) وذات تضاريس متنوعة، تتكون من سهل ساحلي طويل ومرتفعات في المناطق الشمالية والوسطى وصحراء النقب في الجنوب، تمتد على طول البلاد من الشمال إلى الجنوب على طول حدودها الشرقية وهي

[1] الجزيرة، **"جغرافية إسرائيل"**، الجزيرة، الموسوعة، آخر تحديث 2019، في: https://www.aljazeera.net، تم الاطلاع بتاريخ: 20 افريل 2023.

المحطة الشمالية للوادي المتصدع العظيم، على الرغم من صغر حجمها حوالي 470 كم من الشمال إلى الجنوب و135 كم من الشرق إلى الغرب، الا أنها تضم أربع مناطق جغرافية: السهل الساحلي للبحر الأبيض المتوسط، مناطق التلال في الشمال، وسط إسرائيل ووادي الصدع العظيم والنقب، كما يجدر الإشارة إلى أن الحدود الشمالية الإسرائيلية تتميز بوجود منحدرات ومناطق صعبة لكثرة قمم الجبال وخطوط تقسيم المياه، كما هو الحال عند حانيتاه في الجليل بشمال شرق إسرائيل وفي الشمال عند الحدود اللبنانية التي تنحدر فيها الجبال بمقدار 3 كم ما بين بلدتي لبونة وبلدة الناقورة.[1]

يأخذ شكل الدولة شكلا طوليا يضيق عند منطقة الوسط قبالة الضفة الغربية ويتسع عند صحراء النقب في الجنوب كما توضحه أدناه الخريطة رقم (13)، مما يجعل التجمعات السكانية تنتشر على الساحل والشمال، ما يفرض على صانعي القرار الإسرائيلي تحديات كبيرة تتعلق بعدم توفر العمق الاستراتيجي الكافي، حيث لا يزيد العمق الجغرافي بين طولكرم في الضفة الغربية ونتانيا في إسرائيل عن 15 كم مربع، وهذه المساحة الضيقة بين المدينتين تتميز جغرافيا بانبساط سطح الأرض وعدم وجود عوائق طبيعية، ومنه تصبح البلاد عرضة للاختراقات الخارجية[2] ويضعها تحت رحمة دول الجوار، خاصة في ظل تمركز السكان الكثيف بمنطقة السهل الساحلي الإسرائيلي وعند الحدود مع لبنان وسوريا.[3]

تعتبر الحدود السياسية لإسرائيل من أكثر المسائل القانونية المثيرة للجدل على مستوى الأمم المتحدة فهي لحد الآن لم تعلن عن حدودها الرسمية بالكامل منذ انشائها سنة 1948، فالحدود المعلن عنها بين إسرائيل والدول المجاورة هي مع مصر والتي تمر بين منطقتي سيناء والنقب، مع الأردن كذلك في وادي

---

[1] مروان المعشر، إدوارد بي جيرجيان، وآخرون، **"دولتان أم دولة واحدة؟ نظرة ثانية إلى المأزق الإسرائيلي-الفلسطيني"**، (واشنطن، مركز كارينيغي للشرق الأوسط، 27 فيفري 2019)، ص 55.

[2] لغياب الدفاع في العمق الجغرافي عمدت إسرائيل إلى إقامة العديد من الحواجز الأمنية إضافة إلى إقامة حائط خرساني كبير يفصل بين بعض الأراضي الفلسطينية وإسرائيل (الخط الأخضر)، كما قامت بإنشاء سلسلة من المواقع الصناعية والمستوطنات بشكل أحزمة دائرية لإعاقة الاختراق كما أن الحرب يجب أن تحدث على أراضي الخصم، لكون الفكرة أن هنالك فارقا بين المساحة الجغرافية (النظرية) والمسافة الاستراتيجية (العملية)، لكون حركة التقدم في القتال لا تقاس عسكريا بالكيلومترات وانما على أساس المسافة الواقعية التي يضطر العدو قطعها والوقت المستغرق، أبرزها: **مستوطنات غور نهر الأردن وشمالي فلسطين على الحدود اللبنانية إضافة إلى مستوطنات غوش عتصيون وكتلة الأطواق حول القدس القديمة**. عن:

Ministry of Defence Strategic Dossiers, **"Geopolitical Overview of Conflicts 2011"**, (Spain, Spanish Institute of Strategic Studies, 2011), p 74.

[3] محمود توفيق محمود، **"الجغرافيا السياسية لإسرائيل"**، (القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، ط 1، 1977)، ص 127.

عربة وفي مرج بيسان والتي تم تحديدها ضمن معاهدتي السلام، كما تم تحديد الحدود بين لبنان إسرائيل والجولان سنة 2000 بتدخل الأمم المتحدة "قوات اليونيفيل" من خلال ما يسمى **بالخط الأزرق أو خط الانسحاب** لانسحاب القوات الإسرائيلية من الجنوب اللبناني، ليتم سنة 2005 تعيين إسرائيل لحدودها مع قطاع غزة بموجب **الخط الأخضر**.[1]

الخريطة (13): موقع إسرائيل من شرق المتوسط

Source: "Israel's Borders Explained in Map": https://reliefweb.int/map/israel

إسرائيل لم تنشأ بشكل طبيعي مثل الوحدات السياسية الدولية، حيث قامت على أنقاض أرض مستقلة متمثلة في أرض فلسطين في ظل ظروف تاريخية خاصة جعلت منها عدوا تاريخيا لأغلب دول المنطقة العربية والاسلامية، لكون الأمر ارتبط بمصالح استعمارية وعقيدة أيديولوجية قائمة على خلق موطن لليهود ومن ثم جلبهم من مختلف أصقاع العالم، وتعززت هذه الفكرة تحديدا بعد انعقاد مؤتمر بازل في

[1] مروان المعشر، إدوارد بي جيرجيان، وآخرون، **مرجع سابق**، ص ص 56-60.

سويسرة سنة 1898، الذي بموجبه تم رسم ملامح دولة إسرائيل المرتقبة بقيادة **"ثيودور هرتزل" (Theodor Herzl)** لتجمع يهود الشتات على ما يعتبرونه أرض الميعاد وتأسيس وطن لهم، بدعم من الإمبراطورية البريطانية آنذاك وفي 2 نوفمبر 1917 صدر وعد بلفور قبيل انتهاء الحرب العالمية الأولى وبعد سنة واحدة من اتفاقية سايكس بيكو، الذي وعد اليهود بإقامة وطن لهم في فلسطين، ليتم بموجبه تدفق اليهود لفلسطين، وكرد فعل عن ذلك اندلعت الثورة العربية الكبرى بقيادة القسام سنة 1935، ونشوب حرب النكبة التي ترتب عنها هزيمة الجيوش العربية ونشأة إسرائيل على فكرة دينية هي العودة إلى أرض الميعاد، ومنذ ذلك الحين ظلت السياسات الإسرائيلية متأثرة بهذه الفكرة والتي ارتبطت بتحقيق حلم وطن قومي من النيل إلى الفرات، بعد أن كان أقصى حلم لليهود في نهاية القرن التاسع عشر لم شمل يهود الشتات في حارة كبرى.[1]

يتكون النسيج الاجتماعي لإسرائيل يتكون من سكان الريف المعروفين بسكان المستوطنات وأغلبهم من المهاجرين الذين وصلوا بعد 1948، ويشكل اليهود حوالي ثلاثة أرباع مجموع السكان، أما الباقي فهم من العرب الفلسطينيين المسلمين والمسيحيين والدروز، في حين أن العرب يمثلون الأغلبية الساحقة في قطاع غزة والضفة الغربية (هنالك نوع من التمييز العنصري فيما يخص ما يسمى بعرب إسرائيل)، كما أن المجتمع اليهودي يضم مجموعتان عرقيتان رئيسيتان هما اليهود من أوروبا الوسطى والشرقية وأحفادهم الذين يتبعون التقاليد **الأشكنازية**، أما القسم الآخر هم اليهود الذين هاجروا من البحر الأبيض المتوسط وشمال إفريقيا والذين يتبعون **السفارديم**، وعليه يوجد حاخامان رئيسيان في إسرائيل أشكنازي وسفاردي، يسود بينهما توتر واختلافات كبيرة بسبب الفروقات الثقافية والهيمنة الاجتماعية والسياسية للأشكناز في المجتمع الاسرائيلي الأكثر ثراء، في حين أن السفارديم يعيشون حياة بسيطة، وهم أكثر فقرا وأقل تعليما من الأشكناز ومنه أقل تمثيلا في المناصب السياسية العليا في اسرائيل.[2]

يركز واقع الاقتصاد الإسرائيلي على زيادة اندماج اقتصاد الدولة في الأسواق العالمية، حيث أحرزت إسرائيل تقدما كبيرا رغم الظروف الصعبة مثل الزيادة السكانية السريعة، الانفاق الباهظ على الدفاع، ندرة الموارد الطبيعية (خاصة المياه)، ارتفاع معدلات التضخم، صغر السوق المحلية إضافة إلى مقاطعة

---

[1] مهدي دهب حسن، **"إشكالات الجغرافيا السياسية ودورها في رسم السياسة الإسرائيلية"**، (الخرطوم، مركز الراصد للدراسات السياسية والاستراتيجية، ط 1، 2008)، ص 38.

[2] حسين أبو النمل، **"الاقتصاد الإسرائيلي"**، (بيروت، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، ديسمبر 1988)، ص ص 31-38.

الدول العربية باستثناء مصر منذ 1979، الأردن منذ 1994 والامارات العربية المتحدة والبحرين والمغرب منذ 2020 فسياسة التطبيع أكسبت إسرائيل مكانة وأهمية كبيرة إقليميا ودوليا، فعلى الرغم من مختلف العقبات حققت إسرائيل مستوى معيشة مرتفع لمعظم سكانها، ونموا في قطاعي الصادرات الصناعية والسياحة، إلى جانب تفوقها في الصناعات التكنولوجية المتقدمة (الهاي تك)،[1] كما تعتمد إسرائيل في ناتجها القومي على نسبة معدلات الضرائب والتي هي من أعلى المعدلات في العالم حيث تشغل خمسي قيمة الناتج القومي الإجمالي لإسرائيل.

تضم الأراضي الاسرائيلية مجموعة من الموارد المعدنية التي ساهمت بتعزيز الاقتصاد الإسرائيلي من بينها: البوتاس والبروم والمغنيزيوم المستمدين من مياه البحر الميت، خام النحاس في وادي عربة، الفوسفات وكميات قليلة من الجبس في النقب والرخام في الجليل، إضافة إلى كميات معتبرة من النفط في شمال النقب وجنوب تل أبيب، إلى جانب اكتشافات الغاز في شمال النقب وشمال شرق بئر السبع وفي مياه المنطقة الاقتصادية الخالصة الإسرائيلية ما عزز من مكانة ونفوذ إسرائيل وثقلها في شرق المتوسط على حساب ميزان القوة العربي، فالغاز أصبح يشغل أهمية كبرى في ميزان الطاقة الإسرائيلي (عزز من أمن الطاقة الإسرائيلي على الأمد البعيد) فمنذ سنة 2009 واكتشاف حقل تمار وليفياثان تغير الاقتصاد واحتلت إسرائيل أهمية استراتيجية في الحوض الشرقي، ليتحول الغاز إلى الوقود الرئيسي لتوليد الكهرباء وللصناعات الكبيرة لكونه أقل كلفة وتلويثا كما شجع المبادرات في مجال الطاقة ومنح التراخيص من أجل تطوير البنى التحتية لمختلف الشركات الدولية العاملة في مجال الاستكشاف والتنقيب عن الغاز،[2] حاليا إسرائيل من الدول المنتجة والمصدرة للغاز في شرق المتوسط حيث تربطها شراكات مع دول الجوار على غرار مصر، قبرص واليونان، ما عزز من أهميتها لدى الغرب خاصة في ظل الحرب الروسية الأوكرانية وشح الغاز الذي تعاني منه الدول الأوروبية.

تعتبر إسرائيل من الناحية السياسية جمهورية ديمقراطية ذات نظام حكم برلماني برئاسة رئيس الوزراء، أما هيئة التشريع فهي الكنيست أو الجمعية وهي هيئة تتكون من غرفة واحدة تضم 120 عضوا

---

[1] حسين أبو النمل، **"اتجاهات الاقتصاد الإسرائيلي 2010-2017: مزيد من كثافة الرسملة والأتمتة والعولمة"**، (تقرير، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، مركز الجزيرة للدراسات 30 أوت 2017)، ص ص 2-7.

[2] شادي سمير عويضة، **"استغلال الغاز الطبيعي في حوض شرق البحر المتوسط وعلاقته بالنفوذ الإسرائيلي في المنطقة"**، (بيروت، لبنان، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ط 1، 2019)، ص ص 40-46.

يتم انتخابهم كل أربع سنوات، بينما الهيئة القضائية تكون منفصلة، يمارس الأعضاء وظائف مهمة في اللجان الدائمة كم يتم استخدام اللغة العبرية باعتبارها اللغة الرسمية للبلاد واللغة العربية كوضع خاص.

شهدت إسرائيل في الفترة الأخيرة تغييرات في المشهد السياسي، حيث اتفق الكنيست مبدئيا على حل نفسه (20 جويلية 2022) ووضع نهاية لحكومة **نفتالي بينيت (Naftali Bennett)** على أن يتولى وزير خارجية إسرائيل **يائير لابيد (Yair Lapid)** مسؤولية الحكومة الانتقالية حتى انتهاء فترة الانتخابات المبكرة، باعتبار أن إسرائيل تدخل مشهدا سياسيا مألوفا وهو اضطراب التفاعلات السياسية بين الأحزاب المشكلة للائتلاف الحكومي الإسرائيلي الذي تدخل فيه تفصيلات اقتصادية، أمنية وثقافية الأمر الذي قد يدفعها للانهيار أو الاستمرار، فبعد انتخابات أفريل 2021 وفوز حزب الليكود بأكبر عدد من المقاعد 31 مقعدا، فإن نتنياهو فشل في تشكيل الحكومة، ليسارع لابيد في تشكيل حكومة تسيير الأعمال (بتكليف من الرئيس) ذات طابع أيديولوجي هو اقصاء نتنياهو من السلطة حتى لو كانت الحكومة متباينة بين اليمين المتطرف واليسار، أو حتى الجلوس مع تيار الاخوان المسلمين الفلسطيني (جزب القائمة الموحدة)، وعليه تم الاتفاق على الذهاب إلى انتخابات مبكرة في أكتوبر 2022 في ظل وجود معضلات سياسية في أجندتها، حيث أنها تحتاج إلى تمرير سياسات توافقية مع عرب الداخل لضمان استقرارهم المعيشي والمجتمعي، إضافة إلى تمرير سياسات استيطانية جادة في الضفة الغربية خاصة في مسألة فصل القدس الشرقية على امتدادها الفلسطيني للمحافظة على هوية إسرائيل اليهودية،[1] هنالك مجموعة من العوامل ساهمت في سقوط حكومة بينيت رغم تحقق بعض النجاحات وذلك راجع :

- لسياسة نتنياهو في إدارة المعارضة وسيطرته على الأحزاب الدينية المتطرفة والأحزاب القومية الدينية، إلى جانب إقناع بعض نواب الكنيست على عدم تمرير بعض القوانين مثل قانون المساواة، وإقناعهم كذلك بالانشقاق عن الائتلاف (نجح فيه حيث انشق ثلاث نواب في فترات متباينة)؛
- تناقص نفوذ إسرائيل على الأراضي المحتلة، حيث فشل الائتلاف في ترسيخ وجوده قانونيا في الضفة الغربية والاكتفاء بسياسة الأمر الواقع الذي بدأت هي الأخرى في التلاشي، كما تعاظمت ظاهرة التنظيم الذاتي للمجمعات الاستيطانية التي تعد نواة اجتماعية-سياسية

[1] فازع صوافطة، **"الحكومة الإسرائيلية الجديدة: تداعيات التشكيل في ظل تعاظم قوة اليمين المتطرف"**، المركز الديمقراطي العربي، الدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 5 جانفي 2023، ص ص 1-6.

للأحزاب القومية المتطرفة مثل "عوتسماه يهوديت" (بقيادة بن غفير) التي أقلقتها سياسة حكومة بينيت؛

- التباين الأيديولوجي داخل الائتلاف، بمعنى هل يظل "الحريديم" في حياتهم الدينية بعيد عن العمل والجيش أو سيتم دمجهم في الدولة عن طريق توظيفهم وتجنيدهم إلزاميا؛
- تبني التطبيع الأفقي بدلا من التطبيع الرأسي، أي الفشل في عقد اتفاقات تطبيع جديدة مع الدول العربية ما دفع الحكومة إلى تعميق العلاقات مع الدول المطبعة معها (الامارات والمغرب بالتحديد)، بالرغم من أن سياسات التطبيع ليست محددا لبقاء الحكومات الإسرائيلية من عدمها والدليل على ذلك أن الاتفاق الابراهيمي لم يشفع لنتنياهو للبقاء في السلطة، رغم أن إسرائيل بحاجة للتطبيع مع دول مثل السعودية والعراق لتمرير مشاريع إقليمية تدعم نهضة الاقتصاد الإسرائيلي.[1]

إن عودة نتنياهو للسلطة ولقيادة الحكومة الاسرائيلية للمرة السادسة يكرس احتكار اليمين المتطرف للمشهد السياسي بالتركيز على العلمانية الأقدم ولفترة طويلة وانحسار احتمالات عودة اليسار، كما أن المجتمع الإسرائيلي يعاني حاليا من صراع التعديلات القضائية، بموجب هذه الإصلاحات القضائية يسعى **ياريف ليفين (Yariv Levin)** وزير العدل الإسرائيلي لتعديلات واسعة تشمل تقليص صلاحيات المحكمة العليا وإعادة هيكلة الجهاز القضائي أي نقل الصلاحيات القضائية من محكمة العدل العليا إلى الكنيست، ما أدى إلى بروز مظاهرات واسعة من قبل الشعب الإسرائيلي وانقسامات حادة شملت قوات الجيش، النخبة الاقتصادية، رجال السياسة ومؤسسات المجتمع المدني، لا تزال نتيجة الصراع الإسرائيلي الداخلي حول هذه التعديلات القضائية في طور التشكل ويمكن أن تتطور بطرق مختلفة كما يمكن أن تكون لها تأثير على الخارج الإسرائيلي، لذلك لا يمكننا الجزم حول المآلات النهائية.[2]

الأهمية الجيوسياسية المهمة لإسرائيل في منطقة شرق المتوسط مكنتها من احتلال الصدارة في المنطقة والانفراد بمجموعة من المقومات التي تمتلكها المتمثلة في: الموقع الجغرافي، الحدود البرية والاشراف

---

[1] صالح النعامي، **"حكومة إسرائيل الجديدة: تحولات في السلطة وبيئة الصراع"**، مركز الجزيرة للدراسات، 12 مارس 2023، ص ص 2-10.

[2] محمود جرابعة، **"صراع التعديلات القضائية وتداعياته على الإسرائيليين والفلسطينيين"**، (قطر، مركز الجزيرة للدراسات، 25 مارس 2023)، ص ص 1-14.

على المسطحات المائية، النسيج الاجتماعي والثقافي، السياسات الداخلية المتبعة في مختلف المجالات السياسية العسكرية، الثقافية والاقتصادية، الانخراط في مختلف المبادرات الأوروبية والأطلسية لتعزيز مصادرها وحماية أمنها القومين وما عزز من مركزها أكثر في المنطقة هو اكتشافات حقول الغاز الضخمة التي برزت عندما تضاعفت احتياجات الغاز لدى قطاع إنتاج الطاقة والصناعة والمشاريع التي صاحبت هذه الاكتشافات، لكونها وفرت مصدر استراتيجي للطاقة في إسرائيل بعيدا عن التوترات السياسية الأمر الذي أحدث تغيير كبير في توقعات مشهد الطاقة في البحر المتوسط.

الانقسامات الإسرائيلية الداخلية الحادة تستدعي التوقف عند مجموعة من النقاط، ومنها وضع السياسة الخارجية الأمريكية بالنسبة لشرق المتوسط من ناحية ملف السلام عموما، والذي تتحدث عنه إدارة بايدن وكذلك مسار السلام الإبراهيمي، الملف النووي الإيراني وكيفية التصدي له.

مختلف هذه الأزمات الداخلية قد تدفع لتدهور العلاقات مع الدول المجاورة أو الشركاء الإقليميين، وعليه قد يتأثر التعاون في مجال الطاقة وتصدير الغاز الطبيعي، واستثمارات الشركات الأجنبية في مشاريع الطاقة في إسرائيل.

المطلب الثاني: مشروع الشرق الأوسط الكبير لانفتاح الاقتصاد الإسرائيلي

أهداف إسرائيل تتنوع حسب طبيعة القضية التي تسعى لتحقيقها، فإلى جانب الآليات السياسية والعسكرية والأمنية فهي لم تهمل الجوانب الاقتصادية، التي تعتبرها من أبرز العوامل التي تسعى لتحقيقها **(يسميها ولفرز بأهداف تأكيد الذات Self-Assertions Goals)** فمنذ قيام إسرائيل أولت أهمية كبيرة لطبيعة العلاقات الاقتصادية التي يجب أن تقوم عليها اتجاه جوارها الإقليمي أي الطاقة ومصادر المياه، وذلك للاندماج في العملية الاقتصادية الإقليمية والدولية بشكل فعال لتخرج من دائرة **"الغيتوية"**[1]، حيث غيرت تكتيكها العنيف مع دول الجوار ودعمت عمليات السلام بداية من مؤتمر مدريد للسلام، اعتمدت

[1] **الغيتوية:** هي نظام منغلق تتعارض بطبيعتها مع الديمقراطية التي هي نظام منفتح كما أنها تتعارض مع الأحزاب الإسلامية، الانعزالية الغيتوية نسبة إلى الغيتو وهو كل شكل من أشكال اليهودية الانعزالية وسط الشعوب التي عاشوا بينهم، والغيتو عبارة عن حي أو مجموعة من الشوارع المخصصة لاقامة **القاهال اليهود** (كلمة عبرية تعني جماعة كبيرة أو طائفة من اليهود في إحدى مدن الشتات).

عن: رشاد عبد الله الشامي، **"الشخصية اليهودية الإسرائيلية والروح العدوانية"**، (القاهرة، دار الهلال للنشر، ط 1، 2002)، ص ص 11-14.

إسرائيل على مجموعة من الآليات في تعزيز وجودها وأمنها الاقتصادي والطاقوي في المنطقة وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المطلب.

بدأ مصطلح الشرق الأوسط[1] في التداول السياسي والفكري في خمسينيات القرن الماضي بهدف فرض هوية جديدة للمنطقة تضمحل فيها الهوية العربية ضمن ما يسمى **بالشرق أوسطية**، يتحول العالم العربي بكل مكوناته الثقافية، السياسية والحضارية إلى مجرد وسط هدفه ادخال دول غير عربية مثل تركيا، إيران في هذا الإقليم تمهيدا لإضفاء الشرعية على كيان آخر هو إسرائيل، فكرة الشرق الأوسط الكبير تهدف إلى: **صياغة خريطة جيوسياسية جديدة تعيد ترسيم الحدود والتوازنات في منطقة الشرق الأوسط والعالم الإسلامي** كما برزت رؤية الولايات المتحدة الأمريكية التي تنص على ضرورة تحول الأنظمة العربية والإسلامية إلى أنظمة ديمقراطية وهو الأمر الذي سيقضي على الإرهاب ويعزز الأمن القومي للولايات المتحدة، روجت إسرائيل للنظام الشرق أوسطي من خلال مستويين فكري والآخر رسمي بدعم من "ثيودور هرتزل" الذي طرح فكرة إنشاء **"كومنولث شرق أوسطي"** في إطار التعاون الإقليمي لتنمية البنية الأساسية لدول المنطقة.[2]

تعد المبادرة التي أعلنها الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش الأبن في مارس 2004 وطرحها مجددا في قمة مجموعة الثماني في جوان 2004، تأكيد على مجموعة من القيم التي تدعو إلى تشجيع الديمقراطية والحكم الصالح وبناء المجتمع المعرفي وتوسيع الفرص الاقتصادية وفق الطرح الأمريكي، من خلال إزالة الحواجز والقيود التجارية وتشجيع الاقتصاد الحر وتدفق البضائع بما يخدم مصالح مختلف الشركات متعددة الجنسيات واستثماراتها في عالم الجنوب، تستند هذه المبادرة إلى تقريري برنامج الأمم المتحدة لعامي 2002 و2003 وتقرير التنمية الإنسانية العربي لسنة 2004، بهدف الحفاظ على مصالح الولايات المتحدة الأمنية، الجيواستراتيجية ومصالح حلفائها بالإضافة إلى ضرورة إعادة تشكيل منطقة الشرق

---

[1] **مصطلح الشرق الأوسط:** هو مصطلح استعماري تم استعماله أول مرة من قبل المؤرخ الأمريكي ألفريد ما هان (صاحب نظرية القوة البحرية) سنة 1902، وشاع استخدامه بعد الحرب العالمية لإنشاء مركز قيادة وتمويل الشرق الأوسط للحلفاء، أما المشروع الشرق أوسطي استعمل كعنوان لنظام إقليمي جديد متضمنا نظاما إقليميا وسوقا مشتركة لإيجاد ترتيبات وعلاقات وتفاعلات سياسية، اقتصادية وأمنية في المنطقة بهدف دمج إسرائيل في المنطقة وجعلها دولة طبيعية بحجة تحقيق الازدهار والتنمية لشعوب المنطقة.

عن: محمود أحمد صلاح الدين، **"المشروع الشرق أوسطي والنظام الدولي الجديد"**، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير، (فلسطين الضفة الغربية، جامعة بيرزيت، كلية الدراسات العليا، قسم الدراسات الدولية، 2001)، ص ص 20-26.

[2] لقاء مكي، **"الشرق الأوسط الجديد: اختلاق الفوضى"**، (مصر، دار المعرفة للنشر، ط 1، 2006)، ص ص 58-60.

الأوسط عبر الإصلاح الاقتصادي، الاجتماعي والسياسي بالإضافة إلى الحفاظ على المصالح القومية الحيوية وتغيير خريطة المنطقة، ففكرة الشرق أوسطية الإسرائيلية لها بعد جيو- اقتصادي يتم من خلاله ربط المنطقة بالسياسات الإسرائيلية حتى يسهل اختراقها سياسيا وأمنيا، فالفكرة تطورت مع احتلال العراق سنة 2003 وبلورة مفهوم الشرق الأوسط الكبير وفق تقاطع وتناغم المصالح الأمريكية الإسرائيلية في المنطقة، فالمشروع بصفة عامة طرح كآلية سياسية، ثقافية واقتصادية غايتها طمس معالم ومقومات الثقافة العربية الإسلامية ودمجها في الثقافة الغربية، وخلق سوق شرق أوسطية لتسهيل عملية التفكيك والانقسام وكطريقة لإدخال إسرائيل وتطوير اقتصادها في المنطقة تحت غطاء نشر الديمقراطية واحترام حقوق الانسان.[1]

جاء المسعى الأمريكي لأجل ترجمة الشرق أوسطية إلى واقع ملموس، من خلال الضغط على إلغاء المقاطعة العربية لإسرائيل وجعل عملية التطبيع العربي الإسرائيلي شرطا للعلاقات السياسية الاقتصادية مع الولايات المتحدة الأمريكية، ومسلكا في تحقيق الضمان الأمني ونوع من الضغط على الأطراف العربية للمشاركة في عملية التسوية، في حين تمثلت أهداف الولايات المتحدة الأمريكية من المشروع، على احتواء القوى القومية والقوى المتهمة بمسميات تصدير الإرهاب مثل: إيران والعراق بالاعتماد على تركيا وإسرائيل فضلا عن تجسيد اختلال إقليمي في القوة لصالح إسرائيل على حساب العرب، مع دفع عملية التسوية وفق التصورات والمصالح الإسرائيلية وتحويلها إلى عملية لصنع السلام، لتختتم في الأخير بدعم الدول العربية الموالية والمؤيدة للانتشار والنفوذ الأمريكي.[2]

عملت إسرائيل ومنذ قيامها سنة 1948 على إقامة علاقات مع دول الطوق العربي مثل: سوريا، لبنان، مصر وتركيا من جهة أخرى، لتوظف من خلالها القدرات لأجل الديمومة والمحافظة على التفوق في منطقة الشرق الأوسط وتنفيذ المشروع الخاص بالتوسع والامتداد، حيث عملت إسرائيل على إنشاء شبكة من المصالح الاقتصادية تهتم بمجالات التجارة، المياه، الطاقة والأمن باعتبار أن النموذج الإسرائيلي له القابلية والقدرة على التعامل والتفاعل مع الاقتصاديات العربية بغية تغيير التوجهات العربية بأخرى تهتم

---

[1] نادية مصطفى، **"الشرق الأوسط الكبير محاولة لإعادة رسم الخريطة العربية"**، (مصر، المؤتمر السنوي لمركز البحوث والدراسات السياسية، جويلية 2007)، ص 92.

[2] عبد الصمد ناجي ملا ياس، **"مستقبل العلاقات التركية الإسرائيلية في ضوء مشروع الشرق أوسطية"**، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، ع 2، ص ص 401-402.

بالتعاون والتكامل بدلا من الصراع، وعليه تتمكن إسرائيل من تحقيق تنميتها على حساب المنطقة من ناحية وإقامة نظام جديد وفق الرؤية الصهيونية (إلغاء الهوية العربية) والتعاون الشامل، بدلا عن النظام الإقليمي العربي من ناحية أخرى، يكون فيه للأطراف الإقليمية دور فعال.[1]

فالاهتمام الإسرائيلي الاقتصادي والمؤسساتي انصب على صياغة مشاريع للتعاون الاقتصادي الإسرائيلي-العربي من خلال مجموعة من المشاريع التي قام بها حزب العمال الإسرائيلي تحت عنوان "عملية السلام والتعاون الاقتصادي" في إطار بناء نظام إقليمي جديد يسمح بانفتاح إسرائيل اقتصاديا في منطقة شرق المتوسط، [2]

يقوم هذا المشروع على إعادة تنظيم الشرق الأوسط كوحدة اقتصادية تضم إسرائيل عبر احداث تغييرات في اقتصاديات دول المنطقة من خلال استحداث سوق شرق أوسطية[3]، بكل ما يستدعيه ذلك من إقامة مشاريع مشتركة، بناء محطات الطاقة (استقبال الغاز، الاستخراج والإسالة)، محطات تحلية مياه البحر (تمتلك إسرائيل إحدى أكبر محطات التحلية)، تأسيس بنية من المواصلات والاتصالات، تطوير الزراعة خاصة في المناطق الصحراوية واعتماد كبير على الطاقة الشمسية، دعم السياحة، فتح الحدود وتشجيع المنافسة، فإبراز الجوانب الاقتصادية والمالية والتجارية، الحديث الدائم عن المشاريع المشتركة والاستثمارات المحلية والأجنبية، الحدود المفتوحة للبضائع الأشخاص الأفكار والتكنولوجيا ما هو إلا تسويق للسلام السياسي (السلام الذي نتحدث عنه هل هو عادل ومتكافئ أم تسوية مفروضة تقيدها علاقات القوة والهيمنة) بغلاف رخاء وتنمية اقتصادية.[4]

---

[1] **المرجع نفسه**، ص 403.

[2] شمعون بيريس، **"الشرق الأوسط الجديد"**، تر محمد حلمي عبد الحافظ، (المملكة الأردنية الهاشمية، عمان، الأهلية للنشر والتوزيع، ط 1، 1994)، ص ص 73-80.

[3] عبرت دول عربية على تأييدها لإقامة نظام شرق أوسطي في المنطقة، إضافة لاتفاق أوسلو الذي ينص على تعاون اقتصادي "إعلان المبادئ بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية" حيث لاق ترحيبا من مصر المغرب عمان الأردن وتونس واستعدادا من تركيا للمشاركة، وعبر إعلان الدر البيضاء الصادر عن المؤتمر الاقتصادي العالمي للتنمية في الشرق الأوسط وشمال افريقيا (نوفمبر 1994)الذي شارك فيه كل الدول العربية باستثناء العراق، ليبا، سوريا ولبنان، لرغبت الأطراف الحاضرة في المؤتمر بناء الأسس لمجموعة اقتصادية للشرق الأوسط وشمال افريقيا تقتضي في مرحلة حرية تدفق البضائع، رأس المال واليد العاملة عبر المنطقة. عن:
مؤسسة الدراسات الفلسطينية، **"البيان الختامي لمؤتمر القمة الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال افريقيا الدار البيضاء 1 نوفمبر 1994"**، مجلة الدراسات الفلسطينية، م 5، ع 20، خريف 1994، ص ص 255-259.

[4] جميل هلال، **"استراتيجية إسرائيل الاقتصادية للشرق الأوسط"**، (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط 1، 1995)، ص ص 20-31.

مشاريع الانفتاح الإسرائيلي المقترحة في إطار التعاون الاقتصادي الإقليمي تتألف من:

- مشاريع بناء وتطوير بنى تحتية ومرافق عامة في مجالات مثل المياه الطاقة (الغاز، النفط، الكهرباء) المواصلات والاتصالات (طرق برية، سكك حديدية، خطوط جوية مباشرة، موانئ واتصالات سلكية ولاسلكية)؛
- مشاريع ثنائية بين إسرائيل وإحدى الدول العربية، أو إقليمية مع العديد من الدول العربية في مختلف المجالات بأنشطة إنتاجية أو خدماتية محددة مثلا: مشروع ربط البحر الأحمر أو البحر المتوسط بالبحر الميت، مشاريع متعلقة بالمياه مثل: تجفيف بحيرة الحولة، مشروع الجليل الأعلى، غور الأردن، الجليل الغربي ومشروع العوجا "اليركون" و"اليركون 2"...)؛
- عمليات تساهم في توطيد عملية التطبيع الإسرائيلي-العربي (آثار اتفاقية أبراهام) مثل دعم إسرائيل للبحرين أمنيا، تأسيس الإمارات صندوق للاستثمار في إسرائيل بقيمة 10 مليار دولار، فتح المجال الجوي للدول المطبعة مثل الامارات، البحرين، السعودية، التشاد والسودان أمام الطائرات الإسرائيلية؛[1]

تصب المشاريع الاقتصادية الإسرائيلية في خدمة تنظيم شروط اندماج إسرائيل في المنطقة بشكل واقعي وخلق نوع من **التطبيع الاقتصادي** (غير المتكافئ) مع دول الجوار عبر عدد من الآليات التي تخدم:

- تحول إسرائيل إلى مركز رئيسي من مراكز البنية التحتية الإقليمية في المشرق العربي؛
- تسهيل حصولها على الطاقة وبأرخص تكلفة ممكنة خاصة الغاز والنفط، تخفيض تكلفة الكهرباء عبر ربط شبكتها الكهربائية بشبكات الدول العربية المحيطة وإقامة مشاريع استراتيجية مع دول الجوار (مصر، قبرص واليونان)، حيث تسعى إسرائيل من خلال مشاريع استخراج الغاز من حوض شرق المتوسط لإضفاء ركيزة رابعة لاقتصادها القومي؛
- تحسين موضعها الاقتصادي دوليا، الذي يبرز من خلال:
  - أنها كانت وسيط لنقل المياه من لبنان إلى الأردن ومن مصر إلى غزة، استغلال مصادر المياه التي تقع خارج سيطرتها (مصادر مياه سوريا والجولان)، التدخل للحد من نمو الأوضاع

[1] **مرجع نفسه**، ص ص 31-54.

الديمغرافية في الجوار التي ترفع من مستويات الاستهلاك المائي (فرض قيود على دخول الفلسطينيين لمناطق الحكم الذاتي)؛

- السعي لإحياء شبكة الطرق البرية والبحرية والسكك الحديدية التي ربطت فلسطين قبل سنة 1948 بمحيطها العربي كنموذج من التطبيع؛
- الشركات الإسرائيلية متعددة الجنسيات التي ساهمت في دمج الاقتصاد الإسرائيلي بالسوق الدولية؛
- صناعة التقنية العالية (الهاي تك) الذي يساهم في أكثر من 46% من حجم الصادرات الإسرائيلية؛
- الصناعات العسكرية وصناعة الأسلحة ذات التقنية العالية.[1]

يمكن القول بأن مشروع الشرق الأوسط فتح المجال لانفتاح لاقتصاد الإسرائيلي واندماجه في منطقة الشرق الأوسط بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية، الأمر الذي مكن إسرائيل من اختراق اقتصادات الدول العربية المجاورة تحديدا مصر، الأردن ولبنان وربطها باقتصادها، بشراكة كل من الامارات، السعودية والبحرين (اتفاقية أبراهام) باعتبار أن إسرائيل هي امتداد للغرب والحامي لمصالحه مما يتطلب ابقائها قوية، كم أن المشروع يجسد نوع من الاعتراف بشرعية الوجود الإسرائيلي في فلسطين، كما يمكن اعتباره ملحق بصفقة القرن تمهيدا لضرب الحقوق السيادية للشعب الفلسطيني في المنطقة، تحت غطاء السلام على طريق الازدهار والتنمية الاقتصادية.

يعتبر الاقتصاد الإسرائيلي هو اقتصاد سوق مختلط تلعب فيه الحكومة دورا مهما جنبا إلى جنب مع القطاع الخاص المتطور، اليوم هو من بين أهم الاقتصادات في العالم وفي شرق المتوسط تحديدا، الذي يركز على توحيد المصلحة الاقتصادية والسياسية للدول المطبعة للحفاظ على مكانة، أمن واستقرار إسرائيل في شرق المتوسط.

[1] حسن لافي، **"الرؤية الاستراتيجية الإسرائيلية لغاز حوض شرق المتوسط"**، مجلة الميادين، 20 سبتمبر 2022، في: https://www.almayadeen.net/articles/، تم الاطلاع بتاريخ: 28أفريل 2023.

المبحث الثاني: أمن الطاقة في الإدراك الاستراتيجي الإسرائيلي

تعتبر محددات الجغرافية السياسية من أبرز العوامل التي تصاغ على أساسها توجهات الدول الاستراتيجية في مختلف دوائرها الإقليمية والدولية، بما يحقق المصالح والأهداف الحيوية لأمنها القومي الشامل؛ أصبح البعد الطاقوي متغيرا أساسيا في بناء التوجه الاستراتيجي الأمني الإسرائيلي في السنوات الأخيرة بعد اكتشافات حقول الغاز في الحوض الشرقي للمتوسط، وذلك لضمان سيطرة إسرائيل على مصادر الطاقة في المنطقة في ظل تنافس القوى الإقليمية وتواجد القوى الدولية، على غرار التهديدات التي أصبحت تطال أمن الطاقة الإسرائيلي في جوارها الإقليمي.

المطلب الأول: المفهوم الإسرائيلي لأمن الطاقة

❖ تأصيل لمفهوم أمن الطاقة

تنفرد مسألة الطاقة بأهمية كبيرة لكونها تلعب دورا كبيرا في تحديد قوة الدولة ووضعها في النظام الدولي، خاصة في ظل التنافس والصراع للسيطرة على مصادر الطاقة التي تتميز بالندرة (النفط، الغاز الطبيعي) وطرق الامداد المستمر بها؛ الأمر الذي دفعنا للتركيز على مسألة تأمين الطاقة وتدفق امداداتها التي تندرج ضمن أولويات الأمن القومي والاستراتيجية العسكرية للدولة.

شهدت فترة ما بعد الحرب الباردة تغييرات في المقاربات التي تخص بالدراسة والتحليل مفهوم الأمن ليتجاوز الفهم التقليدي الذي يقتصر على الحماية العسكرية للحدود الإقليمية للدولة، إلى دائرة أوسع من خلال التركيز على أبعاد أخرى أشمل على غرار الأمن الإنساني، الأمن البيئي، الأمن الغذائي وأمن الطاقة.

سيطرت النظرة التحليلية للمدرسة الواقعية التقليدية على الدراسات الأمنية خلال وإلى غاية نهاية الحرب الباردة، والتي ربطت التصور الأمني بالقوة العسكرية ومركزية الدولة لكون السياسة الدولية هي صراع مستمر من أجل القوة لتحقيق المصلحة الوطنية العليا للدولة في نظام دولي يتميز بالفوضى، بعد انهيار نظام القطبية الثنائية تم توسيع دائرة مفهوم الأمن، حيث برزت العديد من القضايا والاهتمامات الدولية التي تتجاوز المسألة العسكرية، وتركز على قضايا بناء الدولة، التنمية، الثقافة والاقتصاد،[1] فبروز تهديدات وتحديات يتعذر حلها باستعمال القوة العسكرية أدى للبحث عن مستويات ووحدات تحليلية

[1] سليمان عبد الله الحربي، **"مفهوم الأمن: مستوياته وتهديداته (دراسة نظرية في المفاهيم والأطر)"**، المجلة العربية للعلوم السياسية، م 2008، ع 19، 31 جويلية 2008، ص 10.

تتعدى العامل العسكري لعوامل تكنولوجية، معرفية واقتصادية، ومن أبرز المنظرين في هذا السياق **باري بوزان Buzan Barry**الذي عرف الأمن على أنه: "العمل على التحرر من التهديد" لكون جوهر الأمن هو البقاء والوجود، أما على المستوى الوطني أنه: "قدرة الدولة على الحفاظ على هويتها المستقلة ووحدتها الوظيفية"، أما في سياق النظام الدولي ينظر للأمن على أنه: "قدرة الدولة والمجتمعات على الحفاظ على كيانها وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير المعادية لها" في ظل بيئة دولية فوضوية يكون تحقيق الأمن فيها أمرا نسبيا لذلك تم تضمين مفهوم الأمن أبعاد مختلف (سياسية، اقتصادية، اجتماعية وبيئية) تتماشى وطبيعة التهديدات القائمة.[1]

❖ **أولا: مفهوم أمن الطاقة**

يعد أمن الطاقة أحد تراكمات التوسع في مفهوم الأمن، الذي تشكلت معالمه وبرزت مكانته العلمية ضمن العديد من المتغيرات لفترة ما بعد الحرب الباردة، حيث أضحى متجليا في الاستراتيجيات والتوجهات الكبرى للدول التي تعنى بقضية الطاقة وأمنها على المستويين الداخلي والخارجي.

يعود أصل كلمة الطاقة إلى اللفظ اليوناني بمعنى **"القوة في حالة الحركة"**، وترجع جدور التفكير الاستراتيجي في مجال الطاقة بالمفهوم التقليدي السائد في القرن التاسع عشر الذي يشمل صناعة النفط (حفر أول بئر نفطي سنة 1859 بولاية بنسلفانيا في الولايات المتحدة الأمريكية) لتصبح هذه الأخيرة مسألة اهتمام قومية.[2]

في حين أن التوظيف السياسي لمفهوم أمن الطاقة يرجع إلى فترة الحرب العالمية الأولى، مع **وينستون تشرشل Winston Churchill** الذي اعتبره يكمن في "التنوع والتنوع فقط"، مؤكدا على أولوية تنويع مصادر الطاقة (تم التحول من استخدام الفحم كوقود للسفن إلى استخدام النفط)، وتبلور أساس أمن الطاقة في هذه الفترة على أمن العرض بأسعار معتدلة بشكل يضمن تزويد الدول بموارد طاقوية آمنة وكافية،[3] إضافة لتجاوز مدلول المفهوم إلى تدخل القوى الكبرى في العديد من المناطق المنتجة لضمان أمن تدفق امداداتها من النفط والغاز الطبيعي ما زاد من حدة صراعات الطاقة التي تهدد الأمن القومي في بعده الاقتصادي للدول المستهلكة، وما يرافقه من تنافس وصراع طاقوي بين القوى الكبرى في المناطق

---

[1] **مرجع نفسه**، ص ص 11-20.

[2] محمد ختاوي، **"النفط وتأثيره في العلاقات الدولية"**، (بيروت، لبنان، دار النفائس للنشر والتوزيع، ط 1، 2011)، ص 395.

[3] Daniel Yergin,**"Ensuring Energy Security"**, Foreign Affairs, vol 85, N 2? 2006? PP 69-82.

الجيوسياسية المصدرة للموارد الحيوية.[1] (أوجد ما يعرف **بالمعضلة الطاقوية**: أي أن تعظيم دولة لمواردها الطاقوية هو تهديد لسياسة الطاقة لدولة أخرى).

تصاعد الاهتمام بالجانب الاقتصادي وقضايا أمن الطاقة ضمن الأبعاد الجديدة للأمن، الأمر الذي ساهم في ظهور مفهوم **وطنية الطاقة Energy Nationalism** باعتبار أن وقف الامدادات لم يعد سلاحا يمكن استخدامه من قبل الدول المنتجة في علاقاتها مع الدول، وانما التوجه نحو تمكين الدول من احكام سيطرتها على المجال الطاقوي ضمن قطاعها الاقتصادي وحماية هذا الأخير من تداعيات الاستثمار الأجنبي.[2]

يختلف مفهوم مبدأ وطنية الطاقة بين الدول المنتجة والمستهلكة على النحو التالي:

- بالنسبة **للدول المستهلكة**: ترتبط بتحقيق الاكتفاء الذاتي، وتوفير مخزون استراتيجي لمواجهة تحديات التقلبات الطاقوية في سوق الطاقة العالمي سواء من حيث السعر أو الإمداد مع التوجه لمصادر الطاقة البديلة.
- أما **الدول المنتجة**: تركز على أولوية أمن احتياطاتها الطاقوية لارتباطها الأساسي بأمنها القومي.[3]

التطور الابستمولوجي الأكاديمي والممارساتي لمفهوم أمن الطاقة يضعنا أمام العديد من التعريفات لذلك سنقوم بذكر عدد منها على سبيل المثال لا الحصر:

- **الوكالة الدولية للطاقة:** "أمن الطاقة هو تواصل الاستقرار في الأسعار المقبولة التي هي في المتناول، مع استمرار الاهتمام بقضايا البيئة" أي التركيز على عوامل استقرار سوق الطاقة _العرض والطلب_ لتفادي الصراعات.[4]
- **البنك الدولي:** "ضمان إنتاج الدول للطاقة واستخدامها في إطار توافرها بسعر معقول، لتسهيل النمو الاقتصادي الذي يقود إلى خفض مستويات الفقر وتحسين مستويات المعيشة

---

[1] خديجة عرفة محمد، **"أمن الطاقة و آثاره الاستراتيجية"**، (الرياض، المملكة العربية السعودية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ط 1، 2014)، ص 52.

[2] **مرجع نفسه**، ص 56.

[3] **مرجع نفسه**، ص ص 60-69.

[4] International Energy Agency, **"What is Energy Security"**, at https://www.iea.org/topics/energy-security, on May 3, 2023.

للوصول لخدمات الطاقة الحديثة"، بمعنى أولوية التعاون بين الدول المنتجة والمستهلكة لتحقيق مصلحتهما الطاقوية.[1]

- **الدول الصناعية الكبرى:** تأمين امدادات الطاقة واستقرارها وتنويع مصادرها، مع العمل على تأمين البنية التحتية لمصادر الطاقة، خفض الاعتماد على المورد الخارجي بالتحول نحو الطاقات البديلة لضمان الأمن القومي.

يمكن التوصل إلى أن: نظام طاقة بدون أمن أو بأمن مضطرب معناه ارتفاع الأسعار وهذا ما أدلت به الحرب الروسية الأوكرانية مؤخرا، لذلك تم التوجه إلى إعادة النظر في تعريف مفهوم أمن الطاقة للتعامل مع الأوضاع الجديدة، بالتركيز على أربع طرق: تنويع مصادر الطاقة، المرونة في استعمال وسائل الطاقة، الاندماجية أي إزالة العوائق للاستعمالات المتعددة لمكامن الموارد والامدادات والشفافية، إضافة إلى المتغيرات في النظام السياسي العالمي جراء بروز قوى إقليمية مهمة ذات احتياطات طاقوية ضخمة.[2]

في إطار الدراسة نولي الأهمية لإسرائيل باعتبارها من بين الدول التي تشهد اكتشافات طاقوية ضخمة (الغاز الطبيعي) في مياهها الإقليمية، الأمر الذي دفعها نحو تعزيز مقومات قوتها التي تستند على أبعاد أمنية متعددة من بينها أمن الطاقة الذي يعد أساس تقدمها الاقتصادي في الوقت الحاضر.

❖ ثانيا: المفهوم الإسرائيلي لأمن الطاقة

يحتل أمن الطاقة الإسرائيلي مكانة مهمة للغاية في استراتيجية الأمن القومي الاسرائيلي[3]، وعلى الرغم من هذه الأهمية فإنه يَنْذُر وجود دراسات أو تقارير إسرائيلية تعكس هذا الجانب من الاستراتيجية الأمنية

---

[1] The World Bank Group, **"Energy Security Issues",** Moscow, Washington DC, December 5, 2005, p 3.

[2] وليد خدوري، **"اهتزاز في مفهوم أمن الطاقة"**، جريدة العرب الدولية، الشرق الأوسط، ع 16212، 18 افريل 2023، ص ص 1-2.

[3] **استراتيجية الأمن القومي الإسرائيلي:** قدرة الدولة على التصدي للتهديدات التي تواجه وجودها ومصالحها بفاعلية في جميع الظروف، كما يشمل الجهود التي تنفذها الحكومة لتوفير الفرص التي تضمن تحقيق هذه الغاية، ويعتمد تحقيق هذه الغاية على تبني استراتيجية وطنية شاملة تشمل المبادئ التي توجه النشاطات التي تنفذها الدولة في إطار سعيها لتحقيق أهداف الأمن القومي، بمكوناتها العسكرية وغير العسكرية، حيث تضم مجموعة من المقومات على غرار النظام الساسي والقوة العسكرية نجد المقومات الاقتصادية، حيث تعد رافدا رئيسيا للقوة العسكرية الإسرائيلية فثروة الدولة المتمثلة في: زيادة الدخل والإنتاج القومي، بنيتها الصناعية المتقدمة توفر لها بيئة لتعزيز قدراتها العسكرية، فقاعدة التصنيع الثقيل تمنحها القدرة على استفادة الطاقة الكامنة في التصنيع الحربي وقت الضرورة ومنه تحقيق المصالح الإسرائيلية. عن:
صالح النعامي، **"استراتيجية الأمن القومي الإسرائيلي في ضوء التحولات الجيواستراتيجية"**، (قطر، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، ط 1، أوت 2022)، ص ص 18-24.

لتل أبيب؛ لعل ذلك يعود في جزء منه إلى كون هذا العنصر يشكل نقطة ضعف في الميزان الشامل للقوة الإسرائيلية بشكل عام، الأمر الذي دفع إسرائيل للتحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية سابقا حيث تم عقد مذكرة اتفاق سنة 1979 ويتم تجديدها بهدوء كل خمس سنوات، حيث بموجبها تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بتزويد إسرائيل بالنفط في الحالات الطارئة، كم أنه فتح المجال لشراكات أخرى.[1]

إن الأمن الإسرائيلي بشكل عام وأمن الطاقة بشكل خاص لا يقف عند حدود الاعتماد على الآخرين، فإسرائيل اعتمدت في مخططاتها على الاستيلاء على حقول نفط عربية منذ الستينات للتغلب على نقطة ضعفها المتمثلة في نقص الإمدادات مقارنة بالقوة العسكرية الهائلة التي تمتلكها، من بين أشهر الخطط الإسرائيلية في هذا المجال الخطة التي تم تسريبها في بداية سنة 2002 وتعرف باسم **"عملية شيخينا"** لاحتلال الآبار النفطية العراقية وإعادة إحياء خط الموصل-حيفاء؛ علاوة على ذلك اعتمدت إسرائيل **"سياسة الاختراق الجيوبوليتيكي الإقليمي"** كمحاولة منها لتخطي الدائرة المحيطة ونسج علاقات مع دول إسلامية نفطية قادرة على تأمين حاجاتها النفطية، تعتبر كازاخستان واحدة من دول آسيا الوسطى التي تشكل ساحة ملائمة لهذه الطموحات الإسرائيلية لتأمين حاجاتها الحيوية من الموارد الأولية والطاقة، وبالتالي صيانة وتحصين سياسة أمن الطاقة لديها؛ فعدا عن خطط تل أبيب لإحياء خط الموصل-حيفاء هنالك خطط أخرى أهمها مشروع القرن الاستراتيجي الذي تشكل تركيا أساسه وذلك لربط البحور الأربعة (بحر قزوين، البحر الأسود والبحر الأحمر) ويساعد على ربط منطقة آسيا الوسطى بالشرق الأوسط، ضمن رؤية تركية لدور محوري في مشروع طاقة أكبر يمتد من الصين شرقا إلى أوروبا غربا ومن تركيا شمالا إلى الهند جنوبا والتي انضمت إلى المشروع نهاية 2008، حيث يتضمن أنابيب لنقل النفط، الغاز، الماء والكهرباء من تركيا إلى إسرائيل (لا يزال قيد الدراسة لتوتر العلاقات بين كل من إسرائيل وتركيا).[2]

تغيرت المستجدات في سياسة أمن الطاقة الإسرائيلي خاصة مع الاكتشافات المعتبرة للغاز في المنطقة الاقتصادية الخالصة الإسرائيلية والمشاريع والشراكات التي نجمت عنها، إضافة للسياسات التي تقوم بها تل أبيب لضمان وتأمين العديد من موارد الطاقة لا سيما النفط (الامارات) لضمان عدم اختراق أمن الطاقة الإسرائيلي؛ بناء على ذلك عاشت إسرائيل مرحلة يمكن تسميتها **"الطور الانتقالي"** حيث انتقلت

---

[1] Steven W. Popper, James Griffin, **"Natural Gas and Israel's Energy Future: A Strategic Analysis Under Conditions of Deep Uncertainty"** , RAND Corporation, Infrastructure, Safety, and Environment Program, 2017.

[2] Shira Efron,**"The Future of Israeli-Turkish Relations",** RAND Corporation, Santa Monica Calif, 2018, pp 18-22.

بموجبها من الاعتماد الكامل على مصادر الطاقة الخارجية والتي كانت تسخر فيها قدراتها السياسية، العسكرية والأمنية لتأمينها، إلى امتلاك ثروة طبيعية كبيرة بل وتخطط إسرائيل لاستغلالها من أجل تحقيق أهدافها في التوسع الجيوسياسي والعسكري، فالطاقة لم تعد هدفا فحسب بل أصبحت أداة من أدوات فرض القوة والنفوذ، لذلك فإسرائيل تسعى جاهدة لاستخدام كل الوسائل والطرق من أجل أمن الطاقة خدمة لمصالحها.

يعد الاقتصاد الإسرائيلي من بين الاقتصاديات الأقوى في الشرق الأوسط وشرق المتوسط خصوصا، (تتفوق على الولايات المتحدة الأمريكية في بعض القطاعات، كقطاع البحث العلمي في بعض مجالاته)، وهو اقتصاد سوق مختلط حكومي وخاص لهما نفس درجة التطور، تشمل قطاعات الصناعة الأساسية في إسرائيل الصناعات العسكرية، صناعة التكنولوجيا الفائقة (هاي تك)، السياحة، المعدات الطبية، صناعة الألماس وصناعة الكيماويات ومعالجة المعادن، الأمر الذي يحتاج إلى إمدادات مستمرة وآمنة من الطاقة للحفاظ على التفوق الاقتصادي ملازمة مع إنجاح المشروع الإسرائيلي التوسعي (اتفاقية أبراهام)حيث فرض أن تتم الإنجازات الاقتصادية التي تحققها إسرائيل في خضم تطور ديناميكيات هذا المشروع،[1] الذي حقق الاستقلالية الطاقوية وفتح أسواق جديدة لمختلف منتجاتها، وهذا راجع لنقطتين:

- **أولا:** اكتشافات موارد الغاز الطبيعي الضخمة في شرق البحر المتوسط، فبينما كانت إسرائيل تعتمد على الواردات الخارجية لتلبية معظم احتياجاتها أمن الطاقة، كما أنها تنفق مبلغا ما يعادل أكثر من 5% من ناتجها المحلي على واردات منتجات الطاقة، واعتماد قطاع النقل والمواصلات بشكل رئيسي على البنزين ووقود الديزل، فضلا عن استخدام الفحم المستورد بغية إنتاج الكهرباء، كما كانت تستورد الغاز من مصر، لكن منذ أواخر سنة 2019 أصبحت تصدر الغاز لكل من مصر والأردن؛
- **أما ثانيا:** راجع لتعزيز إسرائيل لعلاقاتها الاقتصادية مع الدول العربية ودول الخليج، والتي تتحكم فيها المحددات الأمنية والسياسية بدرجة كبيرة، إذ تقوم إسرائيل بالإمدادات الأمنية المتطورة

[1] Erez Cohen, **"Development of Israel's Natural Gas Resources: Political, Security and Economic Dimensions"**, (Ariel University, Israel, Political Science Department, March 2018), pp 16-20.

وبالمعلومات الاستخباراتية في مقابل حصولها على أسواق لمنتوجاتها وخدماتها المتنوعة إضافة إلى تزويدها الآمن والمستمر بالنفط.[1]

بموجب اكتشافات حقول الغاز الإسرائيلية منذ 2009 دخلت إسرائيل عصر جديد بعدما شهدت ثورة حقيقية في مجال سياسات الطاقة، وامتلكت قوة اقتصادية ودبلوماسية جديدة هائلة، مع بدأ تدفق إمدادات الغاز سنة 2013 من حقل تمار هذا الأخير مكن تل أبيب من تجاوز الآثار سلبية التي عانت منها بعد الثورة المصرية وتضرر خط الغاز العربي ومنه انقطاع امدادات الغاز المصري، الغاز الطبيعي أصبح موردا رئيسيا لتلبية الحاجات الرئيسية للاقتصاد الإسرائيلي المحلي، كما تعتمد الاستراتيجيات الإسرائيلية فيما يتعلق بالغاز الطبيعي على الاحتفاظ والسيطرة على 500 مليار متر مكعب من الغاز دون تصديره، حيث تكفي احتياجاتها لغاية 2060 حسب دراسة لمعهد أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي بجامعة تل أبيب **The Institute for National Security Studies (INSS)**.[2]

نظرا لهذه الاكتشافات من الغاز، انتقلت إسرائيل من مرحلة الاعتماد الكامل على مصادر الطاقة الخارجية إلى مرحلة مهمة تحوز فيها ثروة طبيعية ضخمة تسعى من خلالها لتحقيق أمن طاقتها بل وحتى تحقيق أهدافها التوسعية جيوسياسيا وعسكريا لتتجاوز بذلك حدود الاعتماد على الدول الأخرى.

تعيش إسرائيل مرحلة انتقالية هامة بعد الاكتشافات الطاقوية، إذ أصبحت في الوقت الحالي من المنتجين والمصدرين للغاز الطبيعي لدول الجوار والسوق الأوروبية خاصة ضمن حيثيات الحرب الروسية-الأوكرانية التي غيرت معالم السوق الدولية للغاز الطبيعي ليصبح بذلك محدد أساسي لتوجهات سياسات اسرائيل وتفاعلاتها التي تتباين بين صراع وتعاون في شرق المتوسط، للحفاظ على أمن طاقتها وأمنها القومي الذي أصبح يدرك من خلفية اقتصادية طاقوية، حيث استغنت عن استعمال الفحم والنفط في المولدات الكهربائية التي استبدلته بالغاز الأمر الذي خفف من درجة تلوث البيئة ومنه التوجه نحو الاقتصاديات النظيفة، بالإضافة إلى ارتفاع الدخل القومي بنحو 1.1% نتيجة تراجع حجم استيراد المحروقات بنحو 60%، ما عزز من مكانتها الجيوسياسية وتوطيد علاقاتها ببعض الدول العربية في إطار علاقات التعاون، خاصة بعد التراجع في حدة التوتر مع لبنان جراء ترسيم الحدود البحرية بين البلدين واستحواذ تل أبيب بشكل رسمي على ملكية حقل كاريش للغاز، وبذلك تكون إسرائيل قد نجحت في تأمين سوق إقليمية لغازها

---

[1] فضل النقيب، **"الاقتصاد الإسرائيلي"**، (بيروت، لبنان، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط1، 2021)، ص ص 41-55.

[2] شادي سمير عويضة، **مرجع سابق**، ص ص 78-80.

المكتشف (مصر، الأردن وفلسطين) وتحقيق الاندماج الاقتصادي في المنطقة، كما لم تستثني السوق الدولية، حيث أصبحت تصدر الغاز الطبيعي المسال للأسواق الأوروبية مستغلة قدرات محطات الإسالة المصرية.[1]

يتجلى الأمن العسكري لحقول الغاز الإسرائيلية إلى جانب الأمن الاقتصادي كأحد أشكال الأمن في مجال الطاقة، وباعتبار الطاقة هدفا وأداة فرض القوة والسيطرة في آن واحد؛ تسعى إسرائيل جاهدة لاستخدام كل الوسائل لحماية مصالحها وأمن طاقتها، حيث قامت إسرائيل بتطوير نظام **"مقلاع داوود الصاروخي"[2] David's Sling**،الذي دخل حيز الخدمة لحماية حقول الغاز البحرية في شرق المتوسط ضد أي مخاطر وغارات محتملة من دول الجوار على حقول الغاز الإسرائيلية خاصة حقل ليفياثان وتمار (استهدفت قوات المقاومة الفلسطينية منصة حقل تمار للغاز الطبيعي –ماي 2021- حيث تكبد الاقتصاد الإسرائيلي خسائر مالية قدرت بحوالي 1.8 مليار دولار)[3]، إضافة إلى منظومة **"باراك 8"[4] Barak 8** الدفاعية التابعة لمنظومة مقلاع داوود الصاروخي والتي تستخدم لحماية السفن البحرية من صواريخ كروز المضادة للسفن، كما تسعى لشراء أنظمة رادار ودفاعات صاروخية، سفن وقوارب دورية، سفن ذاتية القيادة إلى جانب تزويد السفن الإسرائيلية بنسخة من منظومة **"القبة**

---

[1] Simon Henderson,**"Israel Planning to Export Gas Via LNG Ship"**, The Washington Institute For Near East Policy Analysis, February 22, 2023, pp 1-3.

[2] **مقلاع داوود الصاروخي:** تم تسميت استنادا لقصة نبي الله داوود عليه السلام وقتله لجالوت بمقلاعه كما ورد في اليهودية، وهو نظام لاعتراض الصواريخ والقذائف متوسطة-طويلة المدى، تم تطويره من قبل شركات Rafael،Elta، Elbit وهي شركات إسرائيلية خاصة بأنظمة الدفاع المتقدمة، بالتعاون مع شركة Ration الأمريكية سنة 2008، وهو يتوسط منظومة القبة الحديدية والسهم، دخل حيز الشغل سنة 2017 ليستخدم سنة 2019 ضمن سلسلة من اختبارات الاعتراض للصواريخ. عن:

Defense Arab، **"منظومة الدفاع الجوي: مقلاع داوود"**، Defense Arab، في: https://defense-arab.com/، تم الاطلاع بتاريخ: 5 ماي 2023.

[3] إبراهيم الطاهر، **"استهداف منصة تمار للغاز يكبد إسرائيل خسائر فادحة"**، العربي 21، 16 ماي 2021، في: https://arabi21.com/، تم الاطلاع بتاريخ: 5 ماي 2023.

[4] **باراك 8: صواريخ دفاع جوي متوسط وطويل المدى، قرب قاعدة الظفرة الجوية، تعمل ضد الصواريخ الباليستية والطائرات المسيرة، حيث تتولى Israel Aerospace Industriesصناعة** مجموعة من الأنظمة الحديثة باراك على أساس باراك 8 الأصلي الذي تم تصميمه وانتاجه بشكل مشترك مع الهند، ليكون نظاما محمولا على متن السفن، وقد تم تعديله للعمل مع القوات البرية، **بدأ** انتاجه سنة 2017. عن:

The Times of Israel، **"باراك 8"**، The Times of Israel، في: https://ar.timesofisrael.com/، تم الاطلاع بتاريخ: 5ماي 2023.

الحديدية الدفاعية الصاروخية"[1] **Iron Dome** التي تتيح تفجير الصواريخ التي قد تستهدف المنصات البحرية، لحماية أمنها البحري من خطر التواجد العسكري الإيراني في المنطقة، التوترات مع سوريا وتهديد حزب الله اللبناني، الأمر الذي أذى لزيادة الانفاق الحكومي الإسرائيلي على قواتها البحرية بهدف حماية مخزون النفط والغاز قبالة سواحلها، كما دفعت شركة **"إنرجين" Energean** ملايين الدولارات للحصول على حقوق في تطوير حقلي الغاز تانين وكاريش والاستثمار في موارد الطاقة الإسرائيلية، كما تم نقل منصة عائمة لإنتاج، تخزين وتحميل الغاز وضعت على بعد 100 كم من السواحل الإسرائيلية في عرض البحر المتوسط، وتم استلام 4 طرادات ألمانية من قبل البحرية الإسرائيلية سنة 2019 من أجل حماية وتأمين حقول الغاز كما وستشكل قوة ردع للتهديدات المحتملة للمواقع والمنشآت الاقتصادية البحرية في ظل التوتر الشديد في المنطقة.[2]

كما يتبين لنا أن لاكتشافات الطاقة وعمليات التنقيب المتواصلة شرق المتوسط تأثير بالغ الأثر في المنطقة وعلى مستوى تعزيز أمن الطاقة الإسرائيلي بالخصوص.

ترى إسرائيل في استمرارية إمدادات الطاقة أولوية رئيسية لتحقيق أمن الطاقة لديها؛ فإسرائيل تعتمد نهج عسكري بامتياز لذا فموثوقية الطاقة يمثل قضية حياة أو موت لاقتصادها وأنشطتها العسكرية فأغلبية حقول الغاز الإسرائيلية المكتشفة بعيدة عن الشاطئ، لذا فهي بحاجة للكثير من الجهد لحمايتها من الهجمات الخارجية- تم تجربة عدم الاستقرار في شرق المتوسط وأثره على أمن الطاقة الإسرائيلي خاصة بعد الثورة المصرية وتوقف الامدادات وأحداث مرمرة- كما تأتي الاستدامة كأولوية ثانية من خلال تطوير إمدادات الطاقة المحلية بالتركيز على الطاقات المتجددة والعمل

---

[1] **القبة الحديدية الدفاعية الصاروخية:** تعد المرحلة الأخيرة من تطوير نظام صاروخ حيتس (آرو) الذي بدأ مطلع التسعينات، حيث ساهمت صدمة حرب لبنان سنة 2006في تسريع اتخاذ إسرائيل قرارها بتطوير نظام دفاعي مضاد للصواريخ سنة 2007، لتقوم إسرائيل باستغلال الحرب على غزة في مارس 2008 لتطوير هذه المنظومة بعد أن اخترقت صواريخ المقاومة لأول مرة بلدة عسقلان، لتدخل المنظومة أواخر مارس 2011 الخدمة العملياتية، وهو نظام دفاع جوي نشط محمول لاعتراض الصواريخ قصيرة المدى، قذائف الهاون والمركبات الجوية غير المأهولة. عن:

عوزي روبين، **"تقويم أولي لأداء المنظومة الدفاعية القبة الحديدية"**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2018، ص ص 2-7.

[2] شادي سمير عويضة، **مرجع سابق**، ص ص 80-81.

بالشعارات الدولية التي تدعو للطاقة الخضراء (الاستدامة البيئية)، وتقليل استيراد الموارد الطاقوية أي التخلص من التبعية والاعتماد على الدول الأخرى.[1]

المطلب الثاني: التصورات الإسرائيلية لتهديدات أمن الطاقة في شرق المتوسط

تبرز أهمية الطاقة في كونها أحد أبعاد الأمن القومي والأمن الاقتصادي، خاصة بالنسبة للدول المتقدمة صناعيا، لذلك هنالك حاجة ملحة ومستمرة لضمان أمن واستمرار تدفق امدادات الموارد الطاقوية بالنسبة لهذه الدول؛ تعتبر إسرائيل أحد الفاعلين الجدد في هذا المجال، خاصة بعد اكتشافات الموارد الهيدروكربونية في حوض شرق المتوسط، حيث اعتمدت على سياسات واستراتيجيات لتأمين وتعزيز مكانتها كفاعل مركزي في سوق الطاقة في المنطقة، لكن رغم ما تتيحه هذه الاكتشافات من فرص وامتيازات، إلا أنها تفرض في نفس الوقت تحديات وتهديدات تقف أمام عمليات التنقيب، الاستخراج، الإنتاج والتصدير لكون إسرائيل تعاني بالأساس من رفض وجودي وصراع عربي-إسرائيلي متجدر في المنطقة، فضلا عن تهديدات أخرى يمكن حصرها فيما يلي:

01/ معيقات تجارية وتقنية أمام تصدير الغاز الإسرائيلي

لفهم معضلة تصدير الغاز لدى إسرائيل والتحديات التي تصاحب هذه المرحلة، يجب التذكير بكيفية تصدير الغاز ونقله والذي يتم عبر مسارين:

- **المسار الأول:** عن طريق ضخه عبر أنابيب مباشرة من الحقول إلى الموردين أو إسالته ومن ثم شحنه عن طريق السفن، ليتم إعادته لحالته الغازية مرة أخرى لدى الدولة المستقبلة، لضخه في شبكة الغاز الخاصة بها؛ التحديات التي تواجه تصدير الغاز الإسرائيلي عبر المسار الأول، تصطدم بأسعار الغاز المنخفضة على مستوى العالم، ففي أوروبا على سبيل المثال يصل سعر الغاز إلى حوالي 3.6 دولار لكل مليون وحدة حرارية، بينما تتراوح تكلفة استخراج الغاز في حقل ليفياثان حوالي 5 دولارات لكل مليون وحدة حرارية، في حين تصل تكلفة النقل عبر خطوط الأنابيب إلى 3.5

[1] Michael Hochberg, **"Israel's Energy Potential: Securing the Future"** , (Middle East Institute Policy Focus Series (MEIPF) , August 2016), p 2.

دولار لكل مليون وحدة حرارية، ليصبح بذلك اجمالي سعر التصدير حوالي 8 دولار لكل مليون وحدة حرارية، أي ضعف السعر في أوروبا؛[1]

- **المسار الثاني:** من خلال محطة لإسالة الغاز الطبيعي على السواحل الإسرائيلية، وحسب الخبراء الأمنيين فإن هذا الخيار غير عقلاني لكون له تداعيات سلبية على مختلف المستويات: يسبب انبعاثات غازية كبريتية سامة ما يؤثر على البيئة، على المستوى الأمني فكل منشآت النفط والغاز تصعب حمايتها، فمقدوف RPG يمكن أن يدمرها بسهولة في ظل التوتر والصراع الذي يسيطر على أغلبية علاقات إسرائيل بدول الجوار الاقليمي، ومن ناحية أخرى ورغم إمكانية إنشاء محطة للغاز الطبيعي المسال على حقل ليفياثان، إلا أنها على المستوى الاقتصادي مكلفة جدا، قد تصل إلى مليارات الدولارات فضلا عن الأمر قد يستغرق حوالي سبع (7) سنوات حتى تشرع إسرائيل في عملية التصدير، أي تعطيل وخسارة كبيرة لإسرائيل، [2]الأمر الذي دفع هذه الأخيرة لاستغلال خيار وقدرات الإسالة لمصرية لتصدير غازها، خاصة للاتحاد الأوروبي.
- كما يعد إنشاء محطات لتسييل الغاز الطبيعي قبل تصديره أحد أهم العقبات أمام تصدير الغاز الإسرائيلي، لصعوبة التعاون مع دول الجوار في هذا الخصوص، فإنشاء محطة تسييل على الخط الساحلي لإسرائيل على البحر المتوسط يواجه مخاوف أمنية لقدرة السلطات المصرية في التحكم في عبور الناقلات الحاملة للغاز المسال عبر قناة السويس، من خلال تشديد ضوابط السلامة على الشحنات الإسرائيلية من الغاز المسال، أما إحتمال محطة الإسالة على في ميناء إيلات على البحر الأحمر تواجه هي الأخرى صعوبات نتيجة ازدحام الساحل بالسكان، والقوانين البيئية المتشددة، بالإضافة إلى إمكانية تعرضها لهجمات من قوى المعارضة المسلحة أو هجمات صاروخية من مصر، الأردن والسعودية.[3]

---

[1] P. Richard Steiner,"**Environmental Risks of Condensate Releases-Leviathan Offshore Gas Project, Israel Independent Expert Opinion**" , Oasis Earth, Anchorage, Alaska USA, July 15, 2021, pp 56-58.

[2] **Ibid**. pp 58-60.

[3] أحمد قنديل، **"بعد اكتشافات الغاز في شرق المتوسط: هل تدفع إسرائيل إلى التعاون أم تشعل الصراع بين دول المنطقة"**، صحيفة الأهرام، القاهرة، 4 مارس 2013.

02/ التهديدات الأمنية والعسكرية للمنشآت البحرية

يشكل تواجد منشآت النفط والغاز البحرية على بعد مئات الكيلومترات من الشواطئ، خطرا كبيرا على مصالح الدولة القومية خاصة أن مادة الغاز سريعة الاشتعال، الأمر الذي يلزم الدول توفير أساليب حماية متنوعة وعالية الدقة ضد أي تهديديات وأعمال عدائية تستهدف هذه المنشآت؛ إسرائيل تمثل أحد هذه النماذج خاصة بعد تطوير قطاع الغاز، حيث أصبحت تنتج وتصدر إلى أسواق خارجية منها أسواق عربية: الأردن، مصر وفلسطين، وأسواق أوروبية، بعد أن حققت اكتفائها الذاتي واحتياجات السوق المحلية، عبر حقلي تمار وليفياثان، ما جعل فرص التهديد تتصاعد والتخوف من استهداف منصات غاز هذه الحقول التي تعد عصب حيوي لأمن الطاقة الإسرائيلي.

إن ما يؤرق القادة العسكريين في إسرائيل هو هاجس هجمات الصواريخ البحرية ضد حقول الغاز في مياهها الإقليمية شرق المتوسط، من قبل فصائل المقاومة في غزة أو هجمات الجماعات الإرهابية المسلحة في سيناء المصرية، إضافة إلى استهداف السفن البحرية ونشير في هذا الصدد إلى هجمات 2006 التي استهدفت سفينة ساعر-5 التي كانت تبحر قبالة سواحل بيروت من قبل حزب الله بصاروخ أرضي، ما دفعهم إلى إسناد مهمة حراسة عمليات التنقيب عن الغاز ومنشآته إلى الوحدة 13 في سلاح البحرية إضافة إلى ستة سفن هجومية مصممة لرد التهديدات المعادية، وسفينة حربية من طراز ساعر-6 في سابقة هي الأولى من نوعها لحماية منشآت استخراج الغاز في البحر المتوسط ضد أي هجمات محتملة، فإسرائيل تعتبر أمن منشئات الطاقة ومنصات الغاز الإسرائيلية في البحر المتوسط قضية أساسية لأنها في صلب مواجهة التهديدات فوق المياه وتحتها، كما أن هذا النظام الأمني يتطلب تسيير دوريات بحرية وجوية بشكل دوري ودون انقطاع، وهو نظام متطور لكشف واعتراض السفن.[1]

تعيش إسرائيل اليوم تهديدا أمنيا معقدا من قبل بعض الدول والجماعات في جوارها الإقليمي (فلسطين لبنان وايران)، فحركة حماس وحزب الله اللبناني، يهدد هذا الأخير بشكل مستمر باستهداف محطات استخراج الغاز في مياه الحوض الشرقي للمتوسط (التهديد باستهداف حقل كاريش للغاز)، وما يجعله مؤهلا لذلك امتلاكه التقنية الإيرانية المتطورة، إضافة إلى منظومة صواريخ بر بحر "ياخونت"

[1] Simon Henderson,**"The obstacles Still Facing Israel's Leviathan Gas Field"** , The Washington Institute for Near East Policy Analysis, December 31, 2019, pp 1-2.

الروسية،[1] كما أن القوات الفلسطينية تحاول إثبات قدرتها وإمكانياتها على استهداف حقول الغاز الإسرائيلية (فرض نفسها لاعبا في ملف غاز المتوسط)، تجسد هذا الأخير حيث ألحقت خسائر فادحة في الاقتصاد الإسرائيلي، بعد استهدافها خط أنابيب أشدود-عسقلان وحقل تمار للغاز سنة 2021، وذلك باستخدام طائرة مسيرة طراز شهاب (ترجمة حركة حماس عن نجاحها في تعطيل مصادر الطاقة الإسرائيلية) ونتيجة تصاعد عمليات القصف تم إغلاق حقل تمار مؤقتا من قبل شركة شيفرون الأمريكية المشغلة له حيث تكبد خلالها الاقتصاد الإسرائيلي خسائر بمليارات الدولارات.[2]

كما وأدى صعود إيران على المستوى الإقليمي ومساعيها للحصول على القدرات النووية إلى تغيير نظرة إسرائيل الأمنية تجاه المنطقة العربية، فبعد التوقيع على اتفاقية السلام مع كل من مصر والأردن تم التعامل مع إيران وحلفائها في المنطقة كأعداء استراتيجيين، فالعقيدة الأمنية الإسرائيلية حاليا تقوم على أنه في ضوء التغيرات والتوجهات في البيئة الاستراتيجية، فإن وجود إسرائيل ووحدة أراضيها لا يتعرضان للخطر مادامت إيران لم تطور أسلحتها النووية أو لم تحدث توازنات استراتيجية جديدة في المنطقة؛ فالنخبة السياسية والعسكرية الإسرائيلية تظهر تخوفا من تنامي الدور الإيراني في المنطقة،[3] هذه التحولات تمتد كذلك للشعب الإسرائيلي الذي أصبح يدعم الأحزاب اليمينية واليمينية الدينية المتطرفة الداعمة لتصعيد المواجهة العسكرية مع إيران، عمل نتنياهو وحلفاؤه من اليمين على التحذير من شدة الخطر الإيراني وفسروا الطموحات الإيرانية النووية على أنها جزء من خطة لإبادة الشعب اليهودي، على غرار ما فعله الألمان النازيون ضد اليهود وهوما انعكس على الأمن الجمعي للمجتمع الإسرائيلي،[4] حيث صنف مؤتمر **هرتسليا** أو ما يسمى عادة مؤتمر **"المناعة القومية"** الذي يعتبر من أهم الفعاليات التي تشكل السياسة الأمنية الإسرائيلية والتي أدرجت برنامج إيران النووي ونفوذها في منطقة الشرق الأوسط ككل كأبرز

---

[1] Naftali Granot,**"Hezbollah's Threats on Karish Gas Drilling Rig and Israeli Natural Gas Production- A Potential for a Miscalculation That May Lead to War**", (Reichman University, International Institute for Counter-Terrorism "ICT", With the Support of the Jusidman Foundation), August 2022, pp 1-3.

[2] Lilach Shoval,**" Hamas Attempting to hit Tamar Offshore Gas Rig with Rockets",** The Times of Israel, Mai 16, 2021, at: https://www.timesofisrael.com/, on: Mai 5, 2023.

[3] Dan Meridor and Ron Eldadi,**"Israel's National Security Doctrine: The Report of the Committee on the Formulation of the National Security Doctrine (Meridor Committee)",** Ten Years Later, Institute for National Security Studies, 2021.

[4] محمود جرابعة، ليهي بن شطريت، **"مواجهة إيران عسكريا: تحولات الجيش والسياسة في إسرائيل"**، مركز الجزيرة للدراسات، 23 ماي 2021، ص ص 5-6.

التحديات الوجودية التي تواجه الأمن القومي الإسرائيلي منذ سنة 2007 ومنه السعي لاحتواء الطموحات الإيرانية الاستراتيجية في المنطقة، ركز المؤتمر سنة 2022 على تخوفين رئيسيين لتل أبيب وهما جزء من أولويات السياسة الإسرائيلية:

أولا/ النفوذ الإيراني الإقليمي وملف الأسلحة النووية: تخشى إسرائيل من أن تتمكن إيران من إنتاج أسلحة نووية في نهاية المطاف، ذلك نتيجة زيادة إيران في نسب تخصيب اليورانيوم حيث وصلت لنسبة 60% إضافة إلى تسريع بناء أجهزة الطرد المركزي المتطورة دون أي رد دولي، بصورة يمكن أن تسرع من إنتاج إيران للأسلحة النووية وعليه توازن القوة ما بين إيران وإسرائيل إقليميا وهو ما تسعى إسرائيل لتجنبه، كما أن إسرائيل تتخوف من زيادة قوة حزب الله في لبنان وسوريا وحركة حماس في قطاع غزة المدعومين من قبل طهران، وعليه إمكانية المساس بالجبهة الداخلية الإسرائيلية.[1]

ثانيا/ تراجع انخراط الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط: الانسحاب التدريجي للولايات المتحدة الأمريكية من المنطقة يقلق تل أبيب، فالنهج المعتمد مع إيران حاليا أكثر صلحا ويستبعد خيار استخدام القوة العسكرية، فرغم استمرار التحالف الاستراتيجي مع إسرائيل إلا أن التغييرات التي حدثت في الساحة الدولية (التنافس الأمريكي-الروسي-الصيني المتنامي) والداخلية (انقسام المجتمع الأمريكي) قد يؤدي إلى بعض التعديلات في انخراط الولايات المتحدة الأمريكية في نزاعات الشرق الأوسط بما في ذلك ملف إيران؛ فسياسة العقوبات الاقتصادية والعزلة الدبلوماسية لم تكبح طموحات إيران لامتلاك التكنولوجيا النووية.[2]

كما وهنالك أسباب أخرى للتوتر الإسرائيلي المستمر حيال إيران منها: احتمالية تسلمها من طرف روسيا طائرات "سوخوي-35" الحديثة ومنظومة الدفاع الجوي المتطورة "أس 400"، يضاف لها المأزق الداخلي الحالي لحكومة تل أبيب جراء اتخاذها التعديلات القضائية، بالموازاة مع تصاعد نشاطات المقاومة الفلسطينية العسكرية والمدنية، التي كشفت عن نوع من القصور لدى القوات الإسرائيلية؛ من المستبعد أن تقدم إسرائيل على شن حملة عسكرية ضد مشروع إيران النووي قبل انتهاء مفاوضات فيينا الحالية ما بين طهران والقوى العالمية، كما ستحتاج إسرائيل للتنسيق المباشر مع الإدارة الأمريكية فيما يتعلق

---

[1] Dalia Dassa Kaye, Alireza Nader, and others, **"Israel and Iran a Dangerous Rivalry",** RAND Corporation, National Defense Research Institute, 2020, pp 27-30.

[2] **Ibid.** pp 63-65.

بالمواجهة العسكرية رغم التطور والتقدم العسكري الإسرائيلي، كما أن نهج إسرائيل الأفضل هو الاستمرار في حملة "مابام" لإضعاف قدرات إيران في سوريا خاصة ومنه الحد من التهديد الإيراني لإسرائيل في المنطقة (الولايات المتحدة الأمريكية تدعم أو تغض الطرف عنه طالما لم يتسبب في اندلاع حرب شاملة في المنطقة).[1]

عززت إيران حضورها كذلك داخل الساحة السورية مستغلة متغيرين؛ **الأول:** الانشغال الروسي بالحرب الأوكرانية، وسحب بعض قواتها ومعداتها العسكرية من سوريا، دفع طهران لتعزيز الدفاعات الجوية السورية لمواجهة الهجمات الإسرائيلية المتكررة بتزويدها بنظام 15 خرداد وصواريخ صياد-2، أما **ثانيا:** الزلزال الذي ضرب الشمال الغربي والجنوب التركي، حيث تم استغلاله لإدخال الآلاف من الأسلحة للأراضي السورية عبر معبر القائم الخاضع للسيطرة الإيرانية بحجة تقديم المساعدات.[2]

تنامي حدة الأزمة في سوريا والتدخل الروسي-الإيراني وتواجد حزب الله، دعما لقوات الأسد عزز من قوة المحور المعادي لإسرائيل وإمكانية استهداف المناطق الحيوية لتل أبيب، هذا التدخل مكن نظام الأسد من استعادة سيطرته على مناطق عديدة كان قد خسرها سابقا؛ أخذ التصعيد الإسرائيلي الإيراني منحى آخر منذ 8 أفريل 2023 وذلك بانضمام جبهة الجولان السورية المحتلة لجبهتي لبنان وغزة في تنفيذ ضربات صاروخية تستهدف الشمال الإسرائيلي ومواقع قريبة من حقول الغاز الإسرائيلية، فسلسلة الغارات التي شنتها إسرائيل على الأراضي السورية في محافظات دمشق، حلب وحمص، جاءت لتؤكد كفاءة عمل الأجهزة الأمنية والعسكرية الإسرائيلية، لصرف الانتباه عن الأوضاع التي تشهدها الساحة الداخلية الإسرائيلية المتعلقة بمسألة الإصلاح القضائي، وتأكيد منها على قدرتها على حماية أمنها في أعقاب الأزمة.[3]

أسست مختلف هذه التهديدات في الجوار الإقليمي لإسرائيل دشنت لمرحلة جديدة بالإمكان فيها تعطيل مصادر الطاقة الإسرائيلية، وقد تتحول مستقبلا من التعطيل إلى التدمير، وهو ما سيخضع أمن الطاقة الإسرائيلي لأزمات جد حرجة، ويضع التحالفات الإقليمية الناشئة أمام اختبارات غير مسبوقة، ما

---

[1] شادي عبد الوهاب منصور، **"رأس الأخطبوط: مدى فاعلية الاستراتيجية الإسرائيلية لمواجهة التهديدات الإيرانية"**، (الإمارات، أبو ظبي، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، ع 1566، 9 جويلية 2022)، ص ص 1-4.

[2] ماري ماهر، **"اشتباك جديد: التصعيد الإيراني الإسرائيلي في سوريا"**، (مصر، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، 16 أفريل 2023)، ص ص 1-2.

[3] **المرجع نفسه**، ص ص 3-4.

يفرض إعادة التفكير في مسألة الاستثمارات طويلة الأجل في حقول معرضة للخطر والتصعيد العسكري المستمر.

بناءً على جملة هذه التهديدات التي تواجه أمن الطاقة الإسرائيلي ومن ثم أمنها القومي، أضحى قطاع الطاقة من القضايا المحورية ضمن الاستراتيجية الطاقوية الإسرائيلية، والتي أبدت السلطات اهتماما واسعا بها، من خلال اعتماد جملة من السياسات والإجراءات الاستراتيجية لمواجهة هذه التهديدات، مثل تعزيز ترسانتها العسكرية لحماية منشآت النفط والغاز، إضافة إلى الدخول في تكتلات وتحالفات إقليمية على أساس اقتصادي (نتطرق لهذا العنصر بالتفصيل في الفصل الثالث).

المطلب الثالث: أهداف إسرائيل من تنويع مصادر الطاقة

تنويع مصادر الطاقة يشجع النمو الاقتصادي، فالحصول على الطاقة من عدة مصادر وموردين يحمي الدولة المستوردة من انقطاع الطاقة عندما لا يتمكن أو لا يرغب مصدر أو مورد واحد من تلبية الطلب، يضمن تنويع مصادر الطاقة الداخلية استمرار أمن الطاقة ويوفر مناخا خصبا لتعزيز ريادة الأعمال، الابتكار، الأبحاث والتطوير.

تسعى إسرائيل في مقدمة مرتكزات أمنها القومي إلى جانب إقامة إسرائيل الكبرى ذات الهوية اليهودية النقية، كقوة إقليمية مهيمنة في منطقة الشرق الأوسط وهو الهدف القومي الأعلى، إلى تحقيق مجموعة من الأهداف في مجالات مختلفة سياسية، اجتماعية، عسكرية، إيديولوجية واقتصادية، حيث تسعى الحكومة الإسرائيلية ضمن هذه الأخيرة إلى تحقيق الاستقرار وتنمية الاقتصاد الإسرائيلي باستثمار الإمكانات الذاتية والمساعدات الخارجية، وبسط السيطرة على اقتصاديات دول المنطقة بمختلف الأساليب المباشرة وغير المباشرة، فتح أسواق إسرائيلية جديدة في أنحاء دول العالم، التعامل مع التكتلات الاقتصادية الإقليمية والدولية للاستفادة من الامتيازات الممنوحة لأعضائها وخلق نوع من المصالح المشتركة، إلى جانب تأمين حصول تل أبيب على مزيد من الموارد المائية والنفطية (بحكم أنها تعاني شح فيها)،

لكي تتمكن من استيعاب المزيد من يهود الشتات، والسعي التدريجي لتقليص اعتماد الاقتصاد الإسرائيلي على المساعدات الأجنبية.[1]

في بداية سنة 2022 أعلن وزير البنية التحتية والطاقة والمياه الإسرائيلي (**يسرائيل كاتس Israel Katz**) عن أهداف اقتصاد الطاقة لغاية سنة 2030، والتي تركز على تقليل استخدام الوقود الأحفوري الملوث وبالتحديد انهاء استخدام الفحم تماما، للحد من الأضرار البيئية الناجمة عن انبعاثات غاز الكربون (القطاع الصناعي في إسرائيل مسؤول عن أكثر من 40% من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون)، فضلا عن المزايا الاقتصادية التي تتجلى في استغلال موارد الغاز الطبيعي المحلية والاستغناء عن الموارد الطاقوية المستوردة، أي تحسين أمن الطاقة واستقلال قطاع الطاقة الإسرائيلي، مع الحفاظ على موثوقية واستمرارية توافر إمدادات الطاقة، على ضوء التغيرات التي تحصل في خريطة الطاقة العالمية التي تتبلور على أساس الطاقات النظيفة، فاللوائح العالمية الملزمة بموجب اتفاقيات[2] مثل اتفاقية باريس للمناخ تدفع اقتصاديات الطاقة والنقل في جميع أنحاء العالم إلى استخدام الطاقات المتجددة (الطاقة الشمسية، الرياح، المياه) والغاز الطبيعي والمركبات الكهربائية، هذه الاتجاهات العالمية إلى جانب اكتشافات الغاز الطبيعي في المياه الاقتصادية لإسرائيل وزيادة صادرات الغاز المسال، جعلها من بين الدول الرائدة في العالم التي تستخدم الغاز الطبيعي، الطاقة الشمسية والطاقة الناتجة من أمواج البحر لغرض إنتاج الكهرباء، بالاعتماد على مصادر الطاقة المحلية إسرائيل تلج إلى عالم طاقة أكثر نظافة واستدامة له تبعات اقتصادية واستراتيجية إيجابية منها تحقيق الاكتفاء الذاتي وتعزيز الأمن القومي، كما يتم في نفس الوقت الترويج للمخطط التفصيلي الوطني لاقتصاد الطاقة TAMA 41 من قبل الوزارة والتي تعمل كإجراء قانوني لحماية مناطق تركز الموارد الطاقوية .[3]

---

[1] Gabriel Mitchell, **"Israel's Quest for Regional Belonging in the Eastern Mediterranean","The Scramble for the Eastern Mediterranean: Energy and Geopolitics",** Edited by Valeria Talbot (Milan, Italy, Ledizioni Led publishing, 2021), pp 13-16.

[2] **اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ**، ومن ضمنها **بروتوكول كيتو** الذي دخل حيز التنفيذ سنة 2005، والتركيز على أهمية انتهاج سياسة شاملة فيما يتعلق بظاهرة التغير المناخي، تعد من بين أهم الاتفاقيات التي تؤثر على التجارة النفطية العالمية على وجه الخصوص، حيث نص بروتوكول كيتو على اتباع مسار التنمية النظيفة كآلية يجب على الدول النامية اعتمادها في وضع سياساتها الطاقوية لتخفيض انبعاثات الغازات الحبيسة -خاصة غاز ثاني أكسيد الكربون-الناتج عن احتراق الوقود الأحفوري (الفحم، النفط والغاز).

عن: هيئة الأمم المتحدة، **"بروتوكول كيتو الملحق باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ"**، 2005، ص ص 2-4.

[3] State of Israel, Ministry of Energy,**"Energy Economy Objectives for the Year 2030",** Ministry of Energy, 2022, pp 4-5.

تنفيذ أهداف تنويع مصادر الطاقة الإسرائيلية يحمل في طياته منفعة اقتصادية وقيمة مالية كبيرة للسوق المحلي، تنعكس هذه القيمة في توفير تكاليف الوقود، تعزيز كفاءة استخدامه، تقليل نطاق الغازات السامة الحبيسة، خاصة انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون وظاهرة الاحتباس الحراري (تزايد الوعي البيئي الداخلي)؛ تجسيد هذه السياسات التي تقوم على تطوير الطاقات المتجددة النظيفة الداعمة للبيئة، في مقابل الخروج من التبعية للوقود الأحفوري-خاصة الفحم والنفط- سيؤدي للحد بشكل كبير من تعرض الاقتصاد الإسرائيلي للمخاطر التي تنطوي عليها إمدادات الوقود القائمة على النفط وأسعاره المتقلبة.

يمكن التوصل إلى أن تنويع مصادر الطاقة يعد هدفا جد مهم ضمن الاستراتيجية الطاقوية الإسرائيلية، لكونه يساعد على تحقيق استقلال وأمن قطاع الطاقة من جهة وتجسيد الاستدامة البيئية والتخفيف من تغير المناخ من جهة أخرى.

من جهة أخرى تجدر الإشارة كذلك في هذا الصدد أن إسرائيل وضعت هدفا طويل المدى، قوامه إقامة شبكة للطاقة تشمل: إسرائيل، مصر، لبنان، الأردن، اليونان، قبرص وتركيا (تجدر الإشارة هنا أنه رغم توتر العلاقات بين كل من تركيا وإسرائيل دبلوماسيا، إلا أنهما تواصلان الحفاظ على المعاملات التجارية والاقتصادية)، إلى جانب إقامة جزيرة اصطناعية قبالة شاطئ غزة وإنشاء ميناء بحري فيها يشتغل بالكهرباء المولدة من الغاز الطبيعي ومستقبلا من الطاقة الشمسية، على أن تتم المراقبة الأمنية للميناء بالتعاون مع كل من مصر وتركيا.

المبحث الثالث: سياسة إسرائيل لتنويع مصادر الطاقة

تعتبر سياسة تنويع مصادر الطاقة من السياسات الحيوية، وواحدة من أهم الركائز الإستراتيجية للعديد من دول العالم، وهذا راجع للاعتماد الكبير على الوقود الأحفوري والتأثير السلبي الذي يحدثه على البيئة، بالإضافة إلى التقلبات في أسعار النفط والغاز الطبيعي التي لا يمكن التنبؤ بتبعاتها، حيث تسعى إسرائيل هي الأخرى إلى انتهاج سياسة التنويع في مصادر الطاقة لغرض تحقيق الاستقلالية الطاقية، الحد من الاعتماد على المصادر الخارجية وتعزيز التنمية المستدامة البيئية.

يتطلب انتهاج هذه السياسة العديد من الجهود والتدابير في مختلف القطاعات، حيث تعتمد إسرائيل في ذلك على خطة طويلة المدى تهدف من خلالها لتحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال الطاقة، والتحول للطاقات النظيفة والمستدامة سواء من حيث الاستهلاك أو الإنتاج.

المطلب الأول: تطوير البنية التحتية المحلية

نعني بسياسة تعزيز القدرات التصنيعية المحلية: القدرة على تصنيع وإنتاج المنتجات المحلية بشكل مستقل وذات جودة عالية، وتشمل هذه العملية المراحل الأساسية مثل: التصميم، التطوير، الإنتاج، التوزيع والتسويق لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في المجتمع المحلي؛ تتبع إسرائيل سياسة متعددة الأطراف فيما يتعلق بتنويع مصادر الطاقة وتطوير القدرة الإنتاجية المحلية بهدف تحقيق مزيج متنوع من المصادر الطبيعية والمتجددة، نتطرق لهذه المصادر الطاقوية المتنوعة كالآتي:

01/ صناعة الغاز الطبيعي:

اعتمدت إسرائيل قبل الاكتشافات الجديدة للغاز على مصدرين أساسيين للتزود بالغاز الطبيعي سواء لتوليد الطاقة الكهربائية أو للأغراض الصناعية هما حقول "يام تاتيز"[1] والغاز المصري، لكن بعد الاكتشافات المتتالية في المياه الاقتصادية الخالصة لإسرائيل تمكنت من أن تصبح من الدول المصدرة للغاز في شرق المتوسط، فالغاز من بين القضايا المحورية التي أبدت السلطات الإسرائيلية اهتماما واسعا بها،

[1] **حقول يام تاتيز:** اكتشفت قبالة شواطئ عسقلان عامي 1999 و2001 وبدأ إنتاج الغاز منها منذ سنة 2004، لتزود بحلول سنة 2009 شركة الكهرباء الإسرائيلية بحوالي 67% من احتياجاتها من الغاز، حاليا هي حقول ناضبة ومتوقفة عن الإنتاج منذ 2014.
عن: صالح النعامي، "اكتشافات الغاز الإسرائيلية: قيمة استراتيجية وتداعيات إقليمية"، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أكتوبر 2015، ص 2.

لإدراكهم أهمية تأمين إمداداته لكونها تمثل قضية أمن قومي لا ينبغي التنازل عنها أو التفاوض بشأنها، الأمر الذي تمخض عنه تطويرها لاستراتيجية انعكست في حزمة السياسات والإجراءات المتعلقة بتطوير قطاع الغاز الإسرائيلي لأهميته المحورية، ورهاناته الجيوسياسية في الاستراتيجية الطاقوية الإسرائيلية وأمنها الطاقي، يمكن تلخيص أبرز مظاهر هذا الاهتمام في ثلاثة مستويات رئيسية هم كالتالي:

- **أولا: المستوى التنفيذي والإجرائي**

قطاع الغاز الطبيعي في إسرائيل يندرج تحت مظلة وزارة البنية التحتية والطاقة والموارد المائية، والتي يتفرع منها ثلاثة أجهزة رئيسية معنية بتنظيم الشؤون المتعلقة بالغاز الطبيعي نذكرها فيما يلي:

- **هيئة الغاز الطبيعي (Natural Gas Authority):** هي عبارة عن السلطة المعنية بالغاز الطبيعي في إسرائيل، تعمل وفقا لأحكام قانون الغاز الطبيعي الذي ينظم كافة جوانب النشاط بخاصة معايير السلامة، والتخطيط الاستراتيجي طويل المدى بهدف ضمان استمرار الإمدادات، مسؤولة كذلك عن منح التراخيص والإشراف على القطاع علاوة على سلطتها في تحديد وإنشاء الرسوم الجمركية، تحديد كافة معايير تقديم الخدمات، فحص شكاوى المستهلكين، فضلا عن دورها كمحكم وفاصل في كافة الخلافات والنزاعات التي قد تنشأ داخل سوق الغاز؛
- **مجلس سلطة الغاز الطبيعي (Natural Gas Authority Council):** يقوم بتقديم المشورة للوزير المسؤول في قطاع الغاز، يتكون من مدير عام، ممثل عن وزارة المالية، آخر عن وزارة الطاقة والموارد المائية وممثلين من موظفي الدولة؛
- **مراقب السلامة لقطاع الغاز الطبيعي (The Superintendent of Safety in the in Natural Gas Sector):** تتركز مهامه في الحفاظ على ضمانات سلامة وأمن قطاع الغاز وفقا لقوانين السلامة والتراخيص ذات الصلة.[1]

- **ثانيا: المستوى التشريعي والقانوني**

يخضع قطاع الغاز الإسرائيلي لثلاثة مكونات تشريعية صلبة رئيسية هي: القوانين، اللوائح والأوامر الإجرائية، فيما يخص **القوانين** قامت بصياغة قانونين رئيسيين؛ الأول: قانون الغاز رقم (5749) لسنة

[1] أحمد الباسوسي، **"الصراع على غاز شرق المتوسط وفرص التعاون"، مرجع سابق**، ص ص 108-109.

1989 أو قانون السلامة والترخيص، تم ادخال عدة تعديلات أبرزها سنة 2002، بخصوص تعريف مادة الغاز في القانون لتشمل أبعاد ومنتجات متعددة مثل: الغاز المسال LNG وغاز البترول المسال LPG، وتعديل آخر سنة 2008 مرتبط بشبكات استكشاف وتوصيل الغاز المحلية للمستهلك؛ أما القانون الثاني فهو القانون رقم (5762) لسنة 2002، لتنظيم وخلق مناخ لتنمية موارد الغاز الطبيعي، علاوة على توفير بيئة تنافسية استثمارية بين القطاعين الخاص والعام في إطار عمليات الاستكشاف والتنقيب، فضلا عن توفير ضمانات السلامة والأمان؛ أما **اللوائح** فقامت الأجهزة الإسرائيلية بإصدار لائحتين سنة 2006 و2008 والتي ركزت على إنشاء شبكات التوزيع وشروط منح تراخيص التوزيع على التوالي؛ بينما **الإجراءات** ركزت على جانب السلامة والتنظيم وتثبيت شبكات توزيع الغاز في مختلف الأراضي التي تقع في مجال إدارتها.[1]

- **ثالثا: المستوى البحثي الأكاديمي**

قامت إسرائيل بعد الطفرة في اكتشافات الغاز سنة 2009 بإنشاء إدارة بحوث الأرض وعلوم البحار، التي تخضع لسلطة وزارة الطاقة والموارد المائية والتي تضم ثلاث مراكز بحث هم:

هيئة المسح الجيولوجي الإسرائيلية، المعهد الإسرائيلي لعلوم البحيرات والمحيطات والمعهد الجيوفيزيائي الإسرائيلي؛ تتخذ القرارات الحالية والمستقبلية المتعلقة بقضية أمن الطاقة الإسرائيلي.[2]

أهمية الغاز المركزية (الاقتصادية والجيوسياسية) في معادلة الطاقة الإسرائيلية جعل المسؤولين الإسرائيليين يولونه درجة كبير من الاهتمام والتركيز، ويعملون على تطوير صناعة الغاز المحلية.

تطبق إسرائيل سياسات متعددة تعتمد على تنويع موارد الطاقة من حقول الغاز الطبيعي المحلية والموردين الأجانب (روسيا، أذربيجان والعراق وإفريقيا)، تم توسيع هذه السياسة بشكل كبير بعد انهيار الشاه الإيراني سنة 1979، وتوجهها لاستيراد المنتجات النفطية من مصر والمكسيك والتحول لاستخدام الفحم في مختلف القطاعات الصناعية الثقيلة (تحول مهم في أمن الطاقة الإسرائيلي)، كما تحاول تنويع مسار وسلسلة إمدادات لتلبية موثوقية الطاقة، نظرا للصعوبات التي كان يعاني منها استيراد النفط الإيراني لارتباطه بالممرات المائية –باب المندب ومضيق تيران- التي تتميز بموضع معقد جراء الحروب

[1] **مرجع نفسه**، ص ص 109-111.

[2] **مرجع نفسه**، ص ص 112-113.

والصراعات وحالات الاغلاق المفاجئة، لكن بعد اتفاقية السلام مع مصر استخدمت إسرائيل قناة السويس بحرية، لفتح سلسلة إمدادات جديدة عبر تركيا بعد انهيار الاتحاد السوفياتي في تسعينات القرن الماضي، لاستيراد النفط والغاز من روسيا وأذربيجان، على الرغم من أن إسرائيل قلصت وارداتها من منتجات الطاقة بعد الاكتشافات المحلية، إلا أنها لا تزال تقوم بالشحن لاستيراد احتياجات الطاقة الأخرى ولتصدير غازها الطبيعي.[1]

تزامنا مع ذلك؛ أنتجت إسرائيل سنة 2022 حوالي 11.7 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي موزعة بين كل من حقلي تمار وليفياثان (5.4، 5.6 مليار متر مكعب على التوالي)، فهو المصدر الرئيسي للطاقة في إسرائيل خاصة بعد دخول حقل ليفياثان خط الإنتاج، ما أدى إلى تكثيف استخدام الغاز في الاقتصاد الإسرائيلي خاصة قطاعات توليد الكهرباء والصناعات المختلفة.

الشكل رقم (02): إنتاج الغاز الطبيعي في إسرائيل (2004-2030)

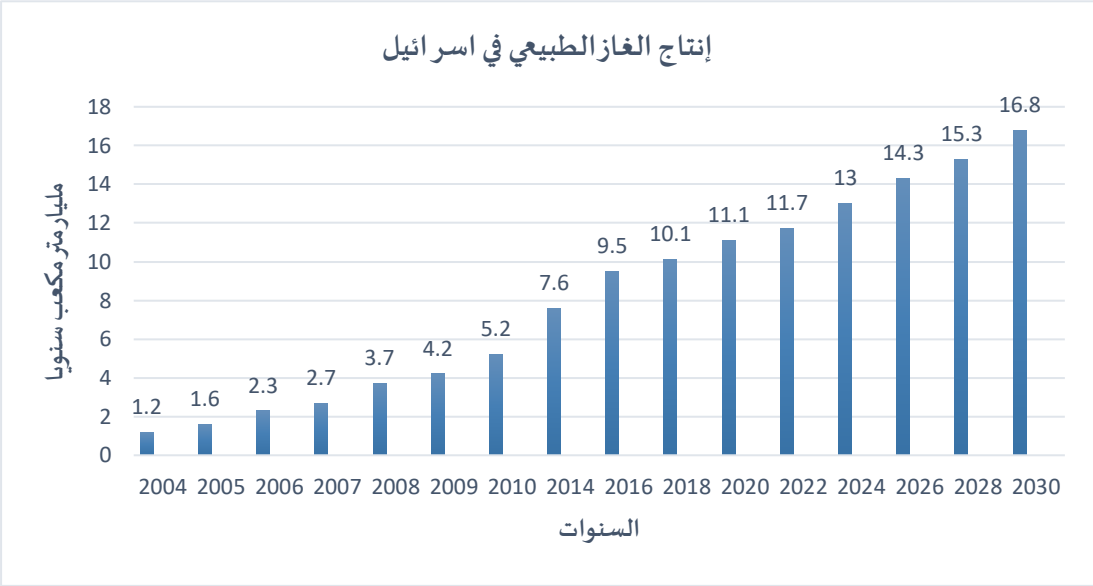

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على موقع وزارة البنية التحتية، الطاقة والموارد المائية الإسرائيلية في:

.https://www.gov.il/ar/departments/ministry_of_energy

[1] Qais Tayseer Mohammad Samara, **"Energy Resources in Israel: Impacts on The State Security System"**, (Palestine, Arab American University Faculty of Graduate Studies, Thesis Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for a Master's Degree in Conflicts Resolution and Developments, February 2021), pp 76-77.

يمثل الشكل البياني المقدم تزايد إنتاج الغاز الإسرائيلي منذ سنة 2004 إلى غاية سنة 2030 كأحد أهم مصادر توليد الطاقة الكهربائية والتي بلغت 11.7 مليار متر مكعب سنويا سنة 2022 مع توضيح التوقعات المستقبلية لاستخدامه وذلك حتى سنة 2030 والتي من المتوقع أن تصل حسب الشكل المقدم إلى 16.8 مليار متر مكعب سنويا بشكل تقريبي، مع إمكانية الزيادة نتيجة معدلات الاستهلاك الكبيرة في المجتمع الإسرائيلي.

تعتبر صناعة الغاز في إسرائيل قطاعا مهما للاقتصاد الإسرائيلي، نظرا للاحتياطيات الكبيرة من الغاز التي تم اكتشافها في البحر المتوسط قبالة السواحل الإسرائيلية، إذ تتم صناعة الغاز بشكل رئيسي من خلال عمليات الاستكشاف والإنتاج؛ دخلت تل أبيب هذا القطاع منذ سنة 2013 بعد انطلاق حقل تمار عمليا في عملية الإنتاج، وتدير شركة ديليك بالشراكة مع شركة نوبل إنيرجي العديد من حقول الغاز الطبيعي في المنطقة، أهمها حقلي تمار وليفياثان المنتجين للغاز،[1] ارتفع الإنتاج الإسرائيلي من الغاز في الربع الأول من سنة 2023 إلى 900 مليار متر مكعب من الغاز سنويا، واستطاعت بذلك صناعة الغاز الطبيعي الناشئة في البلاد من قلب موازين لعبة الطاقة ، إذ حققت عائدات تقارب 322.2 مليون دولار (977 مليون شيكل)، تهدف إسرائيل لزيادة انتاجها من الغاز الطبيعي وتنويع مصادر الطاقة بشكل أكبر، عن طريق تطوير الحقول المكتشفة والجديدة والتعاون مع شركات عالمية في هذا المجال، ليس فقط لتحقيق امنها الطاقي وإنما لتعزيز نفوذها في المنطقة.[2]

كما تزايد الاهتمام بقطاع تحويل الغاز الطبيعي إلى الحالة السائلة خاصة في أعقاب الحرب الروسية الأوكرانية ، ونتيجة عدم امتلاك إسرائيل للمحطات الكافية، تم الاعتماد على قدرات الإسالة المصرية، بإنشاء خط أنابيب يربط الحقول الإسرائيلية بمحطات ادكو ودمياط للإسالة في مصر بطاقة استيعابية تقدر بحوالي 14 مليار متر مكعب سنويا، إلى جانب محطة عائمة للغاز الطبيعي المسال لتعزيز صادرات الطاقة إلى أوروبا التي تعزم شركة نيوميد (New Med Energy) الإسرائيلية تشييدها (تأخذ مدة إنجازها حوالي ثلاث سنوات)،[3] كما أن الاكتشافات الأخيرة وبدأ الإنتاج من حقل كاريش الذي وفر فائض

---

[1] Susan Power,"**Annexing Energy: Exploiting and Preventing the Development of Oil and Gas in the Occupied Palestinian Territory**", Al Haq, August 2015, pp 64-66.

[2] دينا قدري، **"إيرادات الغاز الإسرائيلي تقفز 36.6% بفضل التصدير لدولتين عربيتين"**، منصة الطاقة، 22 فيفري 2023، في: https://attaqa.net/2023/02/22/، تم الاطلاع بتاريخ: 15 ماي 2023.

[3] New Med Energy,**"2022 Financial Statements"**, New Med Energy Limited Partnership, 2022, pp 6-9.

قدره 10 مليار متر مكعب من الغاز ما سيفتح المجال أمام مزيد من التعاون بين البلدين، خاصة بعد تسليم إسرائيل بأن القاهرة باتت مركزا إقليميا للطاقة في شرق المتوسط.

تقوم إسرائيل كذلك بتطوير المراكز الصناعية الاقتصادية التي تقوم بتكرير المواد الهيدروكربونية، من أهمها مصفاة حيفا لتكرير النفط والغاز[1]، التي تضم وحدات ضخمة لصناعة البتروكيماويات تشتغل بالكهرباء التي يتم توليدها من الغاز الطبيعي منذ سنة 2011 بدلا من الوقود ما ساهم في تراجع نسبة التلوث في البلاد بنسبة 21 %[2]، يتألف المجمع من عدة منشآت على الشكل الآتي:[3]

- **01/ الخط الشمالي:** يقع شمال منطقة كيشون (بعيد عن المناطق المأهولة بالسكان)، يضم هذا الجزء من المجمع نظام من الأنابيب تحت الأرض لنقل الميثانول ومواد أخرى، مستودعات للتخزين، ومنشآت لتوفير النتروجين ومياه الشرب وأنظمة مكافحة الحرائق.
- **02/ الخط الجنوبي:** يقع في نهاية رصيف الشحن العام في منطقة كيشون، ويضم سبعين خزانا موصول بأنابيب إلى منصة تزود سفينة واحدة فقط.
- **03/ المنشآت النفطية:** هي متخصصة بالمواد المشتقة من تكرير النفط والغاز سواء للاستيراد او التصدير، مثل وقود الطائرات، الغازولين، الديزل البحري والنفط الخام بنوعيه الثقيل والخفيف.
- **04/ الميناء:** الجزء الشرقي منه مخصص للتعامل مع المواد المشتقة من البترول، (أما الجزء الغربي مخصص للغاز الطبيعي) يتوزع على مساحة تكفي لرسو سفينتين في وقت واحد بقدرة تفريغ تصل إلى ألف طن في الساعة، أما المرساة الخارجية فهي عبارة عن منشأة طافية في خليج حيفاء شمال الميناء بطاقة تفريغ ألفين وخمسمائة طن في الساعة، يتم فيها تفريغ شحنات النفط الخام الواردة قبل نقله لمصفاة حيفاء عبر أنابيب تحت الماء.

---

[1] **مجمع حيفاء البتروكيميائي**: يعتبر واحد من أهم المراكز الاقتصادية في إسرائيل وأكثرها حساسية لكونه يضم العديد من المنشآت التي تعالج وتخزن المواد البتروكيميائية، بالإضافة إلى الميناء التجاري على ساحل البحر المتوسط.

[2] أغلب محطات الطاقة في إسرائيل (محطة داليا، دوارد، أشكول وميشور...) تعمل بالغاز الطبيعي بدلا من الفحم، بعد الزيادة في انتاج الغاز في البلاد والعمل باللوائح العالمية الداعمة للطاقات المتجددة وتقليل انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون.

[3] Shmuel Even, OD Eran,**"The Natural Gas Revolution in Israel", "Strategic Survey for Israel 2013-2014",** Shlomo Brom, Anat Kruz, Editors, Tel Aviv Institute for National Security Studies, 2015, pp 189-195.

- **05/ الخزانات:** تقع في منطقة كيريات حاييم، عددها 41 خزان مخصصة لتخزين النفط ومشتقاته، سعتها الاجمالية 937 ألف متر مكعب، و17 خزان بسعة 157 ألف متر مكعب لتخزين الغاز الطبيعي.
- **06/ المصفاة:** تؤمن كافة احتياجات إسرائيل من الموارد الهيدروكربونية، منها الغاز الصناعي والمنزلي بطاقة تكرير 13 مليون طن من الغاز سنويا[1].

تتميز إسرائيل ببنية تحتية جيدة للغاز الطبيعي والغاز المسال، فضلا عن شبكة محلية لنقل الغاز ، تعتبر مدينة حيفا مركزا هاما لتلك الشبكة، بها محطة ضخ رئيسية توزع الغاز لمختلف أنحاء البلاد، حيث تشمل أنابيب تمتد من حقول الغاز المكتشفة قبالة ساحلها الغربي في البحر المتوسط إلى العديد من المدن والمناطق الصناعية، قامت إسرائيل بتنفيذ مشاريع هامة لبناء أنابيب الغاز المحلية في السنوات الأخيرة، وتشمل شبكة الأنابيب الرئيسية التي تمتد عبر البلاد وتوصل الغاز للمدن والمستهلكين، توجد العديد من محطات ضخ ومعالجة الغاز الطبيعي في إسرائيل[2] نذكر بعضها فيما يلي:

- **محطة تمار للغاز الطبيعي المسال:** من أكبر محطات المعالجة، تقع في جنوب إسرائيل قرب مدينة أشدود تم انشاؤها سنة 2004، تمتلكها وتديرها شركة إينفا الإسرائيلية، تستخدم تقنيات المعالجة المتقدمة لتحويل الغاز الطبيعي المسال إلى غاز طبيعي قابل للاستخدام في المنازل والصناعة وتوليد الكهرباء؛
- **محطة هشومر:** تقع في شمال إسرائيل، تضخ الغاز المسال إلى مدينة حيفاء والمناطق المحيطة بها، قيد العمل منذ سنة 2012؛
- **محطة أشدود:** تقع في جنوب إسرائيل وتستخدم كمحطة ضخ لنقل الغاز الطبيعي من حقول الغاز في البحر المتوسط إلى محطة تمار للمعالجة تشتغل منذ سنة 2013؛
- **محطة عين دور:** تقع في منطقة عين دور بالقرب من بحيرة طبريا، تستخدم لضخ الغاز الطبيعي للمستهلكين في المناطق الشمالية من إسرائيل؛
- **محطة عسقلان:** تقع على ساحل البحر المتوسط في مدينة عسقلان، تقوم بضخ الغاز الطبيعي من شبكة الأنابيب إلى المستهلكين الصناعيين والتجاريين؛

---

[1] **Ibid.** p 200.

[2] **Ibid.** p 225.

- **محطة تشرين:** تقع في منطقة حيفا بالشمال الغربي لإسرائيل، تقوم هذه المحطة بمعالجة الغاز الطبيعي المنتج من حقول الغاز البحرية، ليصبح قابل للاستخدام في شبكات الغاز الوطنية؛
- **محطة دليك دري لينج:** لتصدير الغاز المسال تقع في البحر المتوسط قبالة ساحل إسرائيل، تعمل على تكثيف وتبريد الغاز الطبيعي وتحويله للحالة السائلة لتصديره للأسواق الخارجية عبر الناقلات البحرية.[1]

نظام النقل الوطني للغاز الطبيعي في إسرائيل هو شريان الطاقة في البلاد، يتدفق الغاز الطبيعي من المحطات عبر أنابيب الضغط العالي إلى صمامات الضخ المركزية في مختلف التقاطعات أين يتم خفض الضغط PRMS وتقليل تدفق الغاز للمستهلكين، يتكون نظام النقل الوطني للغاز من عدة أنواع من المنشآت: انطلاقا من محطات استقبال ومعالجة الغاز سالفة الذكر إضافة إلى:

- **عوامة بحرية لاستقبال الغاز الطبيعي:** من ناقلات الغاز الطبيعي المسال تقع على بعد حوالي عشرة كيلومترات غرب ساحل الخضيرة (نشطة منذ 2013) متصلة بخط بحري ومنه بشبكة النقل المحلية؛
- **خطوط الأنابيب تحت الأرض:** لنقل الغاز الطبيعي بطول 800 كم عبر البلاد وتضم: الجزء البحري، وسط البلاد، الجزء الجنوبي، الشمالي، دبرات-تسيفاريت، خط تصدير إلى الأردن في منطقة سدوم، وآخر إلى شمال الأردن، خط النقل الشرقي وخط نقل للقدس؛
- **محطات خفض الضغط وقياسه** في نقاط التوصيل للمستهلكين، **أنظمة للصيانة** في كل من حيفا، كينو وسهل روتيم.[2]

[1] Brenda Shaffer, **"Energy Politics"**, (Middle Easy Institute, University of Pennsylvania Press 2010), pp 47-65.

[2] Israel Natural Gas Lines Company, **" Israel Natural Gas Lines"**, Israel Natural Gas Lines Company, at: https://www.ingl.co.il/, on: May 15, 2023.

خريطة رقم (14): شبكة خطوط وموقع حقول الغاز الطبيعي الإسرائيلية

:

Source: "Israel Natural Gas Lines, Gas Development in the Eastern Mediterranean":https://www.alquds.co.uk

تبين الخريطة أعلاه بعض من حقول الغاز البحرية في الساحل الغربي الإسرائيلي، مع توضيح محطات الاستقبال، محطات الضخ الفرعية، نقاط تخفيض الضغط وشبكة الأنابيب القائمة والأخرى قيد الإنجاز التي تزود أغلب مناطق البلاد بالغاز الطبيعي للاستعمال المحلي، هذا ما يوضح اهتمام إسرائيل بالبنية التحتية للغاز والعمل على تطويرها.

حوالي 20% من انتاج الطاقة الكهربائية في إسرائيل يتم بواسطة الغاز الطبيعي إضافة إلى الطاقات المتجددة النظيفة والآمنة مثل: الطاقة الشمسية، الرياح والطاقة الناتجة عن أمواج البحر وذلك للتقليل

من غازات الاحتباس الحراري، ودعم مكانة إسرائيل دوليا كأحد أهم الدول التي تدعم مرحلة الانتقالات الطاقية.[1]

محليا قامت إسرائيل باستغلال صحراء النقب واسعة المساحة والتي تضم أكبر مزارع الطاقة الشمسية، فضلا عن الألواح الشمسية الموضوعة على أسطح المنازل لاستغلال الطاقة الشمسية والتي تعول عليها البلاد بدرجة كبيرة لتوليد الطاقة الكهربائية من مصادر متجددة، من الأمور التي يجب التوقف عندها هي استغلال إسرائيل لهضبة الجولان السورية لغرض انتاج الطاقة الخضراء البديلة (ممر للرياح النشطة القادمة من الغرب) بواسطة مراوح وتوربينات الرياح العملاقة، كما اعتمدت إسرائيل تقنية جديدة لتوليد الكهرباء اعتمادا على قوة أمواج البحر، حيث يمكن لكل محول إنتاج طاقة تزيد عن 150 واط (كلما كانت الأمواج قوية كلما تولدت طاقة أكبر)[2].

شكل رقم (03): مزيج توليد الكهرباء في إسرائيل سنة 2022

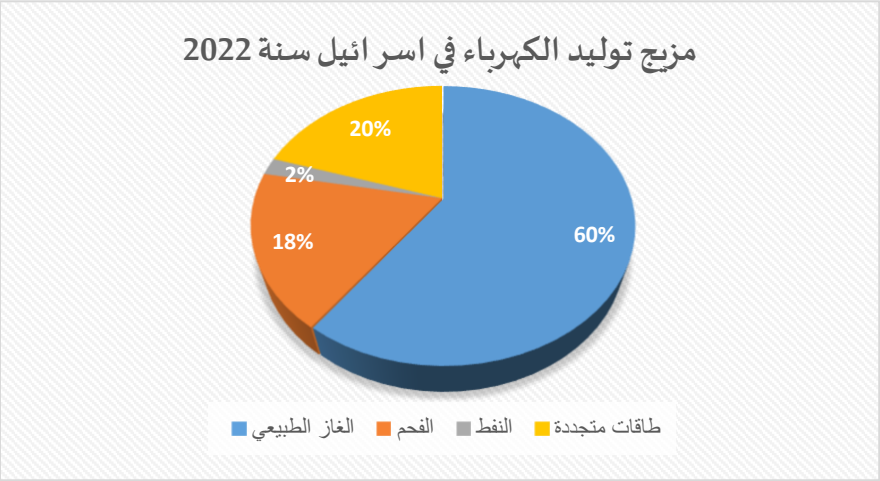

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على تقرير وزارة الكهرباء الإسرائيلية على الموقع:

https://www.gov.il/ar/departments/general/electricity

لتنويع وتطوير مصادر الطاقة عمدت إسرائيل على انتاج الغاز الحيوي، وهي تقنية لإنتاج غاز الوقود من المواد العضوية مثل روث الحيوانات، النفايات الزراعية والنباتات الخضراء، الصرف الصحي ونفايات الطعام، الغاز الحيوي وقود منخفض على عكس الغاز الطبيعي حيث يحتوي على 50%-70% من

[1] Sibel Raquel Ersoy, Julia Terrapon," **Sustainable Transformation of Israel's Energy System Development of a Phase Model**", (Araba Institute, Friedrich Ebert Stiftung, September 2021), pp 15-21.

[2] **Ibid.** p 23.

الميثان (الغاز الطبيعي 80%-90%)، وهو مصدر طاقة ممتاز للمواقد، السخانات، ومحركات الاحتراق الداخلي وإنتاج الكهرباء، تتمتع محطات توليد الكهرباء التي تستخدم الغاز الحيوي بميزة كبيرة على منشآت الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، من حيث أنها توفر أداء وفاعلية ثابتة لا تعتمد على الطقس، كما يحافظ على نظافة البيئة، تقليل الانبعاثات السامة بنسبة 2.8% وحماية المياه الجوفية في إسرائيل، تقوم هذه الأخيرة بتشييد المباني المتقدمة والصديقة للبيئة (منشأة صديقة لتحويل النفايات على طاقة بالقرب من القدس)، رغم التطور الكبير في مشاريع الغاز الحيوي، إلا أنه لا يستطيع توفير الكهرباء بكميات كبيرة للنقل عبر الشبكات، الأمر الذي يجعله أقل منفعة وربحية من الطاقة الشمسية، الرياح والغاز الطبيعي.[1]

يستحوذ الغاز الطبيعي عل أعلى النسب في مزيج الطاقة الكهربائية المنتجة في إسرائيل، باعتبار أن أغلب الهياكل الصناعية تنتهج سياسات داعمة للبيئة والتي تسعى لتقليل الانبعاثات السامة، وهذا بارز في تزايد نسبة الكهرباء المولدة من الطاقات المتجددة مقابل، تراجع الاعتماد على الفحم والنفط في القطاع الصناعي الإسرائيلي.

تطوير القدرات الإنتاجية المحلية لإسرائيل، يعزز من تنافسيتها في الأسواق العالمية، كما يسمح بتحقيق الاكتفاء الذاتي وزيادة إنتاجية البلاد، وعليه تعزيز مكانتها كلاعب مهم في لعبة الطاقة في شرق المتوسط والحفاظ على مصالحها الوطنية ويعطيها قوة نفوذ إقليمية أكبر، مما يؤثر على التوازنات الجيوسياسية في المنطقة، في ظل التنافس الجغرافي، الاقتصادي والطاقوي فضلا عن التوترات السياسية-أمنية والاقتصادية بينها وبين دول الجوار مثل: أيران، سوريا، فلسطين، لبنان، تركيا، قبرص ومصر لكون الصراعات قد تؤثر على الأمن الاقتصادي، وبالتالي فإن إسرائيل تعمل على تعزيز قدراتها الاقتصادية لتفادي هذه الضغوطات الناجمة والتعامل معها، كما أنها يمكن أن تكون القدرات الاقتصادية لإسرائيل عامل مهم في جلب الاستثمارات والشراكات وتعزيز التعاون الاقتصادي والتكنولوجي مع دول أخرى.

[1] Sujata Ashwarya, **"Israel's Renewable Energy Strategy: A Review of its Stated Goals, Current Status, and Future Prospects"**, Perceptions, volume 26, No 2, Autumn-Winter 2021, pp 321-336.

المطلب الثاني: تعزيز التعاون والاستثمارات المشتركة

تثبت إسرائيل تواجدها على الأراضي العربية من بوابة السلام الاقتصادي (التطبيع الاقتصادي)، ضمن محاولات جعل وجودها طبيعيا في المنطقة، وذلك عبر مشاريع حيوية يُصنف بعضها أمناً قوميا لتلك الدول، وكانت إعلانات التطبيع[1] لدول عربية مع إسرائيل نقطة تسريع لرزمة من المشاريع الجديدة والاستراتيجية وتنويعا لمصادر الطاقة، فعندما تتحسن العلاقات السياسية والاقتصادية بين إسرائيل ودول المنطقة، يمكن أن تتاح فرص أكثر للتعاون في مجال الطاقة، وتعزيز مشاريع أخرى قائمة في تلك الدول مثل: الأردن، مصر، الامارات، البحرين، السعودية وحتى دول في افريقيا المغرب والسودان، حيث وقعت إسرائيل مع هذه البلدان على العديد من المشاريع واستثمارات في مختلف المجالات تتنوع بين الطاقة، المياه، الزراعة، التكنولوجيا والصحة.

- **الأردن:** تنظم العلاقات بين الأردن وإسرائيل، من خلال اتفاقية وادي عربة للسلام والتي أُبرمت سنة 1994، التي فتحت لمشاريع عديدة بين البلدين، أبرزها اتفاقية الغاز سنة 2016 لتزويد الأردن بنحو 45 مليار متر مكعب من الغاز على مدار 15 عاما انطلق العمل بها منذ جانفي 2020، وسنة 2021 تم توقيع اتفاقية لشراء المملكة الأردنية 50 مليون متر مكعب من المياه من تل أبيب، وهي كمية إضافية عما هو منصوص عليه في اتفاقية السلام، فضلا عن "اعلان نوايا" مع كل من

[1] **التطبيع العربي الإسرائيلي**: أفضى إلى تحول علاقات الدول العربية مع إسرائيل من علاقات قائمة على العداء إلى علاقات طبيعية قائمة على المصلحة (تطور يهدد القضية الفلسطينية والأمن القومي العرب)، سياسة التطبيع هي استراتيجية إسرائيلية بعيدة المدى، بدأت بالتطبيع الإجباري في الأراضي الفلسطينية، وتطبيع الأمر الواقع مع الأردن من خلال سياسة الجسور المفتوحة بعد اتفاقية أوسلو، ثم مع لبنان "غزو الجنوب" سنة 1982 ، تليها كامب ديفيد ثم التطبيع مع مصر، لتبدأ قطر بسياسة التطبيع غير المعلن؛ في فترة الرئيس السابق دونالد ترامب تجلت مبادرة صفقة القرن التي تنص على التطبيع مع إسرائيل دون الالتزام ببنود المبادرة العربية التي طرحت في قمة بيروت سنة 2002وقرارات مؤتمر الرياض سنة 2007 أي قبول التطبيع مقابل الانسحاب من الأراضي الفلسطينية ، كما لم تتقيد إسرائيل ببنود اتفاقية أوسلو، عملية التسوية السياسية بين العرب وإسرائيل والتي بدأت عمليا بعد زيارة الرئيس المصري الأسبق أنور السادات للقدس سنة 1977، استغلها الكيان الصهيوني لفرض شروطه من خلال ربط آلية التسوية التي تتم بشأن الأرض والانسحاب منها بآليات ينجم عنها تطبيع سياسي واقتصادي وثقافي مع الدول المجاورة (الأردن، لبنان، سوريا...) كخطوة لتطبيع علاقاتها مع بقية الدول الأخرى، في شكل سياسة بعيدة المدى تكرس للهيمنة الاقتصادية والثقافية لإسرائيل على المنطقة العربية، دون ربطه بالانسحاب من الأراضي الفلسطينية، وفق الرؤية الإسرائيلية السلام مقابل السلام وليس وفق الأرض مقابل السلام.

عن: جمانة جرادات، **"التطبيع السياسي بين إسرائيل والدول العربية (1979-2021)"**، (فلسطين، كلية الدراسات العليا في جامعة الخليل، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في التاريخ، 2022)، ص ص 9-15.

الإمارات وإسرائيل لبحث جدوى مشروع مشترك للطاقة والمياه، تنص الاتفاقية على: بناء الأردن محطة للطاقة الشمسية على صحرائها لتحويل الطاقة الكهربائية الناتجة لإسرائيل، وفي المقابل بناء هذه الأخيرة محطة لتحلية مياه البحر على البحر المتوسط لتحول المياه الناتجة إلى الجانب الأردني الذي يعاني شح في المياه، التي هي جزء من مشروع "بوابة الأردن"[1] لإنشاء منطقة صناعية مشتركة التي تقام على الأراضي الأردنية، فضلا عن مشاريع سياحية مشتركة في العقبة وإيلات.[2]

- **مصر:** الغاز الطبيعي هو عنصر التعاون الرئيسي بين مصر وإسرائيل، كانت مصر تضخ الغاز لإسرائيل عبر خط العريش عسقلان، ليتم سنة 2020 بدء ضخ الغاز الإسرائيلي من حقولها الواقعة قبالة سواحل البحر المتوسط إلى محطات التسييل المصرية، وذلك بموجب اتفاقية تم ابرامها بين البلدين سنة 2019، أغلب الكميات من الغاز المسال تصدر للسوق الأوروبية، تبحث مصر من خلال استيراد الغاز الطبيعي وتسييله في محطاتها وتصديره للأسواق الاستهلاكية للتحول لمركز إقليمي للطاقة في شرق المتوسط، بينما ترمي إسرائيل لتسويق الغاز الطبيعي المستخرج قبالة سواحلها ولعب دور في ميزان الطاقة في المنطقة، إلى جانب فك العزلة التي تفرضها عليها الجغرافيا السياسية والصراع العربي الإسرائيلي،[3] فضلا عن مقترحة جديدة لتطوير معبر "نيتسانا" بينهما بحيث يتم التعامل مع التبادل التجاري كمركز لوجيستي إقليمي مشترك، تطوير مشاريع مشتركة في مجال الطاقة المتجددة، باستغلال مساحة الساحل البحري الذي تطل عليه مصر للاستفادة من قوة أمواج البحر لتوليد الطاقة الكهربائية.[4]
- **الإمارات العربية المتحدة:** اتفاقية التطبيع التي جرى توقيعها بين إسرائيل والإمارات بموجب اتفاقيات أبراهام، مكنت أبو ظبي من ترسيخ المشاركة ليس فقط في شؤون الشرق الأوسط، ولكن أيضا في شرق البحر المتوسط، والتي حملت طابع سياسي، عسكري واقتصادي، بل يتخطاه لإقامة

---

[1] **مشروع بوابة الأردن:** طرحت فكرته خلال محادثات وادي عربة للسلام سنة 1994، هو مشروع مشترك بين إسرائيل والأردن لإنشاء منطقة صناعية مشتركة تقام في الجانب الأردني، بإدارة لوجستية من قبل الجانب الإسرائيلي.

[2] مؤسسة الدراسات الفلسطينية، **"اتفاق التعاون التجاري والاقتصادي بين الأردن وإسرائيل"**، مجلة الدراسات الفلسطينية، م 7، ع 25، 2022، ص ص 209-215.

[3] Haitam Hassanein,**"Egypt and Israel's Growing Economic Cooperation"**, the Washington Institute for Near East Policy Analysis, November 2, 2020, pp 1-2.

[4] Ricky Ben-David, **"Israel, Egypt to Boost Economic Ties, Step up Bilateral Trade to 700m §"**, the Times of Israel, May 29, 2022, at: https://www.timesofisrael.com/, on: May 16, 2023.

تجمعات استيطانية لتوطيد التطبيع الثقافي، الاجتماعي والديني بين إسرائيل ودول الخليج العربي (في ظل الديانة الإبراهيمية التي تتبناها وتروج لها الإمارات)، كما تم التوقيع على اتفاقية التجارة الحرة بين البلدين، وهي الأولى من نوعها بين تل أبيب ودولة عربية، إلى جانب مذكرات تفاهم لتطوير البنية التحتية اللازمة للتجارة بين البلدين وتعزيز حركة التعاملات التجارية في المنطقة، ومنح حوافز وحماية للمستثمرين في كل منهما مع تجنب الضرائب وخفض الرسوم على 96% من السلع والخدمات، وابرام شراكات في مجالات الزراعة الأمن الغذائي والحلول الذكية للري وإنتاج المياه والطاقات المتجددة والنقل وفي مجال المصارف والتقنيات المالية، وتعزيز التعاون في مجالات البحث العلمي واستكشاف الفضاء وتصميم سفن قادرة على تنفيذ هجمات مضادة للغواصات، فضلا عن الإمداد المستمر بالنفط لصالح إسرائيل وتطوير بنية تحتية لنقل نفط دول الخليج إلى الأسواق الاستهلاكية الأوروبية الأمر في حال تجسيد أنبوب إيلات-عسقلان (تهديد لمصر لتناقص حركة التجارة في قناة السويس)، مع إمكانية بروز مكاسب أخرى خارج منطقة الشرق الأوسط بتشكيل كتلة رباعية جديدة تضم كل من: الولايات المتحدة الأمريكية، إسرائيل، الإمارات والهند حيث يركز الاتحاد على توسيع الجوانب الاقتصادية كخطوة أولى.[1]

- **البحرين:** سُطرت علناً العلاقات بين إسرائيل والبحرين في خضم اتفاقية أبراهام لسنة 2020، بعدما كانت سرية منذ سنة 2007، وبهذا أصبحت ثاني دولة تطبع العلاقات مع تل أبيب بعد الإمارات، حيث قامت إسرائيل بنشر قواتها في المنامة بموجب اتفاقية للدفاع بين البلدين بحجة تجنب الخطر الإيراني والمكون الشيعي الذي يهدد دول الخليج مع تبلور سياسة الانسحاب الأمريكي من المنطقة (إمكانية إنشاء قواعد عسكرية في البحرين أو الأجزاء التي تسيطر عليها الإمارات في اليمن-جزيرة سقطرى-)، كما تم تعزيز المبادلات التجارية في مجالات التكنولوجيا، المعدات الطبية، المواد الكيميائية، السياحة، الرحلات والاتصالات، المياه والبيئة، كما جسدت البحرين جسر لانفتاح العلاقات بين تل أبيب والرياض بعقد أكبر صفقات الألمنيوم مع شركة سعودية لها فرع في المنامة، تلاها مشاركة العديد من الشركات الإسرائيلية في إنشاء مدينة "نيوم المستقبلية" ومشروع زراعي تجريبي تستخدم فيه تقنيات متطورة، لكن عمليات التطبيع لازالت تعاني بعض

[1] Katherine Bauer, **"Israel- UAE Economic Cooperation Has Deep Roots and Broad Dividends"**, the Washington Institute for Near East Policy Analysis, March 8, 2022, pp 1-3.

العراقيل أهمها ضرورة تعديل أو تخلي الرياض ضمنيا عن مبادرة السلام العربية التي أطلقها الملك الراحل عبد الله، التي وضعت السلام الفلسطيني كشرط مسبق لتطبيع عربي واسع، أي يمكن القول أن التطبيع بين كل من إسرائيل والبحرين هو بالوكالة عن السعودية.[1]

- **السودان:** تعتبرها إسرائيل نقطة الانطلاق الأساسية لاختراق العمق الإفريقي (إسرائيل تخشى تجميد علاقات التطبيع بين البلدين في خضم تفاقم واتساع الاشتباكات بين "عبد الفتاح البرهان" "وحمدان دقلو")، فالتطبيع الذي ميز حالة السودان هو أن لمؤسسة العسكرية بالخرطوم تعرضت لضغط إماراتي وابتزاز أمريكي للتطبيع مع إسرائيل، مقابل رفع السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب، على غرار استغلال الموارد الزراعية لتوسيع نشاط شركاتها من خلال رغبتها في إنشاء مصنع للأسمدة في الخرطوم، وتوقيع عقود طويلة لاستصلاح الأراضي بشروط جزائية صعبة تضغط بها على الأمن القومي في المنطقة، حيث تستغل العائدات الناتجة لتطوير أحدث التقنيات التي تستخدم في مجال الطاقة المتجددة وربما تدخل كطرف رابع في قضية سد النهضة، مع إمكانية أن يكون لها حصة من مياه النيل مستقبلا.[2]
- **المملكة المغربية:** رابع دولة تطبع العلاقات مع تل أبيب بعد الإمارات البحرين والسودان، وذلك لتسهيل الاستثمارات وتوسيع نطاق التعاون، في إطار اتفاق ثلاثي تعترف بموجبه الولايات المتحدة الامريكية في ظل إدارة الرئيس الأسبق "دونالد ترامب" بسيادة المغرب على الصحراء الغربية، المتنازع عليها مع جهة البوليساريو، العلاقات مع المغرب تمنح إسرائيل تواجد في شمال إفريقيا وفي إفريقيا جنوب الصحراء من جهة (الأمر الذي ساهم في توتر العلاقات بين الجزائر والمغرب)، ومن جهة أخرى انفتاح اقتصاد المغرب في الشرق الأوسط (منتدى النقب)[3]، زيادة النفود الإسرائيلي المباشر في ليبيا واختراقها من خلال الجالية اليهودية والعلاقات الإقليمية والدولية للحصول على

---

[1] Michael Singh, **"Axis of Abraham: Arab-Israeli Normalization Could Remake the Middle East",** the Washington Institute for Near East Policy Analysis, March 8, 2022, pp 1-3.

[2] محمد الفادني، **"الحركة الإسرائيلية في السودان: الخلفيات والأهداف والمسار"**، مجلة الحدث السوداني، 21 أفريل 2023، ص ص 1-12.

[3] **منتدى النقب:** قمة تعاونية تضم الدول الموقعة على اتفاقية أبراهام للتطبيع مع إسرائيل، في إطار اقتصادي دبلوماسي، من شأنه أن يرسم إلى حد كبير معالم العلاقات الجديدة بين العرب والإسرائيليين في المنطقة. **للمزيد من التفاصيل أنظر:**

Mohamed Chtatou, **"Morocco, Israel and the Future of the Negev Forum",** the Washington Institute for Near East Policy Analysis, February 16, 2023, pp 1-4.

النفط الليبي في ظل تأزم الأوضاع الداخلية، فضلا عن سعيها لإلغاء مذكرة التفاهم التركية-الليبية، لكونها تحتكر المناطق الاقتصادية الخالصة (حقول غاز غير مكتشفة) لإسرائيل، قبرص ومصر وبالتالي منع وصول مواردها الطاقوية للأسواق الأوروبية، إلى جانب تعزيز التعاون في صناعة التكنولوجيا العالية، السياحة والزراعة، الأغدية والزيوت ومجالات الطاقة الخضراء (الهيدروجين الأخضر).[1]

ساهم تعميق الشراكات والاستثمارات بين تل أبيب ودول المنطقة العربية، في خضم موجة التطبيع الاقتصادي، الذي ساهم في تنويع مصادر الطاقة الإسرائيلية من خلال:

- تعزيز التعاون في مجال الطاقة مع دول غنية بالموارد الطبيعية لتلبية احتياجاتها (دول الخليج لتوفير احتياجاتها من النفط)؛
- تبادل المعارف، الخبرات والتقنيات مع دول لديها توجهات للطاقة المتجددة، الذي يساهم في تقاسم التكنولوجيا والخبرات في هذا المجال وتطويرها ومنه الاستفادة من مصادر الطاقة المستدامة؛
- تعزيز استثمارات الشركات الاسرائيلية في مشاريع الطاقات المتجددة في البلدان المطبعة والعكس صحيح ودعم التكنولوجيا النظيفة خاصة لتوليد الكهرباء؛
- عائدات الأرباح الناجمة عن الشراكات في مختلف القطاعات: الزراعة، المعدات الطبية التكنولوجيا الرحلات والمواصلات السياحة والمواد الكيميائية... والتي تستغلها إسرائيل في تطوير البنية التحتية (مصافي تكرير وتحويل الغاز، محطات الطاقة) التي تخدم الطاقات النظيفة.

[1] نبيل زكاوي، **"ملامح العلاقات المغربية الإسرائيلية في سياق التطبيع: أصدقاء أم حلفاء"**، مركز الجزيرة للدراسات، 9 مارس 2022، ص ص 2-8.

المطلب الثالث: سياسة التصدير الإسرائيلية

السياسات المتبعة في قطاع التصدير وتنويع مصادر الطاقة، تعد من أهم جوانب الاقتصاد والتنمية في إسرائيل، حيث تعتمد هذه الأخيرة بشكل كبير على الصادرات لتعزيز النمو الاقتصادي والقدرات الإنتاجية المحلية وتحقيق التوازن التجاري ، هنالك علاقة طردية بين عمليات التصدير وتنويع مصادر الطاقة لتل أبيب، تعتبر التجارة الخارجية مصدرا هاما للإيرادات لتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، وتشمل منتجات التصدير الرئيسية: الأجهزة الطبية، التكنولوجيا العالية، البرمجيات، الأسلحة، المواد الكيميائية والأسمدة، الألماس، الغاز الطبيعي والمسال، التي تستثمر أموالها في تطوير أحدث تقنيات التي تستعمل لتوفير الطاقات المتجددة من جهة، ومن جهة أخرى يتعلق بالتأثير المحتمل لتوفر مصادر الطاقة المتنوعة على القدرة التصديرية للبلاد؛ للتخلي عن الاعتماد على النفط تعتمد إسرائيل على مصادر محلية متجددة مثل الطاقة الشمسية، الرياح والنووية ما يعزز من استقلاليتها الطاقوية الذي يلبي الطلب المحلي ويدعم صناعات الصادرات الإسرائيلية ، جدب المزيد من الاستثمارات الأجنبية والتعاون الدولي، بحيث تصبح لاعب محوري في صناعة الطاقة العالمية فضلا عن القدرة على التفاوض وتطوير العلاقات التجارية والدبلوماسية مع دول الجوار.

شهدت عمليات التصدير قفزة نوعية منذ توقيع اتفاقية أبراهام، حيث بلغت الزيادة في الثلث الأول لسنة 2023 حوالي 15% التي أتاحت لإسرائيل بلورة منظومة تجارية واسعة تربط بين دول الخليج ودول حوض البحر المتوسط، حدودها الشرقية في تركيا، الشمالية في اليونان، الجنوبية في مصر والغربية في المغرب، بحضور أمريكي، تقوم إسرائيل بعقد صفقات لتصدير العديد من المنتوجات لوجهات مختلفة ودخول أسواق جديدة وجدب الاستثمارات الأجنبية، إضافة إلى تزايد تصدير الخدمات الذي تستحوذ عليه خدمات البرمجة والبحث والتطوير بنسبة 42% و14% على التوالي، كم سجلت صناعات السلاح وأنظمة التجسس ارتفاع بنسبة 30%.[1]

نولي الأهمية بالتركيز لقطاع الغاز الطبيعي خاصة بعد الاكتشافات الأخيرة في المياه الإقليمية والحرب الروسية-الأوكرانية، حيث شهدت صفقات الغاز الإسرائيلي انتعاشا كبيرا لتزويد السوق الأوروبية التي تعاني النقص بعد وقف إمدادات الغاز الروسي ، في إطار الاتفاقية الثلاثية بين كل من تل أبيب القاهرة

[1] Ministry of Energy, **"Israel Gas Export 2023"**, Ministry of Energy, at: https://www.energy-sea.gov.il, on: May 17, 2023.

وبروكسل التي تهدف لتصدير الغاز الطبيعي الإسرائيلي إلى أوروبا، بعد إسالته في محطات الإسالة المصرية،[1] إلى جانب تصدير الغاز للأردن الذي تستعمله لتأمين احتياجاتها الداخلية، بإيرادات قدرت بحوالي 470 مليون دولار سنة 2022 حسب وزارة الطاقة الإسرائيلية، مع دراسة إمكانية زيادة كميات الغاز المصدرة خاصة بعد دخول حقل كاريش الإنتاج، وإقامة خط أنابيب ثالث من حقل ليفياثان من المتوقع أن يبدأ تشغيله سنة 2025 ما سيسمح بزيادة الإنتاج بنحو 14 مليار متر مكعب سنويا، على غرار دراسة إنشاء محطة غاز مسال عائمة قبالة الساحل الإسرائيلي (يقوض دور مصر في لعبة الطاقة في المنطقة).[2]

اكتشافات الغاز الطبيعي مكنت إسرائيل من تحقيق الاكتفاء الذاتي في إمدادات الطاقة والتوجه نحو التصدير، على غرار تفادي التأثيرات الاقتصادية والسياسية لتقلبات أسعار الطاقة، كما استطاعت تل أبيب من تقليل اعتمادها على النفط والفحم في تشغيل المصانع وتوليد الكهرباء والتدفئة محليا، يمكن القول إن إيرادات الغاز الإسرائيلي ساهمت بدرجة كبيرة في تمويل تنويع مصادر الطاقة المتجددة وتحسين البنية التحتية اللازمة لاستغلالها ومن ثم تصديرها، مما يعزز الاستدامة الاقتصادية والاستقلالية الطاقوية للبلاد.

[1] Dr. Elai retting, **"Israel's Energy Market and the War in Ukraine",** The Begin Sadat Center for Strategic Studies, No 2, March 12, 2023, pp 1-8.

[2] Simon Henderson, **"Israel Planning to Export Gas via LNG Ship", Op Cit.** pp 1-3.

استنتاجات الفصل الثاني

تعد إسرائيل أحد أهم القوى الإقليمية في الشرق الأوسط وشرق المتوسط، فموقعها الجغرافي الخاص جعل منها نقطة تقاطع هامة بين قارتي آسيا وإفريقيا، فتشاركها في الحدود البرية مع العديد من الدول غير المستقرة عزز من أهمية إسرائيل في تحقيق الأمن البحري وضمان حرية الملاحة في البحر الأبيض المتوسط والذي يعد ممرا حيويا لها ولحلفائها من الدول الغربية، وتتمتع إسرائيل بموارد هيدروكربونية (النفط والغاز) ويعد اكتشاف هذه الموارد والتعاون مع دول الجوار على استغلالها، جزء مهم من الاستراتيجية الطاقوية الإسرائيلية.

راعت إسرائيل في تحقيق أهدافها ومصالحا في المتوسط الشرقي، مختلف القطاعات السياسية، العسكرية والأمنية كما لم تهمل الجوانب الاقتصادية للانفتاح على المنطقة، الأمر الذي يتجسد من خلال مشروع الشرق الأوسط الكبير التوسعي الذي ساهم في تغلغل واختراق الاقتصاد الإسرائيلي لاقتصادات دول الجوار، وجعل منها لاعبا محوريا في السوق الاقتصادية.

أصبحت مسألة الأمن الطاقوي تنفرد بأهمية كبيرة في تحديد قوة الدولة ووضعها في النظام الدولي، لاسيما في ظل التنافس والصراع للسيطرة على مصادر الطاقة الحيوية (النفط والغاز الطبيعي) وكيفية الإمداد المستمر بها لتجنب الاضطرابات المتعلقة بارتفاع الأسعار، ركزت الاستراتيجية الطاقوية الإسرائيلية على عنصر أمن الطاقة بشقيه الاقتصادي والعسكري، خاصة مع الاكتشافات المعتبرة للغاز في المياه الإقليمية الإسرائيلية والمشاريع والاستثمارات التي نجمت عنها، بموجبها انتقلت إسرائيل من الاستيراد إلى الإنتاج ثم التصدير، تسعى من خلال هذه المرحلة لتحقيق أمن طاقتها وأهدافها التوسعية جيوسياسيا وعسكريا لتتفادى الاعتماد على الدول الأخرى.

نظرا للتوترات والتهديدات التي تميز منطقة شرق المتوسط (حزب الله، حماس، الأزمة في سوريا، الملف النووي الإيراني)، تنتهج إسرائيل أنظمة دفاع وآليات لحماية منشآت حقول الغاز ضد الغارات التي تستهدفها، وهو الأمر الذي سيخضع أمن الطاقة الإسرائيلي لأزمات جد حرجة في حالة تعطيل أو تدمير هذه المصادر الطاقوية، ما جعل تل أبيب تعزز ترسانتها العسكرية وتشكل تحالفات إقليمية لمواجهة هذه التهديدات لضمان حماية هذه المنشآت.

تنويع مصادر الطاقة الإسرائيلية والتحول إلى الطاقات المتجددة النظيفة، مقابل الخروج من التبعية للوقود الأحفوري خاصة النفط والفحم، دليل على تزايد الوعي البيئي الداخلي للتقليل من انبعاثات

الغازات السامة الحبيسة وظاهرة الاحتباس الحراري، كما أنه يحمل في طياته منفعة اقتصادية للسوق المحلي، حيث يمنع تعرض الاقتصاد الإسرائيلي للمخاطر الناتجة عن قطع الإمدادات وارتفاع الأسعار.

يعد الانتقال الطاقوي هدفا جد مهم ضمن الاستراتيجية الطاقوية الإسرائيلية، لكونه يضمن استقلال وأمن قطاع الطاقة ويجسد الاستدامة البيئية؛ عملت إسرائيل على تجسيده من خلال سياسات ومشاريع توسعية أبرزها: اتفاقية أبراهام وحملات التطبيع في المنطقة، تطوير البنية التحتية المحلية وتعزيز الشراكات والاستثمارات، فضلا عن عائدات الصادرات التي تساهم في تطوير التقنيات الحديثة المستغلة في هذا المجال.

الفصل الثالث

خريطة التحالفات الجيوسياسية الإسرائيلية في ضوء الاكتشافات الجديدة في شرق المتوسط وآفاق تطورها

الفصل الثالث خريطة التحالفات الجيوسياسية الإسرائيلية في ضوء الاكتشافات الجديدة في شرق المتوسط

تمهيد

ساهمت الاحتياطات الضخمة من الغاز الطبيعي في شرق المتوسط في بلورة تحالفات جيوسياسية ميزها التواجد الإسرائيلي في أغلبها ما سمح باستحداث ما يعرف "بدبلوماسية الغاز" في المنطقة، نتيجة وعي الأطراف الإقليمية والدولية التي تتنافس على غاز شرق المتوسط بأهمية تهدئة الصراعات القائمة وانتهاج استراتيجيات تعاونية سمحت بتشكيل تحالفات جيوسياسية ذات طابع طاقوي، تسعى من خلالها لخلق منظومة إقليمية تعنى بصناعة الغاز وتحقيق مصلحة مختلف الأطراف، ما أعاد ترتيب الديناميكيات وتشكيل التحالفات التي تخدم إسرائيل، وتدفع نحو تعميق التطبيع وعليه وجودها في المنطقة.

تعاونت إسرائيل مع مختلف دول الحوض الشرقي للمتوسط ودول عربية-إسلامية وأخرى خارج إطارها الإقليمي في مجال الغاز الطبيعي مع إمكانية تشكيل تحالفات جديدة مستقبلا، وذلك لتعزيز مكانتها كدولة مصدرة للغاز، ومن المرجح أن تؤدي هذه التحالفات إلى تطوير قطاع الطاقة في المنطقة وتحسين الاقتصادات المعنية بالغاز.

المبحث الأول: الغازكمحدد أساسي في بناء التحالفات في شرق المتوسط وإعادة توجيهها

تقود الاحتياطات الضخمة من الغاز الطبيعي في شرق المتوسط إلى العديد من السيناريوهات والاحتمالات في بلورة العلاقات بين دول المنطقة، فقد تدفع إلى المزيد من الشراكات والتنسيقات الأمنية في الجانب الطاقوي، خصوصا الغاز الطبيعي وبالتالي المزيد من فرص التعاون، التحالف، الاستقرار، وتهدئة الصراعات والخلافات القائمة في المنطقة، حيث ثمة إدراك بات حاضرا لدى مختلف الأطراف الإقليمية والدولية الفاعلة في شرق المتوسط، خاصة الجانب الأوروبي أن الاستفادة المثلى من الثروات الهيدروكربونية الهائلة الموجودة في مياه الحوض الشرقي، لن تتم إلا عبر الابتعاد عن النهج الصراعي، والميل نحو التعاون والتنسيق في محاولة لإيجاد صيغ مشتركة من شأنها أن تحقق مصلحة كافة الفاعلين، وفي هذا الإطار بدأت بعض الأطراف تتخذ منحى تعاوني وتبادر في تشكيل تحالفات استراتيجية ذات طابع طاقوي.

المطلب الأول: التحالفات الجيوسياسية في شرق المتوسط

الحاجة لإعادة تصور ومعالجة شرق البحر الأبيض المتوسط كفضاء جيوسياسي مميزة، تفرض حاجة أخرى ملحة لتصور نظام إقليمي والعمل من أجله، لصالح جميع الفاعلين، أي الحاجة لتجاوز العراقيل التي تؤثر في النظام الإقليمي في الحوض الشرقي، فالخلفية التي تميزت بالصراع والمنافسة الجيوسياسية، تم التخفيف من حدتها بتعزيز التعاون، باعتباره خيار يحقق أكبر المنافع للأطراف المنخرطة ضمنه، ومثلت الاكتشافات الهامة في مجال لطاقة (الغاز الطبيعي) وعملية السلام التي تم تنشيطها في قبرص، من العوامل الدافعة نحو التعاون الإقليمي في مجال الأمن والطاقة وما بعده؛ بما يسمى بدبلوماسية ثلاثية الشراكات أو التحالفات التي تم اتباعها في المنطقة،[1] ظهرت ارهاصاته بين كل من إسرائيل، قبرص، اليونان، مصر، تركيا. ليبيا، الاتحاد الأوروبي التي كانت لحد ما طرفا في هذا التنسيق الهندسي للتحالفات، وفي هذا السياق نذكر:

[1] Tziarras Zenonas, **"The Eastern Mediterranean Between Power Struggles and Regionalist Aspirations, Re-imagining the Eastern Mediterranean Series: PCC Report"** , Nicosia: PRIO Cyprus Centre, August 4, 2021, p 17.

الفصل الثالث خريطة التحالفات الجيوسياسية الإسرائيلية في ضوء الاكتشافات الجديدة في شرق المتوسط

أولا: التحالف اليوناني -القبرصي-المصري

يدخل هذا التحالف ضمن الاستراتيجية التعاونية والتنسيق الديناميكي، الذي يجمع اليونان-قبرص-مصر، في إطار المثلث الاستراتيجي الذي يحمل طابع الصداقة والتعاون بين الأطراف الثلاثة، فيما يتعلق بالبحث والتنقيب عن الغاز الطبيعي في مياه البحر المتوسط، التي فرضتها طبيعة المواجهة السياسية في شرق المتوسط على ضوء اكتشافات الغاز والنفط والتطلعات الاستثمارية الواعدة، والتمكن من تحقيق مشاريع ذات جدوى اقتصادية، للاستفادة من احتياطيات الغاز الطبيعي سواء من خلال خطوط الغاز الطبيعي، استخدام منصات إسالة الغاز المصرية، لذلك فرضت تلك الدول نفسها كقوة قادرة على حماية مصالحها والاستفادة من الفرص المتاحة، ووضع الاستراتيجيات المناسبة لاستغلال مختلف الموارد في المنطقة، من أبرزها؛ قرار مصر بضرورة تمتين التعاون بينها وبين قبرص واليونان.

مصر رغم كونها من الدول التي تمتلك احتياطي ضخم من الغاز الطبيعي في المنطقة المتوسطية الشرقية إلا أن هنالك تهديدات كبرى تواجهها، خصوصا من الجانب الاسرائيلي الذي رسم الخط الافتراضي بين الحدود البحرية المصرية والقبرصية بغياب الطرف المصري، لإبعادها عن جبل إراتوستينس حتى يكون للجانب الإسرائيلي الحق في التنقيب بالجبل، رغم أن هذه المنطقة تابعة للمنطقة الاقتصادية الخالصة المصرية.[1]

هنالك مقومات تاريخية، حضارية، اقتصادية وأمنية دفعت لتنامي العلاقات بين أطراف هذا المثلث الاستراتيجي، فمن ناحية تجمع بين مصر واليونان علاقات تاريخية تعود إلى 300 سنة قبل الميلاد وما عزز هذا التقارب قيام اليونان بنسف القواعد العسكرية البريطانية في الجزيرة إثر العدوان الثلاثي على مصر سنة 1956، لكونها استخدمت في الهجوم البريطاني على مصر، لذلك أيد الرأي العام العربي الأغلبية اليونانية في قبرص وساند رغبتها في تجسيد مفهوم "الإينوسيس أي الاتحاد مع اليونان.[2]

فضلا عن دور الطائفة اليونانية في دول العالم الثالث، خاصة فيما يتعلق بموقف اليونان تجاه القضية الفلسطينية، وتصويتها ضد قرار التقسيم سنة 1947، ومن ناحية أخرى كانت مصر من أوائل

---

[1] حسين سليمان، **"غاز شرق المتوسط ما بين التعاون والصراع"**، مجلة السياسة الدولية، م 54، ع 03، جويلية 2021، ص 78.

[2] Nasuh Uslu, **"The Turkish-American Relationship between 1947 and 2003: The History of a Distinctive Alliance"**, (New York, Nova Science Publishers, 2003), pp 181-184.

الدول التي اعترفت بجمهورية قبرص إبان استقلالها سنة 1960، على غرار العلاقات الثقافية العرقية والحضارية التي تجمع كل من قبرص واليونان.[1]

تلتقي المصالح الاقتصادية لمصر-قبرص-اليونان، كون أن هدف قبرص الرئيسي في مجال الغاز هو تصدير احتياطاتها لأوروبا حيث تم الاتفاق على إقامة خط أنابيب بحري مباشر لنقل الغاز الطبيعي من حقل أفروديت إلى مصر، يتقاطع هذا الهدف مع توافر مصانع تسييل الغاز الطبيعي المصرية، إضافة إلى شركات الشحن اليونانية للغاز المسال المستعدة للعمل، أبرزها شركة ماران Maran إلى جانب الهدف اليوناني المتمثل في لعب دور في عبور إمدادات الطاقة من شرق المتوسط إلى أوروبا، وفي الجانب الأمني تتضمن المصالح المشتركة بين الدول الثلاثة التصدي للتهديدات والسياسات التركية، فتركيا لا تعترف باتفاقيات ترسيم الحدود بين مصر وقبرص، وبعليه تعترض على كافة عمليات التنقيب التي تقوم بها الدولتان في مياههما الإقليمية، فضلا عن سياسات تركيا المعادية لقبرص واعتراضها على استغلال ثرواتها من الغاز الطبيعي، واستعمالها للقوة العسكرية لمنع سفن التنقيب الأجنبية المتعاقدة مع قبرص من القيام بعمليات الاستكشاف، واستمرارها في التنقيب بالنيابة عن جمهورية شمال قبرص التركية في المياه الإقليمية القبرصية.[2]

رغم الاعتراضات والتنديد المستمر من قبرص واليونان وحتى أطراف دولية، تشترك كذلك عناصر من القوات البحرية والجوية والقوات الخاصة لكل من الدول الثلاثة في تدريب بحري-جوي يمارس بشكل دوري منذ سنة 2014، يطلق عليه مناورات ميدوزا Medusa يشتمل على تنفيذ العديد من الأنشطة، منها إدارة أعمال القتال، التدريب على البحث واكتشاف الغواصات، أعمال الاعتراض البحري وتأمين منصات النفط والغاز الطبيعي الموجودة بالبحر المتوسط.[3]

يسمح حجم الإنتاج المتوقع والاحتياطات مقابل الطلب الكبير على الغاز بأن يكون هنالك مسار آخر لتدفق غاز شرق المتوسط للسوق الأوروبية ضمن استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية لتخفيف اعتماد أوروبا على الغاز الروسي، يتمثل في خط أنابيب يصل حقل أفروديت القبرصي بمحطات الاسالة

---

[1] شريف شعبان مبروك، **"التحالفات الإقليمية والدولية في شرق المتوسط، آفاق سياسية"**، المركز العربي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ع 24، 22 ديسمبر 2015، ص ص 2-5.

[2] Toni Alaranta, **"The Eastern Mediterranean Conflict: From Turkey-Greece Confrontation to Regional Power Struggles"**, FIIA Briefing Paper, Finnish Institute of International Affairs, No 302, March 2021, pp 3-7.

[3] محمد عبد القادر خليل، **"مصالح وسياسات تركيا في شرق المتوسط"**، الساسة الدولية، م 53، ع 213، 2018، ص 35.

المصرية، لإسالته وتصديره إلى الأسواق الأوروبية التي ترمي للاعتماد على الغاز المسال، خط الغاز المقترح بناؤه من شأنه أن يعزز التحالف بين كل من مصر وقبرص حول تطوير حقول الغاز بهدف التصدير، رغم أن المستفيد الأكبر من هذا التعاون هي مصر من خلال استغلال الطفرة الطاقوية وتقنيات الإسالة التي تزخر بها.

بوصول عبد الفتاح السيسي للحكم في مصر بدأت العلاقات بين مصر-قبرص-اليونان تأخذ منحى آخر جديدي نسبيا، حيث سعى لفتح مسار التفاوض بشأن غاز المنطقة مع اليونان وقبرص وهو ما تمخض عنه انعقاد القمم الثلاثية بين قادة هذه الدول (تم عقد تسع قمم)، أهمها القمة الأولى التي صدر عنها إعلان القاهرة وهو بيان مشترك رسخ للشراكة بين الدول الثلاث وركز على احترام الحقوق السيادية لقبرص على منطقتها الاقتصادية الخالصة وإعادة ترسيم الحدود البحرية لتضييق الخناق على أنقرة وأن اكتشاف احتياطات الموارد الهيدروكربونية سوف تمثل حافزا للاستقرار والرخاء الإقليمي، فانتظام عقد هذه القمم يضفي على التحالف طابعا مؤسساتيا وينص على تنسيق الجهود لإعادة ترتيب الأوضاع الأمنية والاقتصادية في المنطقة.[1]

ثانيا: التحالف الإسرائيلي-القبرصي-اليوناني

يسعى هذا التحالف إلى تقوية وتنسيق العلاقات في مجال الطاقة بين الدول الثلاث، من خلال تأمين مواردها الطاقوية والعمل على تطوير اقتصاداتها، ومما زاد من أهمية هذا التحالف هو مشاركة الأردن ومصر فيه كون أن هذه الأخيرة تمتلك منشآت الغاز الطبيعي المسال، فيما يتعلق بإسرائيل يمثل التعاون مع قبرص واليونان فرصة لبناء شبكة جديدة من التحالفات مع دول الاتحاد الأوروبي، التي من شأنها أن تساعدها على كسر عزلتها جراء معادات أغلب الدول المجاورة لها،[2] إضافة إلى تزامن توطيد العلاقات الإسرائيلية القبرصية من خلال ترسيم الحدود البحرية والمنطقة الاقتصادية الخالصة الخاصة بهما سنة 2010، وتعززت أكثر مع تغير النظام السياسي في مصر بعد أحداث سنة 2011 من ناحية، وتوتر العلاقات الإسرائيلية التركية من ناحية أخرى، وبالنسبة لقبرص فإنها تنظر لاستراتيجية الانفتاح على

---

[1] أحمد قنديل، **"مستقبل الشراكة المصرية اليونانية القبرصية، خطوات جادة نحو التكامل، الملف المصري: غز شرق المتوسط أنماط الصراع وفرص التعاون الإقليمي"**، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ع 65، 2020، ص ص 11-13.

[2] Karagiannis, Emmanuel, **"The Emerging Gas Region of the Eastern Mediterranean"**, FIACSI-ISA Joint International Conference, Buenos Aires, Global and Regional Powers in the Changing World, 2014, p 10.

التحالفات بالمنطقة باعتبارها أمرا إيجابيا، ذلك أن قبرص تخطط لتكون من مراكز إسالة الغاز الطبيعي من خلال محطة فاسيليكوس، ودخول الغاز الإسرائيلي بإمكانه أن يغطي تكاليف تنفيذ المشروع.[1]

بالعودة إلى اليونان فهي تهدف إلى أن تصبح دولة عبور لخطوط أنابيب نقل الغاز القبرصي-الإسرائيلي-المصري إلى أوروبا وعليه جاءت الأطر التعاونية مع الدول المجاورة، كما أن هذه السياسة اليونانية تهدف لتحقيق نوع من العزل لتركيا من حيث الحلفاء في المنطقة، [2]كما أن موقعها الجغرافي يؤهلها لأن تكون دولة عبور لخطوط الأنابيب في حالة اعتماد خيار الأنابيب (أنبوب غاز شرق المتوسط)، فضلا عن توافر سفن شحن يونانية لنقل الغاز المسال في حالة اعتماد خيار التسييل، في 2 جانفي 2020 وقعت الدول الثلاث على اتفاق خط أنابيب شرق المتوسط "ايست ميد" لنقل احتياطات الغاز لحوض شرق المتوسط للسوق الأوروبية بطاقة سنوية تبلغ 10 مليارات متر مكعب من الغاز، حيث يعمل على ربط حقول الغاز في إسرائيل قبرص واليونان بشبكة الغاز الأوروبية مباشرة عبر إيطاليا، ومنه تصبح كل من إسرائيل-قبرص-اليونان حلقة وصل مهمة في سلسلة الإمدادات البديلة من الطاقة لأوروبا.[3]

كانت اليونان وقبرص عونا لإسرائيل في مراكز صنع القرار السياسي داخل الاتحاد الأوروبي، كما تطورت العلاقات لتصل لقيام جماعات الضغط من الأمريكيين اليونانيين ومعظم الأمريكيين اليهود المؤيدين لإسرائيل في التعاون ضد سياسات الشاه الإيراني والملف النووي، شملت أفق التعاون الإسرائيلي-القبرصي-اليوناني الجانب الأمني والعسكري، فعلى سبيل المثال وقعت كل من إسرائيل وقبرص اتفاقية تعاون وتنسيق أمني دفاعي سنة 2012 تسمح لإسرائيل بموجبها باستخدام البنية التحتية العسكرية لقبرص أي قاعدة اندرياس باباندريو Andreas Papandreou الجوية غرب قبرص وموانئ أخرى، لحماية منشآت الغاز في المنطقة في حال وجود أي تهديدات، علاوة اجراء تدريبات عسكرية بين اليونان وإسرائيل سنة 2013 والتي تضمنت مناورات بحرية تحت اسم نوبل دينا Noble Dina بمشاركة قوات أمريكية.[4]

---

[1] **Ibid.** p 10.

[2] Evaghorou Evaghoras, **"State Competition in Eastern Mediterranean: Energy and Security Issues",** Eastern Mediterranean Policy Note, University of Nicosia, Cyprus Center for European and International Affairs, No 35, February 2019, p 4.

[3] سلوى السعيد فراج، **مرجع سابق**، ص 137.

[4] Johnny Rishmawi, **"Regime Building in the Levant: The Feasibility of Cooperation in the Levant Basin"**, (Cairo, The American University, School of Humanities and Social Science, Department of Political Science, 2014), pp 28-29. master

ثالثا: التحالف الإسرائيلي-المصري

سمحت الظروف الإقليمية وتلاقي المصالح في مجال الطاقة بخلق المناخ المناسب لحدوث تنسيق إسرائيلي مصري في شرق المتوسط، فمن ناحية كل منهما حقق تحالف ناجح مع قبرص واليونان، ومن ناحية أخرى يشتركان في القلق من التحرك والتهديد التركي بالمنطقة، الأمر الذي مهد لوجود توافق في المصالح بين الدول الأربعة مصر، قبرص، اليونان وإسرائيل.

بعد أن اتجهت مصر لتصدير الغاز الطبيعي لعدد من دول الجوار من بينها الأردن عبر خط الغاز العربي وذلك سنة 2003، بدأت تتبلور معالم التعاون بين إسرائيل ومصر في قطاع الغاز الطبيعي منذ سنة 2005 في عهد الرئيس الأسبق "حسني مبارك"، بحيث يتم تصدير الغاز عبر خط الأنابيب الذي يربط العريش وعسقلان، وكانت إمدادات الغاز المصري تغطي 40% من الاستهلاك الإسرائيلي، تعرض الخط للعديد من الهجمات أو ما سمي بهجمات **"الملثم"**، مما دفع الحكومة المصرية لإلغاء عقود تصدير الغاز مع كل من الأردن وإسرائيل وإيقاف الخط عن العمل، الأمر الذي أدى للجوء إسرائيل للتحكيم الدولي نظرا لإخلال مصر بالاتفاقية الموقعة بين الجانبين، تكبدت إسرائيل بموجبها خسائر كبيرة في قطاع الصناعة والكهرباء بسبب انقطاع إمدادات الغاز الطبيعي من مصر، شهدت تلك الفترة توترا بالغا في العلاقات المصرية الإسرائيلية وأُثيرت مخاوف في الأوساط الإسرائيلية حول تحول مصر إلى مصدر تهديد وخطر يضاهي التهديد الإيراني.[1]

مع تغير النظام في مصر سنة 2014 هدأت حدة التوترات، وتم اقتراح اتفاقية لتسوية جديدة في موضوع الغاز تجمع بين مصالح الطرفين من خلال اتفاقية لقيام مصر باستيراد الغاز من إسرائيل التي كان لديها فائض في الإنتاج بعد بداية استغلال كل من حقلي تمار وليفياثان، كما أن استيراد الغاز الإسرائيلي يساهم في تشغيل مصانع الإسالة المصرية ويعود بالمنفعة على الاقتصاد الإسرائيلي.[2]

بحلول سنة 2018 أعلنت كل من شركتي نوبل إنيرجي الأمريكية وديليك دريلينغ الإسرائيلية عن توقيع اتفاقية لمدة عشر سنوات يتم بموجبها توريد 64 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي سنويا من الغاز

---

[1] المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، **"الموقف الإسرائيلي من الغاء صفقة الغاز المصري: تداعيات ودلالات"**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، وحدة تحليل السياسة في المركز، ماي 2012، ص ص 5-8.

[2] ألكسندر نيدرمير، **"جيوسياسية الطاقة وظهور نظام إقليمي فرعي جديد"**، الملف المصري: غاز شرق المتوسط، أنماط الصراع وفرص التعاون الإقليمي، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ع 65، 2020، ص ص 9-10.

المستخرج من حقلي تمار وليفياثان إلى مصر لمدة عشر سنوات، أما بخصوص قرار التحكيم الدولي والتعويضات التي على مصر الالتزام في دفعها لشركة الكهرباء الإسرائيلية، تم الاتفاق على تخفيض الغرامة المالية للنصف مع إمكانية امتلاك إسرائيل لحصة في إحدى محطات الإسالة المصرية وذلك بهدف تعزيز نشاط تصدير الغاز الإسرائيلي،[1] تطور التنسيق والتحالف في مجال الغاز الطبيعي بين كل من مصر وإسرائيل إلى شراكة في عملية تصدير الغاز للأسواق الخارجية، بالخصوص السوق الأوروبية بعد انقطاع إمدادات الغاز الروسي جراء الحرب الروسية-الأوكرانية.

❖ **الاتفاق بين إسرائيل-مصر-الاتحاد الأوروبي**

مذكرة التفاهم الثلاثية بين إسرائيل-مصر-الاتحاد الأوروبي التي تم توقيعها على هامش الاجتماع الوزاري السابع لمنتدى غاز شرق المتوسط (نفصل فيه في المطلب الثاني)، تتعلق بالتعاون في مجال تجارة الغاز نقله وتصديره، الربط الكهربائي، الطاقات المتجددة والهيدروجين الأخضر وذلك بتاريخ 15 جوان 2022 لمدة ثلاثة سنوات قابلة للتجديد بشكل تلقائي لعامين إضافيين، ينص الاتفاق على تصدير الغاز الطبيعي من إسرائيل عبر خط الانابيب من عسقلان إلى العريش في مصر (عكس المسار السابق) بسعة سنوية تقدر بحوالي 64 مليار متر مكعب قابلة للزيادة، ليتم إسالته في محطتي إدكو ودمياط ومن ثم نقله عبر الناقلات البحرية إلى أوروبا[2]، في ظل أزمة الطاقة التي تعاني منها القارة العجوز في خضم الحرب الروسية الأوكرانية، هذا الاتفاق يشكل خطوة إضافية نحو تحويل إسرائيل إلى قوة دولية في مجال الغاز الطبيعي لا تحدد المذكرة الموقعة الكمية التي سيتم تصديرها من الغاز وذلك راجع لاعتبارات إسرائيلية ترتبط بالاستهلاك الداخلي وإمكانية تعثر استخراج الغاز الطبيعي.[3]

تقوم إسرائيل بتصدير كمية من الغاز تقدر بحوالي 130 مليار متر مكعب من الغاز للدول المجاورة مصر والأردن على وجه الخصوص، حيث تضيف هذه الاتفاقيات لتصدير الغاز الطبيعي زيادة الواردات للخزينة الإسرائيلية وتعزيز قوتها المالية، المكانة الجيوسياسية وتساهم في تطوير الكشف عن آبار غاز

---

[1] طارق فهمي، **"الرؤى الإسرائيلية للتعاون في إقليم شرق المتوسط"**، السياسة الدولية، م 56، ع 223، 2021، ص 83.

[2] لأول مرة يتم تصدير الغاز الإسرائيلي لأوروبا بشكل مباشر وبعقد اتفاق علني، ففي السابق كانت مصر تصدر الغاز المسال إلى أوروبا حيث أن جزء منه كان غازا إسرائيليا ففي سنة 2021 مثلا صدر ما مقداره 31% من الغاز المصري للسوق الأوروبية.

[3] مهند مصطفى، **"اتفاق الغاز بين إسرائيل والاتحاد الأوروبي ومصر وانعكاساته على مكانة إسرائيل الاستراتيجية"**، مركز الامارات للسياسات، 27 جويلية 2022، ص2.

جديدة، كما أن الاتفاق مع أوروبا يضيف بعدا اقتصاديا وسياسيا إلى مكانة إسرائيل، فضلا عن دوره في تشجيع شركات أجنبية للتنقيب عن الغاز في المياه الاقتصادية لإسرائيل.[1]

الاتفاق المبرم يعد فرصة هائلة لتصدير الغاز إلى أوروبا بعد تسييله في مصر بحكم أن تل أبيب لا تمتلك منشآت لإسالة الغاز الطبيعي، بهذه الخطوة تساهم مصر في أن تكون إسرائيل لاعبا أساسيا في سوق الطاقة العالمي وبالخصوص السوق الأوروبي، وسيجلبه لها من مكاسب فهي تعفيها من كلفة بناء بنية لتسييل الغاز، وتجنيبها الأضرار البيئية الناجمة عن وجود مثل تلك المصانع وسط التجمعات السكانية فضلا عن المخاوف الأمنية من سهولة استهدافها الأمر الذي يهدد أمن واستقرار المواطنين.

رابعا: التحالف الإسرائيلي-التركي

مع تزايد معدلات اكتشافات الغاز الإسرائيلية، وسعيها لإيجاد مسارات وسبل جديدة لتصدير الفائض من الغاز إلى أوروبا، فضلا عن تزايد الدور التركي كمنصة عبور لغالبية خطوط أنابيب نقل الغاز العالمية، ما جعل البحث عن مدخل للتعاون بين إسرائيل وتركيا في قطاع الطاقة ونقل الغاز الطبيعي أمرا ضروريا، وهو ما دفع الطرفين لتقديم العديد من التنازلات التي من شأنها أن تصحح مسار العلاقات بينهما لتحقيق هذا الغرض.

مرت العلاقات بتقلبات لابد من تحليلها لفهم موقعها من خريطة التحالفات في شرق المتوسط بدأت العلاقات الدبلوماسية بين تركيا وإسرائيل سنة 1949 أي بعد عام واحد من قيام دولة إسرائيل عندما منحت تركيا الاعتراف الدولي لها، بدأت العلاقات في التوتر منذ سنة 2009 حين هاجم الرئيس التركي "رجب طيب أردوغان" –في إطار المنتدى الاقتصادي في دافوس بسويسرا-شفهيا الرئيس الإسرائيلي آنذاك شمعون بيريز بسبب السياسة التي تنتهجها إسرائيل تجاه الفلسطينيين في غزة،[2] فضلا عن قيام إسرائيل بالاعتداء على سفينة الإغاثة التركية "مافي مرمرة" التي كانت متوجهة لفك الحصار عن قطاع غزة أو أسطول الحرية سنة 2010، أسفر الهجوم عن مقتل ناشطين مدنيين أتراك، بعد هذه الحادثة وضعت

[1] عبد الرؤوف أرناؤوط، **"مذكرة تفاهم بين إسرائيل ومصر والاتحاد الأوروبي لتصدير الغاز"**، مركز الجزيرة للدراسات، 30 جوان 2022، ص ص 3-5.

[2] Baldimos Stergios, **"The Energy Resources of the Eastern Mediterranean: the Role of Turkey"**, (University of the Peloponnese, Department of Political Science and International Relations, 2016, pp 17-18.

تركيا ثلاثة شروط لاستئناف العلاقات الدبلوماسية مع تل أبيب؛ أن تقدم إسرائيل اعتذارا علنيا، أن تعوض أسر الضحايا، وأن ترفع الحصار البحري عن قطاع غزة.[1]

تصاعدت حدة التوترات بينهما بعد قيام تركيا سنة 2011 بإرسال سفينة للتنقيب عن الغاز الطبيعي في المياه الإقليمية على مقربة من حقول الغاز الإسرائيلية، أرسلت بموجبها إسرائيل طائرتين حربيتين فوق السفينة التركية ما اعتبرته تركيا انتهاكا للسيادة الجوية لقبرص الشمالية، إضافة أعلنت تركيا لرفضها لعمليات التنقيب الإسرائيلية القبرصية عن الغاز في شرق المتوسط، واعتراضها على اتفاقيات ترسيم الحدود البحرية بين قبرص وإسرائيل.[2]

استمرت القطيعة في العلاقات لغاية التوقيع على اتفاقية المصالحة (نوع من تطبيع العلاقات) بين الجانبين سنة 2016 بتدخل أمريكي، بموجبه قامت إسرائيل بتقديم اعتدار علني ودفع 20مليون دولار لعائلات الضحايا الأتراك عن طريق صندوق دولي خاص، أما الشرط الثالث فقد تغاضت عنه تركيا لضغط الولايات المتحدة الأمريكية وضرورة استعادة العلاقات لدواعي التعاون في مجال الطاقة، كون تركيا تدرك أنه ليس من مصلحتها الدخول في مواجهة عسكرية مع إسرائيل التي تحظى بالدعم الأمريكي.[3]

على الرغم من حالة الانسداد السياسي بين البلدين خلال تلك الفترة، إلا أن ملف التعاون في مجال الطاقة كان حاضرا بشكل واضح لكن بطريقة غير رسمية أو حكومية، حيث سعت تركيا لإقامة خط غاز من حقل ليفياثان لتغطية الطلب المحلي وتصدير الجزء الآخر عبر خط الغاز العابر للأناضول الذي يمر عبر أراضيها، فإنشاء هذا الخط سيضمن للجانب التركي سعر أقل للغاز ويوفر فرصة لإعادة التفاوض على سعر الغاز مع شركة غاز بروم الروسية، فإسرائيل وقبرص وأيضا قبرص الشمالية على دراية بالجدوى التجارية التي سيحققها الغاز الطبيعي المنتج من الحقول الإسرائيلية والقبرصية إذا تم نقله عبر أنابيب تمر بتركيا.[4]

---

[1] **Ibid.** p 19.

[2] **Ibid.** p 24.

[3] Cingoli Janiki, **"The New Energy Resources in the Center-East Mediterranean: Potential Current and Future Geo-Strategic Consequences",** Instituto Affari Internationali (IAI), December 2016, pp 7-8.

[4] Kahveci Ozgur Hayriye, **"Eastern Mediterranean Hydrocarbons: Regional Potential, Challenges Ahead and the Hydrocarbon-Ization of the Cyprus Problem",** Perceptions: Journal of International Affairs, SAM Center for Strategic Research, Vol 26, No 3, 2017, p 33.

في هذا الصدد قدمت شركات الطاقة التركية مقترحين لمسار خط الغاز الإسرائيلي-التركي: المسار الأول هو خط ليفياثان-مرسين والثاني خط ليفياثان-جيهان.

❖ **خط أنابيب ليفياثان-مرسين Leviathan-Mersin**

جاء هذا المشروع باقتراح من شركة "تركاس" -الفرع التركي لشركة شل-في سبتمبر 2013، حيث تقدمت باقتراح لمد خط أنابيب لنقل الغاز الطبيعي من حقل ليفياثان إلى ميناء مرسين جنوب تركيا، بتكلفة 2.5 مليار دولار وسعة سنوية تبلغ 16 مليار متر مكعب من الغاز، رغم أن هذا المشروع يواجه عراقيل جغرافية حيث يمر في المنطقة الاقتصادية الخالصة لقبرص، الأمر الذي يجعل تنفيذه أمرا مستحيلا مادامت المشكلة القبرصية قائمة ولم يتم حلها.[1]

❖ **خط أنابيب ليفياثان-جيهان Leviathan-Ceyhan**

جاء المقترح الثاني من قبل شركة زورلو Zurlo التركية سنة 2014، لإنشاء خط أنابيب آخر لنقل غاز حقل ليفياثان مرورا بالمنطقة الاقتصادية لقبرص وينتهي بميناء جيهان التركي بتكلفة 2.5-3 مليار دولار، وطاقة نقل 8 مليار متر مكعب من الغاز سنويا، من بين العراقيل التي لم تسمح بتنفيذ هذا المشروع على الأقل في المدى المنظور هو المرور بالمياه الإقليمية السورية واللبنانية (التوتر الحاصل في العلاقات في المنطقة تركيا-سوريا وإسرائيل-لبنان).[2]

تطبيع العلاقات بين كل من إسرائيل وتركيا فتح المجال للتحالف في مجال الطاقة بشكل عام والغاز الطبيعي على وجه الخصوص، من خلال دراسة جدوى إمكانية إنشاء أنبوب لنقل الغاز الإسرائيلي تحت البحر عبر تركيا ومنها إلى أوروبا، تدرك كل من إسرائيل وتركيا مدى الاستفادة والمكاسب التي سيتحصلان عليها من وراء هذا التعاون في مجال الغاز الطبيعي.

- **المكاسب التركية من التحالف مع إسرائيل في مجال الغاز الطبيعي:**

تسعى تركيا من خلال انخراطها في تحالف مع إسرائيل في مجال الغاز الطبيعي لتحقيق مجموعة من المكاسب ذات أهمية بالغة من بينها: تقليل الاعتماد على الغاز القادم من روسيا وذلك في إطار الإستراتيجية

---

[1] أحمد زكريا الباسوسي، **"تأثير تهديد أمن الطاقة على الصراع الدولي على الغاز الطبيعي: دراسة حالة منطقة حوض شرق البحر المتوسط"**، مرجع سابق، ص 188.

[2] Baldimos Stergios, **Op.cit,** p 20.

التركية لتنويع مصادر الحصول على الطاقة، بهدف ضمان صيرورة عمليات الإمداد في حالة حدوث أي أزمة في العلاقات السياسية معها، (تركيا تستورد قرابة 60% من الغاز من روسيا)، فضلا عن أن التعاون مع إسرائيل في مجال الغاز وإنشاء أي من خطوط الغاز المقترحة، يضيف لتركيا بعدا بالغ الأهمية بالتحول إلى ممر عالمي لنقل الغاز في حالة استمرار تعثر مشاريع نقل الغاز في شرق المتوسط، كما تسعى تركيا كذلك من هذا التحالف إلى إضعاف العلاقات الإسرائيلية-القبرصية-اليونانية التي عرفت تناميا في السنوات الأخيرة.[1]

- **المكاسب الإسرائيلية من التحالف مع تركيا في مجال الغاز الطبيعي:**

إسرائيل من خلال تعاونها مع تركيا تسعى لتصدير المخزون الهائل من الغاز الطبيعي، ما من شأنه أن يكون له منفعة اقتصادية هائلة على إسرائيل، كما أن توطيد العلاقات مع تركيا يسمح بإعادة رسم خريطة التحالفات في المنطقة على أساس التعاون في مجال الطاقة نظرا لاتساع الدور المركزي الفعال الذي أصبحت تحظى به تركيا في كافة القضايا المحورية شرق المتوسط.[2]

خامسا: تركيا وحكومة الوفاق الليبية

بعد أن وجدت تركيا نفسها في عزلة إقليمية في شرق المتوسط ومحاطة بالكثير من الانتقادات شرعت في التوجه فرض سياسة الأمر الواقع ومحاولة بلورة واقع جديد من خلال تغيير خريطة التحالفات القائمة حاليا، والتي تم استبعاد تركيا من أغلبيتها، حيث يعد منتدى غاز شرق المتوسط أحد أهم هذه التحالفات وتشكيله دون إدراج تركيا أمر اعتبرته هذه الأخيرة إقصاء علني لها من معادلة الطاقة في شرق المتوسط.

يقتضي فهم أبعاد العلاقة بين تركيا وحكومة الوفاق الليبية فحص المشكلة الليبية بحد ذاتها؛ تتلخص الأزمة في ليبيا في وجود انقسام داخل الدولة بين حكومة الوفاق-المدعومة من قبل الأمم المتحدة بمقتضى اتفاقية الصخيرات لعام 2016_ والميليشيات المسلحة المتطرفة الداعمة لها من ناحية، والجيش الوطني الليبي بقيادة اللواء خليفة حفتر، ونظرا لعجز حكومة الوفاق بقيادة "فايز السراج" عن السيطرة علة مقتضيات الحكم وفرض الأمن والنظام في البلاد، لجأت الحكومة للاستعانة بالميليشيات المسلحة

[1] Cingoli Janiki, **Op. Cit**, p 10.

[2] Baldimos Stergios, **Op.cit,** p 22.

الليبية لحمايتها رغم أن هذه الأخيرة لا تشترك معها لا في الأهداف ولا المصالح، وإنما في معادات الجيش الوطني الليبي.[1]

أدى التشرذم الداخلي في ليبيا إلى تدخل العديد من الأطراف الخارجية لدعم أحد الطرفين، وعليه تعد تركيا الداعم الأول لحكومة الوفاق الليبية، وذلك لتحقيق مكاسب سياسية أي وجود حليف لها في شرق المتوسط يقوي نفوذها في المنطقة، ومكاسب اقتصادية تتمثل في تحقيق أرباح من تجارة وبيع الأسلحة التركية للميليشيات في ليبيا.[2]

أما السياق الذي تعنى به الدراسة في العلاقة بين تركيا وحكومة الوفاق الليبية فهو التحرك الثنائي لكليهما في 27 نوفمبر 2019 وذلك بتوقيع مذكرتين للتعاون، الأولى هدفها تعيين الحدود البحرية بين تركيا وليبيا وتحديد الجرف القاري لكلا الدولتين مع تجاهل الجزز اليونانية الواقعة بين الدولتين، أما المذكرة الثانية فهي مذكرة للتعاون الأمني والعسكري بينهما، تسمح هذه الأخيرة للطائرات والسفن التركية بدخول المياه والأجواء الليبية دون الحاجة للإخطار الرسمي للسلطات أو طلب الإذن، الأمر الذي يشكل خطرا لمصالح دول شرق المتوسط الأخرى، باعتبار هذه المذكرة توسع من نفوذ وقدرة أنقرة على التدخل في ليبيا ودعم الميليشيات المتطرفة، وبالتالي احتمالية توظيفهم في ضرب شاحنات الغاز المسال من مصر في طريقها أوروبا، أو استهداف خطوط الغاز المزمع إنشاؤها بشرق المتوسط، والتي تنافس المشاريع التركية وتهددها.[3]

قوبلت المذكرة الأولى التي تعنى بتعيين الحدود البحرية بين البلدين برفض شديد اللهجة من قبل اليونان، على ضوء عدم وجود شواطئ متقابلة بين البلدين والتي تبرر هذا الاتفاق، حيث رأت فيه اليونان تجاهلا للسيادة اليونانية على جزيرة كريت ورودس، وردت على هذه الاتفاقية بطرد سفير حكومة الوفاق الوطني من أثنا إلى جانب توطيد العلاقات مع الجيش الليبي، كما أعلنت اليونان عن قدرتها على الرد

---

[1] Matteo Ilardo, **"Conflict Analysis: The Second Libyan Civil War and How to Avoid a Third One"**, Austria Institute fur Europa und Sicherheitspolitik (AIFS), Focus, 2019, pp 3-4.

[2] وائل ربيع، **"الأبعاد الأمنية والعسكرية للتنافس على غاز شرق المتوسط"**، الملف المصري: غاز شرق المتوسط، أنماط الصراع وفرص التعاون الإقليمي، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ع 65، 2020، ص 25.

[3] المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، **"مذكرة التفاهم الليبية-التركية: أبعادها وتداعياتها المحلية والإقليمية"**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، وحدة الدراسات السياسية، ديسمبر 2019، ص 4-6.

دبلوماسيا وعسكريا إذا ما حاولت تركيا توسيع حدودها البحرية، وأنها لن تسمح لتركيا بانتهاك القانون الدولي كما تفعل في الشرق الأوسط.[1]

إن اهتمام تركيا بليبيا ليس جديدا، فهو يرجع في جدوره لعهد الدولة العثمانية، ومؤخرا كان سابقا للربيع العربي، فليبيا دولة نفطية بامتياز ومن أكبر الدول المصدرة للنفط والغاز في العالم وذلك قبل الأزمة كم أنها تمتلك محطات لإسالة الغاز (خارج الخدمة منذ 2011)، حيث بدأت جهود تركيا للتوصل لترسيم الحدود البحرية مع ليبيا سنة 2009 وهو العام الذي أعلنت فيه ليبيا منطقتها الاقتصادية الخالصة، وبناء عليه بدأت القوات البحرية التركية دراسة خطط المنطقة ومستقبلها، خاصة بعد استيلاء اليونان على 39 ألف كيلومتر مربع بحري عائدة لليبيا، مستغلة الوضع الفوضوي الذي سقطت به البلاد بعد سقوط نظام القذافي، وهذا ما يمنح اليونان الاستيلاء على كل احتياطيات الغاز الطبيعي المكتشفة في محيط جزيرة كريت إضافة إلى دعم حفتر، وقد حدثت عدة تطورات دفعت تركيا للسعي بقوة للتوصل للاتفاق مع حكومة الوفاق الليبية وهي كالآتي:

- التوترات المتزايدة المتعلقة باكتشافات الغاز الطبيعي الضخمة شرق البحر المتوسط، والاتفاق على خط غاز شرق المتوسط بين كل من إسرائيل-قبرص-اليونان؛
- إنشاء منتدى غاز شرق المتوسط والذي استبعدت تركيا منه على الرغم من أنها جزء مهم من إقليم الحوض الشرقي؛
- الحملة العسكرية المدعومة من قبل أطراف إقليمية بقيادة الجنرال حفتر ضد حكومة الوفاق على طرابلس؛
- الموقف الأمريكي المستاء من الدعم الروسي لحفتر؛
- وجود تحركات لحفتر للترتيب مع اليونان لخطة لإعادة إعمار بنغازي.[2]

من المهم الإشارة إلى أن هذه الاتفاقية الأمنية البحرية بين ليبيا وتركيا، والتي كان المحدد الطاقوي خصوصا الغاز الطبيعي المحفز الأساسي للتوصل إليها، تعتبر الخطوة الثالثة التي أقدمت عليها تركيا بعد

---

[1] Galip Dalay, **"Turkey Europe and the Eastern Mediterranean: Charting a Way Out of the Current Deadlock"**, Brooking Doha Center Publications, February 22, 2021, pp 10.

[2] محمود سمير الرنتيسي، **"ليبيا في سياسة تركيا الخارجية: حقائق جديدة في معادلات البروالبحر"**، مركز الجزيرة للدراسات الاستراتيجية، 12 ديسمبر 2019، ص 5.

إنشاء منتدى غاز شرق المتوسط، حيث كانت الخطوة الأولى نشر القوات البحرية عبر استعراض للقوة في المتوسط، ثم البدء بأنشطة التنقيب والحفر قبالة سواحل قبرص، كما ساهمت هذه الاتفاقية في فك التضييق الطاقوي المفروض على تركيا شرق المتوسط، كما أنشأت حاجزا بحريا بين اليونان وقبرص على غرار تأثيرها على مكامن الغاز في المياه الإقليمية الإسرائيلية والمصرية.[1]

كانت لهذه المذكرة تداعيات إقليمية أخرى إلى جانب رد الفعل اليوناني، فبعد الكشف عن مذكرتي التفاهم، اتسق الموقفين المصري واليوناني حول عدم قانونيتهما، خصوصا مع عدم اتساقهما مع المادة الثامنة من اتفاقية الصخيرات (لا تخول رئيس الوزراء الليبي لتوقيع اتفاقيات دولية)، حيث اتفقت مصر واليونان أيضا على أن ذلك التفاهم يشكل تعديا غير مقبول على المياه الإقليمية اليونانية، وهو الذي دفع إلى تسريع المناقشات حول عملية تعيين الحدود البحرية والمناطق الاقتصادية الخالصة بين الدولتين.[2]

تخدم هذه الاتفاقية مصالح تركيا المتمثلة في تعطيل مشاريع نقل الغاز التي تستبعدها في شرق المتوسط، لأنه تبعا لهذه الصفقة سيتعين على خط أنابيب الغاز الإسرائيلي-القبرصي-اليوناني أن يمر عبر المناطق البحرية التي تعتبرها تركيا ضمن جرفها القاري وفقا لاتفاقيتها مع حكومة الوفاق الليبية، كما تعكس هذه الاتفاقية بوضوح تطبيق تركيا لمبدأ الوطن الأزرق سالف الذكر.[3]

كان الدافع الرئيسي من وراء توقيع حكومة الوفاق الليبية مذكرة الحدود البحرية، جراء الدعم العسكري الذي قدمته تركيا للميليشيات المسلحة في مواجهة الجيش الوطني الليبي في عملية طرابلس العسكرية سنة 2019، في الوقت الذي رفضت فيه معظم القوى الأوروبية التدخل ضد الجيش الوطني الليبي، خاصة وأن الدعم المتحصل عليه ساهم في نجاحها وتصديها لقوات الجيش الليبي، الأمر الذي دفعها للضواحي الجنوبية للعاصمة ومنه فشل عمليات طرابلس العسكرية.[4]

إن ما يعطي أهمية لهذه الاتفاقية بين تركيا وليبيا، أنها لا تغير قواعد اللعبة الطاقوية على مستوى ثنائي فحسب، وإنما على مستوى إقليمي كذلك، فهي تتعلق بتركيا ليبيا مصر إسرائيل اليونان وقبرص

---

[1] محمود سمير الرنتيسي، **"تغير المواقف الإقليمية تجاه الاتفاقية البحرية بين تركيا وليبيا"، "تركيا والطاقة في شرق المتوسط: الحاضر والمستقبل"، تحرير برهان الدين دوران، محمود الرنتيسي**، (إسطنبول، كتب سيتا، 2022)، ص ص 99-108.

[2] أحمد قنديل، **مرجع سابق**، ص 12.

[3] Frederic Wehrey, and Jalel Harchaoui, **"How to Stop Libya's Collapse Countering Warlords, Foreign Meddlers, and Economic Malaise",** Foreign Affairs, January 7, 2020, p 6.

[4] Galip Dalay, **Op. Cit**, p 13.

وأيضا الشركات التي تعمل في مجال الطاقة من استكشاف وتنقيب والدول المستقبلة للطاقة خاصة الدول الأوروبية، خاصة أن الاحتياطات المكتشفة في الجزء الجنوبي الشرقي من جزيرة كريت المسمى هيرودوت والتي تقدر بنحو 3.5 ترليون متر مكعب من الغاز الذي تسعى تركيا لاستغلاله لصالحها، قامت تركيا بالمساهمة في تطوير واستغلال قطاع الغاز والموارد الهيدروكربونية الليبية لتعزيز مكانتها الطاقوية شرق المتوسط، يمكن تعداد بعض المزايا التي ستعود بها هذه الاتفاقية على تركيا من بينها:

- توفير أساس سياسي وقانوني لمحاولات تركيا المستقبلية في شرق المتوسط ويعطيها الحق في حماية حقوقها جراء الاتفاقيات وخاصة أعمال سفنها التي تقوم بالحفر والتنقيب؛
- منع اليونان من ترسيم الحدود البحرية مع مصر قبرص اليونانية عبر جزر كريت وميس، وكانت اليونان قد نشرت خرائط تقصر المنطقة التركية على خليج أنطاليا الذي يغطي مساحة 41 ألف كيلومتر مربع، ومن المستغرب أن تعارض حكومة السيسي هذه الاتفاقية رغم أنها تنسجم مع المصالح المصرية، وستكون طرفا مستفيدا من اتفاقية ترسيم الحدود البحرية؛
- إحباط خطط عزل تركيا والقبارصة الأتراك وزيادة تأثير تركيا على الجغرافيا السياسية لشرق المتوسط؛
- تعتبر الاتفاقية بطاقة قوة بيد تركيا في أي حوار قادم بحقوقها في الحوض الشرقي خاصة قضايا الطاقة والغاز الطبيعي، ومستقبل ليبيا كذلك؛
- إعادة تذكير الدول المكتشفة لموارد الطاقة والدول المستقبلة بأن المرور عبر تركيا هو الخيار الأكثر منطقية اقتصاديا وأمنيا في ظل محاولة حرمانها من ربط حقول الغاز الطبيعي شرق المتوسط بالأسواق الأوروبية.[1]

ظلت العلاقات متوترة بين مصر وتركيا رغم توافق الرؤية التركية مع المصلحة المصرية في تقسيم الحدود البحرية مع اليونان، فبعد ترسيم الحدود البحرية التركية مع ليبيا أدركت مصر أن مساحتها البحرية ازدادت أكثر من ترسيمها الحدود مع اليونان، فضلا عن المبادلات التجارية بين البلدين، فتركيا من أكبر المستوردين من مصر.

[1] الجمهورية التركية إدارة الاتصال برئاسة الجمهورية، **"خطوة استراتيجية في معادلة شرقي المتوسط: مذكرة التفاهم بين تركيا وليبيا"**، منشورات إدارة الاتصال برئاسة الجمهورية، 2020، ص 37.

هدأت الأوضاع لفترة في المنطقة لكن مع الحرب الروسية-الاوكرانية من جهة وتوقيع مذكرة الطاقة بين تركيا وحكومة الدبيبة من جهة أخرى عاد الاستقطاب من جديد في المنطقة، أي أن الأولى تسعى لضمان استمرارية وجودها في ليبيا مستقبلا بغض النظر عن السلطة المقبلة أو الترتيبات التي سيتم التوصل إليها والتي تتضمن مشاريع للتنقيب عن النفط والغاز الطبيعي في المنطقة الاقتصادية الخالصة لليبيا، قوبلت هذه الاتفاقية بالرفض من قبل مصر (كون حكومة الوحدة الوطنية لا تمتلك حق إبرام اتفاقيات دولية) واليونان (تنتهك المياه السيادية لأثينا) معارضتها لأي نشاط في المنطقة المتنازع عليها شرقي المتوسط، وأنها ستدافع عنها بالوسائل القانونية سواء على المستوى الثنائي أو من خلال تدخل الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو، فضلا عن رفض البرلمان الليبي لهذا التحالف واعتبرها غير ملزمة للدولة الليبية لكونها صادرة عن حكومة منتهية ولايتها، رغم ذلك فتركيا لها دوافعها من توقيع مذكرة الطاقة مع حكومة الدبيبة في ليبيا أبرزها: تأمين احتياجات أنقرة من الطاقة، توظيف أزمة الطاقة العالمية في علاقة تركيا مع أوروبا كمورد رئيسي (استغلال موارد ليبيا الطاقوية كورقة ضغط في علاقاتها بالغرب) بالإضافة إلى قلق أنقرة من تنامي الحضور البريطاني في غرب ليبيا.[1]

تعكس شبكة التحالفات القائمة طبيعة الصراع في شرق المتوسط، فتركيا تحاول إعاقة مشاريع تصدير الطاقة المشتركة بين مصر قبرص اليونان وإسرائيل من خلال سياساتها اتجاه ليبيا، واستخدامها ورقة المشكلة القبرصية وحقوق القبارصة الأتراك في الغاز الطبيعي كوسيلة لتعطيل المشاريع المسطرة في قطاع الغاز شرقي المتوسط، ومن جانب آخر تحاول تركيا استقطاب إسرائيل للدخول معها في مشاريع بديلة، في حين تسعى قبرص اليونان ومصر إلى محاولة عزل أنقرة عن الترتيبات الإقليمية في شرق المتوسط.

[1] جلال سلمى، **"تركيا وليبيا وجيوبوليتيك الطاقة في المتوسط"**، المعهد المصري للدراسات، تقديرات سياسية، 9 ديسمبر 2019، ص ص 8-14.

المطلب الثاني: منتدى غازشرق المتوسط

عززت اكتشافات الغاز شرق المتوسط واحتمالية وجود احتياطات ضخمة غير مكتشفة، عزيمة للتحالف والاتفاق بين دول المتوسط والسير في مسار التعاون، مع التقليل من حدة الصراعات والنزاعات الحدودية القائمة في الحوض الشرقي، والعمل في إطار مشترك للتحول لمركز طاقوي إقليمي وهو الأمر الذي دفعهم لتأسيس **"منتدى غازشرق المتوسط"** مقره الرئيسي بالعاصمة المصرية القاهرة والذي يعتبر بمثابة توجه جديد للتحالفات لتعزيز التعاون والأمن الإقليمي في المنطقة.

وضعت مصر أولى الخطوات للتحول إلى مركز إقليمي للطاقة في شرق المتوسط، حيث تهدف مصر لجدب الغاز الخام المكتشف في كل من قبرص إسرائيل ودول المنطقة الأخرى لإسالته في منشآتها قبل إعادة تصديره أو استغلاله في الصناعات المصرية، مما يعود بالنفع الكبير على الاقتصاد القومي المصري من تحصيل الرسوم مقابل استخدام المنشآت الحكومية كمحطات الإسالة أو أنابيب نقل الغاز كما يمكن ادراجه في مشاريع تحقق قيمة مضافة مثل إنتاج المواد البتروكيميائية، أي دولة تسعى نحو التحول لمركز إقليمي للطاقة لابد أن تتوفر على بعض الخصائص وهي: أن تكون دولة منتجة للغاز بكميات كبيرة، أن تنقل وتتداول الغاز الطبيعي وتوزعه كما يجب أن تمتلك محطات لإسالة ومعالجة الغاز.[1]

إن تزايد اكتشافات الغاز الطبيعي في حوض شرق المتوسط وعدم ترسيم الحدود البحرية بين دول المنطقة، أدى إلى توتر وصدام قد يغير من شكل المنطقة كلها، ونتيجة تأجج الصراع والتنافس في المنطقة عمدت الدول إلى تأسيس منتدى يعنى بقضايا الغاز الطبيعي في شرق المتوسط كمحاولة لتهدئة الأوضاع والاستغلال الأمثل لهذه الثروة بعيدا عن الصراعات القائمة مع محاولة تحسين العلاقات التجارية وتأمين العرض والطلب بين الدول الأعضاء والشركات العاملة في شرق البحر المتوسط والمؤسسات المالية والعملاء المحتملين والمستثمرين، فالمتتبع للأحداث يجد أن المنتدى لم يأتي من فراغ حيث سبقته عدة تحالفات (تم التطرق لها بالتفصيل في المطلب الأول) مهدت لتبلوره.

بعد إعلان وزراء الطاقة في سبع دول شرق أوسطية في 14 جانفي 2019 تم التوافق على إنشاء "منتدى غاز شرق المتوسط" **EMGF** حيث يضم كل من "مصر إسرائيل اليونان قبرص اليونانية الأردن فلسطين وإيطاليا"، كما حضر الاجتماع التأسيسي ممثلون عن الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة

[1] تامر محمد سالم، **"البنيات الأساسية للتكامل بين دول منظمة غازشرق المتوسط"**، (جامعة المنوفية، كلية الآداب أطروحة لنيل شهادة الماجستير بقسم الجغرافيا، 2022)، ص ص 12-13.

الأمريكية والبنك الدولي، على أن يكون مقره القاهرة، ليتم في سبتمبر من سنة 2020 الاتفاق من قبل نفس الدول المؤسسة على اطلاق المنتدى كمنظمة إقليمية[1] للغاز في المنطقة بما يتوافق ومبادئ القانون الدولي وهو ما يضفي عليها الطابع المؤسسي وبالتالي باتت قراراتها تؤخذ بطابع جماعي وملزمة لأعضائها.[2]

وذلك نتيجة الرغبة المصرية في أن تكون مركزا للطاقة في شرق المتوسط لكونها تمتلك البنية التحتية المتطورة لإسالة الغاز الطبيعي، لتنضم الإمارات العربية المتحدة كعضو مراقب للمنتدى، وقد استثنى المنتدى دول أساسية في شرق المتوسط كسوريا(بسبب الصراع الداخلي المستمر) لبنان (تعترض على عضوية إسرائيل) تركيا وليبيا، ذلك على الرغم من إعلان الاجتماع الأول للمنتدى عن إمكانية انضمام أية دولة من دول شرق البحر المتوسط المنتجة أو المستهلكة للغاز أو دول العبور ممن يتفقون مع المنتدى في المصالح والأهداف، شريطة تحقيق إجراءات العضوية اللازمة التي تتفق عليها الدول المؤسسة.[3]

لذا فإنشاء المنتدى له بعد جيوسياسي واضح تغذيه بشكل خاص العلاقات الضعيفة والمضطربة بين تركيا ودول الجوار (قبرص، مصر، اليونان وإسرائيل) الأمر الذي دفع هذه الأخيرة إلى إعادة عملية الاصطفاف في المنطقة لتحقيق التوازن في وجه التهديدات التركية.

جاء منتدى غاز شرق المتوسط بغرض إنشاء سوق غاز إقليمي في منطقة شرق المتوسط وتسهيل استغلال الغاز الطبيعي من خلال الاستفادة من البنية التحتية الموجودة وتشجيع أنشطة الاستكشاف المستقبلية لاسيما أن الكثير من موارد المنطقة لا تزال غير مكتشفة، من الناحية النظرية توجد سوق كافية داخل الدول الأعضاء السبع في المنتدى لاستيعاب إنتاج المنطقة من الغاز، بشرط أن تتوفر خيارات تصدير مجدية تجاريا وجيوسياسيا للوصول للمستهلكين، غير أن المنتدى لا يخضع لاعتبارات الجغرافيا الضرورية وانما لموافقة الدول المؤسسة للمنتدى-معيار القبول للانضمام للمنتدى متعلق بمصلحة الدول المؤسسة

---

[1] **الفرق بين عمل المنتدى والمنظمة الإقليمية:** المنظمة تتطرق لأهداف أكبر ويندرج بداخلها مجموعة من الأهداف الفرعية يتم تحقيقها من خلال تعليمات وقوانين ونظام واضح ينظم علاقة أعضائها فيما بينهم وبين الدول الخارجية، ضمن برنامج عمل مسطر واجتماعات تتسم بالاستمرارية، أما المنتدى فهو اجتماع لمناقشة موضوع عام يتم فيه تبادل وجهات النظر ولا يتطلب التنظيم أو الاستمرارية السنوية. عن: أحمد العبد أبو السعيد، **"إعداد وتنظيم المؤتمرات والندوات"**، (عمان، الأردن، دار اليازوري للنشر والتوزيع، 2018)، ص 40.

[2] أحمد شعلة، **"منتدى غاز شرق المتوسط كآلية تشريعية دولية لتنمية الاستثمارات في مجال لوجستيات الغاز"**، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، 2022، ص ص 367-370.

[3] مركز رؤية للتنمية السياسية، **"منتدى غاز شرق المتوسط، المشاركة الفلسطينية بين الحقوق والشكوك"**، سلسلة المشهد الفلسطيني، 2020، ص 25.

وهو أمر شبه مستحيل اذ تتعارض رؤى مختلف الأعضاء مع تركيا على سبيل المثال- كإسرائيل التي تعتبر عدوة لسوريا ولبنان ومنافسا لتركيا، الأمر الذي يضع كل من مصر وإسرائيل في قلب المعادلة،[1] فضلا عن اليونان وقبرص التي هي على خلاف مع تركيا إضافة إلى أن هذه الأخيرة تشوب علاقاتها مع مصر خلافات سياسية كونها تدعم حكم الإخوان المسلمين.[2]

اشراك إسرائيل كفاعل رئيسي ما سيفتح المجال لانفتاح الاقتصاد الإسرائيلي أكثر في المنطقة ويعزز التطبيع مع الدول العربية، كما أنه سيسمح للسياسات الإسرائيلية بتحقيق العديد من المكاسب في شرق المتوسط في مجال الطاقة، وتحقيق اقتصادي كبير، ضمن إطار واضح لتعزيز التحالفات في منطقة شرق المتوسط، حيث أنها تستعين بالمنتدى للترويج لمصادر إضافية للطاقة النظيفة باعتبارها من الرائدين في هذا المجال (تم التطرق لسياسة إسرائيل في تنويع مصادر الطاقة في الفصل الثاني)، ما يجعلها عنصرا محوريا في الاقتصاد الإقليمي ولاعبا رئيسا على المستوى الدولي نظرا للإمكانات التكنولوجية والتمويلية المتوفرة لديها.[3]

❖ **الأهداف الرئيسية لمنتدى غاز شرق المتوسط:**

- إنشاء سوق غاز إقليمي يخدم مصالح الأعضاء من خلال تأمين العرض والطلب، تنمية الموارد ترشيد تكلفة البنية التحتية، تحسين العلاقات التجارية وتقديم أسعار تنافسية؛
- دعم الأعضاء أصحاب الاحتياطات الغازية والمنتجين الحاليين في المنطقة للاستفادة من احتياطاتهم الحالية والمستقبلية، من خلال تعزيز التعاون فيما بينهم ومع أطراف الاستهلاك والعبور شرق المتوسط؛
- مساعدة الدول المستهلكة في تأمين احتياجاتها وإتاحة مشاركتهم مع دول العبور في وضع سياسات الغاز في المنطقة، مما يتيح إقامة شراكة مستدامة بين الأطراف الفاعلة في كافة مراحل صناعة الغاز الطبيعي؛

---

[1] منى سكرية، **"منتدى غاز شرق المتوسط: التعاون الإقليمي وسط تضارب المصالح"**، معهد حوكمة الموارد الطبيعية، 18 فيفري 2021، ص ص 2-6.

[2] أفراح ناثر جاسم العزاوي، **"تركيا والتنافس في شرق المتوسط"**، مجلة الدراسات الإقليمية، م 16، ع 2، فيفري 2022، ص ص 160-162.

[3] خالد فؤاد، **"غاز شرق المتوسط السعي في طريق غير ممهد"**، المعهد المصري للدراسات، دراسات سياسية، 2020، ص ص 8-10.

- تعزيز التعاون والاعتماد المتبادل من خلال خلق حوار منهجي منظم وصياغة سياسات إقليمية مشتركة بشأن قطاع الغاز الطبيعي بما في ذلك سياسات الغاز الإقليمية؛
- ضمان الاستدامة ومراعاة الاعتبارات البيئية في اكتشافات الغاز، إنتاجه، نقله وفي بناء البنية الأساسية بالإضافة للارتقاء بالتكامل في مجال الغاز ومع مصادر الطاقة الأخرى خاصة الطاقات المتجددة وشبكات الكهرباء، والتي تعتبر من الأهداف طويلة الأمد.

مطلع مارس 2021 تم الإعلان ضمن الاجتماع الوزاري الرابع لمنتدى غاز شرق المتوسط دخول ميثاق المنتدى حيز التنفيذ، ليصبح بذلك منظمة حكومية دولية، وعليه مباشرة تنفيذ الأهداف المنصوص عليها بشكل إلزامي لمختلف الأعضاء، ليتم في فيفري 2022 دخول المرحلة الثانية من استراتيجية المنتدى طويلة الأمد حيز التنفيذ مع التأكيد على أهمية الغاز الطبيعي خلال مرحلة الانتقال الطاقي باعتباره الوقود الأحفوري الأقل انبعاثا لغاز ثاني أكسيد الكربون.[1]

تحتكر إسرائيل الدور القيادي ضمن هذه الاستراتيجية طويلة الأمد لكونها تتحكم في التكنولوجيا والتقنية المتطورة في مجال الطاقات المتجددة، حيث يسعى منتدى غاز شرق المتوسط لاستغلال التكنولوجيا الإسرائيلية لتجسيد الاستقرار الطاقوي الداعم للبيئة، على سبيل المثال تم النقاش حول توليد الطاقة الكهربائية من خلال الطاقة المتولدة من أمواج البحر كمصدر جديد وواعد للطاقة النظيفة ميسورة التكلفة، خاصة أن إسرائيل تمتلك محطة تشتغل بهذه التقنية في الميناء الإسرائيلي ليافا، كما أنها تزود الشبكة المحلية بالكهرباء.[2]

في حين قد لا يكون المنتدى قادرا على دمج جميع اللاعبين الرئيسيين وخلق تحالف طاقوي في المنطقة، فإن غياب هذه الدول له تبعاته، طالما ظل على ما هو عليه أي تحالف استراتيجي وليس كيانا حياديا يدير موردا من موارد المنطقة بطريقة تعزز الاستقرار، فإن المنتدى سيعزز الانشقاق والصراع بدلا من التعاون والوحدة في مجال الطاقة وخصوصا الغاز الطبيعي الذي تم إنشاؤه بالأساس من أجل تجسيدها في شرق المتوسط.

---

[1] International Crisis Group, **"Rethinking Gas Diplomacy in the Eastern Mediterranean"**, International Crisis Group, Middle East Report N 240, April 26, 2023, p 2.

[2] **Ibid.** pp 6-7.

المطلب الثالث: اتفاقيات ترسيم الحدود البحرية كآلية للتحالف

ظلت مسألة استغلال الموارد الطبيعية خاصة الموارد الهيدروكربونية مسارا للخلاف الدائم والمستمر في التفاعلات الدولية لا سيما في شرق المتوسط، فهنالك إدراك بات حاضرا لضرورة إيجاد صيغ مشتركة من شأنها أن تحقق مصلحة مختلف الأطراف في المنطقة، سارعت عدة دول شرقي المتوسط للتوقيع على اتفاقيات ثنائية لترسيم الحدود البحرية وتحديد المنطقة الاقتصادية الخالصة بينها، لغرض ضمان التعاون في مجال الغاز واستغلال غازها الطبيعي في مناخ بعيد عن الصراعات والتوترات، وعليه تتعدد الأطر القانونية الحاكمة لتلك التفاعلات والتي يمكن حصرها في: اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار 1982، ونولي التركيز ضمن هذه الدراسة باتفاقيات ترسيم الحدود البحرية الموقعة بين دول شرق المتوسط.

اتفاقيات ترسيم الحدود البحرية تلعب دورا هاما في تشكيل التحالفات ذات الطابع الطاقوي كونها تحدد حقوق الدول في استغلال الموارد الهيدروكربونية خاصة الغاز الطبيعي في المناطق البحرية خارج البحر الإقليمي، أي الجرف القاري والمنطقة الاقتصادية الخالصة ومنطقة مصائد الأسماك، بما في ذلك الحق في الاستكشاف والتنقيب واستخراج النفط والغاز الطبيعي، فضلا عن تحسين العلاقات السياسية بين الدول المعنية، مما يساهم في تنسيق السياسات الطاقوية وتعزيز الاستقرار في المنطقة.

تمثلت التحالفات في سياق اتفاقيات ترسيم الحدود البحرية بين الدول المجاورة والتي تهدف لاستغلال موارد الغاز الطبيعي المكتشفة في المناطق البحرية المتنازع عليها وتعزيز التعاون الاقتصادي والإقليمي بين دول المنطقة، يمكن حصر هذه الاتفاقيات فيما يلي:

أولا: اتفاقية ترسيم الحدود البحرية المصرية-القبرصية:

شرعت العديد من الدول المقابلة لمصر على ساحل البحر الأبيض المتوسط، على وجه التحديد قبرص، اليونان وتركيا؛ الدخول في مفاوضات مع مصر بغية تعيين الحدود البحرية في المنطقة الاقتصادية الخالصة، فرغم اتساع البحر المتوسط إلا أنه لا يسمح بحصول كل من مصر وهذه الدول المقابلة لها على الحد الأقصى الذي حددته اتفاقية قانون البحار للمنطقة الاقتصادية الخالصة وهو مائتي ميل بحري وقد

ترتب على هذه المفاوضات نجاح مصر وقبرص في التوقيع على اتفاقية لتعيين حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة بينهما في 17 فيفري 2003.[1]

حددت الدولتان نقاط الأساس الخاصة بها استنادا إلى اتفاقية الأمم المتحدة للبحار، وعليه حددت مصر 53 نقطة أساس في حين أن قبرص حددت 57 نقطة أساس، دون اعتراض من قبل الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة، ما تبلور عنه خط مكون من 8 نقاط يبدأ من رق (1) غربا مقابل للسواحل التركية وينتهي بالنقطة (8) شرقا إلى جوار السواحل الإسرائيلية وقطاع غزة، ليتم ترسيم الحدود البحرية بين البلدين وفق المادة الأولى من الاتفاقية عن طريق خط المنتصف **Median Line**.

استبعدت الدولتان ترسيم الحدود البحرية بينهما بطريقة الجرف القاري لكون المسافة بين خطي الأساس للدولتين هو 207 ميل بحري فقط، وهو ما لا يسمح بحصول كلتا الدولتين على مسافة المائتي ميل بحري[2]، كما أشارت الفقرة الخامسة من المادة الأولى بإرجاء البث في النقطتين (1) و(8) لحين التوصل لاتفاق مع إسرائيل وقطاع غزة وتركيا بشأن ترسيم الحدود البحرية معها، غير أن الاتفاقية قد ألزمت في المادة الثالثة الطرفين عند الدخول في أي مفاوضات مع طرف ثالث لتعيين الحدود البحرية إبلاغ الطرف الآخر والتشاور معه قبل التوصل إلى اتفاق نهائي مع الدولة الأخرى، وهو ما لم تلتزم به قبرص في اتفاقيتها لتعيين الحدود البحرية مع إسرائيل.[3]

نظرا لكميات الغاز الضخمة المكتشفة في المنطقة عمدت الدولتان على التوقيع على اتفاقية إطارية بشأن تنمية الخزانات الحاملة للموارد الهيدروكربونية عبر تقاطع خط المنتصف وذلك في 12 ديسمبر 2013، ليتم المصادقة عليها في 17 نوفمبر 2014.

---

[1] أحمد نبيل حسن العسال، **"ترسيم الحدود البحرية للمنطقة الاقتصادية الخالصة بين مصر اليونان وتركيا في ضوء أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار عام 1982"**، (جامعة القاهرة، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجيستير كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2013)، ص 229.

[2] يمتد الجرف القاري للدول الساحلية لمسافات مختلفة تتجاوز حدود المسافات بين الدول المتقابلة وذلك استنادا إلى حكم محكمة العدل الدولية في قضية تعيين حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة بين ليبيا ومالطا المتقابلتين (تشبه حالة مصر وقبرص)، التي انتهت بأنه لا يمكن أن يؤخذ بمنطقة الجرف القاري عند ترسيم الحدود فيها إذا كانت تقع داخل حدود المائتي ميل بحري. عن:
محمد شوقي عبد العال، **"ترسيم حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة بين مصروقبرص و أثرها على ثروات مصرفي المنطقة-آفاق سياسية-"**، المركز العربي للبحوث والدراسات، ع 11، 2014، ص 17.

[3] أحمد زكريا الباسوسي، **"تسييس الطاقة: التحولات الراهنة للصراع الإقليمي على غاز شرق المتوسط"**، المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، 2021، ص 2.

تهدف الاتفاقية إلى استغلال المصادر الطبيعية الممتدة في المنطقة الاقتصادية الخالصة لمص وقبرص وتحقيق التعاون بين البلدين في مجال تنمية المصادر الهيدروكربونية النفط والغاز الطبيعي بالخصوص في منطقة جبل إراتوستينس، التزاما باتفاقية التوحيد التي تنظم عملية الاستغلال المشترك لمورد الغاز الطبيعي، وربط حقول الغاز القبرصية بمصانع الاسالة المصرية مع مراعات متطلبات السلامة البيئية أثناء عمليات التنقيب عن الغاز عند حدود خط المنتصف.[1]

يرى الخبراء أن الاتفاقية منحت تل أبيب حقلين هما ليفياثان (يبعد عن إسرائيل 237كم) وشمشون (217 كم) ومنحت قبرص حقل أفروديت، في حين أن إسرائيل لم توقع على اتفاقية الأمم المتحدة للبحار ووقعت على ترسيم الحدود مع قبرص حيث هذه الأخيرة لم تستشر مصر ما دفع للمطالبة بتعديل أو إلغاء الاتفاقية كونها تهدر حقوق مصر في كميات الغاز الطبيعي في المنطقة.[2]

رغم المفارقات ساهمت اتفاقية ترسيم الحدود البحرية وتحديد المنطقة الاقتصادية الخالصة بين مصر وقبرص في تحقيق بيئة مستقرة وآمنة للتعاون الثنائي وتعزيز العلاقات السياسية الأمنية والاقتصادية والعمل على تجسيد دبلوماسية الغاز للحد من الصراعات في شرق المتوسط.

ثانيا: اتفاقية ترسيم الحدود البحرية اللبنانية-القبرصية:

توصل كل من لبنان وقبرص للتوقيع على اتفاقية لترسيم الحدود البحرية سنة 2007، حول حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة لكن لم يتم التصديق عليها نظرا للتباين بين لبنان وإسرائيل حول مساحة المنطقة البحرية المتنازع عليها، وهي اتفاقية مؤقتة قابلة للتعديل، تحدد بموجبها حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة في خط المنتصف لكلا البلدين، دون تحديد احداثيات نقطتي طرفي الخط الفاصل بشكل نهائي لكونه يتطلب ترسيما ثلاثيا تشترك فيه كل من: (لبنان وقبرص) -سوريا شمالا-إسرائيل جنوبا،[3] ليتم التوصل إلى اعتماد النقطة (23) جنوبا بدلا من النقطة (1) –تم اعتماد النقطة رسميا بعد توقيع اتفاقية ترسيم الحدود البحرية مع إسرائيل- أما في الطرف الشمالي تم اعتماد النقطة (7) بدلا من النقطة (6) –

---

[1] محمد شوقي عبد العال، **مرجع سابق**، ص 20.

[2] فتحي جاد الله الحوشي، **"اتفاقيات ترسيم الحدود البحرية شرق المتوسط وأمن مصر القومي"**، مجلة القانون الدولي للدراسات البحثية، ع 7، جويلية 2021، ص ص 96-97.

[3] محمد أمين صبيحة، **"ترسيم الحدود البحرية في شرق المتوسط وبحر إيجة بين الدبلوماسية والعسكرة"**، مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية، م 20، ع 1، 5 أفريل 2022، ص 146.

المفاوضات مستمرة مع سوريا-،[1] وعليه لا يمكن تحديد حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة مع قبرص من دون التفاهم مع سوريا، تسعى لبنان من خلال هذا الترسيم إلى استغلال مكامن الغاز الطبيعي الموجودة في المنطقة لتغطية الاستهلاك المحلي، وتحسين العلاقات الاقتصادية مع الأطراف المعنية ما يخلق بيئة أكثر تعاونا وهذا بدوره يساهم في تعزيز التحالفات الطاقوية للاستفادة من الموارد المشتركة بشكل أفضل.

ثالثا: اتفاقية ترسيم الحدود الإسرائيلية-القبرصية:

قامت كل من إسرائيل وقبرص في 17 ديسمبر 2010 بالتوقيع على اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بينهما لتحديد المنطقة الاقتصادية الخالصة، والتي تم تحديدها كذلك وفق قاعدة خط المنتصف الذي يقع على مسافة 150 كم شمال غرب حيفا والذي تم تحديده في البند الثاني من المادة الأولى في 12 إحداثية جغرافية، دخلت حيز التنفيذ في 25 فيفري 2011، بموجبها تم التوقيع سنة 2014 على اتفاقية لتقييم مدى الهيدروكربونات المكتشفة في البلوكات البحرية خاصة البلوك رقم (12)، تم اعتماد النقطة (23) بدلا من النقطة (1) في الترسيم بشكل رسمي بعد ترسيم إسرائيل لحدودها الشمالية مع لبنان، تهدف الاتفاقية بين إسرائيل وقبرص إلى تعزيز التعاون البحري واستغلال الموارد الطبيعية المشتركة وتنمية حقول الغاز الطبيعي شرقي المتوسط، تسمح هذه الاتفاقية باستغلال احتياطات الغاز الطبيعي الموجودة في الحدود القبرصية ووضع سياسات لتقاسم الموارد الهيدروكربونية في حالة اتصال الحقول المكتشفة ببعضها.[2]

رابعا: اتفاقية ترسيم الحدود البحرية المصرية-اليونانية:

تعود فكرة ترسيم الحدود البحرية بين مصر واليونان لسنة 2003، لكن تأججت مند توقيع تركيا على اتفاقيتي التفاهم أولها تتعلق بترسيم الحدود البحرية والثانية تخص التعاون العسكري والأمني بين البلدين، أثارت ردود فعل متباينة من دول الجوار البحري للدولتين، بما في ذلك اليونان مصر وإسرائيل ومن الدول ذات الاهتمام الخاص بالشأن الليبي الداخلي المجاورة لليبيا –مصر-أو البعيدة عنها مثل: فرنسا الإمارات العربية والسعودية، أما اليونان فقد اعتبرت الاتفاقية اعتداء على حقوقها البحرية وعلى حقوق دولة قبرص المنقسمة ، كانت مصر قد رفضت ترسيم الحدود البحرية مع اليونان في عهد مبارك نتيجة

---

[1] نذير رضا، **"لبنان يخوض مفاوضات سهلة مع قبرص لتسوية نزاع حدودي بحري عالق منذ 2010... ويكتمل بالترسيم مع سوريا"**، صحيفة الشرق الأوسط، 28 أكتوبر 2022، ص ص 2-5.

[2] Eiran Ehud, **"Cyprus-Israel Maritime Boundary Agreement"**, Friedrich Ebert Stiftung Institution, October 2022, p 5.

الوضع المعقد في شرق المتوسط،[1] فرغم توتر العلاقات التركية-المصرية أدركت أجهزة الدولة المصرية أن الاتفاقية التركية-الليبية تصب لصالح القاهرة وأن ليس من مصلحة مصر الذهاب بعيدا مع الحسابات اليونانية، إلا أنه تم بتاريخ 6 أوت 2020 توقيع اتفاقية تعيين المناطق الاقتصادية الخالصة بين مصر واليونان، من بين الأسباب التي جعلت مصر توقع على اتفاقية الترسيم مع اليونان:

- **من الناحية الأمنية والاستراتيجية** فإن ترسيم الحدود البحرية بين كل من مصر واليونان يلغي اتفاق تركيا وحكومة السراج كونها تغطي بعض المناطق التي شملتها الاتفاقية[2]، في ظل أن تركيا تحاول استغلال الورقة الليبية من أجل الصراع على غاز شرق المتوسط، كما أنه بموجب الاتفاقية ستتصدى مصر واليونان للتحرشات التركية غير المشروعة في مياه البحر المتوسط والهجومات الإرهابية؛[3]
- **من الناحية الاقتصادية** يعد مكسبا لمصر كونه سيتيح لها المزيد من اكتشافات الغاز الطبيعي في شرق المتوسط، كما سيكون من حقها التنقيب غرب حقل ظهر والحقول الصغيرة التي بجواره التي تم الكشف عنها مؤخرا-تم التطرق لأهم الحقول المكتشفة في مصر-وذلك على الحدود البحرية مع الحقول الخاصة باليونان، كما تتيح للبلدين تعظيم الاستفادة من الثروات المتاحة في المنطقة الاقتصادية الخالصة –خاصة النفط والغاز-ويفتح آفاقا جديدة لمزيد من التعاون الإقليمي بمجال الطاقة أي المضي نحو تشكيل تحالف طاقوي ثنائي على ضوء عضوية البلدين في منتدى غاز شرق المتوسط.

خامسا: اتفاقية ترسيم الحدود البحرية الإسرائيلية-اللبنانية:

يعود الخلاف على ترسيم الحدود البحرية بين إسرائيل ولبنان في جزء كبير منه إلى الإجراءات الأحادية التي قامت بها جمهورية قبرص، التي نجم عنها اتفاقية ثنائية منفصلة بينها وبين عدد من دول شرق المتوسط، مما أدى إلى تداخل بين الحدود البحرية المرسومة بناء على هذه الاتفاقيات وانتهاك حقوق عدد

---

[1] محمد أمين صبيحة، **مرجع سابق**، ص 143.

[2] ما يجعل اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين تركيا والوفاق باطلة كون أن الاتفاقيات البحرية توقع بين الدول الجارة أو الدول المواجه، في حين أن المقابل للساحل الليبي هي الجزر اليونانية، ما يعني ان لا حدود متقابلة بين تركيا وليبيا وأن ترسيم الحدود بين مصر واليونان يقطع بعدم جدوى اتفاقية تركيا والوفاق من الناحية القانونية أو الجغرافية.

[3] فتحي. فنحي جاد الله الحوشي، **"اتفاق ترسيم الحدود البحرية بين مصر واليونان: أسبابه، آليات تنفيذه ونتائجه"**، مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية، المركز الديمقراطي العربي، ع 13، ديسمبر 2021، ص ص 9-33.

من الدول من بينها لبنان تركيا والقبارصة الأتراك، ولأن لبنان لا تعترف بوجود إسرائيل وفي حالة حرب معها منذ عقود تتخللها هدن بعضها قصير والآخر طويل الأجل، مختلف هذه المعطيات تزيد الوضع تعقيدا وتعرقل إمكانية تحقيق تفاهم سريع حول قضية ترسيم الحدود حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة بينهما.

قامت إسرائيل بترسيم الحدود مع قبرص سنة 2010، لكن المشكلة أن الاتفاق اعتمد على واحدة من الاحداثيات الواردة في الاتفاق القبرصي-اللبناني جنوبا كحدود للمنطقة الاقتصادية الخالصة لإسرائيل من جهة لبنان، ما أدى عمليا إلى دخول إسرائيل بحوالي 860 كيلومتر مربع داخل المنطقة الاقتصادية الخالصة التي أعلن عنها لبنان سابقا، ما جعل لبنان ترفض هذا الترسيم مع قبرص ليرد هذا الأخير بأن قبرص لم تصادق أصلا على الاتفاق الموقع، وأن بيروت مجبرة على أن تحل مشكلتها مع إسرائيل وعليه التفاوض على خط الترسيم، لكن كلا الطرفين الإسرائيلي واللبناني اتجها لاتخاذ خطوات أحادية، ساهم في تأجيجها الاكتشافات الإسرائيلية للمزيد من حقول الغاز الطبيعي وبداية الإنتاج من حقلي "نوا" و"تمار" سنة 2012 و2013 على التوالي ورغبتها في الاستحواذ على المزيد من الحقول المحتمل اكتشافها في المنطقة خصوصا مع وقف إمداد الغاز المصري في تلك الفترة بسبب الأحداث في مصر.[1]

في المقابل شكلت الفترة بن عامي 2019 و2020 نقطة محورية في ملف ترسيم الحدود البحرية بين لبنان وإسرائيل حيث عززت هذه الأخيرة موقعها شرق المتوسط مع تحولها من مستورد إلى مصدر للغاز الطبيعي ترافق ذلك مع انضمامها لمنتدى غاز شرق المتوسط وتوقيع اتفاقية لتصدير الغاز إلى مصر في ديسمبر 2019، وأخرى مع قبرص واليونان سنة 2020 لإنشاء أنبوب "إيست ميد" لنقل الغاز من إسرائيل إلى أوروبا مرورا بهما.[2]أما بالنسبة للبنان فشهد الوسط الداخلي اندلاع انتفاضة شعبية ضد السلطة الحاكمة في 17 أكتوبر 2019، تبعها انهيار اقتصادي غير مسبوق في سعر العملة المحلية مع ارتفاع حجم الدين الخارجي إلى 92 مليار دولار، فراغ في الحكومة فضلا عن الانفجار الذي دمر مرفأ بيروت وجزء كبير من الواجهة البحرية في أوت 2020، وازياد الضغط الأمريكي على حزب الله وحلفائه من خلال العقوبات المفروضة صاحبه فشل المبادرة الفرنسية لمساعدة لبنان، مما جعل الحاجة للتوصل إلى اتفاق مع إسرائيل

[1] علي حسين باكير، **"رقعة الشطرنج اللبنانية-الإسرائيلية: النزاع على الحدود والغاز شرق المتوسط"**، مركز الجزيرة للدراسات، 5 جانفي 2020، ص ص 3-6.

[2] مركز دراسات الوحدة العربية، **"غاز شرق المتوسط وسيناريوهات حرب لبنانية-إسرائيلية"**، مركز دراسات الوحدة العربية، وحدة التفكير وتحليل السياسات، 22 أوت 2022، ص ص 2-4.

حول النزاع القائم على حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة وتسريع الذهاب باتجاه التنقيب عن الغاز أكثر إلحاحا من أي وقت مضى.[1]

توصل كل من لبنان وإسرائيل إلى اتفاق لترسيم الحدود البحرية بينهما بما يتيح لهما التنقيب عن الغاز والنفط في المنطقة المتنازع عليها تاريخيا من مياههما الإقليمية وذلك بوساطة أمريكية، تسعى الولايات المتحدة الأمريكية منذ سنة 2012 لإبرام اتفاق الترسيم وقد تعاقب على هذا الملف عدد من الوسطاء الأمريكيين، منهم "فريدريك هوف" "آموس هوكشتاين" "ديفيد ساترفيلد" "ديفيد شينكر" و"جون ديروش" قبل أن يعود هوكشتاين لتولي الملف في أكتوبر 2021،[2] ضمن أفكار ساهمت في انضاجها جملة التحولات الإقليمية والسياسية الداخلية في كل من إسرائيل ولبنان، كما أن الحاجة الماسة إلى مصادر بديلة للغاز الروسي الذي تسعى أوروبا للاستغناء عنه نتيجة الحرب الروسية-الأوكرانية محفزا لتسريع الاتفاق الذي وصف بأنه اختراق تاريخي نظرا لموافقة حزب الله عليه. [3]

تميز الموقف الإسرائيلي بالانقسام والتباين إذ استقال رئيس وفد التفاوض الإسرائيلي لترسيم الحدود البحرية مع لبنان "أودي أديري" في 3 أكتوبر 2022 لاعتراضه على وضع الرئيس السابق للحكومة الإسرائيلي "يائير لابيد" على ملف الترسيم عبر مستشار الأمن القومي "إيال حولاتا"، في حين تبلور الانسجام في الموقف اللبناني على عكس المرات السابقة وذلك مع وصول سفينة للتنقيب –تعود لشركة التنقيب البريطانية اليونانية **Energean** لمباشرة التنقيب عن الغاز في حقل كاريش الذي يقع في المنطقة المتنازع عليها[4]، قبل استكمال مفاوضات ترسيم الحدود البحرية، لكن التدخل الأمريكي والفرنسي جعل إسرائيل

---

[1] علي حسين باكير، **مرجع سابق**، ص 7.

[2] المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، **"اتفاق ترسيم الحدود البحرية بين لبنان وإسرائيل دلالات التوقيت وتحديات التنفيذ"**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، وحدة الدراسات السياسية، 19 أكتوبر 2022، ص 2.

[3] مزدهر أخضر عادل، **"ترسيم الحدود البحرية الإسرائيلية اللبنانية"**، مركز الكتلة الوطنية، 25 جويلية 2022، ص 10.

[4] قرار التنقيب الإسرائيلي في حقل كاريش ووضع منشأة عائمة لإنتاج تخزين وتفريغ الغاز الطبيعي جنوب الخط 29، الهدف منه تسريع المفاوضات مع لبنان على الحدود البحرية، وضغطا على الوضع الداخلي اللبناني، مستفيدا من الانقسام السياسي المستفحل حول خيارات كبرى تتعلق بدور لبنان في المنطقة ومحيطه العربي، والأهم الانهيار المالي والاقتصادي الذي جعل لبنان عاجزا عن تأمين بعض الحاجات الأساسية لشعبه وكذلك جراء العزلة النسبية من الدول العربية التي اعتبرته امتدادا لمحور إيران وحلفائها. عن:
رحاب الزيادي، **"توظيف الأزمة: ورقة ترسيم الحدود البحرية بين لبنان وإسرائيل"**، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، 28 أوت 2022، ص 2.

تتراجع عن استكمال تطوير الحقل وإعطاء فرصة للمفاوضات، توصل الطرفين لقبول الخط رقم (23)[1] كأساس لترسيم الحدود البحرية بينهما، وأن ترسيم الحدود البحرية لا يمس بوضع الحدود البرية شرقا، بموجب هذا الخط تحصل إسرائيل على حقل كاريش مقابل حقل قانا للبنان، على أن تقوم بأعمال التنقيب شركات لا تخضع للعقوبات الدولية على ألا تكون شركات إسرائيلية أو لبنانية، مع تحديد حجم الحقوق الاقتصادية في مجمل حقل قانا الذي يقع جزء منه في المنطقة الاقتصادية الخالصة الإسرائيلية والتي قدرت بحوالي 17% وسيحتسب المبلغ بعد أن تقيم الشركة حجم الغاز في الحقل.[2]

تمكنت الاتفاقية الموقعة في 27 أكتوبر 2022 من إنهاء النزاع الحدودي البحري بين الدولتين المستمر منذ سنة 2007 عقب تعثر المفاوضات مرات عديدة، حيث عزز هذا الاتفاق وضع إسرائيل على خريطة الطاقة العالمية مستغلة بذلك الحرب الروسية الأوكرانية وارتفاع أسعار الغاز الطبيعي وتراجع إمداداته لصالحها، حيث بدأت في تصدير الغاز للسوق الأوروبية من حقلي ليفياثان وتمار بالتوازي مع بداية حقل كاريش-تصدير أول شحنة نفط خام إسرائيلي لصالح شركة فيتول الهولندية-الإنتاج رسميا بمجرد التوقيع على اتفاقية الترسيم، [3] كما يعود بالنفع على الخزينة العامة لإسرائيل.

---

[1] رغم قبول لبنان بالخط (23) كأساس للتفاوض، إلا أنه أثار جدلا داخليا؛ ذلك أن البعض يرى أن الخط الذي وضعته مصلحة الهيدروغرافيا في الجيش اللبناني هو الخط القانوني وهو الذي يحفظ حقوق لبنان في المنطقة الاقتصادية الخالصة، والفرق أن لبنان يخسر 1430 كيلومتر مربع من مياهه الإقليمية بين الخطين؛ فالخط (23) لا ينطلق من نقطة الحدود البرية في رأس الناقورة، بل من مسافة 30 متر شمال رأس الناقورة (خط العوامات) ما يعني استغلال إسرائيل لما يزيد على 3000 متر مربع في رأس الناقورة. عن:
عصام خليفة، **"دفاعا عن حق الشعب اللبناني في مياهه ونفطه وغازه"**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 14 أكتوبر 2022، ص 4.

[2] شفيق شقير، **"لبنان في مواجهة تحدي منصة الغاز الإسرائيلية-كاريش-"**، مركز الجزيرة للدراسات، 12 ديسمبر 2022، ص ص 1-3.

[3] دينا قادري، **"إسرائيل تبدأ تصدير النفط من حقل كاريش لأول مرة في تاريخها"**، منصة الطاقة، 14 فيفري 2023، في: https://attaqa.net، تم الاطلاع بتاريخ 28 ماي 2023.

جدول رقم (3): معطيات تتعلق بترسيم الحدود البحرية بين إسرائيل ولبنان

المعطيات	لبنان	إسرائيل
اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار	عضو	ليست عضوا
اتفاق ترسيم الحدود البحرية مع قبرص	2007	2010
ترسيم الحدود البحرية بشكل منفرد	2008	2011
آخر نقطة في الحدود البحرية المتنازع عليها	النقطة 23 باتجاه اسرائيل	النقطة 1 باتجاه لبنان
الفارق في المساحة بين النقطتين	860 كيلومتر مربع	
بلوكات لبنانية تتأثر بالنزاع	(8)-(9)-(10)	
استئناف المفاوضات	28 أكتوبر 2020	
تاريخ ترسيم الحدود البحرية	27 أكتوبر 2022	

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على التقرير الثالث عن ملف النفط والغاز وترسيم الحدود البحرية ديسمبر 2022[1]

يوضح الجدول المقدم أعلاه أهم المحطات التي ميزت مرحلة النزاع الحدودي البحري بين كل من إسرائيل ولبنان لغاية توقيع اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين الطرفين في أكتوبر 2022، التي مثلت بداية لانطلاق الأشغال في الحقول الغازية التي كانت محل النزاع، حقل كاريش لصالح إسرائيل وحقل قانا للبنان مع وجود تسوية مالية تتحصل عليها تل أبيب من هذا الحق كونه يتعدى الحدود البحرية المعلن عليها.

[1] مركز حوكمة الموارد الطبيعية، **"التقرير الثالث عن ملف النفط والغاز وترسيم الحدود البحرية"**، مركز حوكمة الموارد الطبيعية، مهارات، ديسمبر 2022، ص ص 1-12.

المبحث الثاني: سيناريوهات التحالفات الجديدة في منطقة شرق المتوسط

ساهمت حقول الغاز المكتشفة مؤخرا في شرق البحر المتوسط، إلى إعادة ترتيب الديناميكيات وتحقيق التوازن الإقليمي، خصوصا على ضوء ظهور تحالفات استراتيجية تجمع كل من مصر إسرائيل اليونان وقبرص باعتبارها فواعل معادية أو متنافسة مع الجانب التركي، هذه التحالفات أسهمت في توفير فرص لجهود تعاونية داخل وخارج قطاع الطاقة، بالنسبة لإسرائيل على وجه التحديد، بالإضافة إلى تجنيب شرق المتوسط حربا ستكون آثارها سلبية على المنطقة، يطرح مورد الغاز الطبيعي تساؤلات جيوسياسية تتعلق بمستقبل الحوض الشرقي للمتوسط وآفاق تطور هذه التحالفات بين دول المنطقة وبالتحديد إسرائيل، من خلال ما تم التطرق إليه في المبحث السابق يمكن لهذه التحالفات المتشكلة أن تكون لها مجموعة من السيناريوهات التي يساهم الغاز الطبيعي في إعادة توجيهها بتدخل إسرائيلي، وهذا ما سوف نتطرق إليه في هذا المبحث عبر ثلاث سيناريوهات متمثلة في: استمرارية التحالفات القائمة، إعادة تشكيل تحالفات جديدة وسيناريو فرط كل التحالفات.

المطلب الأول: سيناريو استمرار التحالفات القائمة

شهدت منطقة شرق المتوسط نموا كبيرا في قطاع الطاقة وبالتحديد فيما يتعلق بالتنقيب عن الغاز الطبيعي، وفي هذا السياق نشأت العديد من التحالفات الطاقوية التي تضم دولا مختلفة من بينها إسرائيل، تطلعت هذه الأخيرة إلى استغلال هذه الموارد لتعزيز قدرتها الاقتصادية والطاقوية، وانفتاحها إقليميا على اقتصاديات المنطقة العربية وبالفعل شكلت إسرائيل شراكات وتحالفات مهمة مع عدة دول في المنطقة ومن المتوقع أن يستمر هذا التوجه في المستقبل.

يستند الوضع الراهن في شرق المتوسط إلى إمكانية استمرار التوافق بين دول المنطقة على ضوء المصالح الاقتصادية المشتركة والسعي لتعظيمها، وتنسيق الخطط الوطنية للطاقة والمناخ وتطوير السياسات والحلول التي تراعي الخصوصية الإقليمية، فضلا عن استغلال الامتيازات التي توفرها آلية ترسيم الحدود البحرية للدول المتلاصقة والمتقابلة من ثروات، توجد عدة تبريرات إن صح التعبير لاستمرار التحالفات الحالية شرقي المتوسط:

- تعزز التحالفات بين دول شرق المتوسط الامن والاستقرار الإقليمي وحماية المصالح المشتركة الوطنية للدول الأعضاء، والبحث عن حلول سلمية للنزاعات القائمة على قضايا الحدود والتنافس على الموارد؛
- تعزز استكشاف وتطوير الموارد الهيدروكربونية النفط والغاز الطبيعي بطريقة مستدامة، وتشجيع التجارة والاستثمار بين الدول الأعضاء؛
- إنشاء مشاريع مشتركة في مجال الطاقة بالاستعانة بالشركات العالمية أو منظمات إقليمية، يتم ضمنها تقاسم عائدات تصدير الغاز والنفط بشكل عادل وقانوني؛
- تتيح هذه التحالفات الاستراتيجية شرقي المتوسط للدول الأعضاء زيادة قوتها الجيوسياسية وتأثيرها في المنطقة والمشاركة في صياغة السياسات الإقليمية، وتبني موقف مشترك تجاه مختلف القضايا لتحقيق مصالحها وحماية أمنها في القضايا الإقليمية والدولية.

من بين أهم التحالفات الأكثر إمكانية للاستمرار هو التحالف **الإسرائيلي المصري** (لا ننفي أهمية التحالفات الأخرى إلا أنها تتميز بتوتر في أحد الأطراف مثل قبرص وقضية التقسيم)، كون إسرائيل تمتلك التقنيات العالية والمتطورة لاستخراج الغاز الطبيعي التي تعد مصر ضعيفة فيها، بالموازات تحتكر مصر تقنيات إسالة الغاز من خلال مصنعي الاسالة في إدكو ودمياط، علاوة على ذلك سيدفع الاتفاق إلى تسريع بناء خط الغاز الجديد إلى مصر والذي سيشارك الاتحاد الأوروبي في تمويل جزء من عملية بنائه لحاجته للطاقة ولتأمين وصول الغاز له بكميات أكبر، كما أن هنالك علاقة جيواستراتيجية بين كل منهما (إسرائيل-مصر) تعنى بالحفاظ على أمن المنطقة والسعي نحو السيطرة على صناعة الغاز في المنطقة كونهما يمتلكان أكبر الحقول الغازية (ليفياثان-ظهر)، تجسد الاهتمام الإسرائيلي بتقوية واستمرار التحالف مع مصر من خلال اتفاقيات تصدير الغاز الطبيعي من إسرائيل إلى مصر والتي امتدت لتشمل الاتحاد الأوروبي ما اعتبر نقلة نوعية بالنسبة للاقتصاد الإسرائيلي.[1]

[1] The Israel Institute for Regional Foreign Policies, **"Israel and Energy in the Eastern Mediterranean",** The Israel Institute for Regional Foreign Policies, Policy Paper Based on a Meeting of the Israel in the Mediterranean, Working Group, April 2022, pp 1-5.

تحالف إسرائيل-مصر-الاتحاد الأوروبي من شأنه أن يساهم في تعظيم مكانة إسرائيل لدى الاتحاد الأوروبي ويعزز الدور الأوروبي في شرق المتوسط لا سيما في مناطق النزاع من أجل الحفاظ على الاستقرار الإقليمي لضمان تدفق الغاز للسوق الأوروبية.

استمرار تنامي التعاون متعدد الأطراف في مجال الطاقة بين الدول المنخرطة ضمن منتدى غاز شرق المتوسط كونه منظمة دولية لتطوير صناعة الغاز الطبيعي وتحويل الموارد الكامنة في المنطقة لفرص استثمارية واعدة لصالح دول المنتدى، بالإضافة إلى التعاونيات الاستراتيجية المتمثلة في الاستفادة الاقتصادية الجماعية من الموارد الهيدروكربونية بين دول الحوض (إسرائيل-مصر-قبرص واليونان)، حيث أدت هذه الظروف السياسية والاقتصادية الجديدة إلى الاستفاقة التركية من خلال تبنيها لسلسلة من المبادرات الدبلوماسية مع كل من مصر وإسرائيل، ما خلق فرصة للتعاون في مجال الطاقة من خلال تسويق الغاز المسال لشرق البحر المتوسط.[1]

ترتبط مصر واليونان بعلاقات اقتصادية متميزة ترقى للوصول للشراكة الاستراتيجية الشاملة حيث تعد اليونان أحد أهم الشركاء التجاريين لمصر في شرق المتوسط، حيث سمح اتفاق ترسيم الحدود البحرية بين البلدين من إضفاء الشرعية القانونية وحق التنقيب عن الغاز الطبيعي في المنطقة التي شملها الاتفاق، كما تمثل كذلك بوابة رئيسية لمصر مع دول البلقان ودول شرق آسيا في حين أن مصر تساهم في انفتاح اليونان على الدول الافريقية، فضلا عن انخراطهم في منتدى غاز شرق المتوسط الذي يمثل إحدى أهم الأدوات في تنسيق المصالح والمواقف المشتركة –تجاه التصعيد التركي المستمر في المنطقة الاقتصادية لقبرص ومياهها الإقليمية-.[2]

من المتوقع أن يستمر ويزداد التحالف بين الطرفين خلال الفترة المقبلة، وذلك لوجود العديد من الفرص الضخمة للتعاون التجاري بين البلدين في مجالات انشاء المراكز اللوجستية المناطق التجارية الحرة تكنولوجيا المعلومات ومشاريع الربط الكهربائي والطاقات النظيفة بالاستعانة بالتكنولوجيا الإسرائيلية ومنه تشكيل توازن قوى مؤثر في مستقبل المنطقة ضد توسع النفوذ التركي المتزايد، في ظل استمرار الرئيس

---

[1] رحاب الزيادي، ماري ماهر، نوران عوضين، **"حصاد 2021: هل من و اقع جديد في الشرق الأوسط"**، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، 8 جانفي 2022، ص 3.

[2] سارة ناصح، **"مصروااليونان: نموذج لعلاقات الكسب المشترك"**، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، 10 أوت 2020، ص ص 3-1.

"رجب طيب أردوغان" في محاولة تعطيل أي إنتاج إقليمي للغاز في شرق المتوسط من شأنه أن يقلل من أهمية تركيا كدواة عبور للغاز إلى أوروبا.[1]

استمرار التعاون العابر للحدود والذي يتجسد من خلال **منتدى الصداقة "فيليا"** وهو منتدى حديث النشأة (11 فيفري 2021)، يضم كل من اليونان قبرص مصر السعودية الأردن البحرين والامارات لبحث عدد من التطورات التي يشهدها شرق المتوسط، يدفع هذا المزيج العربي الأوروبي لتعزيز الشراكات عبر الإقليم للتعاطي الجاد مع التحديات التي تهدد استقرار وأمن المنطقة، كما أنه يولي الاهتمام الكبير بمجال الطاقة واكتشافات حقول الغاز الضخمة التي تصاعدت في الحوض الشرقي، نتج عن هذه القمة توسيع الحوار حول انضمامات جديدة لمنظمة غاز شرق المتوسط، من قبل السعودية والبحرين على غرار انضمام الامارات كعضو مراقب، فضلا عن إمكانية دخول إسرائيل كطرف جديد في منتدى الصداقة بحكم العلاقات الاستراتيجية التي تربطها بأغلب أعضائه، الأمر الذي يكرس ترسيخ العزلة التركية كونها لم تدرج ضمن أي ترتيبات أو تحالفات شهدتها المنطقة مؤخرا.[2]

يعتبر انعقاد منتدى الصداقة مقدمة يمكن البناء عليها والتأسيس من خلاله لمرحلة جديدة من التعاون المشترك بين هذه الدول في ظل تنامي تحديات وتهديدات أمن الطاقة، وذلك حسب قواعد القانون الدولي تبني الحلول السلمية والابتعاد عن نهج العسكرة والقوة في حل صراعات وأزمات المنطقة.

في إطار تكريس التكامل والتعاون العربي-العربي المتزايد في المنطقة يعد خط الغاز العربي الذي ينطلق من الأراضي المصرية ويزود كل من الأردن سوريا ولبنان بالغاز الطبيعي أحد أهم البنى التي تساهم في تلبية الاحتياجات المتزايدة لدول المنطقة من الغاز الطبيعي الأمر الذي يخلق أرضية جديد للتعاون،[3] في السياق ذاته يعد مشروع المشرق الجديد خطوة نحو تعزيز التعاون العربي ويشمل الدول الثلاث مصر الأردن والعراق-تعود فكرته إلى عهد رئيس الوزراء الأسبق حيدر العبادي، وقد تم استكماله من قبل رئيس الوزراء الأسبق عادل عبد المهدي وفقا لما تم اطلاقه من "آلية للتعاون" في إطار قمة القاهرة في مارس 2019 والقمة المنعقدة على هامش اجتماعات الأمم المتحدة بنيويورك سبتمبر 2019، ثم جاء الكاظمي لتطوير

---

[1] **مرجع نفسه**، ص 3.

[2] محمود قاسم، **"منتدى الصداقة الضرورة لمواجهة التحديات المتزايدة"**، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، 11 فيفري 2021، ص ص 1-2.

[3] زهراء عباس هادي، **"الجغرافيا السياسية للطاقة في الحوض الشرقي للبحر المتوسط"**، **مرجع سابق**، ص 148.

الفكرة لترتقي لتحالف تكاملي بين الدول الثلاث-يرتكز المشروع في جوهره على التعاون الاقتصادي في مجالات الطاقة والكهرباء حيث يتم في مجال الطاقة مد خط أنبوب نفطي من ميناء البصرة جنوب العراق إلى ميناء العقبة بالأردن ثم إلى مصر، كما يقوم العراق باستيراد الكهرباء من مصر والأردن، فضلا عن تطويلا المناطق الصناعية المشتركة وزيادة التبادل التجاري.[1]

استمرار وتيرة التطبيع الاقتصادي مع إسرائيل وتنامي العلاقات الاقتصادية في مجال الطاقة خصوصا مع دول المنطقة لضمان أسواق خارجية آمنة وثابتة لصادراتها من الغاز الطبيعي، حيث يعمل نتنياهو على توسيع اتفاقات السلام الابراهيمية بضم دول إسلامية غير عربية إلى مسار الاتفاقات مثل إندونيسيا وتركيا برعاية أمريكية، كما أن هذه العلاقات الطاقوية القائمة تنخرط في السياق العام لصفقة القرن التي تتبناها الولايات المتحدة الأمريكية من أجل إرساء السلام في المنطقة عبر الاستثمار في الجانب الاقتصادي ودعم تخلص أوروبا من الغاز الروسي، وذلك بحشد القبول لإسرائيل وتحويله لمحور ارتكاز ومنطقة عبور طاقوي نحو أوروبا.

تأتي **التحالفات الإسرائيلية مع دول أسيا الوسطى** ضمن **"استراتيجية الأطراف"** التي بلورها **ديفيد بن غوريون**، لتقليص تأثير السياسات المعادية لإسرائيل عبر بناء تحالفات مع دول غير عربية تقع في أطراف محيطها الإقليمي تساهم في تحسين قدرتها على احتواء قوى في حالة عداء وتنافس (إيران-تركيا) والتعاون معها في مواجهة تحديات مشتركة مثل خطر الجماعات الإسلامية، وتحويل مركز ثقل العالم الإسلامي إلى الشمال وتهميش العرب مقابل زيادة مكانة إسرائيل في موازين القوى الإقليمية، أولت إسرائيل الاهتمام بكازاخستان وأوزباكستان لما تحوزانه من موارد طبيعية وطاقية خاصة اليورانيوم والنفط (تستورد إسرائيل 25% من احتياجاتها من النفط من كازاخستان)، فضلا عن الاستثمارات والشراكات في مختلف القطاعات، رغم العلاقة الاستراتيجية التي تربط هذه الدول بإيران-منفد بحري لها- إلا أنها استطاعت المحافظة على توازن العلاقات نظرا للعوائد التي تتلقاها من تل أبيب.[2]

تسمح التحالفات الإقليمية القائمة على أساس طاقوي واتفاقيات ترسيم الحدود البحرية في شرق المتوسط، من خلق وتطوير بنية تحتية مشتركة لتجارة الغاز الطبيعي في المنطقة بمختلف مراحله من

---

[1] رحاب الزيادي، ماري ماهر، نوران عوضين، **مرجع سابق**، ص 4.

[2] صالح النعامي، **"إسرائيل في آسيا الوسطى: تعاون وشراكات تكرست على مدى عقود"**، مركز الجزيرة للدراسات، 28 سبتمبر2022، ص ص 1-11.

استكشاف-استخراج-تصدير فضلا عن تأطير مشاريع إنشاء خطوط الأنابيب والتحضير لوضع أنظمة موحدة للشروط التعاقدية دون وجود أي عراقيل تهدد هذه العملية، بهذا يمكن القول إن موارد الغاز المكتشفة مثلت فرصة للتعاون الإقليمي وتحقيق أمن الطاقة وازدهار اقتصاديات الدول الأعضاء، بمعنى أن الغاز ساعد في تغيير قواعد اللعبة من صفرية قائمة على الصراع وفق مبدأ كل شيء أو لا شيء، إلى لعبة تقوم على تحقيق مصالح جميع الأطراف، فالاعتماد المتبادل المعقد بين الأطراف المختلفة يردع الحرب ويفرض السلام، نظرا لارتفاع التكاليف البديلة عن التعاون.

المطلب الثاني: سيناريو إعادة تشكيل تحالفات جديدة

تأتي سياسة خفض التصعيد والتقارب مع الاعبين الرئيسيين في شرق المتوسط كاستجابة لعوامل خارجية إقليمية ودولية ومحلية تتعلق بالأمن والاقتصاد.

ساهمت الاكتشافات المتتالية لحقول الغاز الطبيعي في شرق المتوسط وتنامي صناعة الغاز المسال، بالإضافة للتواجد المحوري لإسرائيل في هذه الصناعة لإعادة ترتيب الاصطفافات الإقليمية للدول في المنطقة في ظل عدم وجود تطابق كامل في الرؤى تجاه العديد من القضايا، فتغير المصالح من بين أهم المحددات التي تساهم في تشكيل تحالفات جديدة في شرق المتوسط، حيث يستند هذا السيناريو إلى مدى إمكانية التوافق بين توجهات الدول ومصالحها لفرض الاستقرار والتعاون بين بعض القوى في مقابل قوى مضادة نتيجة تعارض مصالح الأطراف.

نتطرق ضمن هذا السيناريو لأكثر التحالفات التي يمكن أن تتشكل في خضم الرهان الطاقوي في المنطقة والتي تخدم المصالح الإسرائيلية بالدرجة الأولى سواء بطرقة مباشرة أو غير مباشرة:

- **تحالف تركيا-لبنان-سوريا-فلسطين**

تسعى تركيا إلى الاستمرار في انتهاج سياساتها التصعيدية وخلق تحالفاتها الخاصة[1]، كونها استبعدت من مختلف التحالفات المتشكلة في شرق المتوسط والتي أصبحت تعول على تل أبيب للعب دور

[1] من هنا تسعى تركيا لاستدراج الشركاء في مجال الغاز شرقي المتوسط لطاولة الحوار عبر الضغط بإرسال سفن الحفر قبالة قبرص وبعض الجزر اليونانية في مهمات استطلاعية، من الممكن أن تكون تركيا لا تنوي الدخول في معركة عسكرية خاسرة مع جيرانها بل تلوح بهذه المناوشات من أجل تحسين شروط التفاوض مع دول المنطقة لتكون جزء وشريك في هذا المشروع، فارتكاز تركيا على القوة الخشنة جعلها تنتقل من صفر مشاكل إلى صفر أصدقاء ما جعلها تفقد عمقها الاستراتيجي الذي يمثل جوهر تصور السياسة الخارجية التركية حسب رئيس الوزراء السابق داوود أوغلو، حيث انقطعت علاقاتها مع الدول الرئيسية بالمنطقة مصر وإسرائيل.

محوري لعبور مصادر الطاقة إلى أوروبا بدلا من أنقرة، حيث تسعى هذه الأخيرة لإنشاء تحالفات جديدة تضم الأطراف التي لم تنخرط في أي تحالفات واضحة -خاصة في منتدى غاز شرق المتوسط الذي تدعمه الولايات المتحدة الأمريكية-مثل لبنان وسوريا وفلسطين لتحقيق هدفين، الأول هو الحصول على حصة من الغاز المكتشف في المنطقة لتغطية الطلب المحلي لها، والثاني للتعاون مه هذه الدول لإنشاء خطوط غاز تمر إلى الأسواق العالمية.[1]

نظرا للأهمية الجغرافية لسوريا باعتبارها تختل موقعا محتملا لمد شبكة متداخلة من خطوط أنابيب الغاز والنفط من إيران مصر مرورا بتركيا ومنها لأوروبا، لكن الوضعية المضطربة تمنع الشركات من الاستكشاف والتنقيب بها، أما لبنان وبعد ترسيم الحدود البحرية مع إسرائيل أصبح بإمكانها استغلال موارد الغاز في المنطقة والبدئ في عملية الإنتاج، ورغم ذلك لم تدخل في أي تحالف بعد يؤمن طريقا لتصدير إنتاجها المستقبلي من الغاز، كما أن هنالك إحتمال بأن تنضم فلسطين إلى هذا المحور فرغم عضويتها في منتدى غاز شرق المتوسط إلا أنها لا تستطيع حتى الآن استغلال ثرواتها فضلا عن صعوبة ترسيم الحدود البحرية مع إسرائيل على الأقل في الأجل القصير، بالإضافة من الممكن أن تنضم إيران للمحور التركي باعتبارها دولة منتجة للطاقة (خاصة بعد التقارب الإيراني السعودي؛ أي أنه لم يبقى أي تهديد للمصالح الإيرانية في المنطقة) وبالتالي من مصلحتها الحفاظ على حصتها في الأسواق العالمية، كما أن إيران داعمة لحزب الله اللبناني وتوتر العلاقات مع إسرائيل مما يجعل لها حظا أكبر في الدخول لهذا المحور فإيران تسعى لتقديم نفسها بديلا عن الغاز الروسي للسوق الأوروبية فهي لها حساباتها لنقل الغاز الطبيعي عبر سوريا ولبنان بما يشمل الاستفادة من احتياطي البلدين المستجد اكتشافه في المنطقة.[2]

إمكانية إدراج تركيا في منتدى غاز شرق المتوسط، بوساطة إسرائيلية من خلال اقتراح انشاء هيئة تعقد اجتماعات دورية في مجال الطاقة والغاز الطبيعي تشمل الدول الأعضاء بالإضافة لأنقرة.

هذا التحالف بمختلف أعضائه بإمكانه أن يخدم الاستراتيجية الطاقوية الإسرائيلية في المنطقة وذلك بتمرير خطوط الغاز عبر أراضي الدول سوريا-لبنان-تركيا فالاتحاد الأوروبي ومنه كسب مسار آخر

---

[1] أحمد جمال الصياد، جاد مصطفى البستاني، **"مسارات ومآلات الصراع في شرق المتوسط"**، المركز الديمقراطي العربي، 3 جانفي 2021، ص 5.

[2] ماري ماهر، **"إعادة الاصطفاف التوجهات التركية الجديدة في الشرق الأوسط"**، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، 13 مارس 2022، ص 2.

لتصدير الغاز الإسرائيلي للأسواق الأوروبية، وتشكيل علاقات اقتصادية تجارية غير مباشرة مع هذه الدول ما يدل على نجاح التطبيع الاقتصادي لإسرائيل من قبل دول المنطقة، كما قد يؤثر على العلاقات الاقتصادية بين إسرائيل وتلك الدول في حال تم خلق تكامل اقتصادي بين هذه الدول، وتغييب إسرائيل.

من جهة أخرى تجدر الإشارة كذلك؛ إلى أن هذا التحالف قد يضرب بمصالح إسرائيل في شرق المتوسط، فقد يتسبب في تغييرات في الوضع الأمني على الحدود الشمالية لإسرائيل، أي زيادة التهديدات الأمنية المحتملة من قبل الجماعات الإرهابية، الأمر الذي سيؤثر على التوازن السياسي الجيواستراتيجي في المنطقة، وقد يتسبب في تفاقم التوتر بين إسرائيل وتركيا، يمكن لهذا التحالف أن يؤثر على الموقف الإقليمي المشترك تجاه القضية الفلسطينية، فقد يدعم حق الفلسطينيين في إعادة إقامة الدولة الفلسطينية، ويمكن أن يجعل إسرائيل تواجه ضغوطا سياسية أكبر في المنطقة.

- **تحالف إسرائيل-قبرص-تركيا**

ترتبط إسرائيل بتنسيقات تعاونية مع كل من قبرص وتركيا فرادة، حيث تتمتع إسرائيل وقبرص بعلاقات ثنائية إيجابية في مجال الطاقة، فدخول الغاز الإسرائيلي لمشروع منشأة فاسيليكوس لإسالة الغاز الطبيعي بإمكانه أن يغطي تكاليف هذا المشروع نظرا لكون الاحتياطات القبرصية من الغاز ليست كافية، كما أنه تم التوقيع على اتفاقيات لاستغلال مشترك لحقول الغاز الطبيعي في البحر المتوسط بين البلدين وهو ما أدى إلى تعزيز التعاون الاقتصادي بينهما وصل لحد الاتفاق على انشاء خط أنابيب يمتد من حقول الغاز الإسرائيلية والقبرصية إلى اليونان ليتم منها تصدير الغاز لبقية دول أوروبا.

فيما يخص العلاقات بين كل من تركيا وإسرائيل فهي تمتلك تاريخا معقدا يسوده الانفراج والتصعيد خاصة في المسائل السياسية، مثل الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني والاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية والتوغل التركي في سوريا وليبيا، ساهم الغاز الطبيعي في استئناف العلاقات الدبلوماسية بين الطرفين، فتأزم الوضع في سوريا أفضى إلى فكرة إنشاء خط أنابيب لنقل الغاز الطبيعي من إسرائيل إلى تركيا والذي بإمكانه أن يغنيها عن الغاز الروسي، حيث أكدت إسرائيل على أن أنقرة أحد خيارات مسارات تصدير الغاز المحتملة لأوروبا، بإمكان تجسيد هذا التحالف بين الأطراف الثلاثة ان استطاعت تركيا أن تتجاوز أو تجد حل للمشكلة القبرصية.

ففي إطار تعزيز السلم والتعاون عرضت أنقرة بناء ما يسمى **"أنابيب السلام"** لنقل الغاز الطبيعي القبرصي للسوق الأوروبية والذي يمر عبر الأراضي التركية، وهذا ما يعزز الرؤية الأمريكية في هذا الصراع أن بإمكان العائدات المالية للغاز الطبيعي أن توحد الجزيرة وتساهم في تعزيز التحالف بين إسرائيل-قبرص-تركيا ما يسمح بتصدير الغاز المستخرج من حقول الغاز الإسرائيلية والقبرصية عبر الأراضي التركية ومنه للأسواق الأوروبية، بالإضافة إلى مشروع خط أنابيب لنقل الغاز بين تركيا وقبرص من مدينة فاسيليكوس بطول 100 كم، ليستمر على اليابسة بمسافة 95 كم و125 كم أخرى في المياه العميقة إلى ميناء جيهان التركي،[1] في حالة نجاح ألمانيا وخصوصا **"أنجيلا ميركل"** في التوسط بين الاتحاد الأوروبي وتركيا لنقل الغاز الطبيعي من قبرص اليونانية سيقلل من اعتماد أوروبا على روسيا في مجال الطاقة، وأنه إذا تم التوصل إلى حل في المشكلة القبرصية فسيكون من السهل معالجة الوضع مع اليونان.

كما يمكن أن يساهم تصدير الغاز الطبيعي المضغوط (CNG) من إسرائيل إلى تركيا قبرص واليونان من خلال استعمال باخرة مخصصة لهذا الغرض، من تشجيع العلاقات التجارية بين الأطراف؛ أي الاستغناء على إنشاء أنابيب لنقله لتفادي انقطاع الإمدادات في حالة الأزمات.[2]

تعمل إسرائيل على دعم التعاون بين تركيا واليونان لتمرير مشروع خط غاز شرق المتوسط لتزويد السوق الأوروبية بالغاز الطبيعي الذي قد تصبح مصر طرفا فيه فاحتمال أن يصبح الغاز المستخرج من حقل ظهر المصري جزءا من مشروع "إيست ميد" احتمالا قائما في نهاية المطاف من جهة، ومن جهة أخرى يعد ورقة دخول تركيا للاتحاد الأوروبي.

- **تحالف إسرائيل مع دول الخليج العربي**

ساهمت اكتشافات الغاز الطبيعي في مياه البحر المتوسط في إعادة تشكيل التحالفات الإقليمية في شرقي المتوسط، كونه يوفر الفرصة لإسرائيل لولوج قطاع الطاقة العربي، كما تحاول إسرائيل بمساندة أمريكية استغلال معاهدات السلام التي وقعتها مع الدول العربية في عقد اتفاقات لتزويد تلك الدول بالغاز الطبيعي، وهو أمر إذا تم سيربط هذه الدول عضويا ولعدة عقود بالاقتصاد الإسرائيلي، حيث هنالك مساعي لدخول إسرائيل لمجلس التعاون الخليجي باعتبارها ترتبط بأغلب أعضائه بعلاقات وطيدة في مجال

[1] زهراء عباس هادي، **"الجغرافيا السياسية للطاقة في الحوض الشرقي للبحر المتوسط"، مرجع سابق**، ص 148.

[2] **مرجع نفسه**، ص 161.

الطاقة من بينها مصر والأردن البحرين والامارات والسعودية بطريقة غير مباشرة-تدعم القضية الفلسطينية علنا حيث لازالت تتمسك بالمبادرة التي أطلقتها سنة 2002 السلام مقابل التطبيع- كما أن عمان رغم عدم تطبيع العلاقات رسميا مع إسرائيل إلا أنها تنتهج مقاربة غير تقليدية، ترتكز على سياسة تنويع مصادر الطاقة –تستورد الغاز الطبيعي من إسرائيل- كما تحافظ على علاقات إيجابية مع كل من إسرائيل وإيران على حد سواء، ما يدفع نحو تطبيع وجودها في المنطقة العربية-الإسلامية.[1]

- **تحالف إسرائيل-مصر-تركيا**

يمكن أن يتشكل تحالف جديد يضم كل من إسرائيل-مصر-تركيا وذلك بفضل المعطيات الحالية ومؤشرات التقارب خاصة بين مصر وتركيا يأتي ذلك بعد سنوات من القطيعة منذ توتر العلاقات سنة 2013 إثر الإطاحة بالرئيس السابق محمد مرسي، ودعم تركيا للإخوان المسلمين كون أغلب كوادر الاخوان يعيشون بالمنفى في تركيا ما يجعل القيادة المصرية تشعر بالتهديد من الطرف التركي وتتهمه بالتخطيط للانقلاب المضاد،[2] لكن بوادر الانفراج بدأت مع مطلع سنة 2021 التي تصب في سياق التهدئة الإقليمية خاصة بعد سنوات من الربيع العربي (لا تعني تجاوز كل الخلافات السياسية)؛ فتوقيع اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين كل من تركيا وحكومة الوفاق الليبية، التي رأت فيه مصر تهديدا واضحا لمصالحها الاقتصادية في شرق المتوسط وانتهاكا لمساحات بحرية يمكن أن تحتوي كميات معتبرة من الموارد الهيدروكربونية، سارعت على إثرها لتوقيع اتفاقية ترسيم الحدود البحرية مع اليونان.

رغم توتر العلاقة بين مصر-تركيا أدركت القيادة المصرية أن الاتفاقية التركية-الليبية تصب لصالح القاهرة حيث توفر لها مساحة هائلة يمكن أن تكون غنية بالنفط والغاز الطبيعي تقدر بحوالي 15000 من مربع التي حرمت منها بموجب الاتفاق مع اليونان، فضلا عن تراجع مشروع جماعة الإخوان المسلمين السياسي في الفترة الأخيرة،[3] أضعف الساسة الخارجية التركية ودفعها لتجاوز هذه الاعتبارات والتركيز على المنفعة الاقتصادية التي سيجلبها الغاز الطبيعي، فالانجذاب بين البلدين سيساعد من تخفيف التوتر في شرق المتوسط، فدعم مصر وإسرائيل لتركيا سيسمح باندماجها في تحالفات المنطقة،

---

[1] محمد المنشاوي، **"التطبيع الخليجي الإسرائيلي"**، مركز الجزيرة للدراسات، 6 جويلية 2022، ص ص 2-6.

[2] فتحي. فتحي جاد الله العوضي، **مرجع سابق**، ص 20.

[3] ماري ماهر، **مرجع سابق**، ص 3.

كما أن تدخل تركيا كجهة فاعلة غير إقليمية مهم لمصر في التغلب على أزمة سد النهضة والصعوبات الاقتصادية المتوقعة بسببها.

من جهة أخرى تسعى إسرائيل للدخول كطرف في هذا التقارب وذلك لتمرير مشاريع الغاز الخاصة بها كونها تضمن حليفين استراتيجيين في شرق المتوسط، فمصر من جهة تمتلك تقنيات إسالة الغاز الطبيعي ومنه السماح بتصدير الغاز الإسرائيلي المسال عبر الناقلات البحرية، في حين أن تركيا تضمن نقله عبر أنابيب يمكن إنجازها تربط حقول الغاز الإسرائيلية بالموانئ التركية عبر البحر، الأمر الذي يسمح لإسرائيل بتجاوز دول العبور المتوترة مثل لبنان وسوريا، وعليه وصول الغاز الإسرائيلي للأسواق العالمية.

المطلب الثالث: سيناريو فرط كل التحالفات

نظرا للمشهد الجيوسياسي الغير مستقر في شرق المتوسط، والتصعيدات القسرية المستمرة لدول المنطقة والتي زاد مورد الغاز الطبيعي من حدتها، تحولت المنطقة إلى ساحة استراتيجية رئيسية تتلاقى من خلالها خطوط الصدع الجيوسياسية الأكبر التي تشمل الاتحاد الأوروبي، الشرق الأوسط وشمال إفريقيا فضلا عن الدور الرئيسي لشركات الاستكشاف والتنقيب التي غيرت قواعد لعبة الطاقة العالمية جراء الاكتشافات الضخمة لحقول الغاز في الحوض الشرقي (ليفياثان-ظهر)، بإمكان هذه المؤشرات أن تساهم في عرقلة وانهيار شبكة التحالفات في شرق المتوسط.

هنالك فرصة لازدياد التصعيد في المنطقة نظرا لاحتمالية وجود المزيد من الاكتشافات الغازية في شرق المتوسط، ما يعني احتمالية أكبر للحرب والصراع وانهيار التحالفات القائمة ومنع تشكيل أخرى نفصل في الأمر تباعا:

- إن استمرار التوترات الجيوسياسية والصراعات الإقليمية بين الدول في المنطقة من شأنه أن يؤدي لانهيار التحالفات، ومن بين أهم الصراعات المعيقة لتشكيل تحالفات استراتيجية طاقوية في الحوض الشرقي نجد الصراع التركي-القبرصي-اليوناني وعدم إيجاد حل لمشكلة التقسيم القبرصية،[1] خاصة بعد التحركات أحادية الجانب من قبرص اليونانية حيث قامت بترسيم الحدود البحرية مع كل من إسرائيل مصر ولبنان من طرف ومن طرف آخر تعاون مع إسرائيل فيما يخص

[1] بلال شكر الرشايده، **"الصراع التركي اليوناني في شرق المتوسط ودور الأطراف الإقليمية"**، مجلة تكريت للعلوم السياسية، م 1، ع 24، العراق، 30 جوان 2021، ص 390.

تطوير قطاع الغاز الطبيعي وذلك من خلال: تصدير الغاز الإسرائيلي عبر محطة فاسيليكوس لإسالة الغاز الطبيعي، مشروع خط "إيست ميد"، بالإضافة إلى عسكرة الجزر اليونانية المتنازع عليها والتدخل التركي في سوريا وتوسيع الجرف القاري التركي مع ليبيا وأيضا عن طريق قبرص التركية، بمعنى بقاء التهديدات الجزئية دون التقدم نحو الحرب، كون الصراع التركي اليوناني ليس طاقوي إنما متداخل الأبعاد ومعقد وتتضارب فيه السياسات المستخدمة من طرف تركيا واليونان في شرق المتوسط.[1]

- الخلافات الحدودية المستمرة حول ترسيم الحدود البحرية وتحديد المناطق الاقتصادية الخالصة حيث تشوبها تجاوزات واضحة في الترسيم خصوصا من دول لم توقع على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، مثل إسرائيل التي تستغل مياه المتوسط بشكل جائر، فالصراعات الناجمة عنها بإمكانها أن تعرقل سياسات التنسيق الأمني والتعاون الاقتصادي بين دول الحوض الشرقي.
- تزايد حدة التوترات بين الأطراف الداخلية في المنطقة التي تنقسم في دعمها للاعبين الإقليميين في شرق المتوسط، أبرزها التوترات بين الولايات المتحدة الأمريكية روسيا والصين فضلا عن التدهور بين إسرائيل وإيران عبر وكيلها العسكري الإقليمي حزب الله اللبناني أو الملف النووي الإيراني بالإضافة للتوترات المتعلقة بالسيطرة على ثروات الغاز شرق المتوسط بين تركيا اليونان قبرص إسرائيل قبرص وكذلك ليبيا مع تورط كل محتمل لإيطاليا وفرنسا.
- إمكانية تجسيد تحالفات مناوئة للتحالفات القائمة خاصة الإسرائيلية، على سبيل المثال ساهم تطبيع العلاقات بين المغرب وإسرائيل ضمن اتفاقية أبراهام إلى توجه الجزائر الرافضة لإسرائيل والتي تأزم في العلاقات مع المغرب للسعي لتشكيل تعاونيات استراتيجية شاملة مع دول مثل تركيا وإيران، فتعاظم قوة إسرائيل في الإقليم ربما يجلب ضدها تحالفات جديدة خاصة إذا شعرت القوى الإقليمية والعالمية بالخطر على مصالحها الجيوسياسية.
- استمرارية القضية الفلسطينية التي يعمل جميع الأطراف على تجاهلها أو على الأقل التظاهر أنها غير موجودة، فلا يمكن لإسرائيل وحلفاؤها من العرب تحييدها من الحسابات الإقليمية، ولا يمكن تشكيل تحالفات راسخة مالم يتم تسويتها.

[1] **مرجع نفسه**، ص 192.

- أما مؤخرا فانشغال إسرائيل ولأول مرة بأزمات المشهد السياسي الداخلي، خصوصا بعد صعود اليمين المتطرف والتعديلات القضائية، من شأنه أن يقلل من فاعليتها الإقليمية في تعزيز تحالفاتها الطاقوية.

السيناريو الأكثر توقعا للحدوث من قبل الباحثين هو سيناريو تجدد واستمرار التحالفات القائمة لكونه سيبقى كما هو باعتباره حدث ويحدث حاليا، نظرا لما استطاعت هذه التحالفات تحقيقه من استقرار سياسي وأمني للدول الأعضاء، توافق في المصالح الاقتصادية المشتركة وتطوير البنية التحتية لتجارة الغاز الطبيعي والغاز المسال ما حقق الاستقلال الطاقوي للدول مع توفير فرص تنموية واقتصادية تعزز التكامل الإقليمي بين دول شرق المتوسط، فضلا عن وجود سيناريو جزئي يتضمن تشكيل تنسيقات تعاونية وشراكات في مجال الطاقة تربط إسرائيل بدول الحوض فرادة مثلا مع مصر وتركيا ودول محور تحالف أبراهام، بالإضافة إلى تطور العلاقات مع دول آسيوية مثل الهند والصين واليابان فيما يتعلق بالتجارة والاستثمار في المستقبل القريب.

استنتاجات الفصل الثالث

لعبت الاكتشافات الغازية الجديدة في الحوض الشرقي للمتوسط دورا مهما في تغيير خريطة التحالفات الجيوسياسية بين الدول، حيث تسعى كل من إسرائيل مصر قبرص واليونان إلى الاستغلال الأمثل لهذا المورد الهيدروكربوني لتطوير قطاع الطاقة في المنطقة.

شهدت منطقة شرق المتوسط تقاربا بين كل من إسرائيل مصر قبرص واليونان، بناءً على مقومات قوية للشراكة ومصالح مشتركة في مجال استغلال الغاز ورفضهم للتحرشات التركية في شرق المتوسط وعلى صعيد آخر فرغم العلاقات السياسية المتوترة ظاهريا بين تركيا وإسرائيل إلا أن العلاقات الاقتصادية ظلت قوية رغم الانقطاعات المستمرة، والتي ساهم التعاون في مجال الطاقة من استعادتها.

استغلت تركيا اتفاقية ترسيم الحدود البحرية مع حكومة الوفاق الليبية في تعزيز موقفها والمطالبة بمناطق بحرية في شرق المتوسط، الأمر الذي سيسمح لتركيا بالتنقيب عن النفط والغاز الطبيعي في الجرف القاري الليبي ومنه قطع المسار أمام خط أنبوب غاز شرق المتوسط الذي ينطلق من تل أبيب عبر قبرص واليونان ومنه إلى إيطاليا ثم باقي الدول الأوروبية.

تأسيس منتدى غاز شرق المتوسط، الذي يقدم على أنه توجه جديد للتحالفات لتعزيز التعاون والأمن الإقليمي في شرق المتوسط، حيث يهدف إلى إنشاء سوق غاز إقليمي وتسهيل استغلال الغاز الطبيعي وتحسين العلاقات التجارية وتأمين العرض والطلب بين الدول الأعضاء، كما تلعب اتفاقيات ترسيم الحدود البحرية وتحديد المناطق الاقتصادية الخالصة بين دول الحوض الشرقي دورا في اعتماد النهج التعاوني، وتشكيل التحالفات ذات الطابع الطاقوي، كونها تحدد حقوق الدول المشاطئة في الاستكشاف والتنقيب واستغلال الموارد الهيدروكربونية في تلك المناطق بشكل قانوني، الأمر الذي يساهم في خفض التوتر وتهدئة الصراعات بين دول المنطقة، فسيناريو التعاون ضمن ترسيم الحدود صعب لكنه أقرب الاحتمالات للحدوث رغبتا في تحقيق المصالح وتعظيم المكاسب، فبروز إسرائيل كلاعب أساسي في شرق المتوسط تتحكم بأكبر حقول الغاز الطبيعي وتنخرط في أغلب التحالفات الجيوسياسية والتي تخدم مصالحها ليس فقط في منظومة الطاقة الإقليمية بل يتعدى ذلك لتعزيز الحلف السياسي والتطبيع بين إسرائيل ودول المنطقة وضرورة ترسيخه، مع دعم سيناريو استمرار التحالفات الحالية وتقويتها لتفادي الانهيار في حالة عدم القدرة على مواكبة التحالفات الجديد.

الخاتمة

الخاتمة

انطلاقا من دراستنا البحثية الأكاديمية الموسومة بـ: **"الرهان الطاقوي في شرق المتوسط و أثره على إعادة توجيه التحالفات الجيوسياسية-دراسة حالة إسرائيل-"**، وبناءا على معالجة إشكالية مساهمة المتغير الطاقوي وبالتحديد الغاز الطبيعي في تشكيل وإعادة توجيه التحالفات الجيوسياسية بالنسبة لإسرائيل في الحوض الشرقي؛ اتساقا والتحولات في السياسة الدولية والاكتشافات الغازية الجديدة في شرق المتوسط وما واكبها من تغير في الإدراك والمصالح الجيواستراتيجية لبلدان المنطقة، خلصت فصول الدراسة إلى إثبات صحة الفرضيات التي تم طرحها وتحليلها بشكل موضوعي منطقي بشأن دور الغاز الطبيعي في تشكيل وإعادة توجيه التحالفات الجيوسياسية الإسرائيلية في المنطقة، خاصة وأن إسرائيل تسعى لخلق توازنات استراتيجية وللعب دور محوري في معادلة الطاقة الإقليمية والدولية بعيدا عن الصراعات القائمة، فضلا عن استغلال دول المنطقة للغاز الطبيعي في تحقيق مصالح جميع الأطراف، مع مساعي لفهم وتحليل المشهد الحالي والمتوقع لديناميكيات الاستراتيجية الطاقوية الإسرائيلية في شرق المتوسط.

انطلاقا مما سبق توصلت الدراسة في ضوء ما تم بحثه إلى ما يلي:

صحة **الفرضية الأولى** التي تنص على أنه: **كلما زادت اكتشافات الغاز الطبيعي، كلما ساعد ذلك في تبلور تحالفات إسرائيلية جديدة**. ساهمت الطفرة في اكتشافات الغاز الطبيعي في المياه الإقليمية الإسرائيلية لتغير مكانة إسرائيل في شرق المتوسط-عزز استقلالية إسرائيل في مجال الطاقة-، حيث تمكنت من تلبية الاحتياجات المحلية وتحقيق فائض في الإنتاج، تحولت بموجبه إلى تصدير الغاز لدول الإقليم من بينها الأردن ومصر ليتم على مستوى هذه الأخيرة إسالته ليشحن للأسواق الأوروبية، الأمر الذي عزز التعاون وخلق تحالفات ثنائية ومتعددة مع الدول التي تمتلك احتياطات من الغاز وتقنيات اسالة الغاز مثل مصر وقبرص وأخرى تشكل ممرا لنقله على غرار تركيا واليونان، فاكتشافات حقول الغاز الإسرائيلية ذات الاحتياطات المعتبرة (ليفياثان-تمار) ساهمت في تعزيز اندماج إسرائيل في بيئتها الإقليمية عبر شراكات استراتيجية وعمليات التصدير مع بلدان الحوض، مكن تصدير الغاز بتحقيق إيرادات مالية ضخمة سمحت بزيادة القدرة التنافسية للاقتصاد الإسرائيلي ومن خلال عقود التصدير المبرمة مع مختلف الدول تقوم إسرائيل بتوسيع دوائر التعاون والتحالفات الجيوسياسية، كم أن توجه إسرائيل لتنويع مصادر الطاقة

- ❖ والتحول نحو الطاقات النظيفة يمنع تعرض الاقتصاد الإسرائيلي لمخاطر قطع الامدادات وارتفاع الأسعار، كما أن استخدام القوة اللوجستية التي تتمتع بها إسرائيل من بنية تحتية متطورة في صناعة الغاز من خطوط الأنابيب وتصدير الغاز المسال، سمح بإعادة ترتيب ديناميكيات التحالفات التي تخدم إسرائيل وتدفع نحو التطبيع الاقتصادي برائحة الغاز الطبيعي.
- ❖ تتميز منطقة الدراسة بموقع جغرافي حيوي مهم اكتسبت منه أهميتها الجيوسياسية كونه يتوسط قارات العالم الثلاث، ما خلق تركيب قومي وديني غير متجانس أدى إلى حدوث صراعات في المنطقة في حين ساهمت التضاريس في إضفاء أهمية على المنطقة سواء من الناحية الاستراتيجية أو الاقتصادية خصوصا بعد اكتشافات حقول الغاز الطبيعي هذه الأخيرة ساهمت في ادخال بلدان المنطقة في صراعات إقليمية على ترسيم الحدود البحرية وتحديد المنطقة الاقتصادية الخالصة لكن إدراك دول الحوض لضرورة استغلال مورد الغاز الطبيعي لتحقيق المصالح الاقتصادية المشتركة مكن من تبلور اتفاقيات للتعاون والشراكة بين الاعبين المعنيين في الحوض الشرقي وعليه تم إثبات صحة **الفرضية الثانية: الأهمية الجيواستراتيجية لشرق المتوسط وتزايد الاكتشافات الطاقوية في المنطقة، ضاعف من التنافس وتشكيل التوازنات الإقليمية**.

لقد ساهم اكتشاف الغاز في السواحل الإسرائيلية وبكميات معتبرة إلى تعزيز أمن الطاقة لديها فبعدما كانت تعتمد على الواردات الخارجية لتلبية معظم احتياجاتها من الطاقة، استطاعت أن تنتقل إلى مصاف التصدير للدول المجاورة مثل الأردن ومصر، الأمر الذي مكنها من الانفتاح على اقتصاديات المنطقة، وتقليل النهج العدواني في العلاقات مع دول المتوسط الشرقي خاصة العربية منها، ونظرا لأهمية قطاع الطاقة في الاقتصاد الإسرائيلي عمدت إسرائيل لتأمين منشآت حقول الغاز الطبيعي في ظل التهديد المستمر من دول الجوار (حزب الله، حماس، إيران والأوضاع في سوريا) لضمان استقرار الامدادات، ولتحقيق هذا الأخير عمدت إسرائيل إلى تنويع مصادر الطاقات المتجددة والخروج من التبعية للوقود الأحفوري كون هذا الانتقال الطاقوي منفعة للاقتصاد الإسرائيلي في المنطقة، حيث عمدت الدول على اقتناء التقنية الإسرائيلية المتطورة في هذه المجال ما سمح بتعزيز الشراكات والاستثمارات، ليتم بذلك إثبات صحة **الفرضية الثالثة: إن تزايد الاكتشافات الغازية في المياه الإقليمية الإسرائيلية، دفع إلى تعزيز أمن مصادر الطاقة لديها**

- ومنه يمكن إثبات صحة **الفرضية الرابعة: بروز تحالفات إسرائيلية مبنية على المصالح الطاقوية، سيساهم في تهدئة الصراعات وتعزيز التعاون في شرق المتوسط**. نحن أمام مشهد جديد للطاقة في شرق المتوسط مغاير للحالة المعهودة، فالتحالفات التي أصبحت تتشكل في مجال الطاقة والتي يحفزها الغاز الطبيعي، ساهمت في تهدئة الصراعات والتوترات الجوهرية بين بلدان المنطقة ما دفعها للاندماج في تكتلات وتحالفات تخدم مصالحها الاقتصادية لتعظيم المكاسب وتغيير قواعد اللعبة الطاقوية من لعبة صفرية قائمة على الصراع وفق مبدأ كل شيء أو لا شيء إلى لعبة تقوم على تحقيق جميع المصالح، نأخذ على سبيل المثال: الصراع الإسرائيلي-اللبناني في المنطقة والذي تم الفصل في جانبه البحري من خلال ترسيم الحدود وتحديد المنطقة الاقتصادية الخالصة بينهما، باعتبار أن هذه الاتفاقيات تحدد حقوق الدول بشكل واضح في عمليات الاستكشاف التنقيب واستغلال الموارد الطاقوية في تلك المناطق قانونيا، فضلا عن توجه دول المنطقة لتأسيس سوق غاز إقليمي ضمن منتدى غاز شرق المتوسط ما ساهم في احداث توازن استراتيجي طاقوي وتحسين العلاقات التجارية وتأمين العرض والطلب بين الدول الأعضاء، التأثير على التوزيع الجغرافي للقوة فبإمكان هذه التحالفات أن تؤدي لزيادة قوة إسرائيل في قطاع الطاقة ومنه قدرتها على التأثير في الأحداث واتخاد قرارات مصيرية يترتب عنها تعديلات في الحسابات الاستراتيجية.
- الأوضاع الغير مستقرة في شرق المتوسط ساهمت في رغبة إسرائيل في إنشاء تحالفات دفاعية أمنية مع بعض الدول العربية خاصة مع الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين، خاصة بعد توقيع اتفاقية السلام وتطبيع العلاقات مع تل أبيب، وذلك لكبح التمدد الإيراني في المنطقة غير أن تشكيل تحالف دفاعي عربي-إسرائيلي على غرار الناتو صعب التحقق في المستقبل القريب، وبالتالي امتنعت إسرائيل عن المشاركة في تحالفات أمنية في المنطقة العربية، كون أن سياسة تشكيل التحالفات الإقليمية ليست جزءا من المبادئ الأمنية التأسيسية لها، ومع ذلك من المرجح أن تستمر علاقات التعاون والتنسيق الأمني والاستخباراتي عالي المستوى، وذلك لخدمة مشروع تل أبيب في الهيمنة على المنطقة ومحاربة أعدائها، ويضمن في نفس الوقت تفوقها وسيادتها على الدول العربية، لكن ببروز المتغير الطاقوي واكتشاف الغاز عمدت إسرائيل لدخول في تحالفات تحقق مصالحها الاقتصادية نظرا لكونها لا تستطيع تصدير هذه الثروة بمفردها، فمثلا شكلت علاقات استراتيجية مع مصر للاستفادة من قدرات الإسالة المصرية، وتصدير الغاز للأردن ما يعزز التكامل

الاقتصادي، ومع كل من اليونان وقبرص تركيا لمد خطوط الأنابيب مستقبلا وتزويد السوق الأوروبية، غير أن احتمالات التعاون ترتبط بمدى قدرة كل طرف على التنازل وغض النظر على بعض القضايا الجوهرية (القضية الفلسطينية...) لتحقيق المصالح المشتركة.

مع ذلك يجب أن نلاحظ أن السياسة الدولية متغيرة وقد تواجه تحديات وتعقيدات مختلفة، قد تتأثر بموجب ذلك تحالفات إسرائيل في المستقبل بتطورات الصراعات والتوترات في المنطقة، وأيضا بتحركات اللاعبين الإقليميين والعالميين الآخرين، لكن من المرجح أن يظل بناء التحالفات في إطار السياسة الدولية الإسرائيلية في شرق المتوسط أمرا مهما ومستمرا في المستقبل القريب تلعب فيه المتغيرات الطاقوية والأمنية دورا رئيسيا.

وهذا ما يؤكد صحة **الفرضية الأخيرة** من الدراسة القائلة: **بأنه يتوقف استمرار بناء التحالفات في إطار السياسة الدولية الإسرائيلية في شرق المتوسط، بمدى تطور الأوضاع السياسية-الأمنية والاقتصادية-الطاقوية في المنطقة**.

وتتمثل أهم **مخرجات الدراسة** في النتائج الأتية:

- تحظى منطقة شرق المتوسط بأبعاد جيوسياسية هامة في خارطة العالم واحتواؤها على ثروات طاقوية يضعها في بؤرة تنافس القوى الإقليمية والدولية التي تسعى لتمرير مشاريعها في الجانب الطاقوي، حيث تتمتع بأهمية جيوسياسية واقتصادية وأمنية كبيرة لدى اللاعبين الإقليميين والدوليين على غرار الولايات المتحدة الأمريكية الاتحاد الأوروبي وروسيا، وما زادها أهمية اكتشافات النفط والغاز الطبيعي على سواحل الدول الشرقية المطلة على البحر المتوسط، الأمر الذي خلق مشهدا تعاوُنيا مغايرا للصراع الدائم على المورد الطبيعي.
- هنالك خيارات لتصدير غاز شرق المتوسط، منها مد خطوط أنابيب تحت مياه البحر، إنشاء محطات للغاز الطبيعي المسال، اعتماد الغاز المضغوط أو خط الربط الكهربائي بين إسرائيل قبرص واليونان وإما من خلال استعمال قدرات إسالة الغاز المصري الفائض.
- تمكنت إسرائيل من هيكلة استراتيجية طاقوية حيوية بعد اكتشافات الغاز الضخمة في مياهها الإقليمية، تحولت بموجبه من الاستيراد للإنتاج والتصدير على حد سواء، التوجه نحو تنويع مصادر الطاقة وتحقيق الاستدامة البيئية، مما عزز التكامل الاقتصادي بين دول الحوض الشرقي.

- الدور الإسرائيلي في توجيه التحالفات الطاقوية في شرق المتوسط، قد أدى إلى تحقيق المزيد من الاستقرار الاقتصادي والسياسي وتهدئة الصراعات القائمة نسبيا، فضلا عن تعزيز العلاقات بين إسرائيل ودول المنطقة المعنية بالمشاريع الطاقوية.
- تشكل تحالفات جديدة في شرق المتوسط للاستفادة من موارد الطاقة في المنطقة، ساهم توقيع اتفاقيات استكشاف واستغلال الغاز الطبيعي بين إسرائيل ودول أخرى، مثل قبرص اليونان ومصر، تلك التحالفات تهدف إلى توجيه تدفقات الغاز الطبيعي نحو أوروبا وغيرها من الأسواق العالمية.
- تغير خريطة التحالفات والتوازنات في شرق المتوسط تأثر بتزايد كميات الغاز الطبيعي المكتشفة في مناطقها الاقتصادية الحصرية، يضاف له الانسحاب التدريجي للولايات المتحدة الأمريكية، تنامي الدور الإيراني، وبروز تحالفات مهددة لإسرائيل على وجه الخصوص-تحالف روسيا-إيران-تركيا-.
- توجيه اتفاقيات ترسيم الحدود البحرية لخلق تعاون بين الدول الملاصقة والمقابلة، لتحقيق أكبر استفادة من الثروات وتعظيم المكاسب في إطار قانوني.
- إنشاء منتدى غاز شرق المتوسط كمركز طاقوي إقليمي، يعزز التعاون بين الدول الأعضاء ويجعل من منطقة شرق المتوسط محورا مهما في نقل الطاقة إلى الأسواق الأوروبية والآسيوية ومن ثم سيكون للمنطقة دور فعال على المستويين الإقليمي والدولي.
- تشكيل التحالفات ذات البعد الطاقوي لا يزال مستمرا في خضم وجود احتياطات غازية غير مكتشفة، فاحتمالية زيادة الاكتشافات الغازية في المنطقة سيعزز من التحالفات التي تخدم مصالح الأطراف سواء الدول المصدرة المستهلكة ودول العبور.
- لا يمكن الثبات على سيناريو واحد للوضع الذي تتجه له المنطقة وإسرائيل نتيجة هذه الاكتشافات الطاقوية، كون شرق المتوسط يخضع لتغيرات ديناميكية مرتبطة بفوضوية طبيعة النسق الدولي تنامي سياسات التطبيع الإسرائيلية، ما يصعب تغليب سيناريو عن آخر في المستقبل.

قائمة الملاحق

الجدول رقم (1) أهم حقول الغاز المكتشفة بمصر

اسم الحقل	منطقة الامتياز	الشركاء الاجانب	الشركة المشتركة	تاريخ الاكتشاف	الإنتاج اليومي "مليار/مليون قدم مكعب"	الاحتياطيات ب ترليون قدم مكعب
ظهر	شروق، بور سعيد	أيوك لايني الإيطالية روس نفط الروسية بريتش بتروليوم	بترو شروق	2015	3.2	30
نورس	شمال شرق دلتا النيل بمنطقة أبو ماضي الغربية	ايني الإيطالية	بترو شروق	2015	1.2	2
أتول	شمال دمياط	بريتش بتروليوم	شمال دمياط للبترول	مارس 2015	300	1.5
شروق	امتيازشروق	ايني الايطالية	ايجاس	أوت 2015	3	30
تورس، ليبرا، فيوم، جيزة، ريفن	شمال الإسكندرية	بريتش بتروليوم ديا الالمانية	الفرعونية للبترول	2017	1250 مليون قدم مكعب	5
القطامية الضحلة	شمال دمياط شرق دلتا النيل	بريتش بتروليوم	بريتش بتروليوم مصر	2017	50 مليون قدم مكعب	90 مليارقدم مكعب
نور	شمال سيناء وجنوب شرق منطقة شروق	ايني الإيطالية شيفرون	ايجاس	2018	2.7	2

نرجس	شمال سيناء	ايني الإيطالية	ايجاس	جانفي 2023	6.8	3.5

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على تقرير الشركة المصرية القابضة للغازات الطبيعية (EGAS)على الموقع: https://www.egas.com.eg/ar تم الاطلاع بتاريخ: 25 مارس 2023.

قائمة المراجع النهائية

قائمة المراجع النهائية

المراجع بالغة العربية

الكتب:

1. أبو السعيد أحمد العبد، **"إعداد وتنظيم المؤتمرات والندوات"**، (عمان، الأردن، دار اليازوري للنشر والتوزيع، 2018).
2. أبو النمل حسين، **"الاقتصاد الإسرائيلي"**، (بيروت، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، ديسمبر 1988).
3. أحمد الباسوسي، **"الصراع على غاز شرق المتوسط، وفرص التعاون"**، (مصر، القاهرة، المكتب العربي للمعارف، ط1، 2020).
4. بوحوش عمار، محمد محمود الذنيبات، **"مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث"**، (الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ط 4، 2007).
5. بيريس شمعون، **"الشرق الأوسط الجديد"**، تر محمد حلمي عبد الحافظ، (المملكة الأردنية الهاشمية، عمان، الأهلية للنشر والتوزيع، ط 1، 1994).
6. جرابعة محمود، **"صراع التعديلات القضائية وتداعياته على الإسرائيليين والفلسطينيين"**، (قطر، مركز الجزيرة للدراسات، 25 مارس 2023).
7. حسن مهدي دهب، **"إشكالات الجغرافيا السياسية ودورها في رسم السياسة الإسرائيلية"**، (الخرطوم، مركز الراصد للدراسات السياسية والاستراتيجية، ط 1، 2008).
8. حسين أحمد أبو العينين، **"لبنان دراسة في الجغرافيا الطبيعية"**، (بيروت، دار الهضبة العربية، 1980).
9. الحكيم أشرف، **"الصراع في شرق المتوسط أثر اكتشافات الطاقة على الخريطة الجيوسياسية للمنطقة"**، (مصر، القاهرة، المكتب العربي للمعارف، 2021)

قائمة المراجع

أولا: المراجع بالغة العربية

الكتب:

10. أبو السعيد أحمد العبد، **"إعداد وتنظيم المؤتمرات والندوات"**، (عمان، الأردن، دار اليازوري للنشر والتوزيع، 2018).
11. أبو النمل حسين، **"الاقتصاد الإسرائيلي"**، (بيروت، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، ديسمبر 1988).
12. أحمد الباسوسي، **"الصراع على غاز شرق المتوسط، وفرص التعاون"**، (مصر، القاهرة، المكتب العربي للمعارف، ط1، 2020).
13. بوحوش عمار، محمد محمود الذنيبات، **"مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث"**، (الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ط 4، 2007).
14. بيريس شمعون، **"الشرق الأوسط الجديد"**، تر محمد حلمي عبد الحافظ، (المملكة الأردنية الهاشمية، عمان، الأهلية للنشر والتوزيع، ط 1، 1994).
15. جرابعة محمود، **"صراع التعديلات القضائية وتداعياته على الإسرائيليين والفلسطينيين"**، (قطر، مركز الجزيرة للدراسات، 25 مارس 2023).
16. حسن مهدي دهب، **"إشكالات الجغرافيا السياسية ودورها في رسم السياسة الإسرائيلية"**، (الخرطوم، مركز الراصد للدراسات السياسية والاستراتيجية، ط 1، 2008).
17. حسين أحمد أبو العينين، **"لبنان دراسة في الجغرافيا الطبيعية"**، (بيروت، دار الهضبة العربية، 1980).
18. الحكيم أشرف، **"الصراع في شرق المتوسط أثر اكتشافات الطاقة على الخريطة الجيوسياسية للمنطقة"**، (مصر، القاهرة، المكتب العربي للمعارف، 2021)

19. ختاوي محمد، **"النفط وتأثيره في العلاقات الدولية"**، (بيروت، لبنان، دار النفائس للنشر والتوزيع، ط 1، 2011).

20. الدمغة محمد إبراهيم، **"أحكام القانون الدولي لقاع البحار والمحيطات وباطن أرضها خارج حدود الولاية الوطنية"**، (مصر القاهرة، دار النهضة العربية، ط 5، 2010).

21. دوران برهان الدين، الرنتيسي محمود، **"تركيا والطاقة في شرق المتوسط: الحاضر والمستقبل"**، (إسطنبول، كتب سيتا، ط 1، 2022).

22. رزقانة إبراهيم، **"الجغرافيا الإقليمية للعالم الإسلامي، القسم الثاني العالم العربي غير العربي-تركيا-"**، (القاهرة، دار النهضة العربية، السنة غير مذكورة).

23. السعيد إدريس محمد، **"تحليل النظم الإقليمية دراسة في أصول العلاقات الدولية الإقليمية"**، (مصر، القاهرة، مركز الدراسات والاستراتيجية، 2001).

24. الشامي رشاد عبد الله، **"الشخصية اليهودية الإسرائيلية والروح العدوانية"**، (القاهرة، دار الهلال للنشر، ط 1، 2002).

25. شلبي محمد، **"المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم، المناهج، الإقترابات والأدوات"**، (الجزائر، دار هومة، ط 5، 2007).

26. الشيخ حسين، **"اليونان-دراسة في تاريخ الحضارات القديمة-"**، (الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1992).

27. الصالحي صلاح رشيد، **"بلاد الرافدين: دراسة في تاريخ وحضارة العراق القديمة"**، الجزء الأول، (بغداد تاريخ العراق القديم، ط1، 2017).

28. عامر صلاح الدين، **"القانون الدولي للبحار: دراسة لأهم أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982"**، (مصر، القاهرة، دار النهضة العربية، 2009).

29. عرفة محمد خديجة، **"أمن الطاقة و آثاره الاستراتيجية"**، (الرياض، المملكة العربية السعودية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ط 1، 2014).

30. عليوي اللويزي أحمد عبد الغني، **"رهانات أمن الطاقة في منطقة الشرق الأوسط: دراسة جيواستراتيجية"**، (المملكة الأردنية الهاشمية، عمان، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، ط 1، 2022).

31. عويضة شادي سمير، **"استغلال الغاز الطبيعي في حوض شرق البحر المتوسط وعلاقته بالنفوذ الإسرائيلي في المنطقة"**، (بيروت، لبنان، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ط 1، 2019).

32. الغيطاني إبراهيم، **"جيوبوليتيك الغاز مستقبل صناعة الغاز الطبيعي في القرن الحادي والعشرين"**، (أبو ظبي، المستقبل للأبحاث والدراسات المستقبلية، سلسلة كتب المستقبل، ط1، 2020).

33. فتحي محمد فريد، **"في جغرافية مصر"**، الإسكندرية، كلية الآداب، (جامعة الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ط2، 2000).

34. محمود توفيق محمود، **"الجغرافيا السياسية لإسرائيل"**، (القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، ط 1، 1977)، ص 127.

35. مصطفى نادية، **"الشرق الأوسط الكبير محاولة لإعادة رسم الخريطة العربية"**، (مصر، المؤتمر السنوي لمركز البحوث والدراسات السياسية، جويلية 2007).

36. المعشر مروان، إدوارد بي جيرجيان، وآخرون، **"دولتان أم دولة واحدة؟ نظرة ثانية إلى المأزق الإسرائيلي-الفلسطيني"**، (واشنطن، مركز كارينيغي للشرق الأوسط، 27 فيفري 2019)، ص 55.

37. مكي لقاء، **"الشرق الأوسط الجديد: اختلاق الفوضى"**، (مصر، دار المعرفة للنشر، ط 1، 2006).

38. منير عايش، وآخرون، **"جغرافية فلسطين وتاريخها الحديث والمعاصر"**، (فلسطين، مركز المناهج، ط 3، 2020).

39. المهدوي محمد المبروك، **"جغرافية ليبيا البشرية"**، (بنغازي، جامعة قاريونس، دار الكتب الوطنية، ط 3، 1998).

40. نجم رفل حسين، عباس طراد ساجت، **"خصائص القوة الجيوبوليتيكية للجمهورية العربية السورية"**، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، جامعة بابل، ع 42، 2019.

41. النعامي صالح، **"استراتيجية الأمن القومي الإسرائيلي في ضوء التحولات الجيواستراتيجية"**، (قطر، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، ط 1، أوت 2022).

42. النقيب فضل، **"الاقتصاد الإسرائيلي"**، (بيروت، لبنان، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط1، 2021).

43. هادي زهراء عباس، **"احتياطي الغاز الطبيعي في المياه الإقليمية شرق البحر المتوسط وخيارات التصدير"**، مجلة البحوث الجغرافية، ع33، 2021.

44. هلال جميل، **"استراتيجية إسرائيل الاقتصادية للشرق الأوسط"**، (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط 1، 1995).

45. هواش محمد، عبود ريم، **"القانون الدولي للبحار"**، (سوريا، الجامعة الافتراضية السورية، 2018).

المقالات من المجلات والدوريات:

1. أرناؤوط عبد الرؤوف، **"مذكرة تفاهم بين إسرائيل ومصر والاتحاد الأوروبي لتصدير الغاز"**، مركز الجزيرة للدراسات، 30 جوان 2022.
2. أكرم فوزية، أبو علان حمزة، **"الصراع على الغاز الطبيعي في حوض شرق المتوسط"**، مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث، م1، ع 2.
3. أوزدمير جاغتاي، **"صراع القوى الكبرى في شرق البحر الأبيض المتوسط"**، الأبحاث والدراسات لدورية رؤية للشؤون التركية والدولية، ع2، 2018.
4. الباسوسي أحمد زكريا، **"تسييس الطاقة: التحولات الراهنة للصراع الإقليمي على غاز شرق المتوسط"**، المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، 2021.
5. باكير علي حسين، **"النزاع على الغاز في شرق المتوسط ومخاطر الاشتباك"**، مركز الجزيرة للدراسات، 2018.
6. باكير علي حسين، **"رقعة الشطرنج اللبنانية-الإسرائيلية: النزاع على الحدود والغاز شرق المتوسط"**، مركز الجزيرة للدراسات، 5 جانفي 2020.
7. بلخير سلمى، شرقي محمود، **"غاز شرق المتوسط واستراتيجية القوى الإقليمية والدولية"**، مجلة العلوم القانونية والسياسية، م 12، ع 2، 28 سبتمبر 2021.
8. بلموهوب حنان، بالعربي علي، **"أثر اكتشافات حقول الغاز على معادلة التوازن الإقليمي والاستراتيجي في منطقة شرق البحر المتوسط"**، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، م7، ع2، 03 ديسمبر 2022.
9. جرابعة محمود، ليهي بن شطريت، **"مواجهة إيران عسكريا: تحولات الجيش والسياسة في إسرائيل"**، مركز الجزيرة للدراسات، 23 ماي 2021.
10. الحاج سعيد، **"التقارب التركي المصري: الأسباب والعوائق"**، مركز الجزيرة للدراسات، 2015.
11. حامدي زهير، **"الاثار الجيوسياسية لاكتشافات الغاز الإسرائيلية في شرق المتوسط"**، مجلة سياسات عربية، ع1، مارس 2013.

12. حذفاني سمية، **"تأثير جيوسياسية النزاع على الغاز في معادلات التوازنات الاستراتيجية لمنطقة شرق المتوسط"**، مجلد 6، العدد 1، 9 أوت 2020.

13. الحربي سليمان عبد الله، **"مفهوم الأمن: مستوياته وتهديداته (دراسة نظرية في المفاهيم والأطر)"**، المجلة العربية للعلوم السياسية، م 2008، ع 19، 31 جويلية 2008.

14. حميد جاسم أحمد إبراهيم، **"القضية القبرصية والصراع التركي اليوناني في ظل الموقف الدولي 1960-1994: دراسة تاريخية"**، مجلة مركز بابل للدراسات الحضارية والتاريخية، العراق، ع1، 2016.

15. الحوشي فتحي جاد الله، **"اتفاقيات ترسيم الحدود البحرية شرق المتوسط وأمن مصر القومي"**، مجلة القانون الدولي للدراسات البحثية، ع 7، جويلية 2021.

16. الحوشي فتحي. فنحي جاد الله، **"اتفاق ترسيم الحدود البحرية بين مصر واليونان: أسبابه، آليات تنفيذه ونتائجه"**، مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية، المركز الديمقراطي العربي، ع 13، ديسمبر 2021.

17. خالد فؤاد، **"غاز شرق المتوسط السعي في طريق غير ممهد"**، المعهد المصري للدراسات، دراسات سياسية، 2020.

18. الخدوري وليد، **"احتياطي الغاز الطبيعي في المياه الإقليمية الفلسطينية، الإمكانيات والتحديات"**، مجلة الدراسات الفلسطينية، ع72، خريف 2007.

19. خدوري وليد، **"احتياطي الغاز الطبيعي في المياه الإقليمية الفلسطينية، الإمكانات والتحديات"**، مجلة الدراسات الفلسطينية، ع 72، خريف 2007.

20. خدوري وليد، **"الغاز الطبيعي في المياه الفلسطينية: الفرو التحديات"**، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 22 أوت 2013.

21. الخدوري وليد، **"غاز شرق البحر الأبيض المتوسط: الواقع والتوقعات"**، مجلة الدراسات الفلسطينية، ع88، ربيع 2011.

22. خطير نعيمة، **"الأهمية الجيوبوليتيكية لمضائق حوض المتوسط"**، مجلة مدارات سياسية، ع1، ديسمبر 2017.

23. خليفة عصام، **"دفاعا عن حق الشعب اللبناني في مياهه ونفطه وغازه"**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 14 أكتوبر 2022.

24. خليل محمد عبد القادر، **"مصالح وسياسات تركيا في شرق المتوسط"**، الساسة الدولية، م 53، ع 213، 2018.

25. رامي حميد، **"توجهات السياسة الخارجية التركية في شرق المتوسط في ضوء الاكتشافات الطاقوية في المنطقة فرص الصراع والتحالف"**، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، م8، ع1، 27 جوان 2021.

26. ربيع وائل، **"الأبعاد الأمنية والعسكرية للتنافس على غاز شرق المتوسط"**، الملف المصري: غاز شرق المتوسط، أنماط الصراع وفرص التعاون الإقليمي، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ع 65، 2020.

27. الرشايده بلال شكر، **"الصراع التركي اليوناني في شرق المتوسط ودور الأطراف الإقليمية"**، مجلة تكريت للعلوم السياسية، م 1، ع 24، العراق، 30 جوان 2021.

28. الرنتيسي محمود سمير، **"تغير المو اقف الإقليمية تجاه الاتفاقية البحرية بين تركيا وليبيا"**، **"تركيا والطاقة في شرق المتوسط: الحاضر والمستقبل"، تحرير برهان الدين دوران، محمود الرنتيسي**، (إسطنبول، كتب سيتا، 2022).

29. الرنتيسي محمود سمير، **"ليبيا في سياسة تركيا الخارجية: حقائق جديدة في معادلات البر والبحر"**، مركز الجزيرة للدراسات الاستراتيجية، 12 ديسمبر 2019.

30. روبين عوزي، **"تقويم أولي لأداء المنظومة الدفاعية القبة الحديدية"**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2018.

31. الريس رامي، **"قراءة في اتفاق ترسيم الحدود البحرية بين لبنان وإسر ائيل"**، الشرق الأوسط، ع 16027، 15 أكتوبر 2022.

32. زكاوي نبيل، **"ملامح العلاقات المغربية الإسر ائيلية في سياق التطبيع: أصدقاء أم حلفاء"**، مركز الجزيرة للدراسات، 9 مارس 2022.

33. الزيادي رحاب، **"توظيف الأزمة: ورقة ترسيم الحدود البحرية بين لبنان وإسر ائيل"**، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، 28 أوت 2022.

34. الزيادي رحاب، ماري ماهر، نوران عوضين، **"حصاد 2021: هل من و اقع جديد في الشرق الأوسط"**، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، 8 جانفي 2022.

35. زيدوني سيرين، شوادرة رضا، **"تأثير اكتشافات غاز شرق المتوسط على العلاقات اليونانية-التركية جزيرة قبرص نموذجا"**، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، م 9، ع 1، 2022.

36. سحنون نور الايمان، **"أثر الاكتشافات الغازية شرق المتوسط على الخريطة الجيوسياسية للمنطقة"**، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، م6، ع2، ماي 2018.

37. فراج السعيد سلوى، **"انعكاسات صراعات الغاز الجديدة على الأمن الإقليمي لمنطقة شرق المتوسط"**، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، ع 12، أكتوبر 2021.

38. سكرية منى، **"منتدى غاز شرق المتوسط: التعاون الإقليمي وسط تضارب المصالح"**، معهد حوكمة الموارد الطبيعية، 18 فيفري 2021.

39. سلمى جلال، **"تركيا وليبيا وجيوبوليتيك الطاقة في المتوسط"**، المعهد المصري للدراسات، تقديرات سياسية، 9 ديسمبر 2019.

40. سلمي جلال، **"تركيا: خطوط نقل الطاقة المردود والآفاق"**، المعهد المصري للدراسات السياسية الاستراتيجية"، 19 ديسمبر 2016.

41. سليمان حسين، **"غاز شرق المتوسط ما بين التعاون والصراع"**، مجلة السياسة الدولية، م 54، ع 03، جويلية 2021.

42. شعلة أحمد، **"منتدى غاز شرق المتوسط كآلية تشريعية دولية لتنمية الاستثمارات في مجال لوجستيات الغاز"**، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، 2022.

43. شقير شفيق، **"لبنان في مواجهة تحدي منصة الغاز الإسرائيلية-كاريش-"**، مركز الجزيرة للدراسات، 12 ديسمبر 2022.

44. الصباغ أحمد، **"تحديات السيطرة على مكامن الغاز الطبيعي"**، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، (سنة غير موجودة).

45. صبيحة محمد أمين، **"ترسيم الحدود البحرية في شرق المتوسط وبحر إيجة بين الدبلوماسية والعسكرة"**، مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية، م 20، ع 1، 5 أفريل 2022.

46. صوافطة فازع، **"الحكومة الإسرائيلية الجديدة: تداعيات التشكيل في ظل تعاظم قوة اليمين المتطرف"**، المركز الديمقراطي العربي، الدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 5 جانفي 2023.

47. الصياد أحمد جمال، البستاني جاد مصطفى، **"مسارات ومآلات الصراع في شرق المتوسط"**، المركز الديمقراطي العربي، 3 جانفي 2021.

48. طاهري فاطمة الزهراء، بن غزال ابتسام، **"التحالفات الاستراتيجية كأداة لاختراق المؤسسات للأسواق الدولية (نماذج عن تحالفات استراتيجية دولية)"**، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، جامعة لمسيلة، ع 4.

49. عبد العال محمد شوقي، **"ترسيم حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة بين مصروقبرص و أثرها على ثروات مصرفي المنطقة-آفاق سياسية-"**، المركز العربي للبحوث والدراسات، ع 11، 2014.

50. عبده سعيد، **"مستقبل خريطة الغاز المكتشفة في منطقة شرق البحر المتوسط"**، مجلة المجمع العلمي المصري، م 94، ع 1، 2019.

51. العزاوي أفراح ناثر جاسم، **"تركيا والتنافس في شرق المتوسط"**، مجلة الدراسات الإقليمية، م 16، ع 2، فيفري 2022.

52. علو أحمد، **"حرب أنابيب الغاز العالمية بين المصالح الاقتصادية والهيمنة السياسية"**، الجيش، مجلة صادرة عن قيادة الجيش اللبناني، ع347، 2014.

53. العمارات فاطمة هارون، **"الصراع التركي اليوناني في شرق المتوسط ودور الأطراف الإقليمية"**، مجلة تكريت للعلوم السياسية، 30 جوان، 2021.

54. الغرابلي خالد، **"اتفاق ترسيم الحدود لبحرية: ما حصة إسرائيل من غاز حقل قانا اللبناني"**، مجلة الدراسات الاستراتيجية، ع 8، 27 أكتوبر 2022.

55. الفادني محمد، **"الحركة الإسرائيلية في السودان: الخلفيات والأهداف والمسار"**، مجلة الحدث السوداني، 21 أفريل 2023.

56. فهمي طارق، **"الرؤى الإسرائيلية للتعاون في إقليم شرق المتوسط"**، السياسة الدولية، م 56، ع 223، 2021.

57. قاراغول ايردال تانس، **"هل سيكون ممر الغاز الجنوبي بديلا للغاز الروسي؟"**، مجلة Yeni Safak، تركيا، إسطنبول، 3 أكتوبر 2022.

58. قنديل أحمد، **"الاتحاد الأوروبي وغاز شرق المتوسط المصالح والسياسات و آفاق المستقبل"**، مجلة السياسة الدولية، م 53، ع 213، جويلية 2018.

59. قنديل أحمد، **"مستقبل الشراكة المصرية اليونانية القبرصية، خطوات جادة نحو التكامل، الملف المصري: غز شرق المتوسط أنماط الصراع وفرص التعاون الإقليمي"**، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ع 65، 2020.

60. الكاكائي وحيد أنعام، **"الموقع الجغرافي لتركيا وأهميته في الشرق الأوسط، دراسة في الجغرافيا السياسية"**، مجلة العلوم القانونية والسياسية، م 4، ع 2، 2015.

61. كيطان وسام علي، **"التنافس الإقليمي والدولي على النفط والغاز في شرق المتوسط"** جامعة واسط، مجلة كلية التربية، ع44، ج1، اوت 2021.

62. ماهر ماري، **"اشتباك جديد: التصعيد الإيراني الإسرائيلي في سوريا"**، (مصر، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، 16 أفريل 2023).

63. ماهر ماري، **"إعادة الاصطفاف التوجهات التركية الجديدة في الشرق الأوسط"**، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، 13 مارس 2022.

64. مبروك شريف شعبان، **"التحالفات الإقليمية والدولية في شرق المتوسط، آفاق سياسية"**، المركز العربي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ع 24، 22 ديسمبر 2015.

65. محمود بهاء، **"غاز شرق المتوسط، مسارات الصراع الروسي الغربي"**، الملف المصري: غاز شرق المتوسط أنماط الصراع وفرص التعاون الإقليمي، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ع 65، 2020.

66. محمود دلال، **"الترتيبات الاستراتيجية والأمنية لمنظمة شرق المتوسط"**، مجلة السياسة الدولية، م 53، ع 223، 2021.

67. محمود قاسم، **"منتدى الصداقة الضرورة لمواجهة التحديات المتزايدة"**، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، 11 فيفري 2021.

68. المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، **"خطوط أنابيب النفط والغاز الطبيعي في غرب آسيا وشمال افريقيا-جداول وخرائط-"**، المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، 2016.

69. المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، **"الآثار الجيوسياسية لاكتشافات الغاز الإسرائيلية في شرق المتوسط"**، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، وحدة تحليل السياسات في المركز، (الدوحة، قطر، 2012).

70. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، **"اتفاق ترسيم الحدود البحرية بين لبنان وإسرائيل دلالات التوقيت وتحديات التنفيذ"**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، وحدة الدراسات السياسية، 19 أكتوبر 2022.

71. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، **"الموقف الإسرائيلي من الغاء صفقة الغاز المصري: تداعيات ودلالات"**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، وحدة تحليل السياسة في المركز، ماي 2012.

72. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، **"مذكرة التفاهم الليبية-التركية: أبعادها وتداعياتها المحلية والإقليمية"**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، وحدة الدراسات السياسية، ديسمبر 2019.

73. مركز حوكمة الموارد الطبيعية، **"التقرير الثالث عن ملف النفط والغاز وترسيم الحدود البحرية"**، مركز حوكمة الموارد الطبيعية، مهارات، ديسمبر 2022.

74. مركز دراسات الوحدة العربية، **"غاز شرق المتوسط وسيناريوهات حرب لبنانية-إسرائيلية"**، مركز دراسات الوحدة العربية، وحدة التفكير وتحليل السياسات، 22 أوت 2022.

75. مركز رؤية للتنمية السياسية، **"منتدى غاز شرق المتوسط، المشاركة الفلسطينية بين الحقوق والشكوك"**، سلسلة المشهد الفلسطيني، 2020.

76. مزدهر أخضر عادل، **"ترسيم الحدود البحرية الإسرائيلية اللبنانية"**، مركز الكتلة الوطنية، 25 جويلية 2022.

77. المصري شفيق، **"الضوابط القانونية للصراع اللبناني الإسرائيلي"**، مجلة الدراسات الفلسطينية، 2015.

78. مصطفى مهند، **"اتفاق الغاز بين إسرائيل والاتحاد الأوروبي ومصر وانعكاساته على مكانة إسرائيل الاستراتيجية"**، مركز الامارات للسياسات، 27 جويلية 2022.

79. ملا ياس عبد الصمد ناجي، **"مستقبل العلاقات التركية الإسرائيلية في ضوء مشروع الشرق أوسطية"**، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، ع 2.

80. المنشاوي محمد، **"التطبيع الخليجي الإسرائيلي"**، مركز الجزيرة للدراسات، 6 جويلية 2022.

81. منصور شادي عبد الوهاب، **"رأس الأخطبوط: مدى فاعلية الاستراتيجية الإسرائيلية لمواجهة التهديدات الإيرانية"**، (الإمارات، أبو ظبي، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، ع 1566، 9 جويلية 2022).

82. منصور عبد العزيز، **"الصراع على النفط والغاز في الحوض الشرقي للبحر المتوسط"**، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، م 35، ع 7، سنة 2013.

83. مؤسسة الدراسات الفلسطينية، **"اتفاق التعاون التجاري والاقتصادي بين الأردن وإسرائيل"**، مجلة الدراسات الفلسطينية، م 7، ع 25، 2022.

84. مؤسسة الدراسات الفلسطينية، **"البيان الختامي لمؤتمر القمة الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال افريقيا الدار البيضاء 1 نوفمبر1994"**، مجلة الدراسات الفلسطينية، م 5، ع 20، خريف 1994.

85. مؤسسة الدراسات الفلسطينية، **"معاهدة السلام بين جمهورية مصر العربية ودولة إسرائيل (واشنطن 26 مارس 1979)"**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، (السنة غير موجودة).

86. ناصح سارة، **"مصر واليونان: نموذج لعلاقات الكسب المشترك"**، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، 10 أوت 2020.

87. نافل اخلاص قاسم، **"التنافس على الغاز الطبيعي في حوض شرق البحر المتوسط"**، مجلة دراسات سياسية واستراتيجية، ع42، 2021.

88. النعامي صالح، **"إسرائيل في آسيا الوسطى: تعاون وشراكات تكرست على مدى عقود"**، مركز الجزيرة للدراسات، 28 سبتمبر2022.

89. النعامي صالح، **"اكتشافات الغاز الإسرائيلية: قيمة استراتيجية وتداعيات إقليمية"**، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أكتوبر 2015.

90. النعامي صالح، **"حكومة إسرائيل الجديدة: تحولات في السلطة وبيئة الصراع"**، مركز الجزيرة للدراسات، 12 مارس 2023.

91. النعيمي لقمان عمر محمد، **"دور تركيا في أمن الطاقة الأوروبي"**، مجلة دراسات إقليمية، م12، ع36، 2015.

92. نويوة لخضر، **"المقاربة الجيو اقتصادية للتنافس بين القوى الإقليمية شرق بحر المتوسط"**، المجلة الاكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، م5، ع2، 01سبتمبر 2021.

93. نيدرمير ألكسندر، **"جيوسياسية الطاقة وظهور نظام إقليمي فرعي جديد"**، الملف المصري: غاز شرق المتوسط، أنماط الصراع وفرص التعاون الإقليمي، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ع 65، 2020.

94. هام سوزان، ميتكالف إليزابيث، "تسخير الطاقة الحرارية الجوفية في استخدامات مستقبلية نافعة"، تر جامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية، 28 فيفري 2022.

95. هندرسون سايمون، **"تصدير الغاز الطبيعي خيارات إسرائيل وقبرص ومشاريع التعاون بينهما"**، مجلة دراسات فلسطينية، 2018.

الأطروحات والرسائل العلمية:

1. الباسوسي أحمد زكريا، **"تأثيرات تهديد أمن الطاقة على الصراع الدولي على الغاز الطبيعي: دراسة حالة منطقة شرق المتوسط"**، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في فلسفة العلوم السياسية، (مصر، القاهرة، 2018).

2. جرادات جمانة، **"التطبيع السياسي بين إسرائيل والدول العربية (1979-2021)"**، (فلسطين، كلية الدراسات العليا في جامعة الخليل، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في التاريخ، 2022).

3. جمال الدين الغنام رنيم علي، **"الصراعات الدولية والإقليمية على الغاز الطبيعي بمنطقة شرق المتوسط(2009-2019)"**، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الإسكندرية، 2022.

4. زين الدين مؤيد صلاح الدين، **"الأهمية الجيواستراتيجية لأنابيب نقل الغاز في الشرق الأوسط"**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الجغرافية، (العراق، جامعة المستنصرية، 2019).

5. سالم تامر محمد، **"البنيات الأساسية للتكامل بين دول منظمة غاز شرق المتوسط"**، (جامعة المنوفية، كلية الآداب أطروحة لنيل شهادة الماجستير بقسم الجغرافيا، 2022).

6. صلاح الدين محمود أحمد، **"المشروع الشرق أوسطي والنظام الدولي الجديد"**، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير، (فلسطين الضفة الغربية، جامعة بيرزيت، كلية الدراسات العليا، قسم الدراسات الدولية، 2001).

7. العسال أحمد نبيل حسن، **"ترسيم الحدود البحرية للمنطقة الاقتصادية الخالصة بين مصر اليونان وتركيا في ضوء أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار عام 1982"**، (جامعة القاهرة، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجيستير كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2013).

التقارير والدراسات:

1. أبو النمل حسين، **"اتجاهات الاقتصاد الإسرائيلي 2010-2017: مزيد من كثافة الرسملة والأتْمَتَة والعولمة"**، (تقرير، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، مركز الجزيرة للدراسات 30 أوت 2017).

قـــائمة المراجع

2. الجمهورية التركية إدارة الاتصال برئاسة الجمهورية، **"خطوة استراتيجية في معادلة شرقي المتوسط: مذكرة التفاهم بين تركيا وليبيا"**، منشورات إدارة الاتصال برئاسة الجمهورية، 2020.
3. هيئة الأمم المتحدة، **"بروتوكول كيتو الملحق باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ"**، 2005.

المقالات من الصحف والجرائد

1. الخدوري وليد، **"اهتزاز في مفهوم أمن الطاقة"**، جريدة العرب الدولية، الشرق الأوسط، ع 16212، 18 افريل 2023.
2. الخدوري وليد، **"غاز شرق المتوسط: زيادة الاكتشافات والطلب والاهتمام"**، جريدة العرب الدولية-الشرق الأوسط-، ع 16128، 24 جانفي 2023.
3. رضا نذير، **"لبنان يخوض مفاوضات سهلة مع قبرص لتسوية نزاع حدودي بحري عالق منذ 2010... ويكتمل بالترسيم مع سوريا"**، صحيفة الشرق الأوسط، 28 أكتوبر 2022.
4. قنديل أحمد، **"بعد اكتشافات الغاز في شرق المتوسط: هل تدفع إسرائيل إلى التعاون أم تشعل الصراع بين دول المنطقة"**، صحيفة الأهرام، القاهرة، 4 مارس 2013.
5. المطيري محمد، **"أزمات الطاقة تفتح أبواب استكشافات الغاز في المنطقة العربية"**، جريدة العرب الدولية-الشرق الأوسط-، ع 16147، 12 فيفري 2023.

المواقع الالكترونية:

1. Daily Sabah تركيا، **"السفن المارة عبر المضائق التركية 2020"**، في: https://www.dailysabah.com ، 7 مارس 2023.
2. Defense Arab، **"منظومة الدفاع الجوي: مقلاع داوود"**، Defense Arab، في: https://defense-arab.com/، تم الاطلاع بتاريخ: 5 ماي 2023.
3. Enterprise، **"نظرة على البنية التحتية للغاز المسال في مصر وسط مساعي تعزيز الصادرات إلى أوروبا"**، 22 أوت 2022، في: https://enterprise.press/ar/stories، تم الاطلاع بتاريخ: 19 مارس 2023.
4. The Times of Israel، **"باراك 8"**، The Times of Israel، في: https://ar.timesofisrael.com/، تم الاطلاع بتاريخ: 5ماي 2023.

5. ابانمي راشد، **"خط أنابيب -نابوكو-اللعبة الجيوسياسية الكبرى حول الطاقة"**، جريدة العرب الاقتصادية الدولية، 2009، في: https://www.aleqt.com/2009/07/25/article_255824.hl، تم الاطلاع بتاريخ: 26 مارس 2023.

6. الأردن، هيئة تنظيم قطاع الطاقة والمعادن، **"العقبة: تطوير ميناء الشيخ الصباح للغاز الطبيعي 2022"**، هيئة تنظيم قطاع الطاقة والمعادن، في: https://emrc.gov.jo، تم الاطلاع بتاريخ: 20 مارس 2023

7. إسماعيل سالي، **"احتياطيات النفط والغاز في 2022 زيادات ملحوظة عربيا وعالميا"**، وحدة أبحاث الطاقة، حصاد الطاقة 2022، في: https://attaqa.net/2022/12/28، تم الاطلاع بتاريخ: 26 مارس 2023.

8. الجزيرة، **"جغرافية إسرائيل"**، الجزيرة، الموسوعة، آخر تحديث 2019، في: https://www.aljazeera.net، تم الاطلاع بتاريخ: 16 مارس 2023.

9. الجزيرة، **"جغرافية إسرائيل"**، الجزيرة، الموسوعة، آخر تحديث 2019، في: https://www.aljazeera.net، تم الاطلاع بتاريخ: 20 افريل 2023.

10. الجزيرة، 19 فيفري 2022، في: https://www.aljazeera.net، تم الاطلاع بتاريخ: 27 مارس 2023.

11. الحجي أنس، **"ما هو الغاز الطبيعي؟ وأكبر الدول المنتجة للغاز في العالم"**، وحدة أبحاث الطاقة، 10 جانفي 2021، في: https://attaqa.net، تم الاطلاع بتاريخ: 26 مارس 2023.

12. حسني مها، **"الحضارة الموكينية"**، المرسال، 4 مارس 2020، في: https://www.almrsal.com، تم الاطلاع بتاريخ: 21 مارس 2023.

13. خليل حسن مايسة، "العلاقات المصرية-التركية 2014-2023: المحددات والأبعاد"، المركز الديمقراطي العربي، 2023، في: https://democraticac.de، تم الاطلاع بتاريخ: 20 أفريل 2023.

14. سعادة فارس، **"الحضارات القديمة في الوطن العربي"**، سطور، 29 ديسمبر 2020، في: https://sotor.com، تم الاطلاع بتاريخ: 21 مارس 2023.

15. سعادة فارس، **"معلومات عن حضارة مصر القديمة"**، سطور، 8 مارس 2021، في: https://sotor.com، تم الاطلاع بتاريخ: 21 مارس 2023.

16. سمير أحمد، **"المسح السيزمي"**، في: https://www.kockw.com، تم الاطلاع بتاريخ: 25 مارس 2023.

17. الشوامرة نشأت، **"الصراع التركي اليوناني في البحر المتوسط... تاريخه و أبعاده"**، نون بوست، 27 أوت 2020، في: https://www.noonpost.com، تم الاطلاع بتاريخ: 20 أفريل 2023.

18. صبح نوار، **"مشروع إسرائيل لخط أنابيب شرق المتوسط يهدد صادرات الغاز المصرية"**، الطاقة، 9 مارس 2023، في: https://attaqa.net، تم الاطلاع بتاريخ: 14 مارس 2023.

19. صبح نوار، وحدة أبحاث الطاقة، 12 مارس 2023، في: https://attaqa.net، تم الاطلاع بتاريخ: 27 مارس 2023.

20. الطاهر إبراهيم، **"استهداف منصة تمار للغاز يكبد إسرائيل خسائر فادحة"**، العربي 21، 16 ماي 2021، في: https://arabi21.com/، تم الاطلاع بتاريخ: 5 ماي 2023.

21. عبد العزيز أشرف، **"إسرائيل تسطو على أربعة حقول فلسطينية"**، 2014، في: https://www.alaraby.co.uk/، تم الاطلاع في 09 مارس 2023.

22. العربية نت، **"ايني الإيطالية تعلن اكتشاف حقل غاز جديد في المياه المصرية"**، في: https://www.alarabiya.net/aswaq/oil-and-gas، تم الاطلاع بتاريخ: 25 مارس 2023.

23. عمار أحمد، **"اكتشافات النفط والغاز عربيا خلال 2022"**، وحدة أبحاث الطاقة، في: https://attaqa.net/2022/12/28، تم الاطلاع بتاريخ: 11 مارس 2023.

24. عمار أحمد، **"قناة السويس في 2022 أرقام قياسية و افتتاح أول مشروع وقود أخضر"**، وحدة أبحاث الطاقة، فيhttps://attaqa.net، تم الاطلاع بتاريخ 7مارس 2023.

25. عيد رياض، **"التواجد الصيني في موانئ المتوسط... بين الاستثمار والصراع"**، مركز سيتا للأبحاث والدراسات، لبنان، 10 مارس 2021، في: https://sitainstitute.com، تم الاطلاع بتاريخ: 10 أفريل 2023.

26. العين الإخبارية، **"مضيق البوسفور في تركيا يدخل حرب روسيا وأوكرانيا ما أهميته؟"**، في https://al-ain.comتم الاطلاع بتاريخ 7 مارس 2023.

27. قادري دينا، **"إسرائيل تبدأ تصدير النفط من حقل كاريش لأول مرة في تاريخها"**، منصة الطاقة، 14 فيفري 2023، في: https://attaqa.net، تم الاطلاع بتاريخ 28 ماي 2023.

28. قاسم محمود، **"أمواج متلاطمة هل يعيد اكتشاف حقل كرونوس-1 في قبرص الصدام الى شرق المتوسط؟"**، المرصد المصري في: https://marsad.ecss.com.eg/72581/، تم الاطلاع بتاريخ 11 مارس 2023.

29. قدري دينا، **"إيرادات الغاز الإسرائيلي تقفز 36.6% بفضل التصدير لدولتين عربيتين"**، منصة الطاقة، 22 فيفري 2023، في: https://attaqa.net/2023/02/22/، تم الاطلاع بتاريخ: 15 ماي 2023.

30. لافي حسن، **"الرؤية الاستراتيجية الإسرائيلية لغاز حوض شرق المتوسط"**، مجلة الميادين، 20 سبتمبر 2022، في: https://www.almayadeen.net/articles/، تم الاطلاع بتاريخ: 28أفريل 2023.

31. لجنة الأمم المتحدة، الاسكوا، **"أنواع خطوط النفط والغاز"**، لجنة الأمم المتحدة، في: http://www.unescwa.org/ar/sd-glossary، تم الاطلاع بتاريخ: 14 مارس 2023.

32. مصطفى هبة، **"الطلب على الغاز الطبيعي يرتفع إلى 36% بحلول 2050 و افريقيا ضحية نقص الاستثمار"**، وحدة أبحاث الطاقة، 16 مارس 2023، في: https://attaqa.net، تم الاطلاع بتاريخ: 26 مارس 2023.

33. موسى ريم، **"كل ما تود معرفته عن الحضارة المينوية"**، حضارة، 29 نوفمبر 2022، في: https://hadaarah.com، تم الاطلاع بتاريخ: 21 مارس 2023.

34. موسى ريم، **"ماذا تعرف عن الحضارة اليونانية القديمة"**، حضارة، 2 نوفمبر 2022، في: https://hadaarah.com، تم الاطلاع بتاريخ: 21 مارس 2023.

35. الموقع الرسمي لشركة اسرامكو نيجيف 2 في: https://archive.today، تم الاطلاع بتاريخ: 12 مارس 2023.

36. الموقع الرسمي لشركة البترول الكويتية العالمية في: https://www.q8.com/، تم الاطلاع بتاريخ: 12 مارس 2023.

37. الموقع الرسمي لشركة البحيرة المصرية لإسالة الغاز الطبيعي في: https://www.egyptianlng.com/، تم الاطلاع بتاريخ: 19 مارس 2023.

38. الموقع الرسمي لشركة برتيش بتروليوم في: https://www.bp.com/، تم الاطلاع بتاريخ: 12 مارس 2023.

39. الموقع الرسمي لشركة بلاعيم للبترول على الرابط: https://intranet.petrobel.org/ ، تم الاطلاع بتاريخ: 11 مارس 2023.

40. الموقع الرسمي لشركة دليك جروب في: https://www.delek-group.com/، تم الاطلاع بتاريخ 12 مارس 2023.

41. الموقع الرسمي لشركة راشيو أويل في: https://www.ratioil.com/، تم الاطلاع بتاريخ: 12 مارس 2023.

42. الموقع الرسمي لشركة نوبل انيرجي في: https://www.nobelenergy.com/، تم الاطلاع بتاريخ: 12 مارس 2023.

43. وحدة أبحاث الطاقة، **"قدرات إسالة الغاز في مصر تجدب أنظار أوروبا"**، الطاقة، 16 جوان 2022، في: https://attaqa.net، تم الاطلاع بتاريخ: 19 مارس 2023.

44. وزارة البترول والثروة المعدنية لجمهورية مصر، **"الغاز الطبيعي"**، في: https://www.petroleum.gov.eg، تم الاطلاع بتاريخ: 25 مارس 2023.

45. وكالة الأناضول، **"حقل ظهر كيف تحولت مصر من مستورد الى مصدر للغاز"** في: https://www.aa.com.tr/ar، تم الاطلاع بتاريخ 11 مارس 2023.

المحاضرات:

1. ارشدي السيد، **"محاضرة في نشأة الحضارة اليونانية والرومانية"**، 2020.

2. بليح إلياس، **"محاضرة في الحضارة الفينيقية"**، المحاضرة رقم 04، (الجزائر، جامعة قسنطينة 01، قسم الآداب واللغة العربية، مقياس تاريخ الحضارة الإنسانية)، (سنة غير موجودة).

3. خيدر، محمد كريم، محاضرة، **"التحليل الجيوسياسي للطاقة"**، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، المدرج، الجزائر العاصمة.

4. قناة العربية، العويدي محمد، **"07 دول متوسطية تتفق على انشاء منتدى غازشرق المتوسط"**، فيديو 2:27 دقيقة، دبي،17 جانفي 2019.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

Books:

1. Bagirov Sabit, **"Trans-Anatolian Gas Pipeline: Challenges and Prospects for the Black Sea Countries and the Balkans"**, Baku, Qanun Publishing House, 2012.
2. Mitchell Gabriel, **"Israel's Quest for Regional Belonging in the Eastern Mediterranean","The Scramble for the Eastern Mediterranean: Energy and Geopolitics",** Edited by Valeria Talbot (Milan, Italy, Ledizioni Led publishing, 2021).
3. Nasuh Uslu**, "The Turkish-American Relationship between 1947 and 2003: The History of a Distinctive Alliance"**, (New York, Nova Science Publishers, 2003).

Periodicals:

1. Alaranta Toni**, "The Eastern Mediterranean Conflict: From Turkey-Greece Confrontation to Regional Power Struggles",** FIIA Briefing Paper**,** Finnish Institute of International Affairs, No 302, March 2021
2. Bauer Katherine, **"Israel- UAE Economic Cooperation Has Deep Roots and Broad Dividends"**, the Washington Institute for Near East Policy Analysis, March 8, 2022.
3. Dalay Galip, **"Turkey Europe and the Eastern Mediterranean: Charting a Way Out of the Current Deadlock"**, Brooking Doha Center Publications, February 22, 2021.
4. Dr. Elai retting, **"Israel's Energy Market and the War in Ukraine",** The Begin Sadat Center for Strategic Studies, No 2, March 12, 2023.
5. Ehud Eiran, **"Cyprus-Israel Maritime Boundary Agreement",** Friedrich Ebert Stiftung Institution, October 2022.
6. El Chami Rodolph**,"Natural Gas Issues in the Eastern Mediterranean: The Case of Israeli-Lebanese Conflict",** Jeunes Foundation pour la Recherche Strategique, No 34, September 2, 2022.

7. Evaghoras Evaghorou, **"State Competition in Eastern Mediterranean: Energy and Security Issues",** Eastern Mediterranean Policy Note, University of Nicosia, Cyprus Center for European and International Affairs, No 35, February 2019.
8. Franza Luca, **"From South Stream to Turk Stream"**, Clingendael International Energy Programme (CIEP), Netherlands, 2015.
9. Georgios Tsifoutidis, Bellas Spyridon**,"A Fresh Look at the Oil and Gas Potential of Greece",** Geo Expro Magazine, Vol 10, No 6, January 2014.
10. Giannakopoulos Angelos**,"Energy Cooperation and Security in the Eastern Mediterranean: A Seismic Shift Towards Peace or Conflict?"**, The S. Daniel Abraham Center for International and Regional Studies, No 8, February, 2016.
11. Granot Naftali**,"Hezbollah's Threats on Karish Gas Drilling Rig and Israeli Natural Gas Production- A Potential for a Miscalculation That May Lead to War",** (Reichman University, International Institute for Counter-Terrorism "ICT", With the Support of the Jusidman Foundation), August 2022
12. Hassanein Haitam,**"Egypt and Israel's Growing Economic Cooperation",** the Washington Institute for Near East Policy Analysis, November 2, 2020.
13. Henderson Simon, **"Cyprus Gas Discovery could be an East Mediterranean Game Changer"**, The Washington Institute for Near East Policy Analysis, March1, 2019.
14. Henderson Simon, **"Israel's Gas Disappointment",** The Washington Institute for Near East Policy Analysis, December 21, 2017.
15. Henderson Simon, **"Israel's Karish Offshore Gas Field: Facts and Figures",** The Washington Institute for Near East Policy Analysis, Jun 14, 2022.
16. Henderson Simon**,"Israel Planning to Export Gas Via LNG Ship"**, The Washington Institute For Near East Policy Analysis, February 22, 2023.
17. Henderson Simon**,"The obstacles Still Facing Israel's Leviathan Gas Field"** , The Washington Institute for Near East Policy Analysis, December 31, 2019.

18. Heraclides Alexis, **"The Essence of the Greek-Turkish Rivalry: National Narrative and Identity, Hellenic Observatory, Greece and Cyprus"**, the Washington Institution, no 51, 2011.
19. Ilardo Matteo, **"Conflict Analysis: The Second Libyan Civil War and How to Avoid a Third One",** Austria Institute fur Europa und Sicherheitspolitik (AIFS), Focus, 2019.
20. International Crisis Group, **"Rethinking Gas Diplomacy in the Eastern Mediterranean",** International Crisis Group, Middle East Report N 240, April 26, 2023.
21. Janiki Cingoli, **"The New Energy Resources in the Center-East Mediterranean: Potential Current and Future Geo-Strategic Consequences",** Instituto Affari Internationali (IAI), December 2016.
22. Kahveci Ozgur Hayriye, **"Eastern Mediterranean Hydrocarbons: Regional Potential, Challenges Ahead and the Hydrocarbon-Ization of the Cyprus Problem",** Perceptions: Journal of International Affairs, SAM Center for Strategic Research, Vol 26, No 3, 2017.
23. Kaye Dalia Dassa, Alireza Nader, and others, **"Israel and Iran a Dangerous Rivalry",** RAND Corporation, National Defense Research Institute, 2020
24. Mankoff Jeffrey, **"Resource Rivalry in the Eastern Mediterranean: The View from Washington",** the German Marshall Fund of the United States, Policy Brief, June 2012.
25. Meridor Dan and Ron Eldadi**,"Israel's National Security Doctrine: The Report of the Committee on the Formulation of the National Security Doctrine (Meridor Committee)",** Ten Years Later, Institute for National Security Studies, 2021.
26. Michael Hochberg, **"Israel's Energy Potential: Securing the Future"** , (Middle East Institute Policy Focus Series (MEIPF) , August 2016 Erez Cohen, **"Development of Israel's Natural Gas Resources: Political, Security and Economic Dimensions"**, (Ariel University, Israel, Political Science Department, March 2018).

27. Mitchell Gabriel,**"Supercharged: The Euro Asia Interconnector and Israel's Pursuit of Energy Interdependence",** The Israel Institute for Regional foreign Policies, February 2021.
28. Mohamed Chtatou, **"Morocco, Israel and the Future of the Negev Forum",** the Washington Institute for Near East Policy Analysis, February 16, 2023.
29. Musmar Dr. Frank**,"The Leviathan Natural Gas Field Could Be a Game Changer for Israel-EU Relations",** BESA Center Perspectives Paper, no1, 411, January 19, 2020.
30. New Med Energy**,"2022 Financial Statements",** New Med Energy Limited Partnership, 2022.
31. Power Susan,**"Annexing Energy: Exploiting and Preventing the Development of Oil and Gas in the Occupied Palestinian Territory**", Al Haq, August 2015.
32. Raquel Ersoy Sibel, Julia Terrapon,**" Sustainable Transformation of Israel's Energy System Development of a Phase Model"**, (Araba Institute, Friedrich Ebert Stiftung, September 2021).
33. Ritter Scott, **"Russia, Turkey Double Down on Turk Stream"**, Energy Intelligence, October21, 2022
34. Sánchez Tapia Felipe, **"Geopolitics of Gas and Militarization in The Eastern Mediterranean"**, Instituto Español de Estudios Estratégicos, February 13, 2019.
35. Shaffer Brenda**, "Energy Politics",** (Middle Easy Institute, University of Pennsylvania Press 2010).
36. Shira Efron**,"The Future of Israeli-Turkish Relations",** RAND Corporation, Santa Monica Calif, 2018.
37. Shmuel Even, OD Eran**,"The Natural Gas Revolution in Israel", "Strategic Survey for Israel 2013-2014",** Shlomo Brom, Anat Kruz, Editors, Tel Aviv Institute for National Security Studies, 2015.
38. Singh Michael, **"Axis of Abraham: Arab-Israeli Normalization Could Remake the Middle East",** the Washington Institute for Near East Policy Analysis, March 8, 2022.

39. Steiner P. Richard,**"Environmental Risks of Condensate Releases-Leviathan Offshore Gas Project, Israel Independent Expert Opinion**", Oasis Earth, Anchorage, Alaska USA, July 15, 2021.
40. Sujata Ashwarya, **"Israel's Renewable Energy Strategy: A Review of its Stated Goals, Current Status, and Future Prospects"**, Perceptions, volume 26, No 2, Autumn-Winter 2021.
41. Tagliapietra Simone, **"Energy: A Shaping Factor for Regional Stability in the Eastern Mediterranean**" Directorate General for External Policies, Policy Department, 2022.
42. The Israel Institute for Regional Foreign Policies, **"Israel and Energy in the Eastern Mediterranean",** The Israel Institute for Regional Foreign Policies, Policy Paper Based on a Meeting of the Israel in the Mediterranean, Working Group, April 2022.
43. The World Bank Group, **"Energy Security Issues",** Moscow, Washington DC, December 5, 2005.
44. Thomas Sydney, Richard A,**"Review of way to Transport Natural Gas Energy from Countries which don't need the gore for domestic use Energy"** , Elsevier Netherlands, Vol 28, No 14, November 2003.
45. Tziarras Zenonas**," The New Geopolitics of the Eastern Mediterranean: Trilateral Partnerships and Regional Security",** Peace Research Institute Oslo (PRIO) Cyprus Centre, Marche, 2019.
46. W. Popper Steven, James Griffin, **"Natural Gas and Israel's Energy Future: A Strategic Analysis Under Conditions of Deep Uncertainty"** , RAND Corporation, Infrastructure, Safety, and Environment Program, 2017.
47. Wehrey Frederic, and Jalel Harchaoui, **"How to Stop Libya's Collapse Countering Warlords, Foreign Meddlers, and Economic Malaise",** Foreign Affairs, January 7, 2020.
48. Yergin Daniel**,"Ensuring Energy Security",** Foreign Affairs, vol 85, N 2, 2006.

These:

1. Cohen Erez, **"Development of Israel's Natural Gas Resources: Political, Security and Economic Dimensions",** (Tel Aviv, Israel, Ariel University, Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Master, March 2018.
2. Indahl Bethany, **"The Impact of Natural Gas on Israel's Energy Security Strategy"** , (Monterey, California, Naval Postgraduate School, Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Master of Arts in Security Studies, September 2021.
3. Rishmawi Johnny, **"Regime Building in the Levant: The Feasibility of Cooperation in the Levant Basin"**, (Cairo, The American University, School of Humanities and Social Science, Department of Political Science, 2014).
4. Samara Qais Tayseer Mohammad , **"Energy Resources in Israel: Impacts on The State Security System"**, (Palestine, Arab American University Faculty of Graduate Studies, Thesis Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for a Master's Degree in Conflicts Resolution and Developments, February 2021).
5. Stergios Baldimos, **"The Energy Resources of the Eastern Mediterranean: the Role of Turkey",** (University of the Peloponnese, Department of Political Science and International Relations, 2016.

Other References:

1. Karagiannis, Emmanuel, **"The Emerging Gas Region of the Eastern Mediterranean"**, FIACSI-ISA Joint International Conference, Buenos Aires, Global and Regional Powers in the Changing World, 2014.
2. Ministry of Defense Strategic Dossiers**, "Geopolitical Overview of Conflicts 2011",** (Spain, Spanish Institute of Strategic Studies, 2011).
3. State of Israel, Ministry of Energy**,"Energy Economy Objectives for the Year 2030",** Ministry of Energy, 2022.

4. Zenonas Tziarras, **"The Eastern Mediterranean Between Power Struggles and Regionalist Aspirations, Re-imagining the Eastern Mediterranean Series: PCC Report"**, Nicosia: PRIO Cyprus Centre, August 4, 2021.

Websites:

1. Arabian Gulf Business Insight, **"European Union Expects Egypt to Maintain LNG Export Levels"**, Arabian Gulf Business Insight, February 14, 2023, at: https://www.agbi.com, on: March 18, 2023.
2. Ben-David Ricky, **"Israel, Egypt to Boost Economic Ties, Step up Bilateral Trade to 700m §",** the Times of Israel, May 29, 2022, at: https://www.timesofisrael.com/, on: May 16, 2023.
3. Elai Rettig, Semion Polinov and Shaul Chorevl**,"What does Russia want with Lebanon's Gas Field",** Jerusalem Post, Juin 7, 2020, at: https://www.jpost.com, on: April 20, 2023.
4. Eli Eran Azran-Bar Avi, **"In Blow to Israel's Energy Sector, Partners Giving Up on Daniel Gas Field",** HAARETZ Institutions, August 20, 2017, at: https://www.haaretz.com/israel-news/business, March 25, 2023.
5. Global Energy Monitor,**"Greece and Fossil Gas"**, Global Energy Monitor, November 10, 2022, at: https://www.gem.wiki/Greece_and_fossil_gas, on March 26, 2023.
6. Global Energy, **"Cyprus LNG Terminal",** February 22, 2023, at: https://www.gem.wiki/Cyprus_LNG_Terminal, on: March 19, 2023.
7. Hydrocarbons Technology, **"Arab Gas Pipeline (AGP), Jordan, Syria, Lebanon"**, at: https://www.hydrocarbons-technology.com/projects/arab-gas-pipeline-agp/, on March 14, 2023.
8. International Energy Agency, **"What is Energy Security"**, at https://www.iea.org/topics/ , on May 3, 2023.
9. Israel Natural Gas Lines Company, **" Israel Natural Gas Lines",** Israel Natural Gas Lines Company, at: https://www.ingl.co.il/, on: May 15, 2023.

10. Kuczynski Grzegorz, **"Russia Supplies Record Natural Gas to Turkey Via Blue Stream",** Warsaw Institute, January 31, 2022, at: https://warsawinstitute.org/russia-supplies-record-natural-gas-turkey-via-blue-stream/, March 25, 2023.
11. Ministry of Energy, **"Israel Gas Export 2023",** Ministry of Energy, at: https://www.energy-sea.gov.il, on: May 17, 2023.
12. Offshore Energy Today, **"Golar LNG Exmar Competing for Leviathan FLNG Job"**, Offshore Energy Today, at: https://www.offshore-energy.biz, on March 20, 2023.
13. Platt's Global, **"Cyprus Enters LNG Era with FSRU Groundbreaking at Vassilikos"**, July 10, 2020, at: https://www.spglobal.com, on March 19, 2023.
14. Republic of Turkey, Ministry of Energy and Natural Resources, **"Natural Gas Pipelines and Projects",** Available at https://enerji.gov.tr/bilgi-merkezi-dogal-gaz-boru-hatkari-en, on March20, 2023.
15. Shoval Lilach**," Hamas Attempting to hit Tamar Offshore Gas Rig with Rockets",** The Times of Israel, Mai 16, 2021, at: https://www.timesofisrael.com/, on: Mai 5, 2023.
16. Shylabopersky Benjamin, D. Michael j, **"Israeli Natural Gas: A Game Changer",** available at: https://maritime-executive.com/article/israeli-natural-gas-a-game-changer, May4, 2011, on March9, 2023.
17. Solomon Shoshanna, Ackerman Gwen**," Israel Begins Gas Production at Tamar Field in Boost to Economy",** March30, 2013, available at: https://www.bloomberg.com/ , on March9, 2023.
18. Zaken Danny, **"Israel, Cyprus to Resolve Disagreement over Maritime Gas Field"**, Al-Monitor, October 4, 2022, at: https://www.al-monitor.com, on: March 16, 2023.

فهرس الخر ائط

فهرس الخرائط

الخريطة رقم	العنوان	الصفحة
(1)	توضح منطقة شرق المتوسط	28
(2)	موقع قناة السويس	35
(3)	موقع مضيقي البوسفور والدردنيل	37
(4)	حقول الغاز الاسرائيلية	47
(5)	أهم حقول الغاز في شرق المتوسط	55
(6)	خطوط أنابيب نقل الغاز عبر تركيا	64
(7)	خطوط أنابيب الغاز شرق المتوسط	73
(8)	خط أنبوب غاز شرق المتوسط East Med	74
(9)	تداخل الحدود البحرية بين تركيا واليونان وقبرص	86
(10)	الصراع التركي القبرصي اليوناني حول البلوكات 1-4-5-6-7	87
(11)	الخط الأزرق بين لبنان إسرائيل وسوريا	89
(12)	المنطقة المتنازع عليها بين إسرائيل ولبنان وخطوط ترسيم الحدود البحرية	90
(13)	موقع إسرائيل من شرق المتوسط	105
(14)	شبكة خطوط وموقع حقول الغاز الطبيعي الاسرائيلية	142

فهرس الجداول والأشكال

فهرس الجداول والأشكال

01/ الجداول:

الجدول رقم	العنوان	الصفحة
(1)	محطات إسالة الغازفي شرق المتوسط	77
(2)	محطات استقبال الغاز الطبيعي المسال في شرق المتوسط	81
(3)	معطيات تتعلق بترسيم الحدود البحرية بين إسرائيل ولبنان	184

02/ الأشكال:

الشكل رقم	العنوان	الصفحة
(1)	يوضح الطلب العالمي على الغاز الطبيعي منذ 2019-2023	39
(2)	إنتاج الغاز الطبيعي في إسرائيل 2004-2030	137
(3)	مزيج توليد الكهرباء في إسرائيل سنة 2022	143

فهرس المحتويات

فهرس المحتـويات

فهرس المحتويات

المحتويات.....الصفحة

آية قرآنية

شكر وعرفان

الإهداء

ملخص الدراسة

خطة الدراسة

مقدمة 02

الفصل الأول: جيوسياسية الطاقة في منطقة شرق المتوسط 21

تمهيد الفصل الأول 22

المبحث الأول: الموقع الجيواستراتيجي لمنطقة شرق المتوسط 23

المطلب الأول: جغرافية شرق المتوسط 23

- أولا: الجغرافيا الطبيعية لشرق المتوسط 23
- ثانيا: الجغرافيا التاريخية لشرق المتوسط 28

المطلب الثاني: الأهمية الجيوسياسية لمنطقة شرق المتوسط 31

- أولا: قناة السويس 34
- ثانيا: مضيق البوسفور 35
- ثالثا: مضيق الدردنيل 36

المبحث الثاني: جيواستراتيجية الغازفي منطقة شرق المتوسط 38

المطلب الأول: الأهمية الاستراتيجية للغاز الطبيعي 38

المطلب الثاني: خريطة الاكتشافات الغازية في منطقة شرق المتوسط 41

فهرس المحتـويات

- أولا: اكتشافات حقول الغاز 42
- ثانيا: أهم الشركات العاملة في مجال الاستكشاف والتنقيب عن الغاز في شرق المتوسط 66

المطلب الثالث: خيارات تصدير الغاز الطبيعي في منطقة شرق المتوسط 68

- أولا: خطوط انابيب نقل الغاز في شرق المتوسط 69
- ثانيا: صناعة الغاز المسال في شرق المتوسط 76
- ثالثا: خط الربط الكهربائي 82
- رابعا: تصدير الغاز الطبيعي المضغوط 82

المبحث الثالث: التنافس الإقليمي والدولي على غازشرق المتوسط 83

المطلب 01: محاور الصراع الإقليمي على الغاز في منطقة شرق المتوسط 83

- أولا: الصراع التركي-القبرصي –اليوناني 84
- ثانيا: النزاع اللبناني –الإسرائيلي 87
- ثالثا: الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني 92
- رابعا: الخلاف المصري-التركي 93

المطلب 02: استراتيجيات القوى الدولية إزاء غاز شرق المتوسط 95

- أولا: الاتحاد الأوروبي 95
- ثانيا: الولايات المتحدة الامريكية 96
- ثالثا: روسيا 97
- رابعا: الصين 98

استنتاجات الفصل الأول 100

الفصل الثاني: الاستراتيجية الطاقوية الإسرائيلية في شرق المتوسط 101

تمهيد الفصل الثاني 102

المبحث الأول: مشروع إسرائيل الاقتصادي في شرق المتوسط 103

المطلب الأول: الأهمية الاستراتيجية لإسرائيل في حوض شرق المتوسط 103

فهرس المحتـويات

المطلب الثاني: مشروع الشرق الأوسط الكبير لانفتاح الاقتصاد الإسرائيلي 110

المبحث الثاني: امن الطاقة في الادراك الاستراتيجي الإسرائيلي 116

المطلب الأول: المفهوم الإسرائيلي لأمن الطاقة 116

- أولا: تأصيل لمفهوم أمن الطاقة 116
- ثانيا: مفهوم أمن الطاقة الإسرائيلي 119

المطلب الثاني: التصورات الإسرائيلية لتهديدات أمن الطاقة في شرق المتوسط 125

- أولا: معيقات تجارية تقنية أمام تصدير الغاز الإسرائيلي 125
- ثانيا: تهديدات أمنية عسكرية للمنشآت البحرية (حزب الله، حماس، الازمة في سوريا. إيران) ... 127

المطلب الثالث: أهداف إسرائيل من تعزيز مصادر الطاقة..... 131

المبحث الثالث: سياسة إسرائيل لتنويع مصادر الطاقة 134

المطلب الأول: تطوير البنية التحتية المحتملة..... 134

المطلب الثاني: تعزيز التعاون والاستثمارات المشتركة 145

المطلب الثالث: سياسة التصدير الإسرائيلية..... 150

استنتاجات الفصل الثاني 152

الفصل الثالث: خريطة التحالفات الجيوسياسية الإسرائيلية في ضوء الاكتشافات الجديدة في شرق المتوسط و آفاق تطورها 154

تمهيد الفصل الثالث 155

المبحث الأول: الغازكمحدد أساسي في بناء التحالفات في شرق المتوسط وإعادة توجيهها 156

المطلب الأول: التحالفات الجيوسياسية في شرق المتوسط..... 156

- أولا: التحالف اليوناني-القبرصي-المصري 156
- ثانيا: التحالف الإسرائيلي-القبرصي-اليوناني 159
- ثالثا: التحالف الإسرائيلي-المصري 161

فهرس المحتـويات

- الاتفاق بين إسرائيل-مصر-الاتحاد الأوروبي 162
  - رابعا: التحالف الإسرائيلي-التركي 162
  - خامسا: تركيا وحكومة الوفاق الليبية 166

المطلب 02: منتدى غاز شرق المتوسط 172

المطلب 03: اتفاقيات ترسيم الحدود البحرية كألية للتحالف 156

- أولا: اتفاقية ترسيم الحدود البحرية المصرية –القبرصية 176
- ثانيا: اتفاقية ترسيم الحدود البحرية اللبنانية –القبرصية 178
- ثالثا: اتفاقية ترسيم الحدود البحرية الإسرائيلية –القبرصية 179
- رابعا: اتفاقية ترسيم الحدود البحرية المصرية –اليونانية 179
- خامسا: اتفاقية ترسيم الحدود البحرية الإسرائيلية-اللبنانية 180

المبحث الثاني: سيناريوهات التحالفات الجديدة في منطقة شرق المتوسط 185

المطلب الأول: سيناريو استمرار التحالفات القائمة 185

المطلب الثاني: سيناريو إعادة تشكيل تحالفات جديدة 190

المطلب الثالث: سيناريو فرط كل التحالفات 195

استنتاجات الفصل الثالث 198

الخاتمة 199

الملاحق 205

قائمة المراجع 208

فهرس الخرائط 235

فهرس الجداول والأشكال 237

فهرس المحتويات 239